

تراثنا

نهائية التراث

في

فنون الأدب

تأليف

شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري

٦٧٧ هـ - ٧٣٢ هـ

السفر السادس

نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب
مع استدراركات وفهارس جامعة

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

مطابع كوستاتوماس وشركاه
٩ شارع وقف المروطي الطاهرة ١١٨ القاهرة
القاهرة

فهرس

السفر السادس

من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويرى

القسم الخامس

صفحة

في الملك وما يشترط فيه وما يحتاج اليه وفيه أربعة عشر باباً

- الباب الأول — في شروط الإمامة الشرعية والعرفية ١
- الباب الثانى — في صفات الملك وأخلاقه وما يفضل به على غيره ... ٥
- ذكر شئ من الأقوال الصادرة عن الخلفاء والملوك الدالة على عظم همهم
- وكرم أخلاقهم ٧
- الباب الثالث — فيما يجب للملك على الرعايا من الطاعة والنصيحة والتعظيم
- والتوقير ٩
- الباب الرابع — في وصايا الملوك ١٦
- الباب الخامس — فيما يجب على الملك للرعايا ٣٣
- ذكر ما قيل في العدل وثمرته وصفة الامام العادل ٣٣
- ذكر ما قيل في الظلم وسوء عاقبته ٣٩
- ذكر ما قيل في حسن السيرة والرفق بالرعية ٤١
- الباب السادس — في حسن السياسة وإقامة المنكحة - ويتصل به الحرم
- والعزم الخ ٤٣

صفحة

٤٣	فأما ما قيل في حسن السياسة أو إقامة المملكة
٤٥	وأما ما قيل في الحزم والعزم وانتهاز الفرصة
٤٨	ذكر ما قيل في الحلم
٥٠	ذكر أخبار من أشتهر بالحلم وأتصف به
٥٧	ذكر ما قيل في العفو
٦٥	ذكر ما قيل في العقوبة والانتقام
٦٩	الباب السابع — في المشورة وإعمال الرأي والاستبداد الخ
٦٩	ذكر ما قيل في المشورة وإعمال الرأي
٧٤	ذكر ما قيل فيمن يُعتمد على مشورته وبديته
٧٦	ذكر ما قيل فيمن نُهي عن مشاورته ومعاذته
٧٧	ذكر ما قيل في الأناة والروية
٧٨	ذكر ما قيل في الاستبداد وترك الاستشارة وكراهة الإشارة
٨١	الباب الثامن — في حفظ الأسرار والحجاب
٨١	ذكر ما قيل في حفظ الأسرار
٨٤	ومما قيل في استراحة الرجل بمكنون سره الى صديقه
٨٤	ومما وُصف به كتمان السر
٨٦	ذكر ما قيل في الإذن والاستئذان
٨٧	ذكر ما قيل في الحجاب
٩٠	ذكر ما قيل في النهي عن شدة الحجاب
٩٢	الباب التاسع — في الوزراء وأصحاب الملك
٩٢	ذكر ما قيل في الوزارة وشروطها وأستقائها وما يحتاج الوزير اليه
٩٣	ذكر ما قيل في اشتقاق الوزارة وصفة الوزير وما يحتاج اليه
٩٨	ذكر صفة لوزارة وشروطها وأقسامها

ذكر حقوق الملك على وزيره وحقوق الوزير على ملكه	١٢١
فأما حقوق الملك على وزيره فهي ثلاثة	١٢١
وأما حقوق الوزير على سلطانه فتلاثة	١٢٢
ذكر وزارة التنفيذ	١٢٤
ذكر ما يميز به وزارة التفويض على وزارة التنفيذ وما تختلف فيه	١٢٨
ذكر حقوق الوزارة وعهودها ووصايا الوزراء	١٢٩
أما حقوق الوزارة	١٢٩
وما عهودها ووصاياها	١٣١
ذكر ما قيل في وصايا أصحاب السلطان وصفاتهم	١٤١
أما صفاتهم	١٤١
وأما وصايا أصحاب السلطان	١٤٣
ذكر ما يحتاج اليه نديم الملك وما يأخذ به نفسه وما يلزمه	١٤٦
وأما الآداب في محادثة السلطان	١٤٨
وأما آداب الأكل بين يدي الرئيس	١٥٠
ذكر ما ورد في النهي عن صحبة الملوك والتقرب منهم	١٥٠
الباب العاشر — في قادة الجيوش والجهاد ومكايد الحروب ووصف الوقائع	
والرباط وما قيل في أوصاف السلاح	١٥١
ذكر ما قيل في قادة الجيوش وشروطهم وأوصافهم ووصاياهم وما يلزمهم	١٥١
وأما ما يلزم قائد الجيش	١٥٢
وأما وصايا أمير الجيش	١٦٧
ذكر ما يقوله قائد الجيش وجنده	١٧١
ذكر ما قيل في المكيدة والخداع في الحروب وغيرها	١٧٦
ذكر ما ورد في الجهاد وفضله وترتيب الجيوش وأسمائها الخ	١٨٨
فأما ما ورد في الجهاد وفضله	١٨٨

صفحة

وأما ما قيل في أسماء العساكر في القلة والكثرة وأسماء مواضع القتال ...	١٨٩
وأما أسماء غبار الحرب	١٩٠
وأما ما قيل في الحروب والوقائع	١٩٠
ذكر ما ورد في الغزو في البحر	١٩٧
ذكر ما ورد في المراقبة	١٩٩
ما ذكر قيل في السلاح وأوصافه	٢٠٠
ما قيل في السيف من الأسماء والنعوت والأوصاف	٢٠٢
ومن أسماء أجزاء السيف	٢٠٧
ومما يضاف الى السيف	٢٠٨
ومن أسماء قِرابه وآلته	٢٠٩
وأما ما وصفته به الشعراء	٢٠٩
وأما ما قيل في الرمح من الحديث والأسماء والنعوت والأوصاف	٢١٤
أسماء الرمح ونعوته	٢١٥
ومن أسماء ما يعقد عليه	٢١٨
وأما اذا حمله الرجل وطعن به	٢١٨
وأما ما وصفته به الشعراء	٢٢٠
وأما ما قيل في القوس العربية	٢٢٢
وأما أسماء القوس ونعوتها	٢٢٣
وأما الوتر فن أسمائه انخ	٢٢٦
وأما أصوات القوس	٢٢٧
ذكر ما قيل في تركيب القوس ومبدأ عملها انخ	٢٢٨
وأما ما قيل في السهم	٢٣٠
وأما أسماء النصل	٢٣٤
وأما أوعية السهام	٢٣٥

صبيحة

- وأما ما وصف به القوس والسهم من النظم والنثر ... ٢٣٦
- ذكر ما قيل في الجنة ... ٢٣٩
- فأما الترس ... ٢٣٩
- وأما ما وُصف به حامل الترس ... ٢٤٠
- وأما البيضة وأسمائها ... ٢٤٠
- وأما ما قيل في الدرع ... ٢٤١
- الباب الحادى عشر — فى القضاة والحكام ... ٢٤٨
- الشروط التى تلزم فىمن يتولّى القضاء ... ٢٤٨
- ذكر الألفاظ التى تتعقد بها ولاية القضاء والشروط ... ٢٥٢
- ذكر ما يشتمل عليه نظر الحاكم المطلق التصرف من الأحكام ... ٢٥٤
- ذكر ما يأتىه القاضى ويذره فى حق نفسه اذا دُعِيَ للولاية أو خطبها ... ٢٥٨
- وأما كاتب القاضى وبطانته ... ٢٦٠
- وأما ما يعتمد فى جلوسه ... ٢٦١
- ذكر شىء مما ورد من التهديد فى تقلد القضاء ... ٢٦٣
- الباب الثانى عشر — فى ولاية المظالم وهى نيابة دار العدل ... ٢٦٥
- ذكر من نظر فى المظالم فى الجاهلية والإسلام ... ٢٦٦
- ذكر ما يحتاج اليه ولاية المظالم فى جلوسهم لها ... ٢٧٠
- وأما ما يختص بنظر متولى المظالم وتشتمل عليه ولايته فعشرة أقسام ... ٢٧١
- ذكر الفرق بين نظر ولاية المظالم ونظر القضاة ... ٢٧٤
- ذكر ما ينبغى أن يعتمد ولاية المظالم عند رفعها اليهم الخ ... ٢٧٥
- بيان أصول الدعوى وما يتخذ فيها : فإن اقترن بالدعوى ما يقوىها ... ٢٧٦
- وأما إن اقترن بالدعوى ما يضعفها ... ٢٨١

صفحة

- وأما إن تجردت الدعوى من أسباب القوة والضعف ... ٢٨٤ ...
- ذكر توقعات متولى المظالم وما يترتب عليها من الأحكام ... ٢٨٧ ...
- الباب الثالث عشر - فى نظر الحسبة وأحكامها ... ٢٩١ ...
- شروط ناظر الحسبة ... ٢٩١ ...
- ذكر الفرق بين المحتسب والمتطوع وفيه تسعة أوجه ٢٩٢ ...
- ذكر أوضاع الحسبة وموافقها للقضاء وقصورها عنه وزاداتها عليه الخ ٢٩٣
- وأما ما بين الحسبة والمظالم من موافقة ومخالفة ... ٢٩٥ ...
- ذكر ما تشتمل عليه ولاية نظر الحسبة وما يختص بها من الأحكام ... ٢٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الخامس

في المَلِكِ وما يشترط فيه وما يحتاج إليه وما يجب له على الرعية وما يجب
للعِية عليه ، ويتصل به ذكر الوزراء وقادة الجيوش وأوصاف السلاح
وؤلاة المناصب الدينية والكتاب والبلغاء
وفيه أربعة عشر باباً

الباب الأول

من هذا القسم في شروط الإمامة الشرعية والعرفية
أما الشروط الشرعية، فقد ذكر منها الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين
ابن الحسن بن محمد بن الحليم الحلبي - الجرجاني الشافعي^(١) - رحمه الله - في كتابه
المنزجم - "المنهاج" لمعة واضحة البيان، حسنة التبيان، آكتفينا بإيرادها عما سواها،
وأقتصرنا عليها دون ما عداها؛ لجمعها أكثر الشروط مع إيجاز اللفظ وإصابة الغرض،
على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى .

قال الحلبي: إذا أراد أهل الاجتهاد نصبَ إمام حين لا إمام لهم، فأول شرائطه
أن يكون من قريش . والثانية أن يكون عالماً بأحكام الدين من الصلاة وأخذ
(١) توفي سنة ٤٠٣ هـ وكتبه المهاج - يقع في نحو ثلاثة محملات فيه أحكام كثيرة ومسائل فقهية
وعبرها مما يتعلق أصول الإيمان وآيات الساعة وحال القيامة . عن كشف طون .

الصدقات ومصارفها والقضايا والجهاد بالمسلمين وقسم الغنائم والنظر في حدود الله تعالى إذا رُفِعَتْ إليه فيقيمها أو يدرأها وغير ذلك . والثالثة أن يكون عدلاً في دينه وتماطيه ومعاملاته .

فأما اشتراط النسب ؛ فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 "الأئمة من قريش ... " وأنه صلى الله عليه وسلم قال : "قدموا قريشاً ولا تقدموها
 ٥ ولولا أن تبطل قريش لأخبرتها بما لها عند الله تعالى" .

وأما اشتراط العلم بأحكام الصلاة والزكاة والجهاد والقضاء والحدود والأموال التي يتولاها الأئمة ، فإنه لا يمكنه أن يقوم بحققها والواجب فيها إلا بعد العلم ، لتكون معالم الدنيا قائمة ، وأحكام الله تعالى بين عباده جارية . فإذا لم [يكن] ^(١) عنده من العلم ما يتوصل به إلى ما يحتاج الإمام إليه فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة . وينبغي أن
 ١٠ يكون شجاعاً شهماً ، لأن رأس أمور الناس الجهاد ؛ فإذا كان من يتولى أمورهم جباناً قسلاً منعه ذلك من مجاهدة المشركين وحمله على أن يترك كثيراً من حقوق المسلمين فكان ضررهم به أكثر من نفعهم .

وأما اشتراط العدالة ، فلأن الإمام إذا كان يتولى حقوق الله تعالى وحقوق المسلمين فنصبه منصب الأمانة ائتماناً له على الحقوق ؛ ولا يجوز أن يؤتمن على حقوق الله تعالى من ظهرت خيانتة لله ولعباده ، ولأن الفاسق ناقص الإيمان فلا يجوز أن يُشرف بالتولية على المسلمين الذين فيه من هو كامل الإيمان وأقرب إلى كماله منه ، كما لا يجوز أن يؤتى شيئاً من أمور المسلمين كافر ، ولأن الفاسق لا يرضى للشهادة فكان بالآ يرضى للحكم وهو أرفع منزلة من الشهادة أولى ، وإذا لم يرض للحكم كان بالآ يرضى للإمامة التي هي أجمع من الحكم أولى ، والله أعلم ، ولأنه إذا لم يكن يصلح
 ٢٠

(١) زيادة يقتضيه السياق .

نفسه ، إما نضييعا لها أو عجزا عن إصلاحها ، فهو في حق غيره أكثر تضييعا وإصلاحه أسد عجزا ، ومن كان بهذه المنزلة فهو أعد الناس من موقف الأئمة .

فصل — وإذا اجتمعت هذه الشروط التي ذكرناها في رجل ، فإن كان الإمام الذي تقدمه ولّاه في حياته ما يتولّاه إما استخلافا عند عجزه عن القيام بما عليه فيه ، وإما انخلاعا إليه منه فلا اعتراض في ذلك عليه ، وإن كان أوصى له بالولاية بعد موته فالأظهر جواز ذلك . قال : فإن لم يكن لمن جمع شرائط الإمامة عهد من إمام قبله واحتيج إلى نصب إمام للمسلمين فأجتمع أربعون عدلا من المسلمين أحدهم عالم يصلح للقضاء بين الناس ، فعقدوا لرجل جمع الشروط التي تقدم ذكرها بعد إمعان النظر والمبالغة بالاجتهاد ، ثبت له الإمامة ووجبت طاعته . وينبغي أن يبدأ العالم الذي بينهم بالعقد ثم الذين ليسوا في العلم والرأى مثله .

٥

فصل — قال : وإذا لم يجدوا من قرئش من توجد فيه شرائط الإمامة — وهذا بعيد جدا وإنما هي مسائل نوضع لاحتمال الوقوع — فعند ذلك يكون الإمام من أقرب القبائل إلى قرئش ، فيكون من كنانة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله أصطفى كنانة من العرب وأصطفى قرئشا من كنانة" ؛ فإن لم يوجد فيهم كان من أقرب العرب من كنانة ، حتى إذا استوفى بنو إسماعيل لم يعدل إلى بني إسحاق ، وإن كانوا أقرب لأنهما أبنا إبراهيم ، ولكن إلى جدّهم من العرب ، ثم الأقرب فالأقرب .

١٥

فصل — وإذا وجد قرشي عالم غير عدل وقرشي عدل غير عالم وكان عالم عدل ، قال الحلبي : الأشبه عندي أن يُقدّم القرشيّ العدل ، فإن استكمل عليه شيء عمل فيه رأى أهل العلم .

فصل — وإذا خلع الإمام نفسه ولم يؤلّ أحدًا مكانه ، فإن كان الإمام صالحا للإمامة بالإطلاق فذلك منه غير نافذ ، لأنه يُنصب ناظرا للمسلمين . وخلفه نفسه في هذه

٢٠

الحالة ضرر عليهم، لأنه يدعهم بلا إمام ويعرضهم للاجتهاد في نصب غيره، وقد يصيبون في ذلك أو يُخطئون .

فصل - وإذا أمر الإمامُ أمراءه واستقضى قضاةً ثم مات، كان أمراؤه وقضاؤه على أعمالهم كما كانوا في حياته ولا ينزلون، وليسوا كالوكيل ينزل بموت الموكل، لأن الوكالة نيابة، والولاية شركة. هذا ما قاله الحلي، والله تعالى أعلم. فهذه الشرعية التي لا بد منها في حق الإمام .



وأما الشروط العرفية والأصطلاحية، وهي ما ينبغي أن يأنيه الملك من جيل الفعّال، ويذكره من قبيح الخصال .

- ١٠ قال معاوية بن أبي سفيان : مهما كان في الملك فلا ينبغي أن تكون فيه خمس خصال : لا ينبغي أن يكون كذّابا، فإنه إذا كان كذّابا فوعد بحير لم يرج، وإن وعد بشر لم يخف؛ ولا ينبغي أن يكون بخيلا، فإنه إذا كان بخيلا لم يناصحه أحد، ولا تصلح الولاية إلا بالمناصح؛ ولا ينبغي أن يكون حديدا، فإنه إذا كان حديدا مع القدرة هلكت الرعية؛ ولا ينبغي أن يكون حسودا، فإنه إذا كان حسودا لم يُشرف أحد، ولا يصلح الناس إلا على أشرافهم؛ ولا ينبغي أن يكون جبانا، فإنه إذا كان جباناً آجراً عليه عدوه .

وقال ابن المقفع : ليس للملك أن يعصب، لأن القدرة من وراء حاجته؛ وليس له أن يكذب، لأنه لا يُقدّر على استكراهه على غير ما يريد؛ وليس له أن يخجل، لأنه أقل الناس عدرا في خوف الفقر؛ وليس له أن يكون حقودا، لأن خطره أعظم من المجازاة .

وقالت الحكماء : يجب على الملك أن يتلبس بثلاث خصال : تأخير العقوبة في سلطان الغضب ، وتعجيل مكافأة المحسن ، والعمل بالأناة فيما يحدث ؛ فإن له في تأخير العقوبة إمكناً ، وفي تعجيل المكافأة بالإحسان المسارعة في الطاعة من الرعية ، وفي الأناة أنفاس الرأى وإيضاح الصواب .

وقالوا : ينبغي للملك أن يأتف أن يكون في رعيته من هو أفضل منه ديناً ، كما يأتف من أن يكون منهم من هو أنفذ منه أمراً .

وقيل : لا ينبغي للملك أن يسرع إلى حبس من يُكفَى له الحفاء والوعيد . وقالوا : ينبغي للملك أن تعرفه رعيته بالأمانة ، ولا يُعجل بالعقاب ولا بالثواب ، فإن ذلك أدوم لخوف الخائف ورجاء الرأجي .

وقال بعض حكماء الفرس : أحزم الملوك من غلب جده هزله ، وقهر رأيه هواه ، وعبر عن ضميره فعله ، ولم يتخذ رضاه عن خطئه ، ولا غضبه عن كيده .

الباب الثاني

من القسم الخامس من الفن الثاني

في صفات الملك وأخلاقه وما يُفصل به على غيره ، وذكر ما قيل من أقوال الحفاء والملوك الدالة على علو هممهم وكرم شيمهم

قال أحمد بن محمد بن عبد ربّه : السلطان زمام الأمور ، ونظام الحقوق ، وقوام الحدود ، والقطب الذي عليه مدار الدين والدنيا ؛ وهو حيّ الله في بلاده ، وطله الممدود على عبادته ، به يمتنع حريمهم ، وينصر مظلومهم ، ويقمع طالمهم ، ويؤمن خاتمهم .

وقال بعض البلغاء : الْمَلِكُ مِنْ تَبَيَّضَ آثَارُ أَيَادِيهِ ، وَتَسْوَدَّ أَيَّامُ أَعَادِيهِ ؛ وَتَخَصَّرَ
مَوَاقِعُ سَيِّئِهِ ، وَتَحْتَرَّ مَوَاضِعُ سَيْفِهِ ؛ وَتَصَفَّرَ وَجْهُ حُسَّادِهِ ، وَتَرَوَّقَ أَعْيُنُ أُنْدَادِهِ .



وقال سهل بن هارون : الْمَلِكُ صَبِيّ الرِّضَا ، كَهَلِ الْغَضَبِ ؛ يَأْمُرُ بِالْقَتْلِ وَهُوَ
يَضْحَكُ ، وَيَسْتَأْصِلُ شَافَةَ الْقَوْمِ وَهُوَ يَمْزَحُ ، يَخْلِطُ الْحَدَّ بِالْهَزْلِ ، وَيَتَجَاوِزُ فِي الْعُقُوبَةِ
قَدْرَ الذَّنْبِ ، وَرَبَّمَا أَحْفَظَهُ الذَّنْبُ الْيَسِيرَ . وَرَبَّمَا أَعْرَضَ صَفْحًا عَنِ الْخَطْبِ الْكَبِيرِ ؛
أَسْبَابُ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِطَرَفِ لِسَانِهِ ، لَا يَعْرِفُ أَلَمَ الْعُقُوبَةِ فَيُنْفِي ، وَلَا يُؤْنَبُ
عَلَى بَادِرَةِ فَيَتَمَيَّ ، يُخْطِئُ فَيُصَوِّبُ وَيُعْصِبُ فَيُقَرِّضُ ، مَفْتُونُ الْهَوَى فُظُّ الْخَلِيقَةِ
أَنْحَرَقَ الْعُقُوبَةُ ، لَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذِي الْخَاصَّةِ بِهِ مَا يَعْلَمُ مِنْ عَنَائِهِ وَطُولِ صَحْبَتِهِ أَنْ يَقْتُلَهُ
بِخَطَرَةٍ مِنْ خَطَرَاتِ مَوْجِدَتِهِ . ثُمَّ لَا يَنْفَكُ أَنْ يُحْطَبَ إِلَيْهِ مَوْضِعُهُ ، فَلَا النَّانِي بِالْأَوَّلِ
يَعْتَرِ ، وَلَا الْمَلِكُ عَنْ مِثْلِ مَا قَرِطَ مِنْهُ يَزْدَحِرُ .

١٠

قال عمرو بن همد : الْمُلُوكُ يَسْتُمُونَ بِالْأَفْعَالِ لَا بِالْأَقْوَالِ ، وَيُسْفَهُونَ بِالْأَيْدِي
لَا بِالْأُسْنِ . قَالَ مَعْبَدُ بْنُ عَلْقَمَةَ :

وَنَجْهَلُ أَيَّدِيَا وَيَحْلُمُ رَأْيَا . وَتَسْتَمُّ بِالْأَفْعَالِ لَا بِالتَّكَلِّمِ

وَأَمَّا مَا يُفَضَّلُ بِهِ الْمَلِكُ عَلَى غَيْرِهِ ، فَقَدْ قِيلَ : تَمَيَّزُ الْمَلِكُ عَلَى غَيْرِهِ إِنَّمَا
يَكُونُ مَصْلِيهِ الذَّاتُ لَا فَضِيلَةُ الْآلَاتِ . وَفَضِيلُ ذَاتِ الْمَلِكِ بِخَمْسِ خِصَالٍ : رَحْمَةً
تَسْمَلُ رَعَّتَهُ ، وَنَقْطَةً تَحَوِّطُهُمْ ، وَصَوْتَةً تَدُبُّ عَنْهُمْ ، وَلِينٌ يَكِيدُ بِهِ الْأَعْدَاءَ ، وَحَزْمٌ
يَنْتَهِزُ بِهِ الْفُرَصَ . فَهَذِهِ فَضِيلَةُ الذَّاتِ .

١٥

(١) ادى ، دأص : وحوده ، وهو تحريف صهر .

(٢) «أصل «عدي»» وصفه ال صمريت كل تايه .

وأما فضيلة الآلات، فلتأخذ المباني الوثيقة العلية، والملابس الأنيقة السنية،
والدخائر النفيسة، والمطاعم الشهية، والمراكب الهبة .

وفالت أُم مَلِك طَخَارِسْتَان لِنَصْرِن سَيَّار : ينبغي للملك أن يكون على ستة أشياء
خاصة به : وزير يثق به ويُقضى إليه بسرّه، وحِصْن إذا فزع يأوى إليه، وسيف
إذا نزل به أمرٌ لم يخف أن يخونه، وذخيرة خفيفة إذا نابتة نائبة آستعان بها، وأمرأة
جميلة إذا دخل عليها أذهبت همّه، وطباخ إذا لم يَسْتَه الطعام عمِل له ما يشتهي .

ذكر شيء من الأقوال الصادرة عن الخلفاء والملوك الدالة
على عظم همهم، وكرم أخلاقهم وشيمهم، وشدة كيدهم، وقوة أيدهم
قبل للإسكندرو هو يحارب دَارَا : إن دارا في ثمانين ألفاً، فقال : إن القصاب
لا يهوله كثرة الغنم .

وَأَصْطَنَحَ أَنْوِشْرَوَانُ رَجُلًا فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ لَا قَدِيمَ لَهُ ؛ فَقَالَ : أَصْطَنَعْنَا إِيَّاهُ
بَيْتَهُ وَشَرَفَهُ . وَلَمَّا رَهَنَ حَاجِبُ ابْنِ زُرَّارَةَ قَوْسَهُ عِنْدَ كَثْرَى [قال] : لولا أنهم
عندى أقل من القوس لم أقبلها .

قال النعمان بن المنذر

يعفو الملوك عن الكثير من الذنوب لفضلها
ولقد تُعاقب في اليسير وليس ذاك بلجها
لكن يُرَجَى عفوها - ويُخَافَ شدة نكلها

ومن كلام معاوية : نحن الزمان، من رفعناه ارتفع، ومن وضعناه اتضع . وكان
يقول : إني لَأَنْفُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ جَهْلٌ لَا يَسْعَهُ حِلْمِي، وَذَنْبٌ لَا يَسْعُهُ

عفوى، وحاجةٌ لا يسمعها جُودى . وقال معاوية أيضا : إني لأرفع نفسي أن يكون
 ذنب أوسع من حاسي، وما غضبي على من أملك ، أو ما غضبي على من لا أملك !
 يريد : إني إذا كنت مالكا للذنب فإني قادر على الانتقام منه ، فلم ألزم نفسي الغضب !
 وإن لم أكن أملكه فليس يضربه غضبي ، فلم أغضب عليه فأضّر نفسي ولا أضره !

ومن كلام السّفاّح : ما أقبّح بنا أن تكون الدنيا لنا وأولياؤنا خالون من حسن
 آثارنا ! . ومن كلام المأمون : إنما تُطلب الدنيا ثُمّلك ، فإذا مُلِكت فلتوَهَب . وكان
 يقول : إنما يَستكثر من الذهب والفضّة من يَقلان عنده .

ومن كلام العباس بن محمد للرّشيد : إنما هو درهمك وسيفك ، فأزرع بهذا من
 شكرك ، وأحصّد بهذا من كفرك ؛ فقال : يا عمّ ، والله ما لملك غير هذا . كما قيل :

لم أر شيئا صادقا نفعه للسرّ كالدرهم والسيف
 يقضى له الدرهم حاجاته . والسيف يحميه من الحيف



قيل : لما أُسير على الإسكندر بتهيت الفرس قال : لا أجعل عَلى سَرقة .
 وقيل [له] ^(١) : لو تزوجت بنت دارا ! فقال : لا تعليني امرأة غلبت أباه .

ومن كلام أئوَنُروان : إن الملك إذا كثرت أمواله مما يأخذ من رعيته كان كمن
 يعمّر سطح بيته مما يقتلع من قواعد بُنيانه . وكان يقول : وحدنا لذّة العفو ما لم نجد
 للذّة العقوبة .

ومن كلام المصور : يحتمل الملوك كلّ شيء إلا ثلاثة : القسّح في الملك ،
 وإمشاء السرّ ، والتعرّض للخرم .

(١) زيادة يقتضها السياق .

الباب الثالث من الفن الثاني

فما يجب للملك على الرعايا من الطاعة والنصيحة والتعظيم والتوقير

وأما الطاعة فواجبة على سائر الرعية ، لأن الله تعالى قرّن طاعة أولى الأمر بطاعته وطاعة رسوله ، ونصّ على ذلك في مُحْكَم تزيّله فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ، فأمره تبارك وتعالى وجبت ، وبسنة نبيه صلى الله عليه وسلم تأكدت وترتبت . روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني " وهذا الحديث ثابت في صحيح مسلم . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " آسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي كان رأسه زينة " . فقد تبين بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجوب طاعة الإمام على كل مسلم .

وأما النصيحة ، فمما روى عن تميم الداري رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة " ؛ قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : " لله ولكتابه ورسوله وأئمة المؤمنين " أو قال : " أئمة المسلمين وعامتهم " . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله عز وجل رضى لكم ثلاثاً ويخط لكم ثلاثاً رضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأن تبايعوا من ولّاه الله عز وجل أمركم " . وقال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الخبزي رحمه الله : فانصَحْ للسلطان وأكثر له من الدعاء بالصالح والرشاد في القول والعمل ، فإنهم إذا صلحوا صلح العباد والبلاد بصلاحهم ، وإياك أن تدعو عليهم فيزدادوا شراً ويزداد البلاء بالمسلمين ،

وإياك أن تأتيهم أو تصنع لإتيانهم أو تحب أن يأتوك ، وأهرب منهم ما استطعت .

وفي كتاب للهند أن رجلاً دخل على بعض ملوكهم فقال : أيها الملك ، إن نصيحتك واجبة في الصغير الحقيق والكبير الخطير ، ولولا الثقة بفضيلة رأيك وأحتمال ما يسوء موقعه منك في جنب صلاح العامة وتلافي الخاصة لكان خرقاً متى أن أقول ، ولكنا إذا رجعنا إلى أن بقاءنا مشمول ببقائك ، وأنفسنا معلقة بنفسك لم نجد بداً من أداء الحق إليك وإن أنت لم تَسَلِّيْ دك ؛ فإنه يقال : من كتم السلطان نصيحتَه والأطباء مرصَه والإخوان بثَه فقد أحل بنفسه . وأنا أعلم أب كل ما كان من كلام يكرهه سامعه ، لم يتشجع عليه فائله إلا أن يثق بعقل المقول له ، فإنه إذا كان عاقلاً احتمل ذلك ، لأنه ما كان فيه من نفع فإِنما هو للسامع دون القائل . وإنك أيها الملك ذو فضيلة في الرأي وتصرف في العلم ، وإِنما يُشجِعني ذلك على أن أُخبرك بما تكره واقعاً بمعرفتك بنصحي لك وإيناري إياك على عسى .

وقال عمرو بن عُتبة للوليد بن يزيد حين تخير الدس له : يا أمير المؤمنين ، إنه يُنطِقني الأمن منك . وتسكتني الهيبة بك ، وأراك تَأْمَنُ أشياء أخافها عليك ، أهاسكتُ مطيعاً ، أم أقول مشيقاً ؟ قال : قل . مقبول منك ، والله فينا علم غيب نحن صائرون إليه ؛ فقتل بعد ذلك بأهله .

وقالوا : ينبغي لم صَحِب سلطان ألا يَكْتُم عنه نصيحتَه وإن استقلها ، ولكن كلامه له كلام رفق لا كلام خرق . حتى يُخبره بعينه من غير أن يواجهه بذلك ، ولكن يضرب له الأمل ويُعرفه بعيب غيره ، ليعرف به عيب نفسه .

دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك فقال له : ما حديثٌ يحدثنا به أهل الشام ؟ قال : وما هو يا أمير المؤمنين ؟ . : يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبداً

رعية كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات ؛ قال : باطل يا أمير المؤمنين ، أنبي خليفة أكرم على الله ، أم خليفة غير نبي ؟ قال : نبي خليفة ؛ قال : فإن الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) ؛ فهذا يا أمير المؤمنين وعيده لنبي خليفة ، فما ظنك بخليفة غير نبي ! قال : إن الناس كيعروننا من ديننا .

خطب المنصور فقال في خطبته ما كأنه تفسير ما أدجمه فيتأغورث وإيضاحه ، وهو : معشر الناس ، لا تَضْمِرُوا غِشَّ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ أَصْمَرَ ذَلِكَ أَطْهَرَهُ اللَّهُ عَلَى سَقَطَاتِ لِسَانِهِ ، وَقَلَبَاتِ أَحْوَالِهِ وَتَحَنُّنِ وَجْهِهِ .

قال : خرج الزهرى يوما من مجلس هشام بن عبد الملك فقال : ما رأيت كاليوم ولا سمعت كأربع كلمات تكلم بهن رجل عند هشام بن عبد الملك . دخل عليه فقال : يا أمير المؤمنين ، أحفظ عني أربع كلمات فيهن صلاحُ مُلْكِكَ ، وأستقامة رعيته ، قال : هاتين ؛ فقال : لا تعدنَّ عِدَّةً لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى وإن كان سهلا إذا كان المنحدر وعرا ، وأعلم أن الأعمال جراء فاتق العواقب ، وأن الأمور بفتات فكُنْ على حذر ؛ قال عيسى بن دأب : تحدثت الهادي بها وفي يده لُقْمَةٌ قد رفعها إلى فيه فأمسكها ، وقال : ويحك ! أعد علي ؛ فقلت : يا أمير المؤمنين ؛ أبيع لقمته ؛ فقال : حديثك أعجب إلي .

وقال ابن المقفع : أعلم أن سلطان يقبل من الوزراء التبجيل ويعده منهم شفقة^(١) ويحمدهم عليه وإن كان جوادا . فإن كنت مبحلا غنست صاحبك بفساد مروءته .

(١) كذا في لأدب الكبير ورسائل سبعة . لا يرفع وفي مصدر "تبجل" . والتبجيل : المطالبة بالجل .

(٢) كذا في الأدب الكبير ورسائل سبعة . لا يرفع وفي الأصل : "كان" .

وإن كنت مُسَخِّياً لم تأمن إضرار ذلك بمنزلك ؛ فالرأى تصحيح النصيحة على وجهها ،
والتماس الخرج [من العيب واللائمة فيما ترك] ^(١) من تخيل صاحبك ، فلا يعرف منك
فما تدعوه إليه ميلاً إلى شيء من هواك ، ولا طلباً لغیر ما ترجو أن يزيته وينفعه .



- وَأما تعظيمه وتوقيره والأدب في خدمته والتمسكُ بجماعته ، فلما روى
- عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : "السلطان ظلُّ الله في الأرض فمن أكرمه أكرمه الله ومن أهانه أهانه الله".
- وعن أبي عبيدة بن الجراح رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول : "لا تسبوا السلطان فإنه فيءُ الله في أرضه" . وعن أبي ذر رضى الله
عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "إنه كائنٌ بعدى سلطانٌ فلا
تذلوهُ من أراد أن يُنْزَلَه فقد حلع رِبْقَةَ الإسلام من عقه وليس بمقبول توبته حتى
يسد الثلمة التي تلم ثم يعود فيكون فيمن يُعْزَه" . وقد روى عن أنس رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا مررت ببلدٍ ليس فيه سلطانٌ فلا تدخله فإنما
السلطانُ ظلُّ الله ورمحه في الأرض" . وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ميتة جاهلية" .
وعن أبي رجاء العطاردي قال : سمعت أن عباساً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) اريادة عن الأدب لكبير .

(٢) في الأصل : " فاسمه في الله..." ميم الجمع وما ذكرناه عن الجامع الصغير .

(٣) في الأصل « السد - طر وريح في الأرض » والتصويب عن الجامع الصغير والنهاية لأن الأثر ،

ثم شرحه صاحب الهية بكلام موبن ملخصه : "ب الضل يلما اليه عند الحر ، والريح يدفع به شر
العدو وداه .

قال: «من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت إلا مات ميتة جاهلية»^(١) رواه البخاري. فقد تبين لك من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب تعظيم السلطان وتوقيره . .

وقال بُزْزَجِيمُهر : من جالس الملوك بغير أدب فقد خاطر بنفسه . وقال ابن المقفع : من خدم السلطان فعليه بالملازمة من غير معاتبة . وقال : إن سأل السلطان غيرك فلا تكن الجيب عنه ، فإن استلابك الكلام خفة منك واستخفاف بالسائل والمسئول ، وما أنت قائل إن قال لك : ما ليأك سالت ! أو قال لك المسئول عند المسئلة [يُعَادُ له بها] : يا هذا ، دوتك فأجب ؟ وإذا لم يقصد الملك بمسئله رجلا بعينه وعم بها جميع من عنده فلا تُبادر بال جواب ، ولا تُسابق الجلساء ولا تُؤايب بالكلام مواثبة ، فإنك إن سبقت القوم إلى الجواب صاروا لكلامك خصوما فتعقبوه بالعيب له والظعن فيه ، وإذا أنت لم تعجل بالجواب وظنيت للقوم عرضت قولهم على عينك ، ثم تدبرته وفكرت فيه وفيما عندك ، ثم هيأت من ضحكرك وما سمعت جوابا مَرَضِيَا ، ثم استدبرت به أقاويلهم حتى تصنى إليك الأسماع ، ويهدأ عنك الخصوم . فإن لم يبلغك الكلام وأكتفى بغيرك وأقطع الحديث فلا يكون من العبن عند نفسك فوت ما فاتك من الجواب ، فإن صيانة القول خير من سوء موضعه . وقال : إذا كلمك السلطان فاستمع لكلامه وأصغ إليه ، ولا تشغل طرفك بنظر ، ولا أطرافك بعمل ،

(١) نص ما في البخاري : « من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات

إلا مات ميتة جاهلية » .

(٢) الزيادة عن الأدب الكبير ، والمراد من الجملة : ما إذا أنت قد أدب السائل السؤال على

المسئول الأول دون التفات إلى جوابك .

(٣) في الأدب الكبير "حين" بدل "حتى" .

ولا قلبك بحديث نفس ، وأحذر هذا من نفسك وتعهدها به . وقال : لا تشكوك
إلى وزراء السلطان ودُخلاته ما أصلعت عليه منه من رأى أنت تكوهه ، فإنك تكون قد
قطنتهم لهواه والميل عليك معه . وقال : لا تكونن صحبتك للملوك إلا بعد رياضة منك لنفسك
على طاعتهم في المكره عندك . ومواقبتهم فيما خالفك ، وتقدير الأمور على أهوائهم
دون هواك ، وعلى ألا تكتنهم سررك ولا تستطعمهم ما كتموك ، وتُخفى ما أطلعوك عليه .
عن الناس كلهم [حتى تخفى نفسك الخديت به] ، وعلى الاجتهاد في طلب رضاهم ،
والتلطيف لحاجاتهم ، والتنبيت لخطيئتهم ، والتصديق لمقاتلتهم ، [والترتين لرايهم] ،
وقلة الأمتعاض لما فعلوا إذا أساءوا ، وترك الانتحال لما فعلوا إذا أحسنوا ، وكثرة
النشر لحماستهم ، وحسن الاسترنسوثهم ، والمقاربة لمن قاربوا وإن كان بعيدا ،
والمباعدة لمن باعدوا وإن كان قريبا ، والاهتمام بأمورهم وإن لم يهتموا ، والحفظ
لأمورهم وإن ضيعوا . والذكر لأمورهم وإن نسوا ، والتخفيف بمثونتك عنهم ،
والإحتمال لكل مشوة لهم ، والرضا منهم بالعفو ، وقلة الرضا من نفسك بالمجهود .
فإن كنت حافظا إذا ولّوت ، حذرا إذا قربوك ، آمينا إذا آمنتوك ، ذليلا إذا صرموك ،
راضيا إذا أسخطوك . تعلمهم وكألك تعلم منهم ، وتؤدبهم وكأنتك تتأدب منهم ،
وتسكرمهم ولا تُنحلهم أسكرا ، وإلا فالبعد منهم كل البعد .

١٥

ومن الآداب العرفية في صحبة الملوك وخدمتهم ، ألا يُسلم على فادم بين
أيديهم . وإنما استسّر ذلك زياد بن أبيه ، وذلك أن عبد الله بن عباس قدم على

(١) كذا في الأصل : "وعلم" بدل "وعلى ..." وهو تحريف .

(٢) زياد بن أدب الكبير . (٣) كذا في الأصل : "والثب بجهتهم" .

(٤) الجملة من "وقلة الأمتعاض ص . إذا حسو" مقولة عن الأدب الكبير ، وهي في الأصل : "وقلة

٢٠

الأنحلاب صبر إذا أسو" به تحريف قد ابعث وأصاعه .

معاوية بن أبي سفيان وعنده زياد ، فرحب به معاوية وألطفه وقربه ولم يكلّمه زياد بكلمة ، فابتدأه ابن عباس وقال : ما حالك يا أبا المعيرة ! كأنك أردت أن تُحدّث بيننا وبينك هجرة ؟ قال : لا ، ولكنه لا يُسلم على قادم بين يدي أمير المؤمنين ؛ فقال له ابن عباس : ماترك الناس التحية بينهم عند أمرائهم ؟ فقال له معاوية : كُفّ عنه يا ابن عباس ، فإنك لا تشاء أن تغلب إلا علبت .

وقالوا : كن على آتماس الخطأ بالسكوت بين يدي السلطان أحرص منك على آتماسه بالكلام .

وقالوا : مُسألةُ الملوك عن أحوالهم من تحية النّوّكى .

وقالوا : لا تُسلم على الملك ، فإنه إن أجابك شقّ عليه ، وإن لم يُجيبك شقّ عليك .

وقال الفضل بن الربيع : سُتان مُهمّتان عند الملوك : السلام والتّشيمت ، لأنهم يصابون عن كلّ ما يقتضى جواراً .

وقيل : لا يقدر على صحبة السلطان إلا من يستقلّ بـ حملوه . ولا يطحف إذا سألهم ، ولا يتغرّبهم إذا رَضُوا عنه ، ولا يتغرّبهم إذا سخطوا عليه . ولا يطغى إذا سلّطوه ، ولا يطرّ إذا أكرموه .

وقال فيلسوف : إذا قربك السلطان فكن منه على حدّ السّنان ، وإن استرسل إليك فلا تأمن انقلابه عليك ، وأرفق به رفقك الصّبيّ ، وكلّمه بما يستهى . قال الصّاحب بن عباد

إذا ولّاك سلطاناً فزده * من التعظيم وأحذره وراقب

ف السلطان إلا الحرّ عظماً * وقرب البحر محذور العواقب

وقال أبو الفتح البُستى : أجهل الناس من كان مُدلاً على السلطان مُدلاً لاخوان .

قال الشعبي : قال لي ابن عباس قال لي أبي : لني أوى هذا الرجل — يعني
عمر بن الخطاب — يستفهمك ويُقدمك على الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وإنى موصيك بخلال أربع : لا تُفشين له سرا ، ولا يُحرِبَنَّ عليك كذبا ،
ولا تَطْلُوعنه نصيحة ، ولا تفتانَ عبده أحدا ؛ قال الشعبي قُلت لابن عباس :
كُلُّ واحدةٍ خيرٌ من ألف ؛ قال : إني والله ومن عشرة آلاف ! .

الباب الرابع

من القسم الخامس من الفن الثاني في وصايا الملوك

كتب أرسطاطاليس إلى الإسكندر : أنت أملك الرعية بالإحسان إليها نظفراً
بالحبّة منها ، فإنّ طلبك الناس بإحسانك هو أدوم بقاء منه باعتسافك ؛ [وأعلم أنك
إنما تملك الأبدان فاجمع لها القلوب] ، وأعلم أن الرعية إذا قدّرت أن تقول قدّرت
أن تفعل . وهذا مخالف لما حكي عن معاوية أن رجلا أغلظ عليه حلم عنه ؛
قيل له : أتحمّل عن مثل هذا ؟ فقال : إنا لا نحول بين الناس وبين ألسنتهم ما لم يحولوا
بيننا وبين سلطاننا . وكتب إلى الإسكندر : اعلم أنك غير مستصلح رعيتك وأنت
مفسد ، ولا مُرشدهم وأنت عاو ، ولا هادهم وأنت ضال ؛ وكيف يقدر الأعشى على
الهدى ، والفقير على العنى ، والدليل على العز ! .

وقال أنوشروان : ثمانية أسياء هي أساس الملك ، يأتى بأربعة ، ويحذر أربعة ؛
فالذى يأتى به : النصيح في الدين ، وكفاء الأمين ، وتقديم الحزم ، وإمضاء العزم .
والذى يحذره : عس الوزيرة وسوء تديره ، وخبث البيّة ، وظلم الرعية .

وقال أردشير لأصحابه : إني إنما أملك الأجساد لا البيّات ، وأحكم بالعدل
لا بالرضا . وأخص عن العمل لأع السرائر .

(١) ربيعة عن مقه - سره . (٢) مصدر كاذب : حراه .

وقال أبرويز لابنه شيروبه : لا تُوسعن على جُنْدِكَ سَعَةً يَسْتَعْنُونَ بِهَا عَنْكَ
فَيَطْفَنُوا ، ولا تَضَيِّقْ عَلَيْهِمْ ضَيْقًا يَصْجُونَ بِهِ مِنْكَ ، ولكنْ أَعْطِهِمْ عَطَاءً قَصْدًا
وَأَمْنَهُمْ مَنْعًا جَمِيلًا ، وَأَبْسُطْ لَهُمْ فِي الرِّجَاءِ ، وَلَا تَبْسُطْ لَهُمْ فِي الْعَطَاءِ . وكتب إليه أيضا
من الحبس : اعلم أن كلمة منك تَسْفِكُ دَمًا وَأُخْرَى تَحْقِنُ دَمًا ، وَأَنْ تُخْطِ سَيْفَكَ
مَسْلُولٌ عَلَى مَنْ تَخْطُ عَلَيْهِ ، وَأَنْ رِضَاكَ بَرَكَةٌ مُسْتَفَادَةٌ عَلَى مَنْ رَضِيتَ عَنْهُ ، وَأَنْ
نِفَاقًا أَمْرَكَ مَعَ ظُهُورِ كَلَامِكَ ، فَاحْتَرَسْ فِي غَضَبِكَ مِنْ قَوْلِكَ أَنْ يُحْطَى ، وَمَنْ لَوْ أَنَّكَ
أَنْ يَتَغَيَّرَ ، وَمَنْ جَسَدُكَ أَنْ يَخْفَ ؛ فَإِنَّ الْمُلُوكَ تُعَاقِبُ حَزْمًا وَتَعْفُو حِلْمًا . وأعلم أنك
تَجِلُّ عَنِ الْغَضَبِ ، وَأَنْ مُلْكَكَ يَصْغُرُ عَنْ رِضَاكَ ، فَقَدَّرْ لِسَخَطِكَ مِنَ الْعِقَابِ كَمَا
تُقَدِّرُ لِرِضَاكَ مِنَ الثَّوَابِ . وكتب إليه أيضا من الحبس : اختر لولايتك أَمْرًا كَانَ
فِي وَضِيعَةٍ فَرَفَعْتَهُ ، وَذَا شَرَفٍ كَانَ مُهْمَلًا فَاصْطَلَعْتَهُ ، وَلَا تَجْعَلْ أَمْرًا أَصْبَتْهُ
بِعُقُوبَةٍ فَاتَّصَعَ لَهَا ، وَلَا أَمْرًا أَطَاعَكَ بَعْدَ مَا أَذَلَّتْهُ ، وَلَا أَحَدًا مِمَّنْ يَقَعُ فِي خَلْدِكَ أَنْ
إِزَالَةَ سُلْطَانِكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ بُتُوهِ ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَهُ ضَرْعًا عُمْرًا ، كَثِيرًا إِعْجَابُهُ
بِنَفْسِهِ ، قَلِيلًا نَجْرِبَتُهُ فِي غَيْرِهِ ، وَلَا كَبِيرًا مُذِرًا قَدْ أَخَذَ الدَّهْرُ مِنْ عَقْلِهِ كَمَا أَحْذَتِ
السِّنُّ مِنْ جِسْمِهِ .

قال لقيط الإيادي :

فَقُلُّوا أَمْرَكُمْ لِلَّهِ دَرْكُكُمْ * رَحَبَ الذَّرَاعِ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مُضْطَلِمًا
لَا مُتَرَفًا إِنَّ رَحَاءَ الْعَيْشِ سَاعِدُهُ * وَلَا إِذَا عَضَّ مَكْرَهُ بِهِ خَشَمًا
مَازَالَ يَحْلُبُ دَرْ الدَّهْرِ أَشْطَرَهُ * يَكُونُ مُتَبِعًا طَوْرًا وَمُتَبِّعًا
حَتَّى آسَمَّتْ عَلَى شَرِّ مَرِيرَتِهِ ^(٢) ^(٣) مُسْتَحْصِدَ الرَّأْيِ لَا لِقَمًا وَلَا ضَرْعًا ^(٤) ^(٥)

(١) الخلد : البال واللب والمس . (٢) الشر : الصعوبة والشدة . (٣) المرية :
المرية . (٤) اتحم : الكبر السن حدًا . (٥) الصرع : الصغير الس .

- وكتب سابور بن أردشير في عهده إلى ولده: ليكن وزيرك مقبول القول عندك، قوي المنة لديك، يمنعه مكانه منك وما يثق به من لطافة منزلته، من الخشوع لأحد أو الضراعة أو المداينة لأحد في شيء مما تحت يده، لتبعته الثقة بك على محض النصيحة لك، والمنابذة لمن أراد غشك وانتقاصك حقك. وإن أورد عليك رأياً يخالفك ولا يوافق الصواب عندك، فلا تجبهه جبه الطين، ولا تردّه عليه بالتجهم. فيقت ذلك في عضده، ويقبضه عن إثباتك كل رأى يلوح صوابه، بل أقبل ما أرتضيت من قوله، وعرفه ما تحوّفت من ضرر الرأى الذى أنصرفت عنه، لينتفع بأدبك فيما يستقبل الرأى فيه. وأحذر كل الحذر أن تنزل هذه المنزلة سواء ممن يطيف بك من خدمك وخاصتك، وأن تسهل لأحد منهم سبيل الانبساط بالنطق عندك والإفاضة في أمور ولايتك ورعيّتك، فإنه لا يؤثق بصحة رأيهم، ولا يؤمن الانتشار فيما أفضى من السرّاء لهم.

- (١) وقال ابن المقفع: عود نفسك الصبر على من خالفك من ذوى النصيحة، والتجرع لمرارة قولهم وعدلهم، ولا تسهّن سبيل ذلك إلا لأهل الفضل والعقل [والسن] (٢) والمروءة في ستر، أثلاً ينتشر من دم ما يخرى به سفيه أو يستخف به شائن. وأعلم أن رأيك لا يسع لكل شيء نعره منهم ما يعيبك، وأن مالك لا ينسع للناس ما خصص به أهل الحق، وأن كرامك لا تطيق العاقبة فتوح بها أهل الفضل، وأن ليلك ونهارك لا يستوعبان حاكك وإن دأبت فيهما، فأحسن قسمتهما بين عملك ودعيتك. وأعلم أن ما تغلت من رأيك بعد لمهم أزرى بك. وما صرفت من مالك في الباطل

- (١) كذا في الأدب الكبير، و«أفصح» «من رأى ذوى النصيحة» وطهر أن كلمة «رأى» مقحمة لعبودثة. (٢) لا يدور في الأدب الكبير ورسائل اللعا. (٣) في رسائل اللعا: «وأن ما لا ينبغي من كتمه فاحص به ذوى الحقوق». (٤) كذا في الأدب الكبير، وفي الأصل «وأن ما لا ينبغي من كتمه فاحص به ذوى الحقوق». (٥) في الأصل: «ما تغلت له» وطهر أن كلمة «له» تحملة.

فَقَدَّتْهُ حِينَ تَرْيَدُهُ لِلْحَقِّ، وَمَا عَدَلَتْ بِهِ مِنْ كَرَامَتِكَ إِلَى أَهْلِ النِّقْصِ أَضَرَّ بِكَ فِي الْعَجْزِ
عَنْ أَهْلِ الْفَضْلِ .

وَكَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ لَمَّا وَلَّاهُ النَّاسُ أَمْرَهُمْ بَعْدَ عَلِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنْ شَتَرَ لِلْحَرْبِ، وَجَاهَدَ عَدُوَّكَ، وَأَشْتَرِ مِنَ الضَّيِّينَ دِينَكَ بِمَا لَا يَنْتَلِمُ
دِينَكَ، وَوَالِ أَهْلَ الْيَبُوتَاتِ تَسْتَصْلِحْ بِهِ عَشَائِرَهُمْ .

وَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَجِبُ عَلَى الْوَالِي أَنْ يَتَعَهَّدَ أُمُورَهُ وَيَتَفَقَّدَ
أَعْوَانَهُ حَتَّى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ إِحْسَانُ مُحْسِنٍ وَلَا إِسَاءَةُ مُسِيءٍ، ثُمَّ لَا يَتْرِكُ أَحَدَهُمَا بِغَيْرِ
جَزَاءٍ، فَإِنَّهُ إِذَا تَرَكَ ذَلِكَ تَهَاوَنَ الْمُحْسِنُ وَاجْتَرَأَ الْمُسِيءُ، وَفَسَدَ الْأَمْرُ وَضَاعَ الْعَمَلُ .
وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: الْمَلِكُ الْمُتَنَعِمُ إِذَا أَفَاضَ الْمَكَارِمَ وَأَغْتَضَرَ الْجَرَائِمَ آرَبَتْ بِذَلِكَ
خُلُوصَ نِيَّةٍ مِنْ قُرْبٍ مَعَهُ وَهَمٍ الْأَقْلَ، وَأَنْفَسَ الْأَمْلَ مَنْ بَعُدَ عَنْهُ وَهَمُ الْأَكْثَرِ،
فَيَسْتَخْلَصُ حِينَئِذٍ ضَمَائِرَ الْكُلِّ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِلْ مَعْرُوفُهُ إِلَّا إِلَى الْبَعْضِ .

وَلَمْ أَرِ قَبْلَهَا طَالَعَتْهُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى أَجْمَعَ لِلْوَصَايَا وَلَا أَشْمَلَ مِنْ عَهْدِ كَتَبَهُ عَلِيٌّ
أَبْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَشْثَرِ حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ، فَاحْبَبْتَ
أَنْ أُورِدَهُ عَلَى طَوْلِهِ وَآتَى عَلَى جُمْلَتِهِ وَتَفْصِيلِهِ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْعَهْدِ لَا يَهْمَلُ،
وَسَبِيلَ فَضْلِهِ لَا يُتَّهَمَلُ؛ وَهُوَ:

هَذَا مَا أَمَرَ [بِهِ] عَبْدُ اللَّهِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَشْثَرِ فِي عَهْدِهِ
إِلَيْهِ حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ: جِبَايَةَ تَحْرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا،
أَمْرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَإِثَارِ طَاعَتِهِ وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ الَّتِي

(١) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «وَسَرَّ الصَّيْنِ» وَهُوَ مَحْرُوفٌ عَمَّا أُتْبِعَهُ عَرَبِيُونَ الْأَخْبَارَ وَالْقَدَّ الْفَرِيدَ .

(٢) وَال: «أَمْرٌ وَصَادِقٌ» . (٣) فِي الْأَصْلِ «الْمَكَارِهِ» وَسِيَاقُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي مَا وَضَعَهُ .

(٤) زِيَادَةٌ عَنْ مَجْمَعِ الْبَلَاغَةِ (طَبْعُ بَيْرُوتِ ح ٢ ص ٥٠ - ٦٨) . وَكَمَثَلُ كُلِّ مَرْصُوعٍ مِنْ هَذَيْنِ
الْقَوْصَيْنِ [] فِي نَهَايَةِ هَذَا الْكِتَابِ .

لَا يَسْعَدُ أَحَدٌ إِلَّا بِاتِّبَاعِهَا، وَلَا يَشْقَى إِلَّا بِالْعَدُولِ عَنْهَا؛ وَأَنْ يَنْصَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِيَدِهِ وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنَّهُ جَلَّ أَسْمُهُ قَدْ تَكْفَّلَ بِنَصْرِهِ وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ؛ وَأَمْرِهِ أَنْ يَكْبِرَ نَفْسُهُ عِنْدَ الشَّهَوَاتِ وَيَزْعُمَهَا عِنْدَ الْجَمْعَاتِ^(١)، فَإِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ .

- ثُمَّ أَعْلَمَ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُولٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلِ وَجَوْرِ، وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أَمْرِ الْوَلَاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ . وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسِنِ عِبَادِهِ . فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ . فَأَمَّا هَؤُلَاءِ وَتُحِبُّ نَفْسَكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ؛ فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ [أَوْ كَرِهَتْ] . وَأَشْرَعُ قَلْبِكَ الرَّحْمَةُ لِلرَّعِيَّةِ وَالْحُبَّةُ لَهُمْ؛ وَالطُّفُّ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ سَبْعًا ضَارِبًا تَقْتَنِمُ أَكْلَهُمْ^(٢)؛ فَإِنَّهُمْ صَنَفَانِ: إِمَّا أَحَقُّ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرُكَ فِي الْخَلْقِ، يَفْرُطُ مِنْهُمْ الزَّلَلُ وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَالُ وَيُوتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا؛ فَأَعْطِهِمْ مِنْ صَفْحِكَ وَعَفْوِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ أَنْ يُعْطِيكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ، فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ، وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ؛ وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلَاكَ؛ وَقَدْ اسْتَكْفَاكَ أَمْرُهُمْ وَأَبْتَلَاكَ [بِهِمْ] . فَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا قُوَّةَ لَكَ بِقِيَمَتِهِ، وَلَا غَنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ . وَلَا تَتَدَمَّنْ عَلَى عَمَلِهِ، وَلَا تَبْجَحْ بِعَقُوبَةٍ، وَلَا تُسِرَّعَنَّ إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً، وَلَا تَقُولَنَّ: إِنِّي مُؤَمَّرٌ أَمْرٌ فَأُطَاعَ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْغَالٌ فِي الْقَلْبِ وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَرِ . فَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أَيْهَةً أَوْ مَخِيلَةً، فَانْظُرْ إِلَى عِظَمِ مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقَكَ وَقُدْرَتِهِ [مِنْكَ] عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَامِنُ إِلَيْكَ مِنْ

(١) كَذَا فِي نَهجِ الدَّلَاعَةِ وَفِي الْأَصْلِ: "وَيَزْعُمَهَا..." (٢) كَذَا فِي نَهجِ الدَّلَاعَةِ

وَفِي الْأَصْلِ: "وَتَقْتَنِمُ أَكْلَهَا" . (٣) كَذَا فِي نَهجِ الدَّلَاعَةِ وَفِي الْأَصْلِ: "اسْتَكْفَاكَ أَمْرُهُ" .

(٤) بِجَهْجَهَةٍ: كَمَرْحٍ لَعْلًا وَمَعْنَى . (٥) فِي الْأَصْلِ: "... وَقُدْرَتُهُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْكَ مِنْ

نَفْسِهِ" وَلَعْلَ فِيهِ تَحْرِيفٌ بِمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ وَرَاحِمٌ، وَمَا وَصَّاهُ عَنْ نَهجِ الدَّلَاعَةِ .

طَمَحَك، وَيَكُفَّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ وَيَقَى إِلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ . وَإِيَّاكَ
 وَمَسَامَاةُ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ وَالتَّشَبُّهُ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يُنْذِلُ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُبَيِّنُ كُلَّ
 مُخْتَالٍ . أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى
 مِنْ رَعِيَّتِكَ ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَعْمَلُ تَظْلِمُ ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ خَصَمَهُ دُونَ عِبَادِهِ ،
 وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَذْهَضَ مُجْتَهِدَهُ وَكَانَ اللَّهُ حَرْبًا حَتَّى يَتَرَعَ وَيَتَوَبَّ . وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى
 إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللَّهِ وَتَعْجِيلِ يَقْتِهِ مِنْ إِقَامَةٍ عَلَى ظُلْمٍ [فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمُظْطَهَّدِينَ
 وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ] . وَلِيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعْمَقُهَا فِي الْعَدْلِ
 وَأَجْمَعُهَا لِرِصَا الرِّعْيَةِ ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَةِ يُخَفِّفُ بِرِضَا الْخَاصَّةِ ، وَإِنْ سَخِطَ الْخَاصَّةُ
 يُقْتَفَرُ بِرِضَا الْعَامَةِ . وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرِّعْيَةِ أَنْقَلَ عَلَى الْوَالِي مَثَوْنَةً فِي الرِّخَاءِ ، وَأَقْلَّ
 مَعُونَةً فِي الْبَلَاءِ ، وَأَكْرَهَ لِلْإِنْصَافِ ، وَأَسْأَلَ بِالْإِلْحَافِ ، وَأَقْلَّ شُكْرًا عِنْدَ الْإِعْطَاءِ ، وَأَجْهَلَ
 عُذْرًا عِنْدَ الْمَعِّ ، وَأَضْعَفَ صَبْرًا عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ ، وَإِنْ عَمِدَ الدِّينَ
 وَجَمَاعَ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُدَّةَ لِلْأَعْدَاءِ الْعَامَةِ مِنَ الْأُمَّةِ ؛ فَلْيَكُنْ صَغُوكَ لِمِ مِيلِكَ مَعَهُمْ .
 وَلْيَكُنْ أَبْعَدُ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشَدُّهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبَهُمْ لِعُيُوبِ النَّاسِ ، فَإِنَّ فِي النَّاسِ عِيُوبًا
 الْوَالِي أَحَقُّ بِسِتْرِهَا ، فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ ،
 وَاللَّهُ حَكَمٌ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا . فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللَّهُ مَا تَحَبَّ سِتْرُهُ
 مِنْ عَيْبِكَ . أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ ، وَأَقْطَعْ عَنْهُمْ سَبَبَ كُلِّ وَثَرٍ ، وَتَقَابَّ
 عَنْ كُلِّ مَا لَا يَصِحُّ لَكَ . وَلَا تَعْجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاحٍ ، فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٍ وَإِنْ تَشَبَّهَ
 بِالنَّاصِحِينَ . وَلَا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا فَيَعْدِلَ لَكَ عَنِ الْفَصْلِ وَيَعِدَّكَ الْفَقْرَ ،
 وَلَا جَبَابًا فَيُضْعِفَكَ عَنِ الْأُمُورِ ، وَلَا حَرِيصًا فَيُزَيِّنَ لَكَ الشَّرَّ بِالْجَوْرِ ؛ فَإِنَّ الْبُخْلَ
 وَالْجُبْنَ وَالْخِرْصَ غَرَائِزُ شَقِيٍّ يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ شَرَّ وَزَرَائِكَ مَنْ كَانَ

- للاشرار قبلك وزيرا ومن شريكهم في الآثام ، فلا يكونن لك بطانة ، فإنهم أعوان الأئمة وإخوان الظلمة . [وأنت واجد منهم خيرا الخلف] ممن له مثل آرائهم ونفائهم ، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم ، ممن لم يُعاون ظلما على ظلمه ولا آثما على إثمه ، أولئك أخف عليك مشورة وأحسن لك معونة ^(١) ، وأخى عليك عطفا وأقل لغيرك إلقا ، فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك . ثم ليكن آثرهم عندك أقولهم ^(٢) للحق ، وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله تعالى لأوليائه واقعا من هواك [حيث وقع] . ثم رُضهم على ألا يُطروك ولا يُججحوك بباطل لم تفعله ، فإن كثرة الإطراء تُحدث الزهو وتُدنى إلى العزة . ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة واحدة ، فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان ، وتديريا لأهل الإساءة على الإساءة ، وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه . وأعلم أنه ليس شيء أَدعى إلى حسن ظن والبريئة من إحسانه إليهم وتخفيف المشونات عنهم وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبْلهم . وليكن منك في ذلك أمر يجمع لك به حسن الظن بريحتك ، فإن حسن الظن يقطع عنك نصبا طويلا . وإن أحق من حسن ظنك به من حسن بلاؤك عنده ، [وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده] .
- ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة واجتمعت بها الألفة وصلحت عليها الرعية ، ولا تُحدث سنة تضر بشيء من ماضى تلك السنن ، فيكون الأجر لمن سنّها ، والوزر عليك بما نقضت منها . وأكثر مدارس العلماء ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك ، وإقامة ما استقام به الناس قبلك . وأعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضهم لا ببعض ، [ولا غنى ببعضها عن بعض] ، فمنها جنود

(١) كما في سبح ثلاثة ، وفي الأصل «معاونة» .

(٢) كما في سبح ثلاثة ، وفي الأصل «مما كره الله لأهلك ...» وهو تحريف .

(٣) كما في نهج البلاغة ، وفي الأصل «ولكن ...» وهو تحريف .

[الله]، ومنها كُتَابُ العامة والخاصة، ومنها قُضَاةُ العدل، ومنها عَمَلُ الإنصاف والرفق،
ومنها أهل الجزية والخراج من [أهل] الذِّمَّةِ وَمَسَلَمَةُ النَّاسِ، ومنها التِّجَارُ وأهل
الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجة والمسكنة، وكلُّ قد سَمَّى اللهُ
سهمه، ووضع على حدّه فريضته في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم عهداً منه
محفوظاً. فالجنود بإذن الله حصونُ الرعية وزينُ الولاية وعزُّ الدين وسُبُلُ الأمن،
وليس تقوم الرعية إلا بهم. ثم لا قيام للجنود إلا بما يُخرج الله لهم من الخراج
الذي يَقَوُّون به في جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يُصلحهم ويكون من وراء
حاجتهم. ثم لا قيام لهذين الصنفين إلا بالصَّنْفِ الثالث من القضاة والعَمَالِ والكُتَّابِ
لما يُحْكِمُونَ من المعاهد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور
وعوامها. ولا قيام لهم جميعاً إلا بالتجارة وذوى الصناعات فيما يجمعون عليه من
مرافقهم، ويقومون به في أسواقهم، ويكفونهم من الرِّفْقِ بأيديهم ما لا يبلغه رفق
غيرهم. ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يَحِقُّ رِفْدُهُمْ ومعوتهم؛
وفي الله لكلِّ سَعَة؛ ولكلٌّ على الوالى حقٌّ بقدر ما يُصلحه. [وليس يخرج الوالى من
حقيقة ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله وتوطين نفسه على لزوم الحق
والصبر عليه فيما خَفَّ عليه أو ثَقُلَ]. قولٌ من جنودك أَصَحَّه في نفسك لله تعالى
ورسوله وإمامك، [وأثقاهم]، جيّبا، وأفضلهم حُلماً، ممن يُبْطِئُ عن الغضب ويستريح إلى
العذر ويرفّق بالضعفاء ويَبْئُو عن الأقوياء، [و] ممن لا يثيره العُنف ولا يَقْعُدُ به الضعف.
ثم ألحق بذوى الأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسواقي الحسنة أهل النجدة
والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جَمَاعُ الكَرَمِ وسُعَبُ العُرفِ؛ ثم تعقد من أمورهم
ما يتفقده الوالدان من ولدهما. ولا يتفهمن في نفسك شيء قوتيهن به، ولا تحقرن

(١) مسألة الدس : السلون منه . (٢) كذا في نهج البلاعة وفي الأصل : «رى الولاية...»

وهو تحريف (٣) الرفق بالفتح : المع . (٤) يقال ناعه وعليه : اذا . يسقده .

- لُطْفًا تَعَاهِدُهُمْ بِهِ وَإِنْ قُلَّ ، فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَذْلِ النِّصِيحَةِ لَكَ ، وَحَسَنَ الظَّنِّ بِكَ .
وَلَا تَدْعُ تَفْقُدَ لَطِيفَ أُمُورِهِمْ أَتَكَالًا عَلَى جَسِيمِهَا ، فَإِنْ لَلِيسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعًا
يَنْتَفِعُونَ بِهِ ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ . وَلَيْكِنْ أَثَرُ رَعْوَسِ جَنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ
وَإِسَامِهِمْ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَّتِهِ بِمَا يَسْمَعُهُمْ وَيَسْعُ مَنْ وَرَاعَهُمْ مِنْ خُلُوفِ
أَهْلِيهِمْ حَتَّى يَكُونَ هَمُّهُمَا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ ، فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يُعْطِفُ عَلَيْكَ
قُلُوبَهُمْ ؛ [وَأِنَّ أَفْضَلَ فُرْقَةٍ عَيْنَ الْوَلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ وَظُهُورُ مَوْتَةِ الرَّعِيَّةِ ؛ وَإِنَّهُ
لَا تَطْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إِلَّا بِسَلَامَةِ صَدْرِهِمْ] ، وَلَا تَصِحَّ نَصِيحَتُهُمْ إِلَّا بِمِحْطَتِهِمْ عَلَى وِلَاةِ
أُمُورِهِمْ وَقِلَّةِ اسْتِنْقَالِ دُؤْلِهِمْ وَتَرْكِ اسْتِبْطَاءِ انْقِطَاعِ مَدَّتِهِمْ ، فَانْفِصَحْ فِي أَمَالِهِمْ وَوَاصِلِ
فِي حَسَنِ الشَّاءِ عَلَيْهِمْ وَتَعْدِيدِ مَا أَلَى ذَوُو الْبَلَاءِ مِنْهُمْ ، فَإِنَّ كَثْرَةَ اللَّهِ كَرَّ لِحَسَنِ فَعَالِهِمْ
تَهْزُ الشَّجَاعِ وَتَحَرِّضُ الْجَبَانَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ أَعْرِفْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَلَى .
وَلَا تُضْمَنْ [بِلَاءٌ] أَمْرِي إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا تُقْصِّرْ بِهِ دُونَ غَايَةِ بِلَائِهِ . وَلَا يَدْعُوكَ شَرَفُ
أَمْرِي إِلَى أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بِلَائِهِ مَا كَانَ صَغِيرًا ، وَلَا صَعَةُ أَمْرِي إِلَى أَنْ تُسْتَصْفِرَ مِنْ
بِلَائِهِ مَا كَانَ عَظِيمًا . وَارْتُدَّ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ وَيُسْتَبِهُ عَلَيْكَ
مِنَ الْأُمُورِ ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) ؛
فَالرَّادُّ إِلَى اللَّهِ هُوَ الْإِحْدُ بِحُكْمِ كِتَابِهِ ، وَالرَّادُّ إِلَى الرَّسُولِ الْإِحْدُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُنْفَرِقَةِ .
ثُمَّ آخِرُ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلُ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مَنْ لَا يَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ ،
وَلَا تُجْحِكُهُ الْخُصُومُ ، وَلَا يَتِمَادَى فِي الزَّلَّةِ ، وَلَا يَتَحَصَّرُ مِنَ الْقَيِّءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ ،
وَلَا تُشْرِفُ [نَفْسُهُ] عَلَى طَمَعٍ ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فِهِمْ دُونَ أَقْصَاهُ ، أَوْ قَفَّهِمْ فِي الشُّبُهَاتِ ،

(١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاءَةِ ، وَفِي الْأَمَلِ «وَأَمْسَحْ فِي أُمُورِهِمْ ...» .

(٢) أَمَحَكَ : أَعْضَهُ أَوْ حَلَّهُ مَحْكَادَ كَسْرًا . عَرَّ الْحَقِّ . (٣) يَحْصُرُ : يَصِيقُ صَدْرَهُ .

وَآخَذَهُم بِالْمُحْجِجِ، وَأَقْلَهُم تَبَرُّماً بِمِرَاجِعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُم عَلَى تَكْشِيفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُم
عِنْدَ إِصْصَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ إِطْرَاءٌ، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ؛ وَأُولَئِكَ قَلِيلٌ. ثُمَّ أَكْثَرُ
تَعَاهُدَ قَصَائِهِ؛ وَأَفْسَحَ لَهُ فِي النَّدْلِ مَا يُرِيحُ عَلَيْهِ وَيَقْلُ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ، وَأَعْطَاهُ
مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ حَاصِنِكَ، لِئَامَنْ بِذَلِكَ آغْتِيَالَ الرِّجَالُ لَهُ عِنْدَكَ.
فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْراً بَلِيعاً؛ فَإِنْ هَذَا [الَّذِينَ] قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ
بِالْهُوَى وَتُطَلَّبُ بِهِ الدُّنْيَا. ^(١)

ثُمَّ أَنْظِرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمْ آخْتِبَاراً وَلَا تُؤَلِّمْهُمْ مُحَابَاةً وَآثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جُمَاعٌ مِنْ
شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْحَيَاةِ. وَتَوَحَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجَرُّبَةِ وَالْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ
وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً، وَأَقْلُ فِي الْمَطَامِعِ إِسْرَافاً،
وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظْراً. ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ
أَنْفُسِهِمْ، وَعِنَى لَهُمْ عَنْ تَأْوِيلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحِجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ تَلَمَّعُوا
أَمَانَتَكَ. ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ. وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ
فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدُودٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرِّفْقِ بِالرِّعَايَةِ. وَتَحَفَّظْ مِنَ الْأَعْوَانِ،
فَإِنَّ أَحَدَهُمْ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ أَجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عِيُونِكَ أَكْتَفَيْتَ
بِذَلِكَ تَأْهِداً، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ
عُقُومَ الدَّلَّةِ، وَوَسَّيْتَهُ بِالْحَيَاةِ، وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التَّهْمَةِ.

وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ مَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ صَلَاحَهُمْ وَصَلَاحَهُ صَلَاحٌ لِمَنْ
سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحٌ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ.
وَلِيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ
لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ غَيْرَ عِمَارَةٍ أَنْحَرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ.

(١) كذا في سبغ البلاغة، وفي الأصل: «وتطلب منه الدنيا».

(٢) حذوة لهم أي سوق لهم وحث.

ولم يستقم أمره إلا قليلا . فإن شكوا ثَقَلَا أو عِلَّةً أو انقطاع شرب [أو بالة^(١)] أو إحالة أرض أغتمرها غرق أو أجحف بها عطش ، خَفَفَتْ عنهم بما ترجوا أن يصلح به أمرهم ؛ ولا يتثقل عليك شيء خَفَفَتْ به المئونة عنهم ، فإنه دُخْرٌ يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك ، مع استجلابك حُسْنَ ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم ، معتمداً فضل قوتهم بما ذَحَرْتَ عندهم من إجمامك لهم والثقة^(٢) منهم بما عودتهم من عدلك عليهم ورفقك بهم . فربما حدث من الأمور ما إذا عُولت [فيه] عليهم من بعد ، احتملوه طَيِّبَةً أنفُسهم به ، فإن العُمرانَ يَحْتَمِلُ ما حَمَلَتْه ، وإنما يُؤْتَى نراب الأرض من إعواز أهلها ، وإنما يُعَوِّزُ أهلها لإشراف أنفُس الولاة على الجمع وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر . وأستعمل مَنْ يُحِبُّ أن يَذْخِرَ حَسْنَ الشاء من الرعية والمثوبة من الله عز وجل والرضا من الإمام .

١٠

ثم أنظر في حال الكتاب قولَ أمورك خيرهم . وأخصُصْ رسائلَك التي تُدْخِلُ فيها مكائِدك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق ممن لا تُبْطِرُهُ الكرامة فيجتري بها عليك في خِلافٍ لك بحضرة ملاً ، ولا تُقْصِرُ به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك [عليك] وإصدار جوابها على الصواب منها عنك ، وفيما يأخذ لك ويعطى منك ، ولا يُضْعِفُ عَقْدًا اعتقده لك ، ولا يَعْجِزُ عن إطلاق ما عُقِدَ عليك ، ولا يَجْهَلُ مبلغَ قَدْرِ نفسه في الأمور ، فإن الجاهل بقَدْرِ نفسه يكون بقَدْرِ غيره أجهل . ثم لا يكن

١٥

(١) شى شكوا نقل المصروب عليهم من دل الخراج ، أو نزول علة سماوية ، أو انقطاع شرب (الشرب بالكسر : الماء) فيما يسقى بالأنهار . ودهلة وهو ما يبل الأرض من مطر وندى فيما يسقى بالمطر ، وإحالة الأرض : تحوها وتغيرها . (٢) استبح : مريح والسرور . (٣) إجمامك لهم : تركك إليهم حتى إذا ما استراحوا تقفوا على معونتك . (٤) كذا في الأصل ولعله محرف عن «وجوه» . (٥) كذا في نهج البلاغة وفي الأصل : « ولا تقصر لك ... » . (٦) في الأصل : « قدر نفسك ... » وكذلك صلا يعجز ويجهل بقاء الحصب ، والسياق يقتضى ما وصعاه عن نهج لئلا .

٢٠

(١١) أختيارك إياهم على فِرَاسَتِكَ وأستنامتك وحسن الظن منك ، فإن الرجال يَتَعَرَفُونَ
لِفِرَاسَاتِ الْوَلَاةِ بِتَصَنُّعِهِمْ وحسن خدمتهم ؛ وليس وراء ذلك من النصيحة والأمانة
شيء ؛ ولكن أختبرهم بما ولّوا للصالحين قبلك ، فأعتمد لأحسنهم كان في العامة أئراء ،
وأعمرهم بالأمانة وجهها ، فإن ذلك دليل على نصيحتك لله ولمن وليت أمره .
وأجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم لا يقهره كبيرها ولا يتشت عليه كثيرها .
ومهما كان في ثقتك من عيب فتغايبت عنه أَلَزِمْتَهُ .

ثم أستوص بالتجار وذوى الصناعات ، وأوص بهم خيراً المقيم [منهم] المضطرب
بماله والمترقق ببدنه ، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجُلَّابُهَا من المَبَاعِدِ والمَطَارِحِ
في برك وبجرك وسهلك وجبلك وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترئون عليها ، فإنهم
سَلَمٌ لَا تُخَافُ بِائْتِقَتِهِ ، وَصَلَحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتُهُ . وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي
بلادك . وأعلم أن [في] كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً وأحتكاراً للمنافع
في المبيعات ، وذلك باب مَضَرَّةٌ للعامة ، وعيب على الولاية . فامنع [من] الأحتكار ،
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه . وليكن البيعُ بيعاً سَمَحاً بموازين عدل
وأسعار لا تُجْحِفُ بالفريقين البائع والمبتاع ، فن قَارَفَ حُكْرَةَ بعد نهيك إياه فنكَلْ به
وعاقبه من غير إسراف . ١٥

ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم والمساكين والمحاجين و[أهل]
البُؤْسَى والزَمْنَى ، فإن [في] هذه الطبقة قَانِعاً وَمُعْتَرّاً ، فأحفظ لله ما أستحفظك من
حقه فيهم ، وأجعل لهم قِسْماً من بيت مالك ، وقِسْماً من غَلَاتِ صَوَافِي الإسلام (١١)
في كل بلد ، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى . وكلُّ قَدْ أَسْتَرَعَيْتَ حقه فلا يشغلتك

٢٠ (١) قال الأستاذ الإمام : أى يتوسلون إليها لخدمتهم . (٢) كذا في نهج البلاغة وفي الأصل :
«ولكن احبرهم هؤلاء الصالحين» . (٣) صواب جمع صاعية : رضى الغيبة .

عَنْهُمْ بَطَرٌ فَإِنَّكَ لَا تُعَذِّرُ بِتَضْيِيعٍ [كَالتَّافَةِ لِإِحْكَامِكَ] الْكَثِيرَ الْمُهِمَّ . فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلَا تُصْعِرْ خَدَّكَ لَهُمْ ؛ وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ [مِنْهُمْ] مَنْ تَقْتَحِمُهُ الْعَيُونَ وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ ، فَفَرِّغْ لِأَوَّلِكَ يَمَّتَكَ مِنْ أَهْلِ الْحَشْيَةِ وَالتَّوَاضِعِ ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ ؛ ثُمَّ أَعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ تَلْقَاهُ ، فَإِنْ هُوَ لَاءٌ مِنْ بَيْنِ الرِّعْيَةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ . وَكُلُّ فَاعِذِرٍ إِلَى اللَّهِ نَعَالِي فِي تَأْيِيدِهِ حَقَّهُ إِلَيْهِ .^(٢١)

وَتَعْتَذِرُ أَهْلَ الْيَتَمِ وَذَوِي الرِّقَةِ فِي السَّنِّ مَنْ لَا حِيلَةَ لَهُ وَلَا يَنْصِبُ لِلْمُسْئَلَةِ نَفْسَهُ . وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاةِ ثَقِيلٌ ؛ [وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ] وَقَدْ يُحَقِّقُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَقَفُوا بِصَدَقِ مَوْعِدِ اللَّهِ لَهُمْ .

وَأَجْعَلْ لِدَوَى الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْمًا تُفَرِّغُ لَهُمْ [فِيهِ نَخَصَكَ] وَتَجْلِسُ لَهُمْ فِيهِ مَجْلِسًا طَاقًا تَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُبْعِدَ عَنْهُمْ جَنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ : ” لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا [حَقُّهُ] مِنْ الْقَوَى غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ “ . ثُمَّ أَحْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ ، وَنَحِّ عَنكَ الضَّيْقَ وَالْأَنَفَ يَسُطُّ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْخَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ نَوَابَ طَاعَتِهِ ، وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هُنَا ، وَأَمْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ .

ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بَدَ [لَكَ] مِنْ مَبَاشَرَتِهَا : مِنْهَا إِجَابَةُ حُكْمَالِكَ بِمَا لَا يُغْنِي عَنْهُ مُتَكَلِّبُكَ ، وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ عِنْدَ وَرُودِهَا عَلَيْكَ مِمَّا تَخْرُجُ بِهِ صَدُورُ أَعْوَانِكَ . وَأَمِصْ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ . وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ

(١) كَذَا فِي سَهْلِ اللَّاعِنَةِ ؛ وَفِي الْأَصْرِ : ” فَلَا يَشْطَلُكَ عَنْهُمْ طَرٌّ ... “ .

(٢) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاءَةِ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : ” فِي تَأْيِيدِهِ حَقُّهُ إِلَيْكَ ... “ . (٣) التَّمَتُّعُ فِي الْكَلَامِ :

الْتَرَدُّ فِيهِ مِنْ عَرُوضٍ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ غَيْرُ حَافٍ . تَسِيرًا لِلْأَمْرِ . (٤) كَذَا فِي سَهْلِ اللَّاعِنَةِ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : ” لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ مِنْ ... “ أَخْبَرَهُ .

أفضل تلك المواقيت وأجزَل تلك الأقسام، وإن كانت كلها لله إذا صَلَّحت فيها النِّية وسَلِمَت منها الرِّية .

ولیکن فی خاصّة ما تُخْلِص لله به [دينك] إقامة فرائضه التي هي له خاصّة، فأعط الله من بدنك في ليلك ونهارك، ووفّ ما تقربت به إلى الله تعالى من ذلك كاملاً غير مثلوم ولا متقوص بالغاً من بدنك ما بلغ . وإذا قمت في صلاتك للناس فلا تكوننّ معزراً ولا مضيقاً؛ فإن في الناس من به العلة وله الحاجة ؛ وقد سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وجهني إلى اليمن كيف أصليّ بهم ؟ قال : ”كصلاة أضعفهم وكن بالموثمين رحياً“ .

وأما بعد هذا فلا يطولنّ احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاية عن الرِّية شُعبة من الضيق وقلة علم بالأمور . والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه، فيضغروا عندهم الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسّن القبيح ويُشَاب الحق بالباطل . وإنما الوالي بشر لا يعرف ما يُورى عنه الناس من الأمور؛ وليست على الحق سِمات تُعرف بها صروبُ الصّدق من الكذب . وإنما أنت أحد رجلين : إما أمرؤ تَحْتُ نفسك بالبدل في الحق ، فقيم احتجابك من واجب حق تُعطيه أو فعل كريم تُسديه ؟ وإما أمرؤ مُبتلى بالمنع، فما أسرع كفّ الناس عن مسألتك إذا يسوا من ذلك ! مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مثونة فيه عليك من شكاة مَقْلَمَةٍ أو طلبِ إنصافٍ في معاملة .

ثم إن للوالي خاصّةً وِطانةً فيهم استثناءً وتطاول [وقلة إنصاف في معاملة] ، فاحسِم مائة ذلك بقطع أسباب تلك الأحوال . ولا تقطعنّ لأحد من حاشيتك وخاصنت

قطيعة، ولا يُطَمَعَنَّ [منك] في] اعتقاد عُقْدَةٍ تُضَرُّ بَيْنَ يَلِيهَا من [الناس في] شَرْبِ
أو عمل مشترك يحملون مئونة على غيرهم، فيكون مَهْنًا ذلك لهم دونك، وعيُّه عليك
في الدنيا والآخرة .

وَأَلْزِمَ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا وَاقِعًا
ذلك من قرباتك وخاصتك حيث وقع؛ وَأَتَّبِعْ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنْ مَغَبَّةٌ
ذلك مجبودة . وَإِنْ ظَنَنْتَ الرِّعِيَّةَ بِكَ حَقِيقًا فَأُصْحِرْ لَهُمْ بَعْدُكَ وَأَعْدِلْ عَنْكَ ظَنُونَهُمْ
بِإِحْصَارِكَ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ إِعْذَارًا تَبْلُغْ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الْحَقِّ .

وَلَا تَدْفَعَنَّ صَلَاحًا دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ [و] اللَّهُ فِيهِ رِضًا، فَإِنْ فِي الصِّلَاحِ دَعَاً لِحُدُودِكَ
وَرَاحَةً مِنْ هُمُوكَ وَأَمْنًا لِلدَّادِكِ . وَلَكِنْ أَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صَلَاحِهِ،
فَإِنْ الْعَدُوُّ رُبَّمَا قَارِبٌ لِيَتَغَفَّلَ، نَحْدَ بِالْحَزْمِ وَأَتَّهِمْ فِي ذَلِكَ حَسَنَ الظَّنِّ . فَإِنْ عَقِدْتَ
بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عُقْدَةً وَأَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً فَخَطَّ عَهْدَكَ بِالْوَفَاءِ وَأَرَعَّ ذِمَّتَكَ بِالْأَمَانَةِ
وَأَجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ مَا أُعْطِيتَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدَّ
عَلَيْهِ أَجْتِمَاعًا مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشْتَّتِ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ؛ وَقَدْ لَزِمَ
ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمِينَ لِمَا اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ الْغَدْرِ . فَلَا تَقْدُرَنَّ
بِذِمَّتِكَ وَلَا تَحْيِسَنَّ بِعَهْدِكَ وَلَا تَحْتَلِثَنَّ عَدُوُّكَ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَرِي عَلَى اللَّهِ إِلَّا جَاهِلٌ شَقِيٌّ .
وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْنًا قِضَاءً بَيْنَ الْعِبَادِ بِرَحْمَتِهِ، وَحَرَمًا يَسْكُنُونَ إِلَى مَنَعَتِهِ
وَيَسْتَفِيزُونَ إِلَى جَوَارِهِ، فَلَا إِدْغَالَ وَلَا مَدَالَسَةَ وَلَا خِدَاعَ فِيهِ . وَلَا تَعْقِدْ عَقْدًا

(١٧)

(١) كذا في نهج البلاغة : وفي الأصل : «ولا تَضْمَعَنَّ فَيْكَ اعتقاد عقدة يصير...» وهي مصطربة
السح ولا تؤدي المعنى المراد . والعقدة : الصِّبَّةُ ، واعتقادها : امتلاكها واقتاؤها . (٢) كذا في نهج
البلاغة وفي الأصل : « وأتبع ... » وهو تحريف . (٣) الإحصار بالأمر : إظهاره .
(٤) كذا في نهج البلاغة وفي الأصل : « فانه ليس من فرائض الله شيء إلا الناس ... الخ » .
(٥) كذا في نهج البلاغة . واستوبل التي : إذا تركه لوحامته وإن كان محباً له ، وفي الأصل
« لما استولوا عليه ... » . (٦) كذا في نهج البلاغة « والمدالسة » : الحياطة ، وفي الأصل « بحالة » .

تجوز فيه العَلَل . ولا تُعَوِّلَنَّ على لَحْنٍ قول بعد التأكيد والتوثقة . ولا يدعُونَكَ ضيق
أمرٍ لِرِمَك فيه عهدُ الله إلى طلب أنفساخه بغير الحق ، فإنَّ صبرك على ضيق
ترجو أنفراجَه وفضلَ عاقبته خير من غدر تخاف تبعته وأن تُحيطَ بك من الله
طَلَبَةً فلا تستقيل فيها دنياك ولا آخرتك .^(١)

٥ إِيَّاكَ والدماءَ وسَفَكهما بغيرِ حِلِّها ، فإنه ليس شيء أدعى لِنَقْمَةٍ ولا أعظم تبعَةً
ولا أخرى بزوالِ نعمةٍ وانقطاعِ مُدَّةٍ من سفكِ الدماء بغيرِ حقِّها ، والله سبحانه مبتدئ
بالحكم [بين العباد] فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة ؛ فلا تُقَوِّينَ^(٢) سلطانك بسفك دم
حرام ، فإن ذلك مما يُضعفه ويؤهنه بل يُزِيله وينقله . فلا عُذْرَ لك عند الله ولا عندى
فى قتلِ العمد ، لأن فيه قوَدَ البدن . فإنَّ آبتليت بخطا وأفرط عليك سوطُك
[أو سيفك] أويديك بعقوبة ؛ فإن فى الوَكْزَةِ فما فوقها مَقْتَلَةٌ ، فلا تطمَحَنَّ بك نخوةُ
سلطانك عن أن تُؤدَّى إلى أولياء المقتول حقهم .

وإِيَّاكَ والإِعْجَابَ بنفسك والثقة بما يُعْجِبُكَ منها وَحُبَّ الإِطْرَاءِ ، فإن ذلك
من أوثق فُرْصِ الشيطان فى نفسه ليُحَقِّقَ ما يكون من إحسانِ المحسنين .

١٥ وإِيَّاكَ والمنَّ على رعينتك بإحسانك ، والتريدَ فيما كان [من فعلك] ، وأن تعدهم
تَتَّبِعَ مَوْعِدَكَ بخلف ، فإن المنَّ يبطل الإحسان ، والتريدَ يذهب بنور الحق ، والخلف
يوجب المقت عند الله والناس . قال الله تعالى : (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا
مَا لَا تَفْعَلُونَ) .

(١) كذا فى نهج البلاغة وعليه يكون معنى الجملة : لا تطلب أن يقال من لا فى دنياك ولا فى آخرتك .
وفى الأصل : لا تستقل دنياك ولا آخرتك . وهذه العبارة غير واضحة المعنى الا اذا زيدت عليها كلمة به ،
والمراد لا تقوم بجلها دنياك ولا آخرتك . والطلبة اسم من المطالبة .
(٢) كذا فى نهج البلاغة ، وفى الأصل « فلا تقوين » .

وإياك والعَجَلَة بالأُمُور قبل أوانها، أو التسقُطُفيها^(١) عند إمكانها، أو الجَّاجَة فيها إذا تنكرت، أو الوَهَنُ عنها إذا استَوْصَحْتُ؛ فضع كلَّ أمر موضَعه وأوقع كلَّ عمل مَوْعَه .
وإياك والاستثناء بما البأس فيه أسوة، والتغاي عما يُعنى به مما قد وضع لعيون الناظرين ، فإنه مأخوذ منك لغيرك ، وعما قليل تتكشف عنك أغطية الأمور ويُتَّصف منك للطلوم .

أملك حِمَة أهلك وسورة حدك وسطوة يدك وغرب لسانك ، وأحترس من كل ذلك بكف البادرة وتأخير السطوة حتى يسكن غضبك فملك الاختيار، ولن تُحكِم ذلك من نفسك حتى تكثر هومك بذكر المعاد إلى ربك .

- والواجب عليك أن تتذكر ماصى لم تقمك من حكومة عادلة ، أو سُنَّة فاضلة ،
أو أثر عن نبيّا صلى الله عليه وسلم ، أو فريضة في كتاب الله ، ففتدى بما شاهدت
مما عملنا به فيها . وتجهّد لنفسك في اتباع ما عهدتُ إليك في عهدي هدا ،
وأستوفيتُ به من المنجّ لنفسي عليك لكيلا تكون لك علة عند تسرع نفسك إلى هواها .
وأنا أسأل الله ببيعة رحمة وعظيم قدرته على إعطاء كل ذي رغبة : أن يوفّقني^(٢)
وإياك لما فيه رضاه من الإقامة على العذر الواضح إليه وإلى حلقه ، مع حسن الثناء
في العباد وجميل الأثر في البلاد وتمام النعمة وتضعيف الكرامة ، وأن يحتم لي ولك
بالسعادة والشهادة . إنا لله وإنا إليه راجعون . تم العهد بعون الله تعالى .

وقيل : ينبغي للملك أن يسوق للعنف باللفظ ، والتوفير بالتوفير ، ولا يقضد أعوانا إلا أعيانا ، ولا أخلاء إلا أجلاء ، ولا ندما إلا كرماء ، ولا جلساء إلا خرفاء .

- (١) كذا في نهج البلاعة . وفي الأصل : " التث " والمراد بالتسقط : التهاون .
(٢) أسوة بمعنى سواء ، قال في اللسان : القوم أسوة في هذا الأمر أى حاكم فيه واحدة .
(٣) كذا في نهج البلاعة ، وفي الأصل " وأن تحكم بذلك في هلك " .
(٤) أن يوفّي ، معمول "أسأل" وفي الأصل : " وتوفّي ... " وما هنا خلافا عن نهج البلاعة .

الباب الخامس

من القسم الخامس من الفن الثاني

فيا يجب على الملك للرعايا

ويجب على الملك أن يسطر لرعيته من العدل بساطا، ويبنى لهم من الأمن ^(١) فسطاطا، وينشر عليهم ألوية حلم خفقت ذوائبها، ويسليل لهم أنهار رامت ذوائبها؛ ويكف عنهم أكف المظالم، ويوكف عليهم صحائب المكارم. وأتم ما غنم من ذلك "العدل".

ذكر ما قيل في العدل وثمرته وصفة الإمام العادل

والعدل واجب على كل من استرعى رعية من إمام وغيره؛ قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، وقال تعالى: (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) وقال تعالى (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) وقال تعالى (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ (الَّذِينَ) إِنْ مَكَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عدل ساعة ^(٢) راجع في حكومة خير من عبادة ستين سنة" وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا كلكم راجع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام الذي على الناس راجع عليهم وهو مسئول عنهم والرجل راجع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بئليها وولده وهي

(١) لعله «دوائبها» جمع ذباب وهو سيل ما بين اللعين.

(٢) نصه في ابجاري وسلم يختلف عن الأصل في بعض النسخ لا تخرجه عن معناه.

مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" قال بعض الشعراء :

فكلكم راع ونحن رعيّة * وكلّ سيلقى ربّه فيحاسبه

وقالت الحكماء : إمام عادل خير من مطر وابل ، وإمام غشوم خير من فتنة

تدوم .

يقال : إن جمشيد^(١) أحد ملوك الفرس الأول ، لما ملك الأقاليم عمّل أربعة خواتيم : خاتماً للحرب والشرطة وكتب عليه الأناة ، وخاتماً للخراج وكتب عليه العيارة ، وخاتماً للبريد وكتب عليه الودح ، وخاتماً للظالم وكتب عليه العدل ، فبقيت هذه الرسوم في ملوك الفرس إلى أن جاء الإسلام .

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : إذا كان الإمام عادلاً فله الأجر وعليك الشكر ، وإذا كان جائراً فله الوزر وعليك الصبر .

وقال أردشير لكبته : يا بُنَيَّ إن الملوك والعدل أخوان لا غنى لأحدهما عن صاحبه ، فالملك أس والعدل حارس ، فما لم يكن له أس فهجوم ، وما لم يكن له حارس فضائع ، يا بُنَيَّ أجعل حديثك مع أهل المراتب ، وعطيتك لأهل الجهاد ، وبشرتك لأهل الدين ، وبرك لمن عناه ما عناك من ذوى العقول .

وقال بعض الحكماء : يجب على السلطان أن يلتزم العدل في ظاهر أفعاله لإقامة أمر سلطانه ، وفي باطن ضميره لإقامة أمر دينه ، فإذا فسدت السياسة ذهب السلطان ، ومدار السياسة كلها على العدل والإنصاف ، فلا يقوم السلطان لأهل الكفر والإيمان إلا بهما ، ولا يدور إلا عليهما .

(١) في الأصل : « جمشيد » بالحاء المهملة ، وصوابه جمشيد بالجيم المحجمة ، ومعناه : شعاع القمر .

(٢) الروحا : العجلة والإسراع ، ويمتد .

وقال عبد الملك بن مروان لبنيه : كلّكم يترشح لهذا الأمر، ولا يصلح له منكم إلا من له سيفٌ مسلول، ومالٌ مبنول، وعدلٌ تطمئن إليه القلوب .

وخطب سعيد بن سُوَيْد بِمَحْض، فحَمِد الله وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس، إن للإسلام حائطا مَنيعا وبابا وثيقا، فحائط الإسلام الحق وبابه العدل، ولا يزال الإسلام مَنيعا ما أَشَدَّتْ السُّلْطَانُ، وليس شدة السلطان قتلاً بالسيف ولا ضرباً بالسُّوط، ولكن قَضَاءً بِالْحَقِّ وأخذٌ بِالْعَدْلِ .

وكتب إلى عُمَرَ بن عبد العزيز بِمَحْض عُماله يَسْتَاذِنُه في تحصين مدينة؛ فكتب إليه : حَصَّنْهَا بِالْعَدْلِ ونَقِّ طَرِيقَهَا مِنَ الظُّلَمِ .

وقال معاوية : إِنِّي لَا أُسْتَحْيِي أَنْ أَظْلِمَ مِنْ لَا يَجِدُ عَلَى نَاصِرًا إِلَّا اللَّهَ .

وقال المهديُّ للربيع بن الجهم^(١) وهو والٍ على أرض فارس : يا ربيع، أَنَشْرُ الْحَقَّ وَأَزِمَ الْقَصْدَ وَأَبْطِطِ الْعَدْلَ وَأَرْفُقْ بِالرَّعِيَّةِ؛ وَأَعْلَمْ أَنَّ أَعْدَلَ النَّاسِ مَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَجْوَرَهُمْ مَنْ ظَلَمَ النَّاسَ لِنَفْسِهِ .

وقال جعفر بن يحيى : الْخُرَاجُ عَمُودُ الْمُلْكِ، وَمَا اسْتَغْفِرَ بِمِثْلِ الْعَدْلِ، وَلَا اسْتَغْفَرَ بِمِثْلِ الظُّلَمِ .

وقال عمرو بن العاص : لَا سُلْطَانَ إِلَّا بِرِجَالٍ، وَلَا رِجَالَ إِلَّا بِمَالٍ، وَلَا مَالَ إِلَّا بِعِمَارَةٍ، وَلَا عِمَارَةَ إِلَّا بِعَدْلِ .

وقيل : سَأَلَ الْإِسْكَدَرُ حَكِيمًا بَابِلَ، فَقَالَ : أَيُّمَا أْبْلَغَ عِنْدَكُمْ، الشَّجَاعَةُ أَمْ الْعَدْلُ؟ فَقَالُوا : إِذَا اسْتَعْمَلْنَا الْعَدْلَ اسْتَغْنَيْنَا عَنِ الشَّجَاعَةِ .

(١) في العقد المريد ج ١ ص ١٣ : «ابن أبي الجهم» . (٢) في الأصل «أر» والحاقم يقتضى «أم» .

ولما جرى بالهرمزنان ملك خوزستان أسيرا إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه،
لم يزل الموكل به يقتنى أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه حتى وجده بالمسجد نائما
متوسدا دبرته، فلما رآه الهرمزنان قال : هذا هو الملك؟ قيل : نعم؛ فقال له : عدلت
فأمنت فمنت ، والله إنى قد خدمت أربعة من ملوك الأكاسرة أصحاب التيجان
فما هبت أحدا منهم هيتى لصاحب هذه الدرّة .

وقالوا : إذا عدل الإمام خصب الزمان .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : إن الأرض لترين في أعين الناس إذا كان
عليها إمام عادل، وتخبج إذا كان عليها إمام جائر .

وحكى أن كسرى أبرويز نزل متنكرا بامرأة، فخلبت له بقرة فرأى لها لبنا كثيرا،
فقتل لها : كم يلزمك في السنة على هذه البقرة للسلطان؟ فقالت : درهم واحد؛ فقال :
وأين ترتع وبكم منها ينتفع؟ فقالت : ترتع في أراضى السلطان ، ولى منها قوتى
وقوت عيالى؛ فقال فى نفسه : إن الواجب أن أجعل إناوة على البقور فلاصحابها^(١)
تقع عظيم؛ فسايت أن قالت المرأة : أوه! إن سلطاننا هم يجور؛ فقال أبرويز :
لمه؟ فقالت : لأن دز البقرة أنقطع، وإن جور السلطان مقتضى لجذب الزمان؛ فأقلع
عما كان هم به . وكان يقول بعد ذلك : إذا هم الإمام يجور أرتفعت البركة .

وقال سُقراط : ينبوع فرح العالم الملك العادل، وينبوع حزنهم الملك الجائر .

(١) هكذا فى الأصل . والذى فى كتب اللغة التى تحت أيدينا من جوع هذا الاسم : بقرواقر
وأبار وأياقر وأقار وأقور، وله أسماء جمع وهى ماقر وقير ويَقور وماقور وماقورة، ولعل ما فى الأصل
جمع لبقرو والقياس لا يأباه فإن من الحويين من ذهب إلى أن مَعلا يجمع قياسا على قول كاسد وأسود
ودكر وذكر .

⑫

وقال الفضل : لو كان عندى دعوةٌ مستجابة لم أجعلها إلا فى الإمام ، فإنه إذا صلَّح أخصبت البلاد وأمنت العباد ؛ فقبل ابن المبارك رأسه وقال : لا يحسبن هذا غيرك .

وقال قدامة : حسبكم دلالة على فضيلة العدل أن الجور الذى هو ضده لا يقوم إلا به ؛ وذلك أن اللصوص إذا أخذوا الأموال وأقسموها بينهم احتاجوا إلى استعمال العدل فى اقتسامهم وإلا أضر ذلك بهم .

صفة الإمام العادل — كتب عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة إلى الحسن ابن أبى الحسن البصرى أن يكتب له بصفة الإمام العادل ؛ فكتب إليه الحسن : اعلم يا أمير المؤمنين ، أن الله جعل الإمام العادل قوام كل مائل ، وقصد كل جائر ، وصلاح كل فاسد ، وقوة كل ضعيف ، ونصف كل مظلوم ، ومفرج كل ملهوف . والإمام العادل ١٠
يا أمير المؤمنين كالراعى الشفيق [على إبله] والحازم الرفيق الذى يتباد لها أطيب المراعى ، ويؤودها عن مراتع الهلكة ، ويحميها من السباع ، ويكفيها من أذى الحر والقتر . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأب الحانى على ولده ، يسعى لهم صغارا ، ويعلمهم كبارا ، يكسب لهم فى حياته ، ويتنزلهم بعد وفاته . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيقة البرة الرقيقة بولدها ، حملته كرها ، ووضعته كرها ، وربته طفلا ، تنهر لسهرة ١٥
وتسكن لسكونه ، وترضعه تارة وتقطمه أخرى ، وتفرج بعافيته ، وتغتم بشكايته . والإمام العادل يا أمير المؤمنين وصى اليتامى ، وحازن المساكين ، يربى صغيرهم ، ويمون كبيرهم . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوارح ، تصلح الجوارح بصلاحه ، وتفسد بفساده . والإمام العادل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده ، يسمع كلام الله ويسمعهم ، وينظر إلى الله ويرىهم ، وينقاد لله ويقوده . فلا تكن ٢٠

يا أمير المؤمنين فيما ملكك الله كعبد آتمنته سيده وأستحفظه ماله وعياله ، فبتد المال وشرّد العيال فأفقر أهله وأهلك ماله .

وأعلم يا أمير المؤمنين أن الله أنزل الحدود ليزجر بها عن الخبائث والفواحش ، فكيف [إذا أتاها من يليها ! وأن الله أنزل القصاص حياة لعباده ، فكيف] إذا قتلهم من يقتص لهم ! وأذكر يا أمير المؤمنين الموت وما بعده ، وقلة أشياعك عنده وأنصارك عليه ؛ فترود له وما بعده من الفرع الأكبر .

وأعلم يا أمير المؤمنين أن لك منزلا غير منزلك الذى أنت به ، يطول [فيه] ثوابك ، ويفارقك أحباؤك ، ويسلمونك فى قعره فريدا وحيدا ؛ فترود له ما يصحبك يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيهِ . وأذكر يا أمير المؤمنين إذا بُعِثَ ما فى القبور ، وحصل ما فى الصدور ؛ فالأسرار ظاهرة ، والكتاب لا يُغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ؛ فالآن يا أمير المؤمنين وأنت فى مهل ، قبل حلول الأجل ، وأقطع الأمل ؛ لا تحكُم يا أمير المؤمنين فى عباد الله بحكم الجاهلين ، ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ، ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين ، فإنهم لا يرقبون فى مؤمن إلا ولا ذمة ، فتبوء بأوزارك وأوزار مع أوزارك ، وتحمل أثقالك وأثقالا مع أثقالك . ولا يفرئك الذين ينعمون بما فيه بؤسك ، ولا يكون الطيبات من دنياهم بإذهاب طيباتك فى آخرتك . ولا تنظرن إلى قدرك اليوم ، ولكن أنظرن إلى قدرك غدا وأنت مأسور فى حبائل الموت ، وموقوف بين يدي الله تعالى فى تجميع الملائكة والمرسلين ، وقد عنت الوجوه للحي القيوم . إني يا أمير المؤمنين إن لم أبلغ فى عطى ما بلغه أولو النهى قبلى ، فلم ألك شفقة ونصحا ؛ فأُنزل كتابي هذا إليك كدأوى حبيهِ يسقيه

(١) زيادة عن العقد الفريد ، حره أول ص ١٤ (٢) كذا فى العقد الفريد ، ورو الأصل «أشاعتك»

(٣) كذا فى الأصل . وفى العقد الفريد : قدرتك .

الأدوية الكريمة لما يرجوه بذلك من العافية والصحة . والسلام عليك يا أمير المؤمنين
ورحمة الله وبركاته .

وحيثما ذكرنا العدل وصفة الإمام العادل فلنذكر الظلم وسوء عاقبته .

ذكر ما قيل في الظلم وسوء عاقبته .

قال الله تعالى : (أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) . وقال تعالى : (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ
فَكَانُوا لِيَجْهَنَّمَ حَطَبًا) . وقال تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا
يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) ؛ قيل : هذا تعزية للظلم ووعيد
للظالم . وقال تعالى : (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا
بِنَارٍ كُلَّمَا هَلَّى بِشُورَى الْوُجُوهِ بِأَسْ أَلْشَّرَابِ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) . وقال تعالى : (وَسَيَعْلَمُ
الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) . وقال تعالى : (وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ) . وقال
تعالى : (فَتَقَطَّعْ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) . وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : "أشدُّ الناس عذاباً يوم القيامة إمام جائر" وفي لفظ آخر : "أبغض الناس
إلى الله يوم القيامة وأشدُّهم عذاباً إمام جائر" . وقال صلى الله عليه وسلم : "أتقوا
دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب" ^(١) وفي لفظ : "فإنها مستجابة" .

ويقال : ما أنعم الله على عبد نعمة فظلم بها إلا كان حقيقاً على الله أن يزيلها .
وقال الأحنف : إذا دعيتك نفسك إلى ظلم الناس فاذكر قدرة الله على عقوبتك ،
وأنقام الله لهم ، وذهاب ما آتيت إليهم عنهم . وقال يوسف بن أسباط : من دعا
لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله .

(١) في الجامع الصغير : « اتقوا دعوة المظلوم وإن كان كافراً فإنه ليس دونه حجاب » .

(٢) أى ما سفته إليهم من الظلم .

وقال خالد بن عبد الله القسري^(١) لبلا بن أبي بردة : لا يحملتك فضل المقدرة
على شدة السطوة، ولا تطلب من رعيك إلا ما تبدله لها، قد (إن الله مع الَّذِينَ اتَّقَوْا
وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) .

وقيل : لما أنصرف مروان بن الحكم من مصر إلى الشام، استعمل ابنه
عبد العزيز على مصر، وقال له حين ودّعه : أرسل حكيمًا ولا تُوصيه؛ أنظر أيَّ
بنيّ إلى أهل عملك ؛ فإن كان لهم عندك حقُّ غَدوة فلا تُؤخره إلى عِشية، وإن كان
لهم عِشية فلا تُؤخره إلى غَدوة، وأعطهم حقوقهم عند محلّها تستوجب بذلك الطاعة
منهم. وإياك أن يظهر لرعيك منك كذب، فإنهم إن ظهر لهم منك كذب لم يصدقوك
في الحق . وأستشر جلساءك وأهل العلم، فإن لم يستنّ لك فاكتب إلى يأتك رأيي
فيه إن شاء الله . وإن كان بك غضب على أحد من رعيك فلا تؤاخذ به عند سورة
العصب، وأحسّ عقوبتك حتى يسكن غضبك ثم يكون منك ما يكون وأنت
ساكن العصب مُصمًا بالجرّة، وإن أولّ من جعل السجن كان حليما ذا أناة؛ ثم أنظر
إلى أهل الحسب و - بين والمرء، فليكونوا أصحابك وجلساءك، ثم أرفع منازلهم منك
على غيرهم على غير سرّس ولا آقباض . أقول هذا وأستخلف الله عليك .

الباب السادس

من القسم الخامس من الفن الثاني

في حسن السياسة، وإقامة المملكة، ويتصل به الحزم، والعزم، وأتهاز الفرصة،
والحلم، والعفو، والعقوبة، والانتقام

فأما ما قيل في حسن السياسة وإقامة المملكة؛ قالوا: من طلب الرياسة
فليصبر على مَضَض السياسة. ويقال: إذا سَحَّت السياسة تمت الرياسة.

كتب الوليد بن عبد الملك إلى المجتاج بن يوسف يأمره أن يكتب إليه
[بسيرته] فكتب إليه: إني أيقظت رأبي وأتممت هواي، وأدريت السيد المطاع^(١)
في قومه، ووليت الحرب الحازم في أمره، وقلدت الخراج الموقر لأمانته، وقسمت
لكل خصم من نفسي قسماً، أعطيته حظاً من لطيف عابتي ونظري، وصرفت السيف
إلى الطيف المسيء، [والتأوب إلى المحسن البريء]؛ بخاف المريب صولة العقاب،
وتمسك المحسن بحظه [من] الثواب^(٢). وقال الوليد بن عبد الملك لأبيه: يا أبت،
ما السياسة؟ فقال: هيئة الحاصية مع صدق موقتها، وأفتياد قلوب العامة مع
الإنصاف لها، وأحتال هقوات الصنائع.

وقيل: بلغ بعض الملوك سياسة ملك آخر فكتب إليه: قد بلغت من حسن
السياسة مبلغاً لم يبلغه ملك في زمانك، فأفدني الذي بلغت به ذلك؛ فكتب إليه:
لم أهزل في أمري ولا [لا] تنهى ولا وعد ولا وعيد، وأستكفيت أهل الكفاية وأثبتت على^(٣)

(١) زيادة عن المقد العريد، ح ١ ص ١٠ (٢) الطيف: المريب. (٣) في الأصل:
«أهل الصاعات» والتصويب عن عيون الأحرار (مجلد ١ ص ١٠) والصانع جمع صديعة، يقال: فلان صنيعة
فلان إذا أصطحه ونحوه وأقبحه ورأه. (٤) زيادة عن عيون الأحرار (مجلد ١ ص ١٠ طبع
دار الكتب المصرية).

العناء لا على الهوى ، وأودعت القلوب هبة لم يشبها مقت ، ووذا لم يشه كذب ،
وعمت القوت ، ومعت الفضول . وقيل : إن أنوشروان كان يوقع في عهود
الولاة : سس خيار الناس بالمحبة ، وأمرج للعامة الرغبة بالرهبة . ولما قديم سعد
العشيرة في مائة من أولاده على ملك حمير سألته عن صلاح الملك ؛ فقال : معدلة
شائعة ، وهيبة وازعة ، ورعية طائفة ؛ ففى المعدلة حياة الإمام ، وفى الهيبة هبة للطلام .
وفى طاعة الرعية حسن الثام . وقال أبو معاذ للتوكل : إذا كنتم للناس أهل سياسة
فسوسوا كرام الناس بالرفق والبذل ، وسوسوا لثام الناس بالذل يصلحوا على الدل ، إن
الذل يصلح التذل . وقال أنوشروان : الناس ثلاث طبقات ، تسوسهم ثلاث^(١)
سياسات ، طبقة هم خاصة الأشراف ، تسوسهم باللين والعطف ، وطبقة هم خاصة
الأشرار ، تسوسهم بالغلظة والعنف ، وطبقة هم العامة ، تسوسهم بالشدة واللين .
وقال معاوية بن أبي سفيان : إني لأضع سيفي حيث يكفيني سوطي ،
[ولأضع^(٢) سوطي حيث يكفيني لسانى ، ولو أن بنى وبين العامة شعرة ما أقطعت^(٣) ؛
قبل له : وكيف ذلك ؟ قال : كنت إذا حذبوها أرخيتها وإذا أرخوها جديتها .
وقال المأمون : أسوس الملوك من ساس نفسه لرعيته ، فأسقط مواقع تحجتها عنه
وقطع مواقع تحجته عنها .

(١) فى الأصل « يسوسهم » بـياء . وكذلك هبة الأفعال فى هذه الجملة ، وظاهر أن الخطاب هو الذى
يسقيم معه اللص والمعنى .

(٢) زيادة عن العقد الفريد (ح ١ ص ١٠) .

(٣) كذا فى عقد الفريد (ح ١ ص ١٠) وعبود الأحبار (مجلد ١ ص ٩) . والكثير فى جواب
« لم » المسمى مما سمع أقراءه باللام .



وأما ما قيل في الحزم والعزم وأتهاز الفرصة؛ قالت الحكمة: أحرم الملوكة
من قهر جده هزله، وظب رأيه هواه، وأعرب عن ضميره فعله، ولم يختدعه رضاه
عن سقطه، ولا غضبه عن كيده. وقيل لبعضهم: ما الحزم؟ فقال: التفكير في العواقب.
وقال عبد الملك بن مروان لابنه الوليد: يا بني، أعلم أنه ليس بين السلطان وبين أن
يملك الرعية أو يملكه الرعية إلا حزم أو توان. وقالوا: ينبغي للعاقل ألا يستصغر
شيئا من الخطأ والأزل، فإت من استصغر الصغير يوشك أن يقع في الكبير، فقد رأينا
الملك يؤتى من العدو المحقر، ورأينا الصّحة تؤتى من الداء اليسير، ورأينا الانهيار
تتبع من الجداول الصغار. وقال مسامة بن عبد الملك: ما أخذتُ أمرا قط بحزم
فلمت نفسي فيه وإن كانت العاقبة على، ولا أخذتُ أمرا قط وضيعت الحزم فيه
فلمت نفسي وإن كانت العاقبة لي. وقال عبد الملك لعمر بن عبد العزيز:
ما العزيمة في الأمر؟ فقال: إصداره إذا أورد بالحزم؛ قال: وهل بينهما فرق؟
قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

ليست تكون عزيمة ما لم يكن - معها من الحزم المشيد رافد

وقيل لملك سلب ملكه: ما الذي سلك ملكك؟ فقال: [دفع شغل] اليوم^(١)
إلى غد، والتماس عنة بتصديق عدد، واستكفاء كل محدود عن عقله. والمخدوع^(٢)
[عن عقله]: من بلغ قدرا لا يستحقه أو أئيب ثوبا لا يستوجه. وقى كُتب للهند:
الحازم يحذر عدوه على كل حال، يحذر الموثبة إن قرب، والمغارة إن بعد، والكين^(٣)

(٢) في الأصل: «من عقله».

(١) زيادة من التمدد الفريد (ح ١ ص ١٨).

(٣) كذا في الأصل، ولعله «المغارة» بمعنى الإغارة.

إن أنكشف ، والأستطراد إن ولى . وقال صاحب كتاب كيلة ودمنة : إذا عرف الملك أن رجلاً يساوى به في المتزلة والرأى والهمة والمال وأتبع فليصرعه ، فإن لم يفعل فهو المصروع . وقيل : من لم يقدمه حزمه أخره عجزه . وقيل : من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ .

قال البُخَّري :

فَقِي لَمْ يُنْبِغْ وَجَهَ حَزْمٍ وَلَمْ يَلِثْ * يَلَا حِظَّ أَعْجَازَ الْأُمُورِ تَعْقِبًا

ومثله قول آخر :

وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منه * وليس بأن تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعًا

وقيل : من لم ينظر في العواقب فقد تعرض لحادثات التوابع . قال الشاعر :

وَمَنْ تَرَكَ الْعَوَاقِبَ مُهْمَلَاتٍ * فَالَيْسَ سَعْيِهِ أَبَدًا تَبَارًا

وقال صاحب كتاب كيلة ودمنة : رأس الحزم للملك معرفته بأصحابه وإتزانهم منازلهم وأتباعهم على بعض ، فإنه إن وجد بعضهم إلى هلاك بعض سبيلاً أو إلى تهجين بلاء المبلىين وإحسان المحسنين والتغطية على إساءة المسيئين ، سارعوا إلى ذلك ، واستحالوا محاسن أمور المملكة ، وهجنوا محاسن رأيه ، ولم يترج منهم حامد قد أفسد ناصحا ، وكادب قد آثم أميناً ، ومحتال قد أغضب بريئاً . وليس ينبغي للملك أن يفسد أهل الثقة في نفسه بغير أمر يعرفه ، بل ينبغي في فضل حلمه وبسطة علمه الخطة على رأيه فيهم ، والمحاوأة على حرمتهم وذمامهم ، وألا يترج إلى إفسادهم ، فلم يزل جُهان الناس يحسدون علماءهم ، وجبنواهم شجعانهم ، ولثامهم كرماءهم ، وبخارهم أبرارهم ، وشرارهم خيارهم .

(١) كذا في الأصل . ولعله : « حوا » بمعنى عيروا .

(٢) في الأصل « لا ينج » مع صواب . وصحة .

وقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه : آتَهِزُوا هَذِهِ الْقُرْصَ فَإِنَّهَا تَمُزُّ مَرَّ السَّحَابِ ، وَلَا تَطْلُبُوا أَثَرًا بَعْدَ عَيْنٍ .

وكتب يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد ، وقد بلغه عنه تَلَكُّؤُهُ فِي بَيْعَتِهِ :
أما بعد ، فَإِنِّي أُرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَاعْتَمِدْ أَيُّهَا شَتَّ
والسلام .

وكتب عبد الله بن طاهر الخُراساني إلى الحسن بن عمر التَّغْلِيّ^(١) : أما بعد ،
فإنه بلغني من قَطْعِ الْفَسَقَةِ الطَّرِيقَ [ما بلغني]^(٢) ، فلا الطَّرِيقَ تَعْمَى ، وَلَا اللَّصُوصَ
تَكْفِي ، وَلَا الرِّعْيَةَ تُرْضِي ، وَتَطْمَعُ بَعْدَ هَذَا فِي الزِّيَادَةِ ! إِنَّكَ لِمُنْفِصِحِ الْأَمْلِ ! وَآيِمُ اللَّهِ
لَتَكْفَيْنَ مَنْ قَبْلَكَ أَوْ لَأَوْجِهَنَّ إِلَيْكَ رِجَالًا لَا تَعْرِفُ مَرَّةً مِنْ جُثْمٍ ، وَلَا عَدِيًّا مِنْ
رُحْمٍ . وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

وكتب الجحاج بن يوسف إلى قُتَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ وَآلِي خُرَاسَانَ : أما بعد ، فَإِنِّ وَكَيْعُ
ابْنِ حُسَيْنٍ كَانَ بِالْبَصْرَةِ [مِنْهُ]^(٤) مَا كَانَ ، ثُمَّ صَارَ لِيَصًا بِسِجِسْتَانَ ، ثُمَّ صَارَ إِلَى خُرَاسَانَ ،
فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَاهْدِمِ بِنَاءَهُ وَأَحْلِلْ لَوَاءَهُ . وَكَانَ عَلَى شُرْطَةِ قُتَيْبَةَ فَعَزَلَهُ وَوَلَّى
الضَّبِّيَّ .

(١) فِي الْأَوَّلِ : التَّغْلِيّ وَهُوَ تَحْرِيفُ إِذْ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيِّ
التَّغْلِيّ . انظر ابن الأثير طبع أوربا ج ٧ ص ١٢٧ و ١٧٢ .

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ وَفِي الْعَقْدِ الْعَرِيدِ « مَا بَلَغَ » (ح ١ ص ٢٠) .

(٣) كَذَا فِي الْعَقْدِ الْعَرِيدِ « رَهْمٌ » نَالِزٌ وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ بَطْنِ الْعَرَبِ وَفِي الْأَوَّلِ : « دَهْمٌ » .

(٤) فِي الْأَوَّلِ : « حَيَّانٌ » وَالتَّصْوِيبُ عَنِ الْعَقْدِ الْعَرِيدِ وَالطَّبَرِيِّ .

(٥) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ .

ذكر ما قيل في الحلم

الحلم دفع السيئة بالحسنة . وقيل : تجرُّع الغيظ .^(١) وقيل : الحلم دَعَامَةُ العقل ، وقال الله تعالى : (وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا أَلَدُ حَظٍّ عَظِيمٍ) .

وقال علي رضي الله عنه : حلمك عن السفه يكثر أنصارك عليه .

وقيل : ليس الحلم من إذا ظلم حلم حتى إذا قدر أنتصر ، ولكن الحلم من ظلم^(٢) فإذا قدر غفر .

وقيل : الحلم من لم يكن حلمه لفقد النصرة أو لعدم القدرة . وهو جوهر في الإنسان يصدر عن صدور سالم من الغوائل والأذى ، صافٍ من شوائب الكدر^(٣) والقدي ؛ لا يستطيع تعلما ، ولا يدرك تبصرا وتفهما ؛ كما قال أبو الطيب : وإذا الحلم لم يكن في طباع * لم يحلم تقادم الميلاد^(٤)

ويدل على ذلك أنه غريزة في الإنسان . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تنتع عبد القيس : ” يا أبا المدر إن فيك خصتين يرضاها الله ورسوله الحلم والأناة “ فقال : يا رسول الله ، أشيء جبلني الله عليه أم شيء آحترعته من قبل^(٥) ١٥

(١) في الأصل : « مليص » .

(٢) سارة الإحياء في تصردها لأخيه « ولكن الحلم من ظلم حلم حتى إذا قدر عفا » .

(٣) في الأصل : « صاف من شوائب » . الح « واللغة تقصى » .

(٤) ورد هذا البيت في دواوين أبي هندا :

٢٠ . وبها المعنى : يكر عن صاع * لم يكر عن تقادم الميلاد

(٥) في الأصل : « معروى » . ح « حلقين يحسم .. » (ح ٣ ص ١٢٢) طبع المطبعة الميمنية .

نفسى؟ قال: "بل شئ جَبَلَك الله عليه"؛ قال: الحمد لله الذى جبلنى على خُلُقٍ يرضاه الله ورسوله .

ومن الناس من يقول: إن الحلم ليس غريزة ولا طبيعة بل مكتسب مستفاد، نتمرن النفس الأبيّة عليه، وتتقاد حُبًّا فى المحمّدة إليه .

وقالوا: الحلم بالحلم كما أن العلم بالتعلم . ويدلّ على ذلك ما حكى عن جعفر الصادق أنه كان عنده عبد سَيِّء الخُلُق، فقيل له: أما تأنف [من] مثل هذا عندك وأنت قادر على الاستبدال به؟ فقال: إنما أتركه لأتعلّم عليه الحلم . ويحكى عنه أنه كان إذا أذنب إليه عبد أعتقه؛ فقيل له فى ذلك؛ فقال: أريد بفعلى هذا تعلم الحلم . قال الشاعر:

وليس يتمّ الحلم للرء راضيا * إذا هو عند السُّخْط لم يتعلّم
كما لا يتمّ الجود للرء مُوسراً * إذا هو عند القُتْر لم يتحشّم^(١)

وروى عن سِرِّى السَّقَطِىّ أنه قال: الحلم على خمسة أوجه: حلم غريزى، وهو هبة من الله للعبد، يعفو عمن ظلمه، ويصل من قطعه، ويعطى من حرمه، ويحسن لمن أساء إليه؛ وحلم تحالم، يكظم غيظه رجاء الثواب وفى القلب كراهية؛ وحلم كبر، لا يرى المسىء أهلاً أن يُجار به؛ وحلم مذموم، رياء وسمعة وهو حاقد ساكت يُرائى به جلساءه؛ وحلم مهانة وذلةٌ وعجز وضعف نفس وصغر همة .

وقال أبو هلال العسكري: أجمع كلمة سمعتها فى الحلم ما سمعتُ عمّ أبى يقول: الحليم ذليل عزيز؛ وذلك أن صورة الحليم صورة الذليل الذى لا انتصار له، واحتمال السفيه والتغافل عنه فى ظاهر الحال ذل وإن لم يكن به . وقيل: "[الحليم] مطية الجهول" لاحتماله جهله وتركه الانتصاف منه . وقال الأوّل البيتين وقد تقدّما .

(١) زيادة يقتضيه استعمال الهمزة والمها سقطت من السامع . (٢) يلحتم: يتدتم ويستحى . (٣) ريادة ص دىوان المعاني لآل هلال مسكوى (ح ١ ص ١٠٨ مخطوط ومخطوط بدار لكتب المصرية) .

(١) [ولهذا] قال شيخ من الأعراب وقد قيل له : ما الحلم ؟ فقال : الذى تصبر عليه .
وقال : الحلم عقال الشر ، وذلك أن من سمع مكروهة فسكت عنها أقطعت عنه
أسبابها ، وإن أجاب أتصلت بأمثالها .

وقالوا : الحلم والأناة تويمان ينتجهما علو الهمة .

ومن كلام النبوة : " كاد الحلم أن يكون نبيا " .

ورأى حكيم رقة من ملك فقال : أيها الملك ! ليس التاج الذى يفتخر به عطاء
الملوك فضة ولا ذهباً ، ولكنه الوقار المكمل بجواهر الحلم ، وأحق الملوك بالبسطة ،
من حلم عند ظهور السقطة .

وقال معاوية لابنه يزيد : عليك بالحلم والاحتمال حتى تُمكنك الفرصة ، فإذا
أمكنتك فعليك بالصفح ، فإنه يدفع عنك معضلات الأمور ، ويقبلك مصارع المحذور .
وقال أيضا : أفضل ما أُعطي الرجل الحلم . وقال : ما وجدت لذة هي عندي
ألد من غيظ أتجرعه وسفه يحلم أقعه .

وقالوا : الحلم مطية وطيبة تبلغ ركبها قاصية المجد ، وتملكه ناصية الحمد .
وقال أبو هلال : ومن أشرف نعمت الإنسان أن يدعى حليماً ، لأنه لا يدعاه
حتى يكون عاقلاً وعلماً ومُصطبراً مُحْتَسِباً وعَفْواً وصالحاً ومُحْتَمِلاً وكَاظِماً . وهذه
سرائف الأخلاق وكرائم السجايا والخصال .

ذكر أخبار من أشتهر بالحلم وأتصف به

كان من أشتهر بالحلم الأحنف بن قيس . قيل له : ممن تعلمت الحلم ؟
قال : من قيس بن عاصم المُنْقَرى ، رأيته قاعدا يَفْنَاء داره مُحْتَبِياً بمائل سيفه
يَحْتَل قومه ، حتى أتى بمكتوف ورجل مقتول ، فقيل له : هذا ابن أخيك قتل أبك ،

(١) ريدة عن ديوان المعاني لأبي هلال العسكري . (٢) زيادة عن ديوان المعاني لأبي هلال
العسكري وفى الأصل : « بأسبابها » .

قال : فوالله ما حلَّ حُبُّوته ولا قطع كلامه ، ثم ألثفت إلى ابن أخيه فقال : يا ابن أخي
أُثِمْتَ بربك ، ورميت نفسك بسهمك ، وقتلت ابن عمك ؛ ثم قال لابن له آخر :
قم يا بُنَيَّ فوارِ أخاك وحلِّ كَافِ ابن عمك وسُقِ إلى أهلك مائة ناقة ديةَ آبئها فإنها
غَرِيبةٌ . وقد ساق أبو هلال هذه القصة بسند وزاد فيها زيادة حسنة نذكرها ، فقال :
١ ابن قيس بن عاصم لما فرغ من حديثه ألثفت إلى بعض بنيهِ ، فقال : قم إلى
ابن عمك فأطلقه ، وإلى أخيك فادفنه . فبدأ بإطلاق القاتل قبل دفن المقتول .
وقال في خبره : ثم آتكا على شِقِّه الأيسر وقال :

إني أمرؤ لا يعتري خلقٌ * دَنَسٌ يُفْسِدُهُ ولا أَقْبُ^(١)
من مِتْقَرٍ في بيت مَكْرَمَةٍ * والفرع يَنْبُت فوقه النُصْنُ
خُطْبَاءٌ حين يقول قائلهم . بِيصُ الوجوه مَصَافِحُ لُسْنُ^(٢)
لا يَفْطِنُونَ لعب جارِهِمْ * وَهُمُ لِحِفْظِ جَوَارِهِ فُطْنُ

وقيل : قُتِلَ للأحنف بن قيس ولد وكان الذي قتله أخ للأحنف ، فجاء به
مكتوفا لِيُقَيِّدَهُ ؛ فلما رآه الأحنف بكى ، وأنشد :
أقول للنفس تأساءً وتعزِيَةً * لإحدى يَدَيِ أصابتي ولم تُرِدْ
كلاهما خَلْفٌ من فَقَدَ صاحبه * هذا أخى حين أدعوه وذو وَلَدَيِ
ومن أشهر بالحلم "معاوية بن أبي سفيان" . حكى أن رجلا خاطر رجلا أن^(٣)
يقوم إلى معاوية إذا تَجَدَّ فيضع يده على كَمَلِه ويقول : سبحان الله يا أمير المؤمنين !

(١) رواه في العقد الفريد (ج ١ ص ١٧) :

إني أمرؤ لا يَطْلَى حَسَى * دَنَسٌ يُجَبِّهِ ولا أَقْبُ

وفي عيون الأخبار لأبن قتيبة (مجلد ١ ص ٢٨٦ طبع دار الكتب المصرية) :

إني أمرؤ لا شائنٌ حَسَى * دَنَسٌ يُعِيرُهُ ولا أَمْرُ

(١) الأئس : القصص . (٢) في العقد الفريد ، وعيون الأخبار "أعْمَةٌ" . (٣) يقال :
حاطره على الأمر : رآه عليه .

(١) ما أشبه عَجِيزَتَكَ بِعَجِيزَةِ أُمِّكَ هُند! ففعل ذلك ؛ فلما أنقُضَ معاوية عن صلته قال له : يا أُنْصَى ، إن أبا سفيان كان محتاجاً إلى ذلك منها ؛ فخذ ما جعلوه لك . فآخذه ؛ ثم خاطره آخر بعد ذلك أن يقوم إلى زياد وهو في الخطبة فيقول : أيها الأمير، مَنْ أُمِّكَ ، ففعل ؛ فقال زياد : هذا يُحْبِرُكَ ، وأشار إلى صاحب الشرطة ، فقدمه وضرب عُنُقَهُ ؛ فلما بلغ ذلك معاوية قال : ما قتله غيري ، ولو أذْبَتُهُ على الأولى ما عاد إلى الثانية .

قيل : ودخل نُحْرَيْمُ الناعم على معاوية بن أبي سفيان فنظر معاوية إلى ساقيه ، فقال : أيُّ ساقَيْنِ ! لو أنهما على جارية ! فقال له نُحْرَيْمُ : في مثل عَجِيزَتِكَ يا أمير المؤمنين ؛ فقال : واحدةٌ بواحدة والبادئُ أظلم .

وقيل : خاطر رجل على أن يقوم إلى عمرو بن العاص وهو في الخطبة فيقول له : أيها الأمير، مَنْ أُمِّكَ ؛ ففعل ؛ فقال عمرو : النابغة بنت عبد الله أصابتها رماح العرب فيميت بُعْكَاطُ ؛ فاشترها عبد الله بن جُدعان فوهبها للعاصي بن وائل فولدت له فأنجبت ، فإن كانوا جعلوا لك شيئاً فخذ .

وقيل : أسمع رجل عمر بن عبد العزيز بعض ما يَكْرَهُ ؛ فقال : لا عليك ، إنما أردت أن يستفزني الشيطان بعز السلطان فأنا لك منك اليوم ما تناله متى غداً ، أنصرف إذا شئت .

حكى صاحب العقد عن ابن عائشة أن رجلاً من أهل الشام دخل المدينة ، قال : فرأيت رجلاً راكباً على غزالة لم أر أحسنَ وجهاً ولا سَمْتاً ولا ثوباً ولا دابةً منه ، قال : فقال قلبي إليه ، فسألت عنه ، فقيل : هذا الحسن بن علي بن أبي طالب ، فامتلاً قلبي بُغْضاً له وحسدت عليه أن يكون له ولدٌ مثله ، فصرت إليه فقلت : أنت

(١) في الأصل : «من» وهذا يحالف الاستعمال اللغوي ، فإنه يقال : اهتمت على كذا إذا أنصرفت منه .

أَبْنُ أَبِي طَالِبٍ ؟ قَالَ : أَنَا أَبْنُ أَبْنِهِ ؛ قُلْتُ : قُلْتُ فَيْكَ وَفِي أَبِيكَ أَشْتَمُهُمَا ، فَلَمَّا أَتَقَضَى كَلَامِي ، قَالَ : أَحْسِبَكَ غَرِيبًا ؛ قُلْتُ : أَجَلْ ؛ قَالَ : فَإِنْ أَحْتَجْتَ لِمِ مَتَلِ أَتَزَلْنَاكَ أَوْ لِمِ مَالِ آسِينَاكَ أَوْ لِمِ حَاجَةٍ تَاوَنَّاكَ ؛ فَانصرفت وما على الأرض أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ .

- ٥ حَتَّ زِيَادٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : بَعَثَ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ وَإِلَى أَبِي طَاوُسٍ ؛ فَأَتَيْنَا فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى فُرْشٍ قَدْ نُضِدَتْ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ أَنْطَاعٌ قَدْ بُسِطَتْ ، وَجَلَاوِزَةٌ^(١) بِأَيْدِيهِمُ السُّيُوفُ يَضْرِبُونَ بِهَا الْأَعْنَاقَ ، فَأَوَمَّا إِلَيْنَا أَنْ آحْسَلَا بِفِلَسْتَا ، ثُمَّ أَطْرَقَ عَا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَأَلْتَفَتْ إِلَى أَبِي طَاوُسٍ فَقَالَ : حَدِّثْنِي عَنْ أَبِيكَ ؛ قَالَ : نَعَمْ ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إِنْ أَشَدَّ اللَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَشْرَكَ اللَّهَ فِي حُكْمِهِ فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الْجُورَ فِي عَدْلِهِ “ ؛ فَأَمْسَكَ سَاعَةً ؛ قَالَ مَالِكٌ : فَضَمَمْتُ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِهِ مَخَافَةً أَنْ يَمْلَأَنِي مِنْ دَمِهِ ؛ ثُمَّ أَلْتَفَتْ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ فَقَالَ : عِطْنِي يَا ابْنَ طَاوُسٍ ؛ قَالَ : سَمِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِرَمَ ذَاتِ الْأَعْدَادِ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْآلَاءِ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ ظَفَعُوا فِي الْآلَاءِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَإِلْمِصَادٍ) ؛ قَالَ مَالِكٌ : فَضَمَمْتُ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِهِ مَخَافَةً أَنْ يَمْلَأَنِي دَمُهُ ؛ فَأَمْسَكَ سَاعَةً حَتَّى آسُودَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا ابْنَ طَاوُسٍ تَاوَلْنِي هَذِهِ الدَّوَاةُ ؛ فَأَمْسَكَ ؛ فَقَالَ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُتَاوَلِنِيهَا ؟ قَالَ : أَخْشَى أَنْ تَكْتُبَ بِهَا مَعْصِيَةَ اللَّهِ فَأَكُونَ شَرِيكَكَ فِيهَا ؛ فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ قَالَ : قُومَا عَنِّي ؛ فَقَالَ ابْنُ طَاوُسٍ : ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي مِنْذُ الْيَوْمِ . قَالَ مَالِكٌ : فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُ لِابْنِ طَاوُسٍ فَضْلَهُ .

(١) الْجَلَاوِزَةُ جَمْعُ جَلَوَاذٍ بَكَرِ الْحَمَمِ : الشَّرَطِيُّ .

وقيل : دخل الحارث بن مسكين على المأمون فسأله عن مسألة ؛ فقال : أقول فيها كما قال مالك بن أنس لأبيك الرشيد ؛ وذكر قوله فلم يُعجب المأمون ، فقال : لقد تَبَيَّنَتْ فيها وتَبَيَّنَ مالك ؛ فقال الحارث بن مسكين : فالسامع يا أمير المؤمنين من التيسين أتيس ؛ فتغير وجه المأمون ، وقام الحارث وندم على ما كان منه ؛ فلم يستقر في منزله حتى أتاه رسول المأمون ، فأيقن بالشر وليس ثياب أكفانه ، ثم أقبل حتى دخل عليه ، فقربه المأمون من نفسه ، ثم أقبل عليه بوجهه وقال له : يا هذا ، إن الله تبارك وتعالى قد أمر من هو خير منك بإلانة القول لمن هو شر مني ، قال لنبية موسى صلى الله عليه وسلم إذ أرسله إلى فرعون : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يُحْشَى) ؛ فقال الحارث بن مسكين : يا أمير المؤمنين ، أبوء بالذنب وأستغفر الرب ؛ فقال : عما الله عنك ، أنصرف إذا شئت .

١٠

وقد مدح الشعراء ذوى الحلم ، فمن ذلك قول بعضهم :
لن يُذِرَكَ المجدُ أقوامٌ وإن كُرموا * حتى يذُلُوا - وإن عَزُوا - لأهوام
ويُسْتَمُوا فترى الألوآنَ مُسْفِرَةً * لا ذلَّ عجزٍ ولكن ذلَّ أحلام
وقال آخر :

لقد أسمعُ القولَ الذى هو كَلَمًا * تُذَكِّرُ بِهِ النفسُ قلبي يُصَدِّعُ
فأبْذِي لمن أبداه مني بشائفة * كأني مسرورٌ بما منه أسمعُ
وما دأك من عجزٍ به غير أُنَى * أرى أن تترك الشرَّ للشرِّ أدفعُ
وقال مهيأ :

١٥

وإذا الإباءُ المرُّ قال لك : أنتِمْ * قالت خلائُك الكرامُ : بلِ أحلمِ

٢٠

(١) سفرة : مشقة سرورا .

شَرِّعٌ مِنَ الْعَفْوِ أَنْفَرَدَتْ بِدِينِهِ * وَفَضِيلَةٌ لِسَوَاكُ لَمْ تَتَقَدَّمْ
حَتَّى لَقَدْ وَدَّ الْبَرِيُّ لَوْ أَنَّهُ * أَذْلَى إِلَيْكَ بِفَضْلِ جَاهِ الْمُجْرِمِ

وقال آخر :

فَدَهَرَهُ يَصْفَحُ عَنْ قُدْرَةٍ * وَيَغْفِرُ الذَّنْبَ عَلَى عَلَيْهِ
كَأَنَّهُ نَأْفُفُ مَنْ أَنْ يَرَى * ذَنْبَ أَمْرٍ أَعْظَمَ مِنْ حَالِهِ

وقال آخر :

أَسَدٌ عَلَى أَعْدَائِهِ * مَا إِنْ يَنْدُلُ وَلَا يَهُونُ
فَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْهُمْ * فَهَنَّاكَ أَحْلَمُ مَا يَكُونُ

وقال محمود الوراق :

إِنِّي وَهَبْتُ لظَالِمِي ظُلْمِي * وَغَفَرْتُ زَلَّتْهُ عَلَى عَالِي
وَرَأَيْتُهُ أَسَدِي إِلَى يَدَا * لَمَّا أَبَانَ بِجَهْلِهِ حَالِي
فَكَأَنَّمَا الْإِحْسَانُ كَانَ لَهُ * وَأَنَا الْمُسِيءُ إِلَيْهِ فِي الْحَكَمِ
مَا زَالِ يَظْلِمُنِي وَأَرْحَمُهُ * حَتَّى بَكَيْتُ لَهُ مِنَ الظُّلْمِ

وقال آخر :

وَيْدِي رَحِيمٌ قَلَمْتُ أَطْفَارَ صِغْنِهِ * بِجَاهِي عَهْدُ حِينَ لَيْسَ لَهُ حِلْمٌ
إِذَا سُمْتُهِ وَصَلَ الْقَرَابَةَ سَامِي - قَطِيعَتَهَا، تِلْكَ السَّفَاهَةُ وَالْإِثْمُ
فَدَاوَيْتُهُ بِالْحِلْمِ، وَالْمَرْءُ قَادِرٌ * عَلَى سَهْمِهِ مَا كَانَ فِي كَفِّهِ السَّهْمُ
لَأَسْتَلَّ مِنَ الضَّغْنِ حَتَّى سَلَّتُهُ * وَإِنْ كَانَ ذَا ضَغْنٍ يَضِيقُ بِهِ الْحَزْمُ

(١) كذا في ديوان مهار. وفي الأصل: « المحدث ». (٢) كذا في الأصل، ورواية الأمازي

(ج ٢ ص ١٠٣ طبع بولاق) : « وهو ليس » والأبيات من قصيدة طويلة لعن بن أوس .

(٢١)

وقد كره بعضهم الحلم في كل الأمور، فمن ذلك ما أنشد المبرد :

أبا حَسَنِ ما أَقْبَحَ الجَهْلُ بالْفَتَى * وَلَيْلَمُ أَحْيَا ما مِنَ الجَهْلِ أَقْبَحُ
إذا كان حلمُ المرءِ عونَ صدوره * عليه فإنَّ الجَهْلَ أَغْنَى وأروحُ
وقال آخر :

• رَفَعْتُ عن شتم العشيَةِ إني * رأيتُ أبي قد عَفَ عن شتمهم قبل
حليمٍ إذا ما الحلم كان جلالَةً ^(١) * وأجهلُ أحياناً إذا اتهموا جهل
وقال آخر :

* إذا الحلم لم ينفعك فالجهلُ أحرم *

وقال الأحنف : آفة الحلم الذَّلُّ . وقال : لاحم لمن لاسفيه له . وقال : ما قَلَّ

١٠ سفهاء قومٍ إلا ذُلُّوا . وقال النابغة الجعدي :

ولا خيرَ في حلم إذا لم تكن له * بوادرُ تَحِيَّ صفوه أن يكدرًا

ولا خيرَ في جهلٍ إذا لم يكن له * حليمٌ إذا ما أورد الأمرَ أصدرًا ^(٢)

ولما أشد هذين البيتين النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أجدت لا يَفْضُضُ ^(٣)

اللهُ فاك" ، قال : فعاش مائة وثلاثين سنة لم تنقص له نية .

١٥ وقال كعب بن زهير :

إذا أتت لم تُعْرِضْ عن الجَهِلِ والحنأ * أصبتَ حليماً أو أصابك جاهلٌ

(١) كذا في ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ، وفي الأصل : "إذا ما الجهل كان حلافة" ،

ورواية الأمازي (ح ١٣ ص ٥٦ طبع بولاق) : "حليماً إذا ما الخط كان مروءة" .

(٢) كذا في جمهرة شعراء العرب (طبع مطبعة بولاق الأميرية) وفي الأمازي أيضاً (ح ٤ ص ١٣١) .

٢٠ وفي الأصل : "حليم إذا صاح الأمر أصدرًا" .

(٣) كذا في الأعاني (ح ٤ ص ١٣١ طبع بولاق) وفي الأصل : « لا تنقص * ونصه في العتد

العريد (ح ١ ص ٢١٨) ٠ كما في الأعاني ويذكر بعضه . « حدث » .

ذكر ما قيل في العفو

قال الله تعالى : (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَتَفَرَّ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) . وقال تعالى : (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) . وقال تعالى : (وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) . وقال تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) . وقال : (فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ) . وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إِنَّ الْعَفْوَ لَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا عِزًّا فَاعْفُوا يُعِزِّكُمُ اللَّهُ" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَجَعَ اللَّهُ الْخَلْقَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ حَيْثُ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيَنْقُلُهُمُ الْبَصْرِيَّانِ^(١) مُنَادٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ فَلْيَقُمْ إِلَّا مَنْ عَفَا عَنْ مُجْرَمٍ" . وفي لفظ "يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اللَّهِ فَلْيَقُمْ ، فيقوم العافون عن الناس" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ إِمَامٌ عَفَا بَعْدَ قُدْرَةٍ إِلَّا قِيلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ" . وقال مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ : لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال لي : "يَا مُعَاذُ مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِنُنِي بِالْعَفْوِ فَلَوْلَا عِلْمِي بِاللَّهِ لَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوصِنُنِي بِتَرْكِ الْحُدُودِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ عَفَا عَنْ مَظْلَمَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ كَانَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" .

وعن علي بن الحسين أنه قال : إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ لِقَمِ أَهْلِ الْفَضْلِ فيقوم ناس ، فيقال لهم : اأطلقوا إلى الجنة ، فتلقاهم الملائكة وهم سائرون فيقولون لهم :

(١) في الأصل : "ويقدم الصبر" والتصويب عن الإحياء . (ح ٣ ص ١٢٦ طبع المطبعة الميمنية) .

(٢) في الإحياء أن هذا حديث رواه البيهقي في الشعب من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

قال البيهقي : في إسناده ضعف . اطر (ح ٨ ص ٢٢) من شرح الإحياء . (طبع المطبعة الميمنية) .

أين تريدون؟ فيقولون : الجنة؛ فيقولون لهم : قبل الحساب؟ فيقولون : نعم؛ فيقولون : من أتم؟ فيقولون : نحن أهل الفضل؛ فيقولون : وما فضلكم؟ فيقولون : كما إذا جهل علينا حلمنا، وإذا ظلمنا صبرنا، وإذا أسيء إلينا عفونا؛ فيقولون : يحق لكم أن تكونوا من أهل الجنة فعم أجرا العالمين .

وقيل لأبي الدرداء : من أعز الناس؟ فقال : الذين يعفون إذا قدرُوا؛ فأعفوا
يُعزكم الله تعالى .

قيل : حدّ العفو تركّ المكافأة عند القدرة قولاً وفعلاً . وقيل : هو السكون
عند الأحوال المهيّجة للانتقام .

قال الأحنف : إياك وحمية الأوغاد؛ قيل : وما هي؟ قال : يرّون العفو مغرماً
والتحمل مغناً .

١٠

وقيل لبعضهم : هل لك في الإنصاف، أو ما هو خير من الإنصاف؟ فقال :
وما هو خير من الإنصاف؟ فقال : العفو .

وقيل : العفو زكاة النفس . وقيل : لذه العفو أطيب من لذة التشنّج؛
لأن لذه العفو يلحقها حمد العاقبة، ولذه التشنّج يلحقها دم الدم .

وقيل للإسكندر : أي شيء أنت أسرّ به مما ملكت؟ فقال : مكافأة من
أحسن إلىّ بأكثر من إحسانه، وعفوى عمّ أساء بعد قدرتي عليه .

٢٢

قال أشجع :

يعفو عن الذنب العظيم* وليس يُعجزه انتصاره

صفحة عن الجاني عليه وليس حاط به اقتداره

وقال المتنبي :

فَقِي لَا تَسْلُبُ الْقَتْلَى يَدَاهُ * وَيَسْلُبُ عَفْوَهُ الْأَمْرَى الْوَنَاقَا

وقال قابوس وشمكير : العفو عن المذنب من واجبات الكرم .^(١)

وقالوا : العفو يزين حالات من قدر ، كما يزين الحلى قبيحات الصور .

وقال المنصور لولده المهدي : لذة العفو أطيب من لذة التشفي ، وقد تقدم ذكر الدليل . وقال الشاعر :

لَذَّةُ الْعَفْوِ إِنْ نَظَرْتَ بَيْنَ السَّعْدِ أَسْفَى مِنْ لَذَّةِ الْإِنْتِقَامِ

هذه تكسب المحامد والأجتر وهذى تبيء بالآثام

قال عمر بن حبيب العدوي : كنت في وفد أهل البصرة لما قدموا على المنصور يسألونه أن يؤتوا عليهم قاصيا ، فبينا نحن عنده إذ جرى برجل مصفد بالحديد ، يده

مغلولة في عنقه ، فوقف بين يديه فساغله طويلا ، ثم بسط له نطع وأمر بضرب عنقه ، والرجل يخلف وهو يكذبه ، ولم يتكلم أحد من الجمع ، فقامت وكنت أحدثهم سنا فقلت : يا أمير المؤمنين ؛ أأذن لي في الكلام ؟ فقال : قل ؛ قلت : يروى عن

أن عمك رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من اعتذر إليه أخوه المسلم فلم يقبل لم يرد على الحوض" ، وقد اعتذر إليك فأقبل منه عذره ؛ فقال : يا غلام أضرب عنقه ؛ قلت : إن أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس أنه قال : قال رسول الله صلى الله

(١) في أن حلكان (ح ١ ص ٦٠٦) ما صه : "الأمير قابوس : الأمير شمس المال أبو الحسن قابوس بن أبي طاهر وشمكير بن زيار بن وردان شاه الحلي أمير جرجان وملاد الجليل وطبرستان . وهذا موافق تماما لما جاء في "قابوس الأعلام التركي" لصاحبه "شمس الدين سامي بك" فقد قال تحت عنوان "قابوس : إنه هو الأمير شمس المال أبو الحسن بن أبي طاهر وشمكير الجليل" . وفي الأصل : «وشمكير» . وفي البيضة للتمالي (ج ٣ ص ٢٨٨) : «قابوس بن وشمكير.....» . (٢) في الأصل : العدي ، بدون وار . والتصويب عن الطري .

عليه وسلم: "إذا كان يوم القيامة نادى مناد من تحت العرش ليقيم كل من كان له عند الله يدٌ فلا يقوم إلا من عفا عن أخيه المسلم"، فقال: ^(١) "الله أبي حدثك؟ فقلت: الله إن أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال أبو جعفر: صدق، حدثني أبي عن جدّي عن ابن عباس بهذا؛ [فقال: ^(٢) يا غلام خلّ له السبيل، وأمر له بجائزة وولّاني قضاء البصرة .

وقيل: أتى المأمونُ برجل يريد أن يقتله وعلى بن موسى الرضا جالس، فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: أقول: إن الله تعالى لا يزيدك بحسن العفو إلا عزًّا؛ فعفا عنه . وكان المأمونُ مؤثراً للعفو كأنه غريزة له؛ وهو الذي يقول: لقد حُببَ إليّ العفو حتى إنني أظنّ أني لا أثأب عليه . وأُحْصِر إلى المأمون رجل قد أذنب، فقال له المأمون: أنت الذي فعلت كذا وكذا؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، أنا الذي أسرف على نفسه وأتكل على عفوك؛ فعفا عنه .

قال: ولما ظفر المأمون بإبراهيم بن المهدي أمر بإدخاله عليه، فلما مثل بين يديه قال: ولئى النار مُحْكَم فى القصاص، والعفو أقرب للتقوى، والقدره تُذهب الحفيظة، ومن مدّ له الاعتذار فى الأمل هجمت به الأناة على التلف، وقد جعل الله كلّ ذنب دون عفوك، فإن صفحت فبكرمك، وإن أخذت فبحقك؛ قال المأمون: ^(٣) ١٥
إني شاورت أبا إسحاق والعبّاس فى قتلِكَ فأشارا علىّ به؛ قال: أمّا أن يكونا قد نصحاك فى عِظَم قدرِ الملك ولما جرت عليه السياسة فقد فعلا، ولكن أبيت أن تستجلب النصر إلا من حيث عودك الله، ثم استعبرَ باكيًا فقال له المأمون:

(١) فى حاشية الأمير على المعنى: (ح ١ ص ١٨ طبع مصر): أن من معاني الهنزة القسم مثل «الله لأجلنّ» نظرا إلى أنها الهاء المبدلة من اللام. (٢) زيادة يقتضيها السياق. (٣) كما فى عيون الأخبار ص ١٠٠ طبع دار الكتب المصرية. وفى الأصل: "أبيت أن لا تستجلب من حيث الخ".

مَأْيُكَ؟ قال : جَدَّلاً إِذْ كَانَ ذَنْبِي إِلَى مَنْ هَذِهِ صِفَّتُهُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جُرْمِي بَلَّغَ سَفْكَ دَمِي فَخِلْمُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَضْلُهُ يُبَلِّغَانِي عَفْوَهُ ، وَلِي بَعْدَ هَذَا شُفْعَةُ الْإِقْرَارِ بِالذَّنْبِ وَحُرْمَةُ الْأَبِّ بَعْدَ الْأَبِّ ؛ قَالَ الْمَأْمُونُ : لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي حَقِّ نَفْسِكَ مَا يُبَلِّغُ الصَّفْحَ عَنْ جُرْمِكَ لِبَلِّغِكَ إِلَيْهِ حَسَنَ تَتَبُّلِكَ . فَكَانَ تَصْوِيبُ إِبْرَاهِيمَ لِرَأْيِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْعَبَّاسَ الْطُفَّ فِي طَلَبِ الرِّضَا وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ تَخَطُّطِهِمَا . ثُمَّ قَالَ الْمَأْمُونُ لِإِسْحَاقَ بْنِ الْعَبَّاسِ : لَا تَحْسِبْنِي أَغْفَلْتُ إِجْلَابَكَ مَعَ أَبِي الْمَهْدِيِّ وَتَأْيِيدَكَ لِرَأْيِهِ وَإِقَادَكَ لِنَارِهِ ؛ فَقَالَ : وَاقِهِ لِإِجْرَامِ قَرِيشَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْظَمُ مِنْ جُرْمِي إِلَيْكَ ، وَلَرَّجَمِي أَمْسَ مِنْ أَرْحَامِهِمْ ، وَقَدْ قَالَ [لَهُمْ] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ يُوسُفُ لِإِخْوَتِهِ (لَا تَقْرِبْ عَلَيْنَا الْيَوْمَ يَفْعُرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) ، وَأَنْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَقُّ وَارِثَ لِهَذِهِ الْمِنَّةِ وَمِثْلِي بِهَا ؛ قَالَ : هِيَاتِ ! تِلْكَ أَجْرَامُ جَاهِلِيَّةٍ عَفَا عَنْهَا الْإِسْلَامُ ، وَجُرْمُكَ جُرْمٌ فِي إِسْلَامِكَ فِي دَارِ خِلَافَتِكَ ؛ قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَوَاللَّهِ لَلْسُلْمِ أَحَقُّ بِإِقَالَةِ الْعَثَرَةِ وَغُفْرَانِ الذَّنْبِ مِنَ الْكَافِرِ ، هَذَا كِتَابُ اللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ) الْآيَةُ [إِلَى] (وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) ، فَهِيَ لِلنَّاسِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ سُنَّةٌ دَخَلَ فِيهَا الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ وَالشَّرِيفُ وَالْمَشْرُوفُ ؛ قَالَ : صَدَقْتَ ، أَجْلِسْ وَرَيْتُ بِكَ زِنَادِي ، وَعَفَا عَنْهُ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادٍ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَمَا شَغَلَهُ ذَلِكَ وَلَا أَذْهَلَهُ عَمَّا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَهُ إِلَّا تَمِيمَ بْنَ جَحِيلٍ ، فَإِنَّهُ كَانَ تَغْلِبُ عَلَى شَاطِئِ الْفِرَاتِ فَطَفَّرَ بِهِ ، وَوَاقَى بِهِ الرُّسُولَ بَابَ الْمُعْتَصِمِ فِي يَوْمِ الْمَوْكِبِ فِي حِينَ جُلُوسِهِ لِلْعَامَةِ

(١) رِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا حَسَنُ الْبَيَاقِ وَلَهَا سَقَطَتْ سَهْوًا مِنَ السَّامِعِ .

(٢) هَذِهِ الزِّيَادَةُ مُوجُودَةٌ فِي الْعَقْدِ الصَّرِيدِ .

- فَأَدْخِلْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ دَعَا بِالنَّطْعِ وَالسِّيفِ فَأَحْضَرَا، وَجَعَلَ تَمِيمُ بْنُ جَمِيلٍ يُصَعِّدُ النَّظَرَ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَقُولُ شَيْئًا، وَجَعَلَ الْمُحْتَصِمُ يُصَعِّدُ النَّظَرَ فِيهِ وَيَصُوبُهُ، وَكَانَ جَسِيًا وَسِيمًا، فَرَأَى أَنْ يَسْتَنْطِقَهُ لِيَنْظُرَ أَيْنَ جَنَائُهُ وَلِسَانُهُ مِنْ مَنْظَرِهِ، فَقَالَ: يَا تَمِيمُ، إِنْ كَانَ لَكَ عَذْرَ فَاثَتْ بِهِ أَوْ حُجَّةٌ فَأَذِلْ بِهَا، فَقَالَ: أَمَّا إِذَا قَدْ أَذِنْتَ لِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْكَلَامِ فَلَا أِقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ، [ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ]، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَبَرَّ اللَّهُ بِكَ صَدْعَ الدِّينِ، وَلَأَمَّ بِكَ شَعَثَ الْأُمَّةِ، وَأَحْمَدَ بِكَ شِهَابَ الْبَاطِلِ، وَأَوْضَحَ بِكَ سِرَاجَ الْحَقِّ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ الذُّنُوبُ تُخْرِسُ الْأَلْسِنَةَ، وَتَصَدِّعُ الْأَفْئِدَةَ، وَلَقَدْ عَظُمَتِ الْجَرِيرَةُ وَكَبُرَ الذَّنْبُ وَسَاءَ الظَّنُّ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا عَفْوُكَ أَوْ اتِّقَامُكَ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ وَأَسْرَعُهُمَا إِلَيْكَ أَوْلَاهُمَا بِإِمَامَتِكَ وَأَشَبَّهُمَا بِخِلَافَتِكَ، ثُمَّ أَنْشَدَ:
- أَرَى الْمَوْتَ بَيْنَ السِّيفِ وَالنَّطْعِ كَأَمَّا * يُلَاحِظُنِي مِنْ حَيْثُمَا أَتَيْتُ^(٢)
وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّكَ الْيَوْمَ قَاتِلِي * وَأَيُّ أَمْرِي مِمَّا قَضَى اللَّهُ يُفْلِتُ !
وَمَنْ ذَا الَّذِي يُدْبِلِي بَعْذِرٍ وَحُجَّةٍ * وَسَيْفُ الْمَنَائِبِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مُصَلَّتُ
يَعِزُّ عَلَى أَبْنَاءِ تَغْلِبَ مَوْقِفُ * يُسَلُّ عَلَى السَّيْفِ فِيهِ وَأَسْكُتُ
وَمَا جَزَعِي مِنْ أَنْ أَمُوتَ وَإِنِّي * لِأَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْتَ شَيْءٌ مُؤَقَّتُ
وَلَكِنْ خَلْفِي صَبِيَّةٌ قَدْ تَرَكْتُهُمْ * وَأَجَادُهُمْ مِنْ حَسْرَةٍ نَتَفَتْتُ
كَأَنِّي أَرَاهُمْ حِينَ أَنْتَى إِلَيْهِمْ * وَقَدْ تَحَمَّشُوا تِلْكَ الْوُجُوهَ وَصَوَّتُوا
فَإِنْ عَشْتُ عَاشُوا خَافِضِينَ بَغِيطَةٍ * أَدُودَ الرَّدَى عَنْهُمْ وَإِنْ مِتُّ مَوْتُوا
وَكَمْ قَاتِلٍ: لَا يُبْعِدُ اللَّهُ دَارَهُ * وَأَنَعَرَ جَذَلَانِ يُسْرُ وَيَسْمَتُ

(١) هذه الريادة موحدة في العقد الفريد .

(٢) كذلك في العقد الفريد (ج ١ ص ٢٣٨ . وفي الأصل : من حيث لا ...) .

قال : فنهشم المعتصم وقال : كاد والله ياتيم أن يسبق السيف العذل ! اذهب فقد غفرتُ لك الهفوة وتركتك للصّبية .

وحكى : أن عبد الملك بن مروان غضب على رجل فهرب منه ، فلما ظفربه أمر بقتله ؛ فقال له الرجل : إن الله قد فعل ما أحببت من الظفر فافعل ما يُحببه من العفو ، فإن الانتقام عدل والتجاوز فضل ، والله يُحبّ المحسّنين ؛ فغفا عنه .

وحكى عن محمد بن حميد الطوسي أنه كان يوماً على غدائه مع جلسائه إذا بصبيحة عظيمة على باب داره ، فرفع رأسه وقال لبعض غلمانه : ما هذه الصبيحة ؟ من كان على الباب فليدخل ؛ فخرج الغلام ثم عاد إليه وقال : إن فلاناً أخذ وقد أُوتى بالحديد والغلمان ينتظرون أمرك فيه ؛ فرفع يده من الطعام ؛ فقال رجل من جلسائه :

الحمد لله الذى أمكنك من عدوك ، فسيبكه أن تسقى الأرض من دمه ؛ وأشار كل من جلسائه عليه بقتله على صفة اختارها ، وهو ساكت ؛ ثم قال : يا غلام ، فكك عنه وثاقه ويدخل إلينا مكّوماً ، فأدخل عليه رجل لادم فيه ؛ فلما رآه هشّ إليه ورفع مجلسه وأمر بتجديد الطعام ، وبسطه بالكلام ولقّمه حتى آتتهى الطعام ، ثم أمر له بكسوة حسنة وصلة ، وأمر برّده إلى أهله مكّوماً ولم يعاتبه على جرّم ولا جناية ، ثم التفت إلى جلسائه وقال لهم : إن أفضل الأصحاب من حصّ الصاحب على المكارم ، ونهاه عن ارتكاب

المآثم ؛ وحسن لصاحبه أن يجازى الإحسان بضعفه ، والإساءة بصفحه ؛ إنا إذا جازينا من أساء إلينا بمثل ما أساء فإن موقع الشكر على النعمة فيما أُتيح من الظفر ! إنه ينبغي لمن حضر مجالس الملوك أن يُمسك إلا عن قولٍ سديد وأمرٍ رشيد ، فإن ذلك أدوم للنعمة وأجمع للألفة ؛ إن الله تعالى يقول : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) الآية .

وقيل : بعث بعض الملوك في رجل وَجَدَ عليه فظفيره ، فلما مثل بين يديه قال : أيها الأمير ، إِنَّ الغضب شيطانٌ فاستعذ بالله منه ، وإنما خُلِقَ العفو للذنوب والتجاوز للسيء ، فلا يضيق على ما يسع الرعية من حملك وعفوك ، فعفا عنه وأطلق سبيله .

- وقال خالد بن عبد الله لسلیمان بن عبد الملك حين وَجَدَ عليه : يا أمير المؤمنين ،
 ٥ إِنْ القدرة تُذهِبُ الحَفِیْظة ، وَأَنْتَ تَجِلُّ عن العقوبة ، ونحن مُقِرُّونَ بالذنب ، فَإِنْ تَعَفَّ عَنِّي فَأَهْلُ ذَلِكَ أَنْتَ ، وَإِنْ تَعَارَفَنِي فَأَهْلُ ذَلِكَ أَنَا ، فعفا عنه .

- وقيل : أتى الحجاج بأسرى من الخوارج ، فأمر بضرب أعناقهم فقتلوا ، حتى قُدِّمَ
 شابٌ منهم فقال : والله يا حجاج إن كُنا أسانا في الذنب فما أحسنت في العفو ، فقال
 الحجاج : أَفَأَ هذه الحِیْفَ ! أما كان فيهم من يقول مثل هذا ! وأمسك عن القتل .
 ١٠ وأتى الحجاج بأسرى فأمر بقتلهم ، فقال له رجل منهم : لا جزاك الله يا حجاج عن
 السُّنةِ خيرا ، فَإِنَّ الله تعالى يقول : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا
 أَتَخَنَّنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَمَا مَتَّ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) ، فهذا قول الله تعالى في كتابه ، وقال
 شاعركم فيما وصف به قومه من مكارم الأخلاق :

- وما تقتل الأسرى ولكن نفكهم * إذا أثقل الأعناق حمل القلائد
 ١٥

فقال الحجاج : ويحكم ! أعجزتم أن تحبروني ما أخبرني به هذا المنافق ! وأمسك

عمن يقي .

(7-0)

(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)، وقال تعالى: (مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) . وقال آكثم بن صيفي : من تعدد الذنب فلا ترجمه دون العقوبة، فإن الأدب رفق، والرفق يُمن . قال أبو الطيب المتنبي :

مِنَ الْحِلْمِ أَنْ تَسْتَعْمَلَ الْجَهْلَ دُونَهُ * إِذَا اتَّسَعَتْ فِي الْحِلْمِ طُرُقُ الْمَظَالِمِ

وقالوا : تواضع للحسن إليك وإن كان عبدا حبشيا، وأنت تصف من أساء إليك
وإن كان حرا قرشيا .

وقال الشعبي : يُعجبني الرجل إذا سيم هواناً دَعَتْهُ الْأَفْئَةُ ^(١) إِلَى الْمَكْفَاةِ، وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا . وَرُفِعَ كَلَامُهُ إِلَى الْحِجَابِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ فَقَالَ : لَهِ دَرَهُ ! أَيُّ رَجُلٍ بَيْنَ جَنْبِهِ ! وَتَمَثَّلَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠ وَلَا خَيْرَ فِي عِرْضِ أَمْرِي لَا يَصُونُهُ * وَلَا خَيْرَ فِي حِلْمِ أَمْرِي نَذَلَ جَانِبُهُ

وقال رجل لابن سيرين : إِنِّي وَقَعْتُ فِيكَ فَاجْعَلْنِي فِي حِلٍّ ، قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أُحِلَّ لَكَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ . وَقَالُوا : مَنْ تَرَكَ الْعُقُوبَةَ أَغْرَى بِالذَّنْبِ، وَلَوْلَا السِّيفُ كَثُرَ الْحَيْفُ . قَالَ الشَّاعِرُ :

١٥ إِذَا الْمَرْءُ أَوْلَاكَ الْهَوَانَ فَأُولِهِ . هَوَانًا وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبًا أَوَّاصُهُ
وَأَنْ أَنْتَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَنْ تُبَيِّنَهُ * فَدَعْنِي إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ قَادِرُهُ
وَقَارِبُ إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ لَكَ حِيلَةٌ ^(٢) * وَصَمَّ إِذَا أَهِنْتَ أَنَّكَ عَاقِرُهُ

وقيل : أَسْتُؤَمِّرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي رَجُلَيْنِ كَانَا فِي السِّجْنِ ، أَحَدُهُمَا ضَعِيفٌ وَالْآخَرُ عَظِيمٌ ، فَوَقَّعَ : الضَّعِيفُ يَقْوَى وَالْعَظِيمُ يُرَا ، فَإِنْ يَكُنْ

(١) في الأصل : "إذا سيم هوانا ودعته إلى الأفئة..." ولعله تحريف من اللامع .

(٢) في الأصل : "وقرب إذا لم تكن له حيلة" وهو تحريف .

في الحبس من يؤمن شره غيرهما فليُفرج عنه ودعهما في موضعهما، فإنه من أطلق مثلهما على الناس فهو شر منهما وشريكهما في فعلهما .

وكتب رجل إلى المأمون — وكان قد طال حبسه — : أغفلت يا أمير المؤمنين أمري، وتناسيت ذكرى، ولم تتأمل محبتي وعذري، وقد ملّ من صبري الصبر، ومسني في حبسك الضر. فأجابه المأمون: ركبك مطية الجهل، صيرك أهلاً للقتل، وبغيتك على وعلى نفسك نقلك من سعة الدنيا إلى قير من قبور الأحياء، ومن جهل الشكر على المنّ قل صبره على المحن، فأصبر على عواقب هوانك وموبقات زلاتك، على قدر صبرك على كثير جنائاتك؛ فإن حصل في نفسك كُفٌّ عن معصيتي، وعزم على طاعتي، وندم على مخالفتي، فلن تعدم مع ذلك جميلاً من بيتي والسلام .

وقيل لأعرابي: أيسرك أن تدخل الجنة ولا تُسيء إلى من أساء إليك؟ قال: بل يسرني أن أدرك النار وأدخل النار. قال البخاري: .

تُدْمُ الصاةُ الرُّودُ شِمةً بعلها . إذا بات دون النار وهو ضجيجها

ويقال: إنما هو مالك وسيفك، فازرع بمالك من شكرك، وأحصد بسيفك من كفرك . قال الشاعر:

قُطَّ العِدا قُطَّ البراعةِ وآتَهز * بظناً السيوفِ سوائم الأضعانِ
إنَّ البيادقَ إنَّ توسعَ خطوها * أخذت إليك ماحدَ الفِرزانِ

وقالوا: العفو يُفسد من اللئيم . بقدر ما يُصلح من الكريم . وقال معاوية ابن يزيد بن معاوية لأبيه: هل دُممت عاقبة حلم قط؟ قال: ما حلّمت عن لئيم وإن كان ولياً إلا أعقبتني ندماً على ما فعلت . قال بعض الشعراء:

متى تَصْصَح الكرامة من لئيم فإنك قد أسأت إلى الكرامة

وقالوا : جَنَّبَ كرامتك اللثامَ ، فإنك إن أحسنت إليهم لم يشكروا ، وإن أساءوا لم يشعروا .

(١) ومن رسالة لأبي إسحاق الصبائي في حق من نزع يده من الطاعة :

وكان الذى أثمره الجهاد ، ودلّ عليه الأرتياد؛ البأس من صلاح هذه الطوائف الناشئة على آعتياد المعاصى والأستثناس بالدواهى ، والثقة بأنّ أودها لا يتقوم ، وزيفها لا يتسدّد ، وخلائقها لا تنصرف عمّا ضربت العادة عليه بسياجها ، وأسست به على أعوجاجها ، إذ كانت العادة طبيعةً ثانية ، وصحّة لازمة ؛ كذلك زعمت الحكماء ، وبرهنت عليه العلماء . قال بعض الشعراء :

ماكلّ يوم ينال المرء ما طلباً * ولا يسوّغه المقدار ما وهباً
وأنصف الناس في كلّ المواطن من * سقى الأعداء بالكأس التى شرباً
وليس يظلمهم من بات يضرهم * [بجد] سيف به من قبلهم ضرباً
فالعفو إلا عن الأعداء مكرمة * من قال غير الذى قند قلته كذباً
قتلت عمرًا وتستبقى يزيد لقد * رأيت رأياً يحتر الويل والحرباً
لا تقطعن ذنب الأفقى وتركها * إن كنت شهماً فأتبع رأسها الذنباً
هم جردوا السيف فاجعلهم به جزراً * هم أوقدوا النار فاجعلهم لها حطباً

(٣٦)

(١) فى الأصل : « من نزع يده من الطاعة منها » وظاهر أن كلمة « منها » مقحمة لغير حاجة .

(٢) كذا فى تاريخ أبى العدا طبع دار الطباعة العامرة الشاهية بالقسطنطينية وفى الأصل "ما طلاً" وقاتل هذه القصيدة أبو أدنية يحزم ابن عمه الأسود بن المذر على قتل جماعة من ملوك الشام كان قد أسرم وأراد أن يعفو عنهم .

(٣) زيادة عن تاريخ أبى العدا . (٤) الجرير بالتحريك : ما يدع من الشاء واحدتها حررة بالتحريك أيضا . وفى أبى العدا : " فاجعلهم له جزراً " .

ومنها :

لا عَفْوَنَ مِنْهُمْ فِي مِثْلِ مَا طَلَبُوا * لَكِنِّ ذَلِكَ كَانَ الْهُلْكَ وَالْعَطَبَا
عَلَامَ تَقْبُلُ مِنْهُمْ فِذْيَةً وَهُمْ * لَا فِضَّةٌ قِيلُوا مِنَّا وَلَا ذَهَبَا

الباب السابع

من الفن الثاني

في المشورة وإعمال الرأي والاستبداد ومن يعتمد على رأيه وذكر من كره أن يستشير

ذكر ما قيل في المشورة وإعمال الرأي

قد امر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة مَنْ هو دونه من أصحابه
فقال تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)؛ ذهب المفسرون إلى
أن الله تعالى لم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه لحاجة منه إلى رأيهم
ولكن ليعلم ما في المشاورة من البركة . وقيل: أمره بذلك تألفاً لهم وتطيباً لنفوسهم .
وقيل : ليستنّ بذلك المسلمون .

ورُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” مَا يَنْدَمُ مَنْ أَسْتَشَارَ وَلَا
خَابَ مَنْ أَسْتَخَارَ “ .

وقيل : الخطأ مع الاستشارة أحمد من الإصابة مع الاستبداد . وقيل : مَنْ
استشار فيما نَزَلَ به صديقه وأستخار ربه وأجهد رأيه ، فقد قضى ما عليه ، وأمين من
رجوع الملامة إليه ، ويفعل الله في أمره ما يشاء . وقيل : ما هَلَكَ أمرؤُ عن مشورة .
وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : نِعْمَ الْمُؤَاوَزَةُ الْمَشَاوَرَةُ ، وبئس الاستعدادُ
الاستبدادُ . وقيل : الأحمق مَنْ قَطَعَهُ الْعُجْبُ عَنِ الْإِسْتِشَارَةِ ، وَالْإِسْتِبْدَادُ عَنِ

الاستخارة . وقيل : لما هَمَّتْ تَقِيفُ بِالْإِرْتِدَادِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
أَسْتَشَارُوا عُمَانَ بْنَ [أُبَيٍّ] الْعَاصِيَّ وَكَانَ مُطَاعًا فِيهِمْ ؛ فَقَالَ : لَا تَكُونُوا آخِرَ الْعَرَبِ
إِسْلَامًا وَأَوَّلَهُمْ إِرْتِدَادًا ؛ فَتَفْعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَأْيِهِ .

وقال العُتْبِيُّ لِرَجُلٍ مِنْ عَبَسَ : مَا أَكْثَرَ صَوَابَكُمْ^(٢١) ! فَقَالَ : نَحْنُ أَلْفُ رَجُلٍ وَفِينَا
حَازِمٌ وَاحِدٌ ، فَنَحْنُ تُسَاوِرُهُ فَكَأَنَّا أَلْفُ حَازِمٍ . وَسُئِلَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : أَيُّ الْأُمُورِ
أَشَدُّ تَأْيِيدًا لِلْعَقْلِ ، وَأَيُّهَا أَشَدُّ إِضْرَارًا بِهِ ؟ فَقَالَ : أَشَدُّهَا تَأْيِيدًا لَهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :
مُشَاوَرَةُ الْعُلَمَاءِ ، وَتَجَرِبَةُ الْأُمُورِ ، وَحَسَنُ التَّثَبُّتِ . وَأَشَدُّهَا إِضْرَارًا بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :
الْإِسْتِبْدَادُ ، وَالتَّهَانُ ، وَالْعَجَلَةُ .

وقال بعض الحكماء : إِذَا اسْتَبَدَّ الرَّجُلُ بِرَأْيِهِ غَمِيَتْ عَلَيْهِ الْمَرَادُ .

وقال الفضل بن سهل : الرَّأْيُ يَسُدُّ نُفْسَ السِّيفِ ، وَالسِّيفُ لَا يَسُدُّ نُفْسَ الرَّأْيِ .

وقالوا : مَنْ اسْتَغْنَى بِرَأْيِهِ فَقَدْ خَاطَرَ بِنَفْسِهِ . وقال بعض البلغاء : إِذَا أَشْكَلَتْ
عَلَيْكَ [الْأُمُورُ] ، وَتَغَيَّرَ لَكَ الْجُمْهُورُ ؛ فَارْجِعْ إِلَى رَأْيِ الْعُقَلَاءِ ، وَأَفْرَعْ إِلَى اسْتِشَارَةِ
الْعُلَمَاءِ ؛ وَلَا تَأْتَفْ مِنَ الْإِسْتِشَادِ ، وَلَا تَسْتَنَكِفْ مِنَ الْإِسْتِمْدَادِ ؛ فَلَا تَسْأَلْ وَتَسَلِّمْ^(٢٢)
خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَسْتَبِدَّ وَتَتَدَمَّرَ .

وقال حكيم لابنه : يَا بُنَيَّ ، إِنْ رَأَيْتَ إِذَا أَحْتَجْتَ إِلَيْهِ وَجَدْتَهُ نَائِمًا وَوَجَدْتَ
هُوَكَ يَقْظَانًا ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَسْتَبِدَّ بِرَأْيِكَ ، فَإِنَّهُ حَيْثُ هَوَاكَ . وَيُقَالُ : تَعَوَّذُ مِنْ
سَكَرَاتِ الْإِسْتِبْدَادِ بِصَحَوَاتِ الْإِسْتِشَارَةِ ، وَمِنْ عَثَرَاتِ الْبَغْيِ بِاسْتِقَالَةِ الْإِسْتِخَارَةِ .

(١) الريادة عن الكامل لأبن الأثير ، والطبري ، ومعجم ياقوت .

(٢) كذا في العقد المريد (ح ١ ص ٢٥) وأدب الدنيا والدين (ص ٣٠٤) وفي الأصل "صوابك" .

(٣) زيادة عن «أدب الدنيا والدين» ص ٣٠٦ .

(٤) في الأصل «ولا تستنكف من الاستبداد... الخ» والتصويب عن أدب الدنيا والدين ص ٣٠٦ .

وقال ابن المقفع : لا يُقَذَّفَنَّ في رُوعِكَ أَنْكَ إِذَا آسْتَشَرْتَ الرِّجَالَ ظَهَرَ لِلنَّاسِ
مِنْكَ الْحَاجَةُ [إلى رأى غيرك] فَنَتَقَطَّعَ بِذَلِكَ عَنِ الْمَشُورَةِ ، فَإِنَّكَ لَا تَرِيدُ الْفَخْرَ وَلَكِنْ
الْإِتِّفَاعَ .

قال بشار :

إِذَا بَلَغَ الرَّأْيُ الْمَشُورَةَ فَاسْتَعِزْ ، بِرَأْيِي نَصِيحٍ أَوْ نَصِيحَةٍ حَازِمٍ
وَلَا تَحْسِبِ الشُّورَى عَلَيْكَ غَضَاضَةً * فَإِنَّ الْخَوَافِي رَافِدَاتُ الْقَوَادِمِ

قال الأصمعيّ : قلت لبشار : إن الناس يعجبون من أبياتك في المشورة ؛ فقال :
يا أبا سعيد ، إن المُتَسَاوِرَ بين صوابٍ يفوزُ بثمرته ، وخطيئٍ يُسَارِكُ في مكروهه ؛ فقلت :
أنت والله في قولك أشعر منك في شعرك . وهذان البيتان من قصيدة كان بشار بن برد
قد كتب بها إلى إبراهيم بن عبد الله بن الحسن يمدحه بها ويحرّضه على أبي جعفر
المنصور ، فمات إبراهيم قبل وصول القصيدة إليه ، فخاف بشار من اشتهاها فقلّبها
وجعل التحريض على أبي مسلم الخراسانيّ فقال :
(٥)

أَبَا مُسْلِمٍ مَا طِيبُ عَيْشٍ بِدَائِمٍ ، وَلَا سَالِمٌ عَمَّا قَلِيلٍ بِسَالِمٍ
وَإِنَّمَا كَانَ قَالَ :

* أبا جعفر ما طيبُ عيشٍ بِدَائِمٍ *

قال فيها بعد هذين البيتين المُقَدِّمِينَ :

وَحَلَّ الْهُوَئِيِّ لِلضَّعِيفِ وَلَا تَكُنْ * تَوَّوَمَا فَإِنَّ الْحَزْمَ لَيْسَ بِنَائِمٍ

(١) كذا في عيون الأبحار (مجلد ١ ص ٣١ صغ دار الكتب المصرية) وفي الأصل : " لا تقذّن
في روعائك ... " . (٢) زيادة عن عيون الأبحار . (٣) الخواص : ريشات في حياح الطائر
إذا صم حياحه حميت . والقوادم : ريشات في مقدم جاح الطائر . يريد : أن الضعيف قد يمد القوى
بالمعونة . (٤) في الأعاني : " قلب الكنية " . (٥) في الأصل : « وحمل التحريض فها
على أبي موسى ... » والتصويب عن الأعاني ج ٣ ص ٥٦ طبع بولاق .

وما خيرُ كَفِّ امسك الغُلَّ أختها وما خيرُ سيفٍ لم يُؤَيِّدَ بقائم
وحاربٍ إذا لم تُعْطَ إِلَّا ظُلَامَةٌ . شَبَا الحربِ خيرٌ من قبولِ المَظَالِمِ
وأدينَ على القُرْبَى المقربَ نفسه ولا تُشْهِدِ الشُّورَى أَمْرًا غيرَ كاتم
فإنك لا تستطردُّ الهَمَّ بالمُنَى . ولا تُبْلِغِ العَلِيَا بغيرِ المكارمِ
إذا كنتَ فردًا هَرَكَ القومُ مُقِيلًا . وإن كنتَ أدنى لَمْ تُفْزَ بالعِزائمِ
وما قرعَ الأقوامَ مثلُ مُشِيعٍ^(٤) أريبٍ ولا جَلَى العمى مثلُ عالمِ

وقال الهيثم : ما رأيتَ أبَنَ شُبْرُمَةَ قَطَّ إِلَّا وهو متبهي كأنه يريد الركوب ، فذكر
ذلك له وأنا حاضر ، فقال : إنَّ الرجلَ لا يَسْتَجِمِعُ له رأيُه حتى يجمعَ عليه ثيابه ، ثم
قال : أتى رجلٌ من الحَيِّ فقال لِدُهقان : يا هذا ، إنه ربما أنشر على أمرى
في الرأي فهل عندك مشورة ؟ فقال : تَبَيَّا وَاَلْبَسْ ثيابك ثم أَهْمُ بما تريد ، فهو أجمعُ
لرأيك ، فليس من أحدٍ يفعل ذلك إِلَّا أَجْتَمَعَ له رأيُه .

وقال أفلاطون : إذا استشارك عدوك بغيرِ له النصيحة ، لأنه بالاستشارة
قد نرح من عداوتك إلى موالاتك . وقيل : إذا أردتَ أن تعرفَ الرجلَ فشاوره ،
فإنك تقف من مشورته على جَوْرِهِ وعدله ، وحبِّهِ وبُغْضِهِ ، وخيره وشرِّه .

وقيل : لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قريش في غزاة بدر نزل
صلى الله عليه وسلم أدنى ماء من مياه بدر ، فقال له الحُباب بن المُنْذِر : يا رسول الله ،

(١) في عيون الأَحبار (المجلد الأول ص ٣٢) : "وأدس من القرى ..." . (٢) يقال :

فلان هَرَّهَ الناس إذا كرهوا ما حبه . والعرائم : الحاجات التي يعتزم المرء فعلها . يريد أنك إذا أهردت
رأى هسك ولم تستعِ تأرا دوى التناحر ماعدك الناس وأصعروا من شاكك ، وإن كنت أدنى القوم شأنا

لم تهر بجاحاتك التي اعترمت عليها . (٣) كذا في الأغاني (ج ٣ ص ٥٦) وفي الأصل :
"وما قارب ..." . (٤) المشيع : الشجاع كأنه شيع بغيره أو هوة قلبه .

أرأيتَ هذا المنزل [أَمْتَزَلْ^(١)] أنزلَكَ الله عز وجل ليس لنا أن نتقَّصمه ولا نتأخر عنه ، أم هو الرأى والحرب والمَكيدة؟ قال : ” بل هو الرأى والحرب والمَكيدة“؛ فقال : يا رسول الله ، فإنَّ هذا ليس [لك^(١)] بَمْتَزَلْ فارحل بالناس حتى تأتى أدنى ماء من مياه القوم فننزِلَه ، ثم نَعُورْ ما سواه من القُلُب ، ثم نبنى عليه حوضاً فَنَمْلأُه ماءً ، ثم نقاتل [القوم] فنشربَ ولا يشربوا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لقد أشرتَ بالرأى“ ؛ وفَعَلَ ما أشار به الحَبَاب .

وقال بَزْرَجِيْهُر : أوه ما يكون من الدواب لا غنى به عن السوط ، وأعقل ما يكون من النساء لا غنى بها عن الزوج ، وأدهى ما يكون من الرجال لا غنى به عن المشورة .

وقيل : كانت اليونان والفرس لا يجتمعون وزراءهم على الأمر يستشيرون فيه ، وإنما يستشيرون الواحد منهم من غير أن يعلم الآخره ، لمعانٍ شتى : منها لثلا يقع بين المشاورين منافسة تُذهب أصالة الرأى وصحة النظر ، لأن من طباع المسترِكين فى الأمر التنافس والغالب والطعن من بعضهم على بعض ، وربما أشار أحدهم بالرأى الصواب وسَقَ إليه ففسده الآخرون فتعقَّبوه بالإعراض والتأويل والتهمين وكدِّروه وأفسدوه . ومنها أن فى اجتماعهم على المشورة تعريض السرِّ للإضاعة والشاعة والإذاعة ؛ ولذلك قالت الفرس : إنما يُراد الاجتماع والكثرة والتناصرُ فى الأمور التى يُحتاج فيها إلى القوة ، فأمَّا الآراء والأمور الغامضة فإنَّ الاجتماع يُفسدها ويُولِّد فيها التضاعن والتنافس .

(١) لزيادة عن مخرج حاشى ص ١٣٠٩ من نسخة لأوب صعيد .

(٢) فى مصر وسيرة آس هشام : ” قد مر .

(٣) بقور نصته وردده - يتر - حتى يصب .

ذكر ما قيل فيمن يعتمد على مشورته

وبديته، ويعتضد بفكرته ورويته

قال بعض الحكماء : عليك بمشورة من حلب أشطر دهره ، ومرت عليه
ضروبٌ خيره وشره ؛ وبلغ من العمر أشده ، وأورت التجربة زنده . وقيل : آستشار
زياد رجلا ؛ فقال الرجل : حق المستشار أن يكون ذا عقل وافر ، وأخبار متظاهر ،
ولا أراى كذلك . قال إبراهيم بن العباس :

يَمْضِي الْأُمُورَ عَلَى بَدِيَّتِهِ • وَتَرِبَ فِكْرُهُ عَوَافِيَهَا
فَيَقْطُلُ يَصْدَرُهَا وَيُورِدُهَا • فَيَعْمُ حَاضِرَهَا وَغَائِبَهَا
وَإِذَا الْحُرُوبُ عَلَّتْ بَعَثَتْ لَهَا • رَأْيًا تَقْلُ بِهِ كَتَائِمَهَا
رَأْيًا إِذَا نَتَتْ السُّيُوفُ مَضَى • قَدْ مَابَهَا فَسَقَ مَصَارِبَهَا

(٢٨)

وقال آخر :

أَلَمْ يَرَى مَا وُلِّ رَأْيِي • آخِرَ الْأُمْرِ مِنْ وَرَاءِ الْمَعِيبِ
لَا يَرُوءَى وَلَا يَقْلَبُ كَمَا • وَأَكْثُ الرِّجَالِ فِي تَقْلِيلِ

(٢١)
وقال آخر .

الْأَلْمَعَى الَّذِي يَنْظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

وكانت العرب تحمّد آراء السيوح لتقدّمها في الس . ولأنها لا تُنْبِيع حسناتها
بالأذى والمَنّ ، ولم مرّ عليها من التحارب التي عرفت بها عواقب الأمور ، حتى

(١) في ديوان ابن بروية : ذول من .

(٢) القتال هو أوس ربح . وهذا البيت من قصيدة في إرثه . ذكرها القائل في ماله (ح ٣ ص ٣٥)

مطلعها : آتَيْتُهَا النَّفْسَ أَحْلَى حَرَمًا • إِبْ أَدَى تَحْدِيرِ قَدْ وَقَمَا

(٣) في الأصل : “لَا لَأَدَى ..” والسياق يقتضي حذف “لَا” .

كأنها تنظرها عياناً، وطراً عليها من الحوادث التي أوضحت لها طريق الصواب
وبيّته تبياناً؛ ولما مُنِحَتْ من أصالة رأيها، واستفادته بجمل سعيها . ولذلك قال على
ابن أبي طالب رضى الله عنه : رأى الشيخ خير من مشهد الغلام ^(١) .
ومن أمثالهم «زاحم بعود أو دغ» ^(٢) . قال بعض الشعراء :

لئن فقدوا الشباب فربّ عقيل أفادوه على مرّ الليالي
خبّت نار الذكاء فأججوها . بآراء أحد من النصال

وقد عدل قوم عن ذلك، وسلكوا في خلافه أوصح الطرق وأنهج المسالك؛ وقالوا:
بل رأى الشباب هو الرأى الصائب، وفهمهم الفهم الثاقب؛ ونجم سعدهم الطالع،
وسحاب جدّهم الهامع؛ وإن لهم من الفطنة أوفر نصيب، وإن سهم رأيهم الرأش ^(٣)
المصيب؛ وإن عقولهم سليمة من العوارض، وأذهانهم آخذة بحظ وافر من الغوامض .
ولذلك قالت الحكماء : عليكم بآراء الأحداث ومشورة التبان، فإن لهم أذهانا تفل ^(٤)
القواصل، وتخطم الذوايل .

وقالوا : آراء الشباب خيصة نصرة لم يهتصر غصنها هرم، ولا أذوى زهرتها
قدم، ولا خبا من ذكائها بطول المدة ضرم . قال شاعر :

عليكم بآراء الشباب فإنّهم . نتائج ما لم يئله قدم العهد
فروع ذكاء تستمد من النهى * بأنور في اللاؤء من قمر السعد ^(٥)

(١) كذا في عيون الأبحار، وفي الأصل : "مرحلة ملاء" . (٢) كذا في مجمع دمنل
ليداني، وفي الأصل : "أودغ" ريدة ه . وعود : استمر من ليل . شى لاتسعى ، لا دهر سر
ولتجربة في الأمور . (٣) أرأش : سهم دوارش . (٤) قواصل جمع فصل . وتصل :
لسيف انقطاع . (٥) يهتصر حصص : يحصيه ويكرهه من غير انحصار . (٦) لاؤء : شدة .

وقال آخر:

رَأَيْتُ الْعَقْلَ لَمْ يَكُنْ أَتْهَانًا وَلَمْ يُقَسِّمْ عَلَى عَدَدِ السِّنِّينَا
وَلَوْ أَنَّ السِّنِينَ تَقَسَّمَتْهُ حَوَى الْآبَاءُ أَنْصَبَةَ الْبَنِينَا

وقال آخر:

أَدْرَكْتَ مَا فَاتَ الْكُھُولُ مِنَ الْحَيَا * فِي عُقُوفَانِ شَبَابِكَ الْمُسْتَقْبِلِ
فَإِذَا أَمَرْتَ فَلَا يُقَالُ لَكَ : أَتَيْتُ * وَإِذَا قَضَيْتَ فَلَا يُقَالُ لَكَ : أَعْدِلِ

ذَكَرَ مَا قِيلَ فِيمَنْ نَهَى عَنْ مَشَاوَرَتِهِ وَمَعَاضِدَتِهِ

وَأَمَرَ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ مَشَايِعَتِهِ وَمَتَابَعَتِهِ

وَقَدْ كَرِهَتْ الْعَرَبُ وَالْحَكَمَاءُ مَشَاوَرَةَ مَنْ أَعْتَرَتْهُ السُّوَالُ، وَأَلَمَّتْ بِهِ النَّوَازِلُ؛

مَعَ وَفُورِ عَقْلِهِ وَحَرَمِهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِنُصْحِهِ وَفَهْمِهِ .

قَالَ قُتَيْبُ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيُّ لِأَبْنِهِ : لَا تُشَاوِرْ مَشْغُولًا وَإِنْ كَانَ حَازِمًا،

وَلَا جَائِعًا وَإِنْ كَانَ فَيْهًا، وَلَا مَذْغُورًا وَإِنْ كَانَ مَاصِحًا، وَلَا مَهْمُومًا وَإِنْ كَانَ

عَاقِلًا، فَالْهَمْ يَعْقِلُ الْعَقْلُ فَلَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ رَأْيٌ وَلَا تَصْدُقُ بِهِ رِوَايَةٌ .

وَقَالَ الْأَحْفَسُ بْنُ قَيْسٍ : لَا تُشَاوِرِ الْخَائِعَ حَتَّى يَشْعَ، وَلَا الْعَطْشَانَ حَتَّى

يَرَوَى، وَلَا الْأَسْرَحَ حَتَّى يُطْلَقَ، وَلَا الْمُقِلَّ حَتَّى يَحْدَ، وَلَا الرَّاغِبَ حَتَّى يَنْجَحَ .

وَقَالُوا : لَا تُشَاوِرِ الْمَعْزُولَ، فَإِنَّ رَأْيَهُ مَقْلُوبٌ .

وَقِيلَ : لَا تُدْخِلْ فِي مَشُورَتِكَ بَحِيلًا يُقَصِّرُ بِفَعْلِكَ، وَلَا جَبَانًا يُخَوِّفُكَ، وَلَا حَرِيصًا

فَيَعِدُّكَ مَا لَا تُرْجَى، فَإِنَّ الْحِلَّ وَالْحَيَّ وَالْحَرِصَ طَبِيعَةٌ وَاحِدَةٌ يَجْمَعُهَا سُوءُ الطَّقِ

لَانَّهُ . د . اشاعري

وَأَنْهَعُ مَنْ شَاوَرْتَ مَنْ كَانَ مَاصِحًا . شَيْعًا فَأَنْصُرْ بَعْدَهَا مَنْ تُشَاوِرُ

وَلَيْسَ شَاوِسُكَ الشَّيْقُ وَرَأْيُهُ غَرِيبٌ وَلَا ذُو الرَأْيِ وَالصَّدْرُ وَاعِزُّ

ذكر ما قيل في الأناة والروية

كانت العرب تَحْمَدُ الأناةَ في الرأي وإِجالةَ الفِكرَةِ فيه وعدمَ التسرع .
 وكان عبد الله بن وهب الراسبي^(١) يقول : لِيَأَيَّ والرأيَ الفَظِيرُ ! وكان يستعِذُ
 [بالله]^(٢) من الرأي الدَّبريِّ ؛ وهو الذي يَسَنَحُ بعدَ القَوْتِ .

وأوصى إبراهيم بن هُبَيْرَةَ ولده فقال : لا تكن أولَ مُشيرٍ ، وإِيَّاكَ والرأيَ الفَظِيرُ ؛
 ولا تُشيرَنَّ على مُستبِدٍّ ، فإنَّ التماسَ موافقته لَوْمٌ والامتناعُ منه خِيَانَةٌ .

وكان عامِرُ بن الظُّرَيْبِ حكيمَ العرب يقول : دَعُوا الرَّأْيَ يَغْبُ حَتَّى يَخْتِمَ ،
 وإِيَّاكُمْ والرأيَ الفَظِيرُ ! يريد الأناةَ في الرأي والثبُتَ فيه . قال شاعر :

تَأَنَّ وَشَاوِرْ فَإِنَّ الْأُمُورَ * رَمْنَاهُمْ مَضَى وَمُسْتَمِضٌ
 فَرَأْيَانٍ أَفْضَلُ مِنْ وَاحِدٍ * وَرَأْيُ الثَّلَاثَةِ لَا يُنْقَضُ

وقال آخر :

الرَّأْيُ كَاللَّيْلِ مُسَوِّدٌ جَوَانِبُهُ * وَاللَّيْلُ لَا يَنْجَلِي إِلَّا بِاصْبَاحٍ
 فَاصْتَمِ مَصَابِيحَ آرَاءِ الرِّجَالِ إِلَى * مِصْبَاحِ رَأْيِكَ تَرْدَدُ ضَوْءُ مِصْبَاحٍ

وقال المتنبّي :

الرَّأْيُ قَبْلَ شِجَاعَةِ الشُّجْعَانِ * هُوَ أَوَّلُ وَهْيِ الْمَحَلِّ الثَّانِي
 فَإِذَا هُمَا أَجْتَمَعَا لِفَيْسِ حَرَّةٍ * بَلَغَتْ مِنَ الْمَلَاءِ كُلَّ مَكَانٍ

وقال طاهر بن الحسين :

اعْمَلْ صَوَابًا تَتَلَّ بِالْحَزْمِ مَأْتَرَةً * فَلَنْ يُدَمَّ لِأَهْلِ الْحَزْمِ تَدِيرُ

(١) في الأصل "الرأياني" والتصويب عن الطبري (ص ٢٤٧٨ من القسم الأول) ، والكامل للرد

(ص ٥٤٣) ؛ والعقد المريد (ح ١ ص ٢٥) . (٢) الرأي المطير : الذي أعمل به قبل أن يحسر .

(٣) زيادة عن العقد المريد (ح ١ ص ٢٥) . (٤) كذا في ديوان المتنبي وفي الأصل "لنفس مرة" .

فَإِنْ هَلَكْتَ بِرَأْيٍ أَوْ ظَنِّتَ بِهِ * فَانْتَ عِنْدَ ذَوِي الْأَبَابِ مَعْدُورٌ
وَإِنْ ظَنِّتَ عَلَى جَهْلٍ وَفَزْتَ بِهِ قَالُوا : جَهْلُ أَعَاتَهُ الْمَقَادِيرُ

- ومن أحسن ما قيل فيمن أشير عليه فلم يقبل، قول السَّبَّح لأهل الإمامة بعد إيقاع خالد بن الوليد بهم : يَا بَنِي حَبِيفَةٍ بَعْدًا كَمَا بَعْدَتْ عَادُ وَثَمُودُ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَنْبَأْتُكُمْ بِالْأَمْرِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، كَأَنِّي أَسْمَعُ جَرَسَهُ وَأُبْصِرُ غَيْبَهُ، وَلَكِنَّكُمْ أَبَيْتُمْ النَّصِيحَةَ فَأَجْتَنَيْتُمْ
النَّدَامَةَ، وَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُكُمْ تَتِمُّونَ النَّصِيحَ، وَتُسْفِهُونَ الْحَلِيمَ، اسْتَشَعَرْتُ مِنْكُمْ الْيَأْسَ وَخِفْتُ عَلَيْكُمْ الْبَلَاءَ . وَاللَّهِ مَا مَنَعَكُمْ [اللَّهُ] ^(١) التَّوْبَةَ وَلَا أَخَذَكُمْ ^(١) [عَلَى] غِرَّةً، وَلَقَدْ أَمَهَلَكُمْ حَتَّى مَلَ الْوَاعِظُ وَهَرَأَ الْمَوْعُظُ، وَكُنْتُمْ كَأَنَّمَا يُعْنَى بِمَا أَتَمَّ فِيهِ غَيْرُكُمْ، فَأَصْبَحْتُمْ
وَفِي أَيْدِيكُمْ مِنْ تَكْذِيبِي التَّصْدِيقُ وَمِنْ نُصْحِي الدَّامَةُ، وَأَصْبَحَ فِي يَدَيَّ مِنْ هَلَاكِكُمْ
الْبُكَاءُ وَمِنْ دُلَّكُمْ الْجَزَعُ، وَأَصْبَحَ مَا كَانَ غَيْرَ مُرْدُودٍ، وَمَا بَقِيَ عِوَا مَأْمُونٍ .
- ١٠

ذكر ما قيل في الاستبداد وترك الاستشارة وكرهه الإشارة

- ومن الناس من آثر الاستبداد برأيه وكره أن يستشير . قال عبد الملك بن صالح :
مَا اسْتَشِرْتُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا تَكَبَّرَ عَلَيَّ وَتَصَاغَرْتُ لَهُ، وَدَخَلَتْهُ الْعِزَّةُ وَدَخَلْتَنِي الدَّلَّةُ .
فعليك بالاستبداد، فإن صاحبه جليل في العيون مهيب في الصدور . وأعلم أنك متى
استشرت تضعضع شأنك، ورجفت بك أركانك . وما عز سلطان لم يغيه عقله عن
عقول وزرائه، وآراء نصحاؤه . فإياك والمشورة وإن ضاقت عليك المذاهب،
وأسقمت لديك المسالك : وأسند :
- ١٥

فَمَا كُلُّ ذِي نُصْحٍ بِمُؤْنِكَ نُصْحُهُ وَلَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بَلِيبُ

(١) زيادة عن عيون الأخبار والعقد العريد . (٢) هراً في مطلقه كعب : أكثر في خطأ،

وقال الحارثي والقيح . وفي الأصل والعقد عريد . "وهري الموعوظ" .

٢٠

وقال المهلب بن أبي صفرة : لو لم يكن في الاستبداد بالرأى إلا صون السر وتوفير العقل لوجب التمسك به .

وقال بزرجمهر : أردت نصيحا أتق به فما وجدت غير فكري ، وأستضأت بنور الشمس والقمر فلم أستضي بشيء أضوأ من نور قلبي .

وقال علي بن الحسين : الفكرة امرأة ترى المؤمن سيئاته فيقلع عنها ، وحسناته فيكثر منها ، فلا تقع مفرعة التفرع عليه ، ولا تنظر عيون العواقب شرراً إليه .

وما زال المنصور يستشير أهل بيته حتى مدحه ابن هرمة بقوله :
يزن أمراً لا يصلح القوم أمره . ولا ينتجى^(١) الدين فيما يحاول
فاستوى جالسا وقال : أصبت والله ! وأستعاده ، وما أستشار بعدها .

قالوا : وعلى المستبد أن يتروى في رأيه ، فكل رأي لم تختص به الفكرة ليلة فهو مولودٌ لغير تمام . قال شاعر :

إذا كنت ذا رأي فكن ذا أناء * فإن فساد الرأي أن تتعجلاً
وما العجز إلا أن تشاور عاجراً * وما الحزم إلا أن تهتم ففعلاً

قال بعض جلساء هارون الرشيد : أنا قلت جعفر بن يحيى ، وذلك أتى رأيت الرشيد يوماً وقد تنفس تنفساً منكراً فأنشدت في إثر تنفسه :

وأستبدت مرة واحدة^(٢) * إنما العاجز من لا يستبد

ومما مدح به ذو الرأي قول بعض الشعراء :

بصير بأعقاب الأمور كأنما * يحاطبه من كل أمر عواقبه
وأين مقر الحزم منه وإنما : مرأى الأمور المشكلات تجاربه

(١) يقال : انجأه إذا أوصى إليه بصره وخصه به .

(٢) كذا في ديوان عمر بن أبي ربيعة المطبوع بليح . وفي الأصل «استبدت» بالهاء .

وقال البُحرى في سليمان بن عبد الله :

كَأَنَّ أَرَاءَهُ وَالْحَزْمُ يَتَّبِعُهَا * تَرْيَهُ كُلَّ خَفِيٍّ وَهُوَ إِعْلَانُ
مَا غَابَ عَنْ عَيْنِهِ فَالْقَلْبُ يَكْلُوهُ * وَإِنْ تَمَّ عَيْنُهُ فَالْقَلْبُ يَقْطُنُ

وقال أيضا :

كَأَنَّهُ وَزِيَامُ الدَّهْرِ فِي يَدِهِ * يَرَى عَوَاقِبَ مَا يَأْتِي وَمَا يَذُرُّ

وقال آخر :

يَرَى الْعَوَاقِبَ فِي أَثْنَاءِ فِكْرَتِهِ * كَأَنَّ أَفْكَارَهُ بِالْغَيْبِ كُفْهَانُ

وقال آخر :

بِدَيْتُهُ وَفِكْرَتُهُ سَوَاءٌ * إِذَا مَا بَابُهُ الْخَطْبُ الْخَطِيرُ
وَأَحْرَمُ مَا يَكُونُ الدَّهْرَ يَوْمًا * إِذَا عَجَزَ الْمُشَاوِرُ وَالْمُشِيرُ

ومن الناس من كره أن يُشيرَ، فمنهم عبد الله بن المقفَّع ؛ وذلك أن عبد الله
ابن عليّ استشاره فيما كان بينه وبين المنصور؛ فقال : لست أقودُ حيشا، ولا أتقلدُ
حرّبا، ولا أُشيرُ بسفك دَمٍ، وعَثْرَةُ الحرب لا تُستقال، وغيرى أولى بالمشورة في هذا
المكان .

وآجمع رؤساء بني سعد إلى أنكم بن صيفي تستشرونه فيما دهمهم يوم الكلاب ؛
فقال : إِنْ وَهَنَ الْكِبَرُ قَدْ مَشَا فِي بَدَنِي ، وليس معي من حِدَّةِ الدَّهْرِ مَا أَبْتَدِئُ بِهِ
الرَّأْيَ ، وَلَكِنْ أَجْتَمِعُوا وَقُولُوا ، فَإِنِّي إِذَا مَرَّ بِي الصَّوَابُ عَرَفْتُهُ . وسيأتى خبر كلامه
في وقائع العرب ؛ وإنما أوردناه في هذا الموضع لدخوله فيه وإلثامه به ، وماسبته
له ، لا على سبيل السهو والتكرار لغير فائدة .

الباب الثامن

من الفن الثاني في حفظ الأسرار والإذن والمجّاب

ذكر ما قيل في حفظ الأسرار

قال الله تعالى إخباراً عن نبيه يعقوب بن إسحاق حين أوصى يوسف ابنه عليهم السلام : (يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا) . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " استعصوا على قضاء حوائجكم بالكتمان " . وقالت الحكماء : صدرك أوسع لسرك . وقالوا : سرك من دمك . يعنون أنه ربما كان في إفساء السرّ سفك الدم .

وقالوا : أصبرّ اللّاس من صبر على كتمان سرّه ، فلم يبد له لصديق فيوشك أن يصير عدواً فيذيعه .

وقالوا : ما كت كاتمه عن عدوك فلا تظهر عليه صديقك .

وقال عمرو بن العاص : ما استودعت رجلاً فافشاه فلمته ، لأنّي كنت أصيقت صدرًا حين استودعته منه حين أمشاه .

قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الفقيه .

إذا كان لي سرٌّ فخذته العدا * وصاح به صدرى فلنأس أدر
هو السرّ ما استودعته وكتمته * وليس يسرّ حين يقشّو ويظهر

وقال آخر :

فلا تودع الدهر سرك أحقاً * فإنك إن أودعته منه أحق
إذا صاح صدر المرء عن كتم سرّه ، فصدر الذي يستودع السرّ أصيقت

وكتب عبدُ الملك بن مروان إلى المحتاج :

لَا تُفِشْ سِرَّكَ إِلَّا إِلَيْكَ * فَإِنَّ لِكُلِّ نَصِيحٍ نَصِيحًا

فَإِنِّي رَأَيْتُ غُشَاةَ الرَّجَا * لِي لَا يَتْرُكُونَ أَدِيمًا صَحِيحًا

وقال الوليد بن عتبة لأبيه : إن أمير المؤمنين أسرَّ إلى حديثنا ^(١) [ولا أراه يطوي

- عنك ما يبسطه لغيرك] أفلا أخبرك به؟ فقال : [لا!] ، يا بُنَيَّ إنه من كتم سرًّا كان الخيارُ له ، ومن أظهره كان الخيار عليه ، فلا تكن مملوكًا بعد أن كنت مالكا .

وفي كتاب التاج : أن بعض ملوك العجم استشار وزيره ، فقال أحدهما : إنه

لا ينبغي للملك أن يسبشير ما أحدا إلا خاليا به ، فإنه أموتُ للسرِّ وأحزمُ للرأى وأجدرُ

بالسلامة وأعمى لبعضنا من عائلته بعض ، فإن إفشاء السرِّ إلى رجل واحد أوثق من

- ١٠ إفشائه إلى اثنين ، وإفشاؤه إلى ثلاثة كافشائه إلى جماعة ؛ لأن الواحد رهنٌ بما

أُفْشِيَ إليه ، والثاني مُطابقٌ عنه ذلك الرهن ، والثالث علاوةٌ ^(٢) فيه . فإذا كان السرُّ عند

واحد كان آخرى ألا يظهره رهبةً ورغبةً . وإن كان عند اثنين كان الملك

على شبهة ، واتسعت على الرجلين المعارض . فإن عاقبهما عاقب اثنين بذنب

واحد ، وإن آتتهما آثم بريئا بجناية مجرم . وإن عفا عنهما كان العفو عن أحدهما

- ١٥ ولا ذنب له ، وعن الآخر ولا حجة عليه .

وقال على رضي الله عنه : الظفرُ بالخزم ، والخزمُ بأصالة الرأى ، والرأى بنخصين السرِّ .

وقيل : من حصَّن سره فله من تحصينه إياه خلطان : إما الظفر بما يريد ،

وإما السلامة من العيب والصِّرَ إن أخطأه الظفر .

وقيل : كلما كثر خزان السرِّ ازداد ضياعا .

(١) زيادة عن عيون الأخبار (مجلد ١ ص ٤٠ مع دار الكتب المصرية) . (٢) في العقد
الزبد "والآذن مطلق عنهما" . (٣) في العقد الفريد "والثلاثة" (ج ١ ص ٢٦) .

ويقال : إذا انتهى السر من الجَنَان إلى عَذْبَةِ اللسان ، فالإِذَاعَةُ مستولِيَةٌ عليه .
وقال عمرو بن العاص : القلوب أَوْعِيَةٌ لِلْأَسْرَارِ ، وَالشَّفَاهُ أَقْفَالُهَا ، وَالْأَلْسُنُ
مِفَاتِيحُهَا ، فَلْيَحْفَظْ كُلُّ أَمْرٍ مِفْتَاحَ سِرِّهِ . قال شاعر :

صُنِ السَّرَّ عَنْ كُلِّ مُسْتَخِيرٍ وَحَازِرٍ مَا الْحَزْمُ إِلَّا الْحَذَرُ
أَسِيرُكَ سِرُّكَ إِنْ صُنَّتْهُ * وَأَنْتَ أَسِيرُهُ إِنْ ظَهَرَ

وكان يقال : الكَاتِمُ سِرَّهُ بَيْنَ إِحْدَى فَضِيلَتَيْنِ : الظَّفَرُ بِحَاجَتِهِ ، وَالسَّلَامَةُ مِنْ
شَرِّ إِذَاعَتِهِ .

ويقال : أَصْبِرُ النَّاسَ مَنْ صَبَرَ عَلَى كَيْفَانِ سِرِّهِ .

وقال آخر : كَيْفَانُكَ سِرُّكَ يُعْقِبُكَ السَّلَامَةُ ، وَإِفْشَاؤُهُ يَعْقِبُكَ النَّدَامَةُ ، وَالصَّبْرُ
عَلَى كَيْفَانِ السَّرِّ أَيْسَرُ مِنَ النَّدَامَةِ عَلَى إِفْشَائِهِ . قال شاعر :
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَحْفَظْ لِنَفْسِكَ سِرَّهَا * فَسِرُّكَ عِنْدَ النَّاسِ أَفْشَى وَأَضْيَعُ
وقال آخر :

تَبُوحُ سِرِّكَ ضَيْقًا بِهِ * وَتَحْسِبُ كُلَّ أَجٍ يَكْتُمُ
وَكَيْفَانُكَ السَّرَّ مِنْ تَخَافٍ * وَمَنْ لَا تَخَافُنَّ أَحْزَمُ
إِذَا ذَاعَ سِرُّكَ مِنْ تَحَبُّرٍ * فَأَنْتَ مَتَى لُمْتَهُ أَلْوَمُ

وكان يقال : لَا تُظْهِرْ كَوَامِنَ صَدْرِكَ بِإِذَاعَةِ سِرِّكَ . فَيَمَكِّرُكَ حَاسِدُكَ ،
وَيُظْهِرُ عَلَيْكَ مُعَانِدُكَ . قال عمر بن أبي ربيعة :

فَقَالَتْ وَأَرْخَتْ جَانِبَ السَّرِّ إِنَّمَا * مَعِيَ فَتَحَدَّثَ غَيْرَ ذِي رِقَبَةٍ أَهْلِي
فَقُلْتُ لَهَا مَا بِي لَكُمْ مِنْ تَرْقُبٍ * وَلَكِنْ سِرِّي لَيْسَ بِمِثْلِهِ مِثْلِي

(١) في نسخة ديب الديا والدي (ص ٣١١) تكتب هذه الحكمة ر عمر بن عبد العزيز .

(٢) كذا في الخس ونسخة د - وفي الأصل : " من تدر به من يده " .

ومما قيل في استراحة الرجل بمكنون سره إلى صديقه - قال الله تعالى :
 (لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ) . وقالت الحكماء : لكل سر مستودع . قال بعض الشعراء :
 وأثبتت عمراً مص ما في جوانحي * وجرعته من مر ما أتجرع
 فلا بد من شكوى إلى ذى حفيظة^(١) * إذا جعلت أسرار نفسي تطلع
 وقال حبيب :

شكوت وما الشكوى لمثلي عادة * ولكن يفيض الكأس عدائتلا^(٢)
 وقال أبو الحسن بن محمد البصري :

تعب الهوى بعمالي ورؤسوي : ودُفنت حياً تحت ردم هموي
 وشكوت همى حين صفت ، ومن شكا * هما يضيق به غير ملوم



ومما وصف به كتمان السر - قيل : أسر رجل إلى صديق له حديثاً ، فلما
 استقصاه قال : أفهمته ؟ قال : بل نسيت . وقيل لآخر : كيف كتمانك
 للسر ؟ فقال : أجمد المخبر ، وأحلف للستر .

ومن جيد ما قيل في كتمان السر قول الأول :

تلاقت حياريمي على قلب حازم * ككؤم لما صمت عليه أصالعه^(٣)
 أو أنى رحالاً لست أطلع معصم * على سر يعص ، إن قلبي واسع

(١) الحفيظة . اسم من المحاصص والحفص .

(٢) هذه هي الرواية المشهورة في السب ، وفي الأصل "تمص النفس" .

(٣) في الأصل . «أصابعه» والسياق يمضي ما وصفا .

قال قيس بن الخطيم :

إذا جلوز الإثين ^(١) سرّ فاته * بنت وتكثير الحديث قين
وإن ضيع الإخوان سرّاً فإني * كئوم لأسرار العشير أمين
يكون له عدى إذا ما صمته * مكان بسوداء الفؤاد مكين

وقال أبو إسحاق الصابي :

لير صدق مكن ^(٢) في جوانحي * تمنع أن تدنو إليه المباحث
تعلل متى حيث لا تستطيعه * كؤوس الندامى والأيسر المحادث
إذا الفحص إلى حاهداً أن ياله * تراجع عنه وهو خزيان حاث
قل لصدقي إذا لم السرّ آمنا ^(٣) * إذا لم يكن ما بيننا فيه ثالث

وهذا البيت مأخوذ من قول جميل :

ولا تسمعن سرّي وسرك ثالث * ألا كل سرّ جاوز اثنين صائح ^(٤)

وقال الصابي أيضاً :

ولسرّ فيما بين جنّي مكن * حفي قصي عن مدارح أفساسي
أضنّ به صني بموصح خطيه فأحميه عن إحساس غيري وإحساس
قد صار كالمعدوم لا يستطيعه يقين ولا ظن خلقي من الناس
كأن من قوط احتياطي أضعته * فعصى له واج وعصى له ماسي

(٣٢)

(١) الثّ · الإثاء · (٢) في الأصل «مكر» وهو تحريف · (٣) كذا في الأصل ،

وفيه تحريف واضح ، ولم نوفق إلى أصل هذا الشعر في مصدر آخر · ولو قل

قل لصدقي كن على السرّ آما *

٢٠ · لا ستقام به الورد والمعنى · (٤) في حاشية المحرّري طبع «ليدن» ص ٢١٧ · «دائع» وفيه يسب

الشعر إلى قيس بن معلقة الخراساني ·

وقال كثير :

كريمٌ يُميت السَّرحى كأنه * إذا استنطقوه عن حديثك جاهله
رعى سركم مستودع القلب والحشا شقيقٌ عليكم لا تُخاف غوائله
وأكرمتم أنفسى بعص سرى تكراً * إذا ما أضع السرفى الناس حامله

ذكر ما قيل في الإذن والاستئذان

- قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَامِعُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَبَرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آرْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) الآية . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ) الآية .
- وقيل : استأذن رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال : أأج ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم [لخادمه] : ^(١) "أخرج إلى هذا وعلمه الاستئذان" وقل له يقول السلام عليكم أدخل . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "الاستئذان ثلاث فإن أدن لك وإلا فارجع" .

- وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : الأولى إذن والثانية مؤامرة والمالسة عزيمة ، إما أن يأذنوا وإما أن يرجع . ^(٢)

وقال زياد بن أبيه لعجلان حاجبه : كيف تأذن للناس ؟ قال : على البيوتات ثم على الأسنان ثم على الأدب . قال : فمن يؤخر ؟ قال : الذين لا يعبأ الله بهم . قال : ومن هم ؟ قال : الذين يلبسون كسوة الشتاء في الصيف وكسوة الصيف في الشتاء .

(١) زيادة عن العقد العريد (ج ١ ص ٢٧)

(٢) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « بما تأذنوا وما رجع » .

وكان سعيد بن عتبة بن حصين إذا حصر باب أحد من السلاطين جلس جانباً ؛
ف قيل له : إناك لتباعد من الآذن جهداً ؛ فقال : لأن أدعى من بعيد حير من أن
أقصى من قريب • قال بعض الشعراء :

رأيت أناساً يسرعون تبادراً * إذا فتح البواب بابك إصبعا
ونحن جلوس ساكنون رزانة * وحلما إلى أن يفتح الباب أجمعا

وقيل لمعاوية : إن أدراك ليقدم معارفه في الإذن على وجوه الناس ؛ قال :
وما عليه ! إن المعرفة لتتبع في الكلب الممرور والجمال الصؤول ، فكيف رجل حسيب
دوكرهم ودين !

ونظر رجل إلى روح بن حاتم وهو واقف في الشمس عند باب المنصور ، فقال
له : لقد طال وقوفك في الشمس ؛ فقال : ذلك ليطول حلوسي في الظل .

ذكر ما قيل في الحجاب

قال خالد بن عبد الله القسري أمير العراء لحاجبه : إذا أخذت مجلسي فلا
تخبرني عني أحدا ، فإن الوالي يمتحب عن الرعية لإحدى ثلاث : إما لي يكره أن
يطلع عليه ، وإما لي يكره أن يسأل شيئا ، وإما ليريه لا تحب أن تطهر منه .
وقال زياد لحاجبه : وليت لك حجابي وعزيتك عن أرمع : المادي إلى الصلاة
والفلاح ، [لأنفرتجته عني فلا سلطان لك عليه] ، وطاري الليل [لا نحجبه فشر ما جاء
به ، ولو كان خيرا ما جاء به تلك الساعة] ، ورسول الثغر فإنه إن أبطأ ساعة فقد عمل
سنة فأدخله على وإن كست في الحافي ، وصاحب الطعام فإن الطعام إذا أعيد
تسخينه فسد .

وقف أبو سفيان بباب عثمان بن عفان رضى الله عنه وقد اشتغل بمصلحة المسلمين فحجبه ، فقال له رجل وأراد إغراءه : يا أبا سفيان ، ما كنت أرى أن تقف بسباب مضرى فيحجبك ! فقال أبو سفيان : لا عِدْتُ مِنْ قَوْمِي مَنْ أَقِفَ ببابه فيحجبني .

وَأَسْتَأْذِنُ أَبَا الدَّرْدَاءِ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَحَجَبَهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَغْشَى أَبْوَابَ الْمُلُوكِ يَقُمُ وَيَقْعُدُ ، وَمَنْ يَحِيدُ بَابًا مُغْلَقًا يَحْدُ إِلَى حَانِبِهِ بَابًا مَفْتُوحًا إِنْ دَعَا أُجِبَ وَإِنْ سَأَلَ أُعْطِيَ . قَالَ مُحَمَّدُ الْوَرَّاقُ :

شَادَ الْمُلُوكُ قُصُورَهُمْ فَتَحَصَّنُوا * مِنْ كُلِّ طَالِبٍ حَاجَةٍ أَوْ رَاغِبٍ
غَالُوا بِأَبْوَابِ الْحَدِيدِ لِعِزِّهَا * وَتَوَقَّعُوا فِي قُبْحِ وَجْهِ الْحَاجِبِ
فَإِذَا تَلَطَّفَ فِي الدُّخُولِ إِلَيْهِمْ * رَاجٍ تَلَقَّوْهُ بَعْدَ كَاذِبِ
فَاطْلُبْ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ وَلَا تَكُنْ * إِذَا الصَّرَاعَةُ طَالِبًا مِنْ طَالِبِ

﴿١﴾

قال أبو مُسْهِرٍ : أَتَيْتُ إِلَى بَابِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ كَانٍ ، فَحَجَبَنِي فَكُتِبَتْ إِلَيْهِ :

إِنِّي أَتَيْتُكَ لِلتَّسْلِيمِ أَمْسِ حَلَمٌ * تَأْذَنُ عَلَيْكَ لِي الْأَسْتَارُ وَالْمُحْجُ
وَقَدْ عَلِمْتَ بَأَنِي لَمْ أُرَدِّ وَلَا . وَاللَّهِ مَارِدٌ إِلَّا الْعِلْمُ وَالْأَدَبُ
فَاجَابَهُ أَبُو عَبْدِ كَانٍ :

لَوْ كُنْتُ كَأَمَاتٍ بِالْحُسْنَى لَقُلْتُ كَمَا . قَالَ أَبُو أُوسٍ وَفِيما قَالَهُ أَدَبُ
لَيْسَ الْجَبَابُ بِمُقْصِدٍ عَنْكَ نِيْ أَمَلَا . إِنَّ السَّمَاءَ تُرْجَى حِينَ تَحْتَجِبُ
وَقَفْتُ إِلَى بَابِ مُحَمَّدَ بْنِ مَصُورٍ رَجُلٌ مِنْ حَاصَّتِهِ فَحُجِبَ عَنْهُ ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ :
عَلَى أَيْ مَا أَطْلُبُ الْإِذْنَ بَعْدَ مَا حُجِبْتُ عَنِ الْبَابِ الَّذِي أَنَا حَاجِبُهُ

وقف أبو العاتية إلى باب بعض الهاشميين، فطلب الإذن؛ ف قيل له : تكون لك عودة^(١)؛ فقال :

لئن عدت بعد اليوم إني لظالم * سأصير وجهي حين تُبغى المكارم
متى يظفر الغادى إليك بحاجة * ونصفك محجوب ونصفك ناثم^(٢)
ونظيره قول العناني :

قد أتيناك للسلام مراراً غير من بنا بتلك المزار^(٣)
فإذا أنت في استارك بالليل [على] مثل حالنا بالنهار^(٤)

وقال أوتام :

سأترك هذا الباب مادام إذنه على ما أرى حتى يلين قليلا
وما خاب من لم يأتته متعمدا * ولا فاز من قد نال منه ووصولا
ولا حلت أرقنا بيد امرئ * حتى بابه من أن ينال دخولا
إذا لم أجد للإذن عدك موصعا * وجدت إلى ترك الحياء سبيلا
وقال آخر :

أتيتك للتسليم لا أني أمرؤ * أردت بياتينيك أسباب نائك
فألفت بوابا بياك مفرما * بهدم الذي وطدته من فضائك
وقال العناني :

إذا ما أتينا في حاجة * رفعنا الرقاع له بالقصب
له حاجب دونه حاجب * وحاجب حاجبه مُحجَّب

وقال آخر :

يا أبا موسى وأنت قتي * ما حد حلو صرائبه^(٥)

(١) في الأصل : " يكون له دعوة " وهو تحريف والتصويب عن العقد العريد (ج ١ ص ٢٨)

(٢) في العقد العريد : « العاني » . (٣) لعله « ما » ويزيد هذا رواية العقد العريد .

(٤) في العقد العريد : " غير من ما ذاك المزار " . (٥) زيادة من العقد العريد ح ١ ص ٢٨

(٦) ضرائب : جمع ضريبة ، وهي الطيعة والسجدة .

شُكِنَ عَلَى مِنْهَاجِ مَعْرِفَةٍ * إِنَّ وَجْهَ الْمَرْءِ حَاجِبُهُ
فِيهِ تَبْدُوُ حَاسِنُهُ * وَبِهِ تَبْدُوُ مَعَابِيَهُ

وقف عبد الله بن العباس بن الحسين العلوي على باب المأمون يوما ، فنظر إليه الحاجب ثم أطرق ؛ فقال عبد الله لقوم معه : إنه لو أذن لنا لدخلنا ، ولو صرّفنا لأنصرفنا ، ولو اعتذر إلينا لقبلنا ، فأما الفترة بعد النظرة ، والتوقف بعد التعرف ، فلا أفهمه ، ثم تمثل :

وما عن رضا كان الحمار مطيبي * ولكن من يمشي سيرضى بما ركب

وأنصرف ؛ فبلغ المأمون كلامه ، فصرف الحاجب وأمر لعد الله بصلّة جزيلة وعشر دواب . وحجب بعض الهاشميين فرجع مغضبا فردّ فلم يرجع ، وقال : ليس بعد الحجاب إلا العذاب ، لأن الله تعالى يقول : (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُونَ ۚ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُو الْجَحِيمِ) .

ذكر ما قيل في النهي عن شدّة الحجاب

قيل : لا شيء أضيع للملكة وأهلك للرعية من شدّة الحجاب ، لأن الرعية إذا وثقت بسهولة الحجاب أحجمت عن الظلم ، وإذا وثقت بصعوبته هجمت على الظلم . وهذا مخالف لوصية زياد لأبنة : عليك بالحجاب ، فإنما تجرأت الرعاة على السباع لكثرة نظرها إليها . قال سعيد بن المسيّب : نعم الرجل عبد العزيز لو لا حجابها ! وعن علي رضي الله عنه : إنما أمهل فرعون مع دعواه ما آدعاه لسهولة إذنه وبذل طعامه . وقال ميمون بن مهران : كنت عند عمر بن عبد العزيز ، فقال لأبنة : من الباب ؟ فقال : رجل أناخ الآن يزعم أنه ابن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من ولي شيئا من أمور المسلمين ثم حجب عنه حجب الله يوم القيامة ؛ فقال لحاجبه : ألزم بيتك . فما ربي على بابه بعده حاجب .

وقال عمرو بن العاص لابنه وقد ولى ولاية : أنظر حاجبك فإنه لحكك ودمك .
ولقد رأيتنا بصفين وقد أشرع قوم رماحهم في وجوهنا يريدون نفوسنا مالنا ذنث
إليهم إلا الحجاب .

وقيل : ولى المنصور حجابته الخصيب فقال : إناك بولايي عظيم القدر ، وبحاجتي
عظيم الجاه ، فبقها على نفسك ، أبسط وجهك للمستأذنين ، وصن عرضك عن ساول
المحجوبين ، فاشئ أوقع بقلوبهم من سهولة الإذن وطلاقة الوجه .

قال سليمان بن زيد النابلسي :

سأجركم حتى يلين حجائكم . على أنه لابد أن سليلين
خذوا حذرهم من نبوة الدهر إنها * وإن لم تكن حانت فسوف تبين

وقال آخر :

كم من قتي محمد أخلاقه . وتسكن الأحرار في ذمته
قد كثرت الحاجب أعداءه * وسلط الدم على نعمته

وقال أعرابي :

لعمري إن حجبتني العبيد * بياك ما تحجب العافية
سأري بها من وراء الحجاب * فتعدو عليك بها داهية
تصم السميع وتعمى البصير * وتسال من مثلها العافية

وقال جعفر المصري :

[و] تفضل على بالإذن إن جئت فإني تحققت في اللقاء
ليس لي حاجة سوى الحمد والشكر فدعني أقريك حسن الشاء

(١) في الأصل : « الخصب » ولعله تحريف ، فإن الفعل ينصب المفعولين بنفسه .

(٢) كذا في عيون الأخبار (مجلد ١ ص ٨٥) وهو الأنسب بالسياق ، وفي الأصل : « وسلط الدهر »

الباب التاسع

من القسم الخامس من الفن الثاني في الوزراء وأصحاب الملك

ذكر ما قيل في الوزارة وشروطها وأشتقاقها وما يحتاج الوزير إليه
قال الله عز وجل إخباراً عن موسى عليه السلام: (وَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِ
هَرُونَ أَنِّي أَشْدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي) . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ : ”مَا مِنْ أَحَدٍ أَكْبَرُ أَجْرًا مِنْ وَزِيرٍ صَالِحٍ يَكُونُ مَعَ إِمَامٍ فَيَأْمُرُ بِذَاتِ
اللَّهِ تَعَالَى“ .

قالت الحكماء : أَعْرِفُ الْمُلُوكَ يَحْتَاجُ إِلَى الْوَزِيرِ ، وَأَشْجَعُ الرِّجَالَ يَحْتَاجُ إِلَى
السَّلَاحِ ، وَأَجُودُ الْخَيْلَ يَحْتَاجُ إِلَى السُّوْطِ ، وَأَحَدُ الشُّفَارِ يَحْتَاجُ إِلَى الْمِسْنِ .
وقالوا : صَلاَحُ الدُّنْيَا بِصَلاَحِ الْمُلُوكِ ، وَصَلاَحُ الْمُلُوكِ بِصَلاَحِ الْوُزَرَاءِ ،
وَلَا يَصْلُحُ الْمُلْكُ إِلَّا لِأَهْلِهِ ، وَلَا تَصْلُحُ الْوِزَارَةُ إِلَّا لِمُسْتَحَقِّهَا .
وقالوا : أَفْضَلُ عُدَدِ الْمُلُوكِ صَلاَحُ الْوُزَرَاءِ الْكُفَّاءِ ، لِأَنَّ فِي صَلاَحِهِمْ صَلاَحَ
قُلُوبِ عَوَامِهِمْ لَهُمْ .

وقالوا : خَيْرُ الْوُزَرَاءِ أَصْلَحُهُمُ لِلرَّعِيَّةِ ، وَأَصْدَقُهُمْ نِيَّةً فِي النَّصِيحَةِ ، وَأَشْدُّهُمْ ذَبًّا
عَنِ الْمَمْلَكَةِ ، وَأَسَدُّهُمْ بَصِيرَةً فِي الطَّاعَةِ ، وَأَخَذَهُمْ لِحَقُوقِ الرَّعِيَّةِ مِنْ نَفْسِهِ وَسُلْطَانِهِ .
وقالوا : الْوَزِيرُ الْخَيْرُ لَا يَرَى أَنَّ صَلاَحَهُ فِي نَفْسِهِ وَسُلْطَانِهِ كَأَنَّ صَلاَحًا حَقِي
يَتَّصِلُ بِصَلاَحِ الْمَلِكِ وَرِعِيَّتِهِ ، وَتَكُونُ عَنَائِشُهُ فِيمَا عَطَفَ الْمَلِكُ عَلَى عَائَتِهِ ، وَفِيمَا
(١) وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي ”قَوَائِمِ الْوِزَارَةِ“ لِأَوْرَدَى هَكَذَا : ”مَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَعْطَاهُ أَحَرًا
مِنْ وَزِيرٍ صَالِحٍ مَعَ إِمَامٍ يَطِيعُهُ وَيَأْمُرُهُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى“ .

استعطف قلوبَ العامة على الطاعةِ للملك، وفيما قَوْمُ أمرِ الملك والمملكة من تدبير، حتى يَجْمَعُ إلى أخذ الحق وتقدمه عموم الأمن والسلامة، ويجمع إلى صلاح الملك صلاح أتباعه. وإذا تطرقت الحوادث وذهبت العظام كان للملك عُدَّةٌ وَعَتَادٌ، وللرعية كافياً محتاطاً، ومن ورائها ذاباً ناصراً، يعنيه من صلاحها ما لا يعنيه من صلاح نفسه دونها.

ذكر ما قيل في اشتقاق الوزارة وصفة الوزير وما يحتاج إليه

أما اشتقاقها فقد اختلف في معناه على ثلاثة أوجه: أحدها أنه مشتق من الوزر وهو الثقل، لأنه يحمل عن الملك أثقاله. والثاني أنه مشتق من الأزر وهو الظهر، لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره. والثالث أنه مشتق من الوزر — وهو الملجأ — ومنه قوله تعالى: (كَلَّا لَا وَزَرَ) أى لا ملجأ؛ لأن الملك يلجأ إلى وزيره ومعوته.

وأما صفة الوزير وما يحتاج إليه، فقد قال أقضى القضاة أبو الحسن على ابن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي في كتابه المترجم: "قوانين الوزارة" ما معناه: إن الوزير في منصب مختلف الأطراف، يدبر غيره من الرعايا ويتدبر بغيره من الملوك، فهو سائن ومسوس يقوم بسياسة رعيته وينقاد لطاعة سلطانه، فيجمع بين سطوة مطاع وأتقياد مطيع، فشطر فكره جاذب لمن يسوسه، وشطره مجدوب بمن يطيعه؛ لأن الناس بين سائن، ومسوس، وجامع بينهما، و[له] هذه المرتبة الجامعة؛ وهو يجمع ما اختلف من أحكامها، ويستكمل ما تباين من أقسامها؛ ويدير مملكة صلاحها

(١) في الأصل: "يعنيه في صلاحها ما لا يعنيه من..." وظاهر أنه تحريف.

(٢) ريادة أصلها في قوانين الوزارة: "ولك هذه الرتبة الجامعة" والكلام هاهنا محض

(١) [مستحق] عليه، وفسادها منسوب إليه؛ يُؤَاخِذُ بالإساءة ولا يُعْتَدُّ له بالإحسان،
تُلَانُ له المبادئ [بالإرعاب] (١) وتُشَدُّ عليه الغايات بالإعتاب (٣)، مستظهِراً لِكُنْهِ
أَعْتَدَادَ الإحسان إليه، وَيَسْلَمَ من غِبِّ المؤاخِذَةِ له، ويلزمه ضدها في حق سلطانهِ
أَلَّا يَعتَدَّ عليه بصلاح مُلكه، لأنَّه للصّلاح مندوب، ولا يَعتَدُّ إليه من آخِثَالهِ (٥)،
لأن الاختلال إليه منسوب .

- والوزير مُباشِر لتدبير مُلك له أَسُّ هو الدِّين المشروع، ونظام هو الحق المتبوع .
فإن جعل الدِّين قَانِدَهُ، والحق رَائِدَهُ؛ تَذَلُّ له كُلُّ صَعْب، وسَهَّلَ عليه كُلُّ خَطْب؛
لأنَّ للدِّين أنصاراً وأعواناً، إن قعدت عنه أجسادهم لم تقعد عنه قلوبهم . وحسبه
أن [تكون] (١) القلوب معه، فإنَّ للدِّين سلطاناً قد آتتْ اليه إِمَامَتُهُ، وآسَقَتْ
عليه زَعَامَتُهُ (٦) . فإن جعله طهيراً له في أموره، وعَوْناً له على تديره، يَمِيزُ من القلوب
حشوعاً، ومن النفوس حصوعاً؛ فما أَعْتَرَتْ مملكةً إليه إلا صالت، ولا أَلْتَحَفَتْ
بِسِعَارِهِ إلا طالت . ولن يَسْتَغْزَرَ الوزير مَوَادَّهُ إلا بالعدل والإحسان، ولن
يَسْتَتِرَها بمثل الجور والإساءة؛ لأنَّ العدل أَسْتِمَارٌ دائم، والجور أَسْتِئْصَالٌ منقطع .
وليس يَخْتَصُّ بالأموال دون الأقوال والأفعال؛ فعدله في الأموال أن تُؤْخَذَ بحَقِّها
وتُدْفَعَ إلى مُسْتَحِقِّها؛ لأنه في الحقوق سفير مُؤْتَمَن، وكفيل مُرْتَهَن؛ عليه غُرْمُها،
ولعيره عُنْمُها . وعدله في الأقوال ألا يُخَاطَبَ الفاضلَ بمخطاب المفضول، ولا العالمُ
بمخطاب الجهول؛ وَيَقِفُ في الحمد والدِّم على حسب الإحسان والإساءة، ليكون

(١) الزيادة عن "قوانين الوراثة" . (٢) في الأصل "تشد" وما أشتاه عن قوانين الوزارة .

(٣) كذا في قوانين الوزارة وهو ما يقتضيه السج . وفي الأصل : "بالإعات" .

(٤) في هذه الجملة كلها شيء من النموض .

(٥) كذا في "قوانين الوراثة" وفي الأصل : "ولا يعتد إليه . إصلاحه لأن الإصلاص ... الخ"

(٦) في قوانين الوراثة : «دسامه» . (٧) كذا في قوانين الوراثة، وفي الأصل «طهرا» .

إِرْغَابُهُ وإِرْهَابُهُ وَفَقَّ أَسْبَابُهُمَا مِنْ غَيْرِ سَرْفٍ وَلَا تَقْصِيرٍ؛ فَلِسَانُهُ مِيزَانُهُ، فَلْيَحْفَظْهُ مِنْ رُبْحَانٍ أَوْ تَقْصَانٍ . وَعَدْلُهُ فِي الْأَفْعَالِ إِلَّا يَعَاقِبَ إِلَّا عَلَى ذَنْبٍ ، وَلَا يَعْفُو إِلَّا عَنِ إِنْابَةٍ، وَلَا يَبْعَثُهُ السُّخْطُ عَلَى أَطْرَاحِ الْمُحَاسِنِ، وَلَا يَجْعَلُهُ الرِّضَا عَلَى الْعَفْوِ الْمَسَاوِي . وَلَيْكِنْ وَفَاؤُهُ بِالْوَعْدِ حَقًّا ، وَبِالْوَعْدِ حَزْمًا ؛ لِأَنَّ الْوَعْدَ حَقٌّ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ يَسْقُطُ فِيهِ اخْتِيَارُهُ، وَالْوَعْدَ حَقٌّ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ فِيهِ عَلَى خِيَارِهِ . مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ إِخْلَافُ الْوَعْدِ وَإِنْ جَازَ إِخْلَافُ الْوَعْدِ . قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْعَدْتُهُ * تَخَلَّفَ إِبَاعِدِي وَمُنِجِزُ مَوْعِدِي

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَقَرَّنَ بِجُلْفِ الْوَعْدِ عُدْرًا حَتَّى لَا يَهْوَنَ وَعِيدُهُ ؛ لِيَكُونَ نِظَامُ الْهَيْبَةِ مُحْفُوظًا، وَقَانُونُ السِّيَاسَةِ فِيهِ مُضْبُوطًا ؛ وَلِيُظْهِرَهُ إِنْ خَفِيَ لِيَكُونَ بِإِخْلَافِ وَعِيدِهِ مَعْنُورًا ، وَبِعَفْوِهِ عَنْهُ مَشْكُورًا . وَلَتَكُنْ أَعْمَالُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَقْوَالِهِ ؛ فَإِنْ زِيَادَةُ الْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ دَنَاءَةٌ وَشَيْنٌ، وَزِيَادَةُ الْفِعْلِ عَلَى الْقَوْلِ مَكْرَمَةٌ وَزِينٌ . وَلَا يَجْعَلُ لِنَفْسِهِ سُلْطَانًا عَلَى نَفْسِهِ يُخْرِجُهُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ إِلَى الْإِخْتِلَالِ ؛ فَلَنْ يَسْلَمَ بِالْمُغْضَبِ رَأْيٌ مِنْ زَلَلٍ، وَلَا كَلَامٌ مِنْ خَطَلٍ ؛ لِأَنَّ نَوْرَتَهُ طَيْشٌ مُعَرٍّ، وَنَفَرَتَهُ بَطْشٌ مُصَرٍّ؛^(٢) لِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَنِ التَّأْدِيبِ إِلَى الْإِنْتِقَامِ، وَعَنِ التَّقْوِيمِ إِلَى الْإِصْطِلَامِ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَمْ يَمِلْ إِلَى الْعَصَبِ إِلَّا مَنْ أَعْيَاهُ سُلْطَانُ الْحُجَّةِ . وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : إِيَّاكَ وَعِزَّةُ الْغَضَبِ، فَإِنَّمَا تُفْصِي بِكَ إِلَى ذُلِّ الْإِعْتِزَارِ . وَقَالَ بَعْضُ الْحِكَمَاءِ : مِنْ كَثُرَ شَطَطُهُ، كَثُرَ غَلَطُهُ . قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

وَلَمْ أَرْ فِي الْأَعْدَاءِ حِينَ اخْتَبَرْتُهُمْ عُدُوًّا لِعَقْلِ الْمَرْءِ أَعْدَى مِنَ الْغَضَبِ

(١) كذا في نوايس الوزارة . وفي الأصل : "حيًا" .

(٢) الاصطلام : القمع والاستئصال . ٢٠

ولكن غضبه تنافضاً يملك به عزمه، ويقوم به خيضمه، فيسلم من جور غضبه ويقف على اعتدال تناضبه. فقد قيل في بعض مُحفّ بن إسرائيل: إذا كان الرجل دَا غَضِبٍ تواترت عليه الوضائع، فكلما أشدَّ غضبه ازداد بلاءً. وقد يقترن بالغضب لحاج يساويه في معرفته، ويشاركه في مضرته؛ لأن في اللجاج الترام الخطأ وأطراح الصواب. فلقد عه لجاج الخضم الألد، وليتجنب عواقب المدل القدم. ٥ ولتايح الرأي فيما اقتضاه؛ فلأن يتفجع بالرأى خير من أن يستعصر باللجاج. فقد قال بعض الحكماء: من استعان بالرأى ملك، ومن كابر الأمور هلك. وقال ابن المقفع: دَعِ اللِّجَاجَ فَإِنَّهُ يَكْسِرُ عِزَّائِمَ الْعُقُولِ. وقيل: الظُّفْرُ لِمَنْ أَحْتَجَّ، لَا لِمَنْ لَجَّ.

وليأخذ الوزير أموره بالحد دون الهزل. فالحدُّ والهزل ضدان متافران؛ لأن الحد من قواعد الحقِّ الباعث على الصلاح، والهزل من مَرَحِ الباطل الداعي إلى الفساد؛ فصار فرق ما بين الحدِّ والهزل هو فرق ما بين الحقِّ والباطل. وتنافر الأضداد يمنع من الجمع بينهما؛ فمضى أنفرد بأحدهما كان للاتعرتاركا. ١٠

وقد روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال: العقلُ حُسامٌ قاطعٌ، والحلمُ غطاءٌ ساترٌ، فقابل هواك بعقلك، وأستر خَلَّ خُلقك بحلمك، وأستعمل الحدَّ يتقد إليك الحق ويفارقك الباطل. وَلَا تَعْدِلْ إِلَى الْهَزْلِ فَيَتَبَعَكَ الْبَاطِلُ وَيُنَافِرَكَ الْحَقُّ. وقبلما انتهت هيئة الحدِّ أو تكاملت هيئة الهزل. والهيبة أَسُّ السلطنة. ١٥

(١) الوضائع: الأفعال. (٢) الدم: الغليظ الأحمق الجاحى وفى الأصل "المدل الدم" وفى قواين الوزارة: "الذل القدم". وما أثبتناه محتاراً من الأصل ومن قواين الوزارة هو الماسل للسياق.

(٣) كان الظاهر أن تكون الجملة: وتاهر الصدين يمع من الجمع بينهما، أو: وتاهر الأضداد

يجمع من الجمع بينهما، ليوافق الصير مرجعه. (٤) فى قواين الوزارة: «فقاتل هواك ...» ٢٠ وكلتا الكلمتين يستقيم بها المعنى.

حكى عن عمرو بن مُرّة أن رجلا من قريش قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن لما فقد ملأت قلوبنا مهابة؛ فقال عمر : أفى ذلك ظلم؟ قال : لا؛ قال : فزادنى الله فى صدوركم مهابةً . وقال حكيم الهند : ليكن [فيك] مع طلاقك تشدُّدٌ، لئلا يُحتَرَّ عليك بالطلاق ويُنفَر منك بالتشدُّد . والهزل إنما يكون من سُخْفٍ أو بَطَرٍ يحلّ عنهما من ساس الرطابا ودبر الممالك . وسأل ملك الهند الإسكندر [وقد دخل بلاده] : ما علامة [دوام] الملك؟ قال : الحُدُّ فى كلِّ الأمور؛ قال : فما علامة زواله؟ قال : الهزل فيها . وليس الكبر والعنف جدًّا، ولا التواضع واللطف هزلًا .

قالوا : وإن استكدَّ الحُدُّ خاطره فلا بأس أن يستروحَ ببعض الهزل ليستعين به على مُصَابرة الحُدِّ ، لكن يكون فى زمان راحته وأوقات خلوته بمقدار دوائه من دائه ، فإن الكلال ملال . وليكن ذلك كما قال بعض الشعراء :

أَفَدَّ طَبْعَكَ الْمَكْدُودَ بِالْحُدِّ رَاحَةً • يَجْمُوعُ وَطَنَهُ مِنْ الْمَرْجِ
ولكن إذا أعطيتَه الْمَرْجَ فليكن بمقدار ما تُعْطَى الطَّعَامُ مِنَ الْمَلْجِ

وكذلك فليَحَرَّ الصَّدَقُ ويتجنب الكذب ، فإنهما ضدان متافران تختلف عليهما وتفترون نتائجهما ؛ فالصدق من لوازم العقل وهو أَسُّ الدِّينِ وَقَوَامُ الْحَقِّ ؛ والكذب من غرائز الجهل وهو زورٌ يقتَرِنُ بَعْرُورٍ ، إن التبتست أوائله أنتهكت أواخره ، وإن جرَّ التباسه نفعا عاد أنهاكه ضررا ، فلن يسلمَ من مَعَرَّةِ زُورِهِ ، ومَصْرَةِ غُرُورِهِ .

وقد قدما من مدح الصدق فى باب المدح ، ودم الكذب فى باب الهجاء ، ما فيه غنيةٌ عن تَكَرَّره . وحيث ذكرنا هذه المقدمة فى اشتقاق الوراة وما يحتاج الوزير إليه فلندكر صفة الوزارة وشروطها .

(١) زيادة عن "قوانين لورارة" . (٢) كذا فى قوانين لورارة ، وفى الأصل «ملول» .

(٣) كذا فى قوانين الوراة ، والمصدر الآتى يعبه ، وفى الأصل «انتك» .

ذكر صفة الوزارة وشروطها

قال أفضى القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي : والوزارة ضربان : وزارة تفويض تجمع بين كفايتي السيف والقلم ، ووزارة تنفيذ تختص بالرأى والحزم . ولكل واحدة منهما حقوق وشروط .

فأما وزارة التفويض فهي : الاستيلاء على التدبير بالعقد ، والحل ، والتقليد والعزل . فأما العقد فيشتمل على شرطين : تنفيذ وإقدام ^(١) . [وأما الحل ^(٢)] فيشتمل على شرطين : دفاع وحذر . وكل شرط من هذه الأربعة الشروط ينسمل على فصول .

فأما الشرط الأول ، وهو التنفيذ ، فهو أس الوزارة وقاعدة النيابة ، وهو الأحص بكفاية القلم في مصالح الملك واستقامة الأعمال . ويشتمل على أربعة أقسام :

الأول — تنفيذ ما صدرت به أوامر الملك . وعلى الوزير فيها حقان : أحدهما أن يتصفحها من زل في ابتدائها ، ويحرسها من خلل في أثنائها ، ليرده عن زللها باللطف ، ويقوى عزمه على صوابها بالإجماع . وقد قال أفلاطون : أول رياضة الوزير أن يتأمل أخلاق الملك ومعاملته ، فإن كانت شديدة فظة عامل الناس بدوها ، وإن كانت لينة مطلقه عاملهم بأقوى منها ، ليقرب من العدل في سعيه . والثاني :

(١) كذا يؤخذ من « قوانين الوزارة » وهو ما يقتضيه سياق التضمين الآتي . وفي الأصل « دفاع وإقدام » . (٢) التكلية عن قوانين الوزارة ، ومكانها في الأصل بياض .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل « فالشرط الأول وهو التميد وهو أس ... الخ » .

(٤) في الأصل : « في انتهائها » وما أثبتناه هنا عن قوانين الوزارة ، وهو ما يقتضيه المعنى ، إذ لا معنى لمعاصرة في الانتهاء .

تجليل إمضائها للوقت المقدّر لها حتى لا يقف فيوحش ، [لأن وقوف أوامره
يُوحش ^(١)] وهو مندوب للتنفيذ دون الوقوف . وقد قال حكيم الهند : العجلة في الأمر
تُحرق ، وأخرق منه التفريط في الأمر بعد القدرة عليه . ودركك هذا التنفيذ عائد على
الملك دون الوزير .

القسم الثاني — تنفيذ ما اقتضاه رأى الوزير من تدبير المملكة . فعليه
في إمضائه حقان : أحدهما أن يُراعى ^(٢) أولى الأمور في آجتهاده ، وأصوبها في رأيه ،
لأنه مندوب لأصلحها وماخوذ بأصوبها . والثاني أن يطالع الملك به إن جَلَّ ، ويجوز
أن يطويه إن قلَّ ، ليحرج عن الاستبداد المنقّر ، ويسلم من الحقد المؤثّر . وقال حكيم
الهند : الأحقاد مؤثرة حيث كانت ، وأخوفها ما كان في أنفس الملوك ، لأنهم يبينون
بالاستقام ويرون التطلّب بالوتر مكرمة ونعماً . وإن عارضه الملك في رأيه بعد المطالعة به
لم يستوحش من معارضته ، لأنه مالك مُستتيب ، وظانٌ مستربب ؛ وقابل بين رأيه
ومعارضته ، واستوضح من الملك أسباب المعارضة لطيف إن خفيت ، فإن وضح صوابها
توقّف عن رأيه وشكره على استدراك زلّله وتلاقي خَلِّه وقد منّ عليه ولم يُؤنّب . وإن
كان الصواب مع الوزير تلطّف في إيضاح صوابه ، وكشّف علله وأسبابه . فإن
ساعده على إمضائه أمضاه به وكان دَرَكُ تنفيذه عائداً على الوزير دون الملك . وإن
لم يساعده عليه توقّف أنقيادا لطاعته ؛ وكان دَرَكُ وقوفه عائداً على الملك دون الوزير .

والقسم الثالث — تنفيذ ما صدر عن خلطائه على الأعمال التي فوضها إلى
آرائهم ووكّلها إلى آجتهادهم . فإن همّزوا بتسيدها أمضاه لهم ولم يتعقّبها عليهم ما لم

(١) زيادة عن قوانين الوزارة .

(٢) الدّرك : اتبعة .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأمر : " أن يكون " .

يَتَحَقَّقُ زَلَّاهُمْ فِيهَا ، وَكَانَ دَرَكُ تَنْفِيذِهَا عَائِدًا عَلَى الْعَمَلِ دُونَ الْوَزِيرِ . وَإِنْ وَقَفُوهَا عَلَى تَنْفِيذِ الْوَزِيرِ فَعَلِيهِ فِي تَنْفِيذِهَا حَقَّانٌ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْتَكْشِفَ عَنْ أَسْبَابِهَا ، لِيَعْلَمَ خَطَايَاهَا مِنْ صَوَابِهَا . وَالثَّانِي تَقْوِيَةُ أَيْدِيهِمْ وَفِي الْأَرْتِيَابِ عَنْهُمْ ، فَإِنْ ظَهَرَ الْأَرْتِيَابُ مَجْشَّةً^(١) لِلْقُلُوبِ . فَإِنْ نَقَذَهَا لَهُمْ حِينَ لَمْ يَتَحَقَّقْ زَلَّاهُمْ فِيهَا كَانَ دَرَكُ تَنْفِيذِهَا عَائِدًا عَلَى الْوَزِيرِ دُونَ الْعَمَلِ .

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ — تَنْفِيذُ أُمُورِ الرِّعَايَا عَلَى مَا أُلْفُوهُ مِنْ عَادَاتٍ وَمُعَامَلَاتٍ ائْتَلَفُوا فِيهَا حِينَ ائْتَلَفُوا بِهَا ، لِأَنَّ النَّاسَ مَجْبُولُونَ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَى أَنْوَاعٍ لَا يَقْدِرُ الْوَاحِدُ أَنْ يَقُومَ بِجَمِيعِهَا ، فَيُفَوِّلُ بَيْنَ هَمَمِهِمْ لِيَتَفَرَّدَ كُلُّ قَوْمٍ بِنَوْعٍ مِنْهَا فَيَأْتِلَفُوا بِهَا ، فَيَقُومَ الرِّزَاعُ بِمَزَارِعِهِمْ ، وَيَتَشَاغَلُ الصَّنَاعُ بِصَنَائِعِهِمْ ، وَيَتَوَقَّرُ التِّجَارُ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ . وَعَلَيْهِ فِي تَنْفِيذِهَا لَهُمْ حَقَّانٌ : أَحَدُهُمَا الْأَيْعَارُضُ صِنْفًا مِنْهُمْ : مَطْلَبُهُ ، وَالثَّانِي الْأَيْشَارُكَةُ فِي مَكْسَبِهِ . وَرَبَّمَا كَانَ لِلسُّلْطَانِ رَأْيٌ فِي الْأَسْتِكْثَارِ مِنْ أَحَدِ الْأَصْنَافِ فَيَتَّقِلُ إِلَيْهِ مَنْ لَمْ يَأْلَفْهُ فَيَخْتَلِ النَّظَامَ بِهِمْ فَيَأْتِلَفُوا عَنْهُ وَفِيهَا يُقْلَوُا إِلَيْهِ . وَرَبَّمَا ضَنَّ السُّلْطَانُ عَلَيْهِمْ بِمَكَاسِبِهِمْ فَتَعَرَّضَ لَهَا أَوْ شَارَكَهُمْ فِيهَا فَالْتَجَّرَ مَعَ التِّجَارِ وَزَرَعَ مَعَ الزَّرْعِ . وَهَذَا وَهْنٌ فِي حَقِّقِ السِّيَاسَةِ وَقَدْحٌ فِي شُرُوطِ الرِّيَاسَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ إِذَا تَعَرَّضَ لِأَمْرٍ ، قَصُرَتْ فِيهِ يَدُ مَنْ عَدَاهُ ، فَإِنْ تَوَرَّكَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْهَضْ بِهِ ، وَإِنْ شَوْرَكَ فِيهِ ضَاقَ عَلَى أَهْلِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «مَا عَدَلَّ وَالِ اتَّجَرَّ فِي رَعِيَّتِهِ» . وَالثَّانِي أَنَّ الْمُلُوكَ أَشْرَفُ النَّاسِ مَنَصِبًا فَخُصُّوا بِمَوَادِّ السُّلْطَنَةِ ، لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْمَوَادِّ مَكْسَبًا . فَإِنْ زَاخَمُوا الْعَامَّةَ فِي رَدْلِ مَكَاسِبِهِمْ^(٢) أَوْ هَنَسُوا الرِّيَا وَدَسَّسُوا

(١) كَلَا فِي الْأَصْلِ ، وَالْمَجْشَّةُ بِكَسْرِ الْمِيمِ : الزَّحَا . مِنْ جَشَّ الشَّىءُ : دَقَّه وَكَسَرَهُ ، وَفِي «تَوَانِينِ

الْوِزَارَةِ» : «فَإِنْ ظَهَرَ الْأَرْتِيَابُ نَخِيَةً» .

(٢) فِي تَوَانِينِ الْوِزَارَةِ : «فِي دَرَكِ مَكَاسِبِهِمْ» .

الممالك ؛ وعاد وَهْنُهُمْ عليها فاختل نظامُها، وأعتل مرامها . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " إذا أئجَرَ الراعى هَلَكَت الرعية " . وكتب حكيم الروم إلى الإسكندر : أَيُّ مَلِكٍ تَطَنَّفُ^(١) نَفْسُهُ إلى الْمُحَقَّرَاتِ فَاَلْمُوتِ أَكْرَمَ لَهُ .

فهذا ما أشتمل عليه الشرط الأول .

وأما الشرط الثاني من شروط وزارة التفويض ، فهو الدفاع . وهو أَسُّ السلطنة وقانونُ السياسة والأخصَّ بكفاية السيف في تدبير الملوك وضروب المصالح . ويشتمل على أربعة أقسام : أحدها الدفاع عن الملك من الأولياء ، والثاني الدفاع عن المملكة من الأعداء ، والثالث دفاع الوزير عن نفسه من الأكفاء ، والرابع دفاعه عن الرعية من خوف واختلال^(٢) .

فالقسم الأول في دفاعه عن الملك من أوليائه — ويكون بثلاثة أسباب : أحدها أن يَقُوْدَهُمْ إلى طاعته بالرغبة ، وَيَكْفِيَهُمْ عن معصيته بالرهبة ؛ فإن الرغبة والرهبة إذا تَوَالِيَا على النفس ذَلَّتْ لهما وَأَنفَادَتْ خَوْفاً وَطَمَعاً ، وبهما تَعَبَّدَ الله الخلق في وعده ووعيده . والثاني أن يقوم بكفائتهم حتى لَا يَنْفُضُوا بالقُوَّةِ أو يَتَفَرَّقُوا بالضعف ؛ وكلاهما قَدْحٌ في الملك . والثالث أن يحفظَهم من الإغواء ، ويحرُسَهم من الإغراء ؛ وذلك بأمرين : أحدهما البحث عن أخبارهم حتى يعلم سليمَهم من سقيمهم . والثاني بإبعاد المُفسدين عنهم حتى لَا يَتَعَدَّى إليهم فسادُهم ؛ فإن الكَفَّ بحسب الكشف .

(١) تطنفت نفسه الى الشيء : تشفت وأشرفت عليه . وفي قوانين الوزارة « تطنعت » بدل

« تطنفت » .

(٢) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل : « من حزن ... » . وهو تحريف .

والقسم الثاني في دفاعه عن المملكة من أعدائها — وأعداءُ الممالك ^(١) من
أظرفِ بملك أو أمتنع بقوة. وهم ثلاثة أصناف : أكفاء مماتلون، وعظماء متقتمون،
والجمعة منافسون . فاما الأكفاء المماتلون فيُدفعون بالمقاربة والمسالمة . وأما العظماء
المتقتمون فيُدفعون بالملاطفة والملاينة . وأما الناجمة المنافسون فيُدفعون بالسوط
والخاشنة .

والقسم الثالث في دفاع الوزير عن نفسه من أكفائه — ويكون بعد
استصلاح الطرفين : الأعلى وهو الملك، والأدنى وهم الأعوان . وأكفائه ثلاثة :
وَأَتْرٌ، وموتورٌ، ومنافس .

فأما الواتر — فقد بدأ بشره وجاهرَ بعداوته ؛ وكلاهما بنى مؤنس ^(٢) بالبصر
عليه . وللوزير في تربه حقان : حق في مقاتلته على ما تقدم من تربه، وحق في استدفاع
ما حاربه من عداوته . فأما حقه في المقاتلة ، فإن عما الوري عنهما كان الفصل جديرا ،
وإن قابل كان في المقاتلة معدورا . وقد قيل : لده العفو أطيب من لده التشفى
[لأن لده العفو يتبعها الحمد ولذه التشفى يعقبها الدم] ^(٣) . قال الشاعر :
فإنك تلقى فاعل الشر نادماً * علته ولم يندم على الخير فاعله

وأما حقه في استدفاع شره . فقد أيقظته مجاهرته ، وأوهن كيده مظاهرتة .
وقد قيل في مشور الحكيم : «وهنُ الأعداء كيدا أظهرهم بعداوته . فاحذر نادرتة وأدفع ^(٤)
عداوته . ودفعها مختلف بحتلاف طباعه في آرائه بالرغبة وتقويمه بالرهبة .

(١) كذا في قواين بورارة، وهو ما ينصب سياق، فان الكلام في أعداء المملكة . وفي الأصل :

«وأعداء الملك» . (٢) مؤنس : يوقع في القلب أس وطبائعية بالطعنه . (٣) زيادة عن

قواين الوزارة . (٤) كان يعنى أن تكون الجملة «طليحدر... وليضع ...» لأن الكلام هنا لغائب
هو الوزير . لكنها منقولة من قواين الوزارة — والكلام فيه مخاطب — من عهه تعبير .

وأما الموتور — فقد بُدِئَ بالإساءة فصَبَرَ عليها، وجُوهرَ بالعداوة فأخفاها؛
فله تَرَةٌ مظلومٌ وَوَبْئَةٌ مُحْتَلِسٌ، فَتَتَوَقَّى تَرَةً ظَلَامَتِهِ بِالاستعطافِ، وَوَبْئَةٌ مُحَالَسَتِهِ
بِالاحترازِ :

وأما المنافس — فهو طالب رتبة إن نال منها سِدَادًا من عَوَزٍ يَأْسَرُ، وإن ضُويِقَ
فيها نافر. فليُرخِ الوَزِيرُ لَهُ عِثَارَ الأَمَلِ، وَلِيَحْفِضْ لَهُ جَنَاحَ مَافَسَتِهِ بِالاستنباطِ
والعملِ، ليندفعَ بِالمُيَاسِرَةِ عن المَناوَرَةِ. وَلِيُعَالِظْ بِهِ الأَيَّامَ، فَإِن السَّاعَاتِ تَهْدِمُ
الأعمارَ، وَلَا يَجْعَلُ لَهُ قَرَاظًا يَتَشَاغَلُ فِيهِ بِمَسَاءَتِهِ، وَيَجْعَلُهُ عُذْرًا فِي السَّعْيِ عَلَى مَنْزِلَتِهِ.
فإن ساق القضاء إليه حَظًّا كَانَ لَهُ مُصْطَنِعًا، يَرْغَى لَهُ حَقُوقُ الأَصْطِنَاعِ. فَقَدْ قِيلَ:
[من] علامة الإقبال، أَصْطِنَاعُ الرِّجَالِ. فَإِن صَدَّه القضاءُ عَنِ إِرَادَتِهِ وَتَجَزَّاهُ الْقُدْرُ عَنِ
طَلْبَتِهِ كُفِيَ الْوَزِيرُ مِنْهُ مَا حَافَهُ [وقد أحسن]، وَوَصَلَ إِلَى مَا أَرَادَهُ [وقد أجم]،
وَأَوْجَبَ بِإِحْسَانِهِ شُكْرًا، وَأَقَامَ بِإِجْهَامِهِ عُذْرًا، أَجْتَذَبَ بِهِمَا قِيَادَ مُنَافَسَتِهِ إِلَى طَاعَتِهِ،
وَصَرَفَهُ بِهِمَا عَنِ التَّعَرُّضِ لِمَافَسَتِهِ. فَهَذَا الَّذِي يَجْعَلُهُ قِبْلَةً رَجَائِهِ، إِذْ لَمْ يَحْظَ بِخَيْرٍ إِلَّا
مِنْهُ، وَلَمْ يَقْصُصْ مِنْ زَمَانٍ وَطَرًا إِلَّا بِهِ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ الْحِكْمِ: مَنْ اسْتَصْلَحَ
الْأَصْدَادَ، بَلَغَ الْمَرَادَ.

(١) الفعل في الأصل صيغة الإحار ووصفها صيغة الطلب للمعنى لأن سياق الكلام يقتضي ذلك،
ولأنه في قوانين الوزارة المقول عنه ماها صيغة الطلب، إلا أنه لم يلاحظ.

(٢) زيادة عن قوانين الوزارة.

(٣) زيادة عن "قوانين الوزارة" مع تغيير من الحذف إلى الغيبة لماسة السياق، أضافها هنا ليتضح
بها الكلام. فان قوله: «وأوجب بإحسانه الخ» يرداد وضوحاً بذكر هذه الريدة.

وربما تعرض لعداوة الوزير من قَصْر عن رُتبة مُنافسته . فليُعْطِه من رِجائه طَرْفًا ،
 وليَقْبِضْ من زِيامه طَرْفًا ، وليُخْبِرْهُ فيهما ، فسيَقُفْ على صلاحه أو فسادِه . فإن
 صَلَحَ سُوءُ ، وإن قَسَدَ يُوعَد . فقد قال أَرْدَشِيرُ بْنُ بَابَك : أَحْذَرُوا صَوْلَةَ الْكَرِيمِ
 إِذَا جَاعَ ، وَاللَّيْمَ إِذَا شَبِعَ . وقد قيل في منشور الحكم : عِلَّةُ الْمُعَادَاةِ ، قِلَّةُ الْمُبَالَاةِ .

- ٥ . والقسم الرابع في الدفاع عن الرعية من خوف^(٢) واختلال — فالحوف من
 نتائج الخرق ، والاختلال من نتائج الإهمال ، وكلاهما من سوء السيرة وفساد السياسة ،
 [لتردّدهما بين تفريط وإفراط ، وتُخْرِجُهُمَا عن الْعَدْلِ إلى تقصير أو إسراف]^(٤) .
 وهم قَوَامُ الْمُلْكِ الْمُسْتَمَدِّ ، وَذَخِيرَةُ الْمُسْتَعِدِّ . وليس يستقيم ولن يستقيم مُلْكٌ فَسَدَتْ فِيهِ
 أحوالُ الرعايا ، لأنّه منهم بمنزلة الرأس من الجسد لا يَنْهَضُ إلا بَقُوته ولا يَسْتَقِيلُ
 إلا بمَعُونته . وعلى الوزير لهم ثلاثة حقوق :

أحدها أن يُعَيِّنَهُمْ على صلاح معاشهم ووفور مكاسبهم ، لتتوفر بهم موائده ، وتعمّر
 بهم بلادُه .

والثاني أن يَقْتَصِرَ منهم على حقوقه ، ويَجْلِهُمَ فيها على إنصافه ، ليكونوا على
 الاستكثار أحرص ، وفي الطاعة أخلص ، ولا يكلمهم في مقادير الحقوق إلى غيره ، ليكونوا
 له أَرْجَى وعليه أَوْحَى .

١٥

(١) في الأصل : بصيغة المضارع من غير لام الطلب ، وحسن السياق يقتضى الطلب كما هو في قوانين
 الوزارة . (٢) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل : « من حُزف ... » .

(٣) في الأصل : « فالخوف من نتائج الخوف » . وبما أثبتناه يستقيم الكلام ، فإن الخرق يلزمه
 مجاوزة الحد والخروج عما يقضى به العدل ، وهو بهذا المعنى إفراط وإسراف يقابله الإهمال الذي هو التفريط
 والتقصير . وفي الحق أن خوف الرعية نتيجة لازمة لخرق هذا المعنى . على أن صورة ما أثبتناه أقرب شيء .

٢٠

لصورة الأصل . (٤) زيادة عن قوانين الوزارة .

والثالث أن يَحُوطَهُمْ بِكَفِّ الْأَذَى عَنْهُمْ ، وَمَنْعِ الْأَيْدِي الْغَالِبَةِ مِنْهُمْ ؛ لِيَكُونَ لَهُمْ كَالْأَبِّ الرَّؤُوفُ وَيَكُونُوا لَهُ كَالْأَوْلَادِ الْبَرَّةِ ؛ فَإِنَّهُ كَافِلٌ مُسْتَرْغَى وَمُسْتَوْفٍ مُوَاعِدٌ .
وَلِلَّهِ عَلَيْهِ فِيهِمْ حَقٌّ ، وَلِلسُّلْطَانِ عَلَيْهِ فِيهِمْ تَبِعَةٌ ^(١) . فَلْيَغْنِمِ الْوُزِيرُ بِهِمْ شُكْرَ إِحْسَانِهِ ، وَيُجِئِلْ بِعَدْلِهِ فِيهِمْ آثَارَ سُلْطَانِهِ .

وأما الشرط الثالث من شروط وزارة التفويض وهو الإقدام ، فهو في السياسة أَوْفَى شَطْرِيهَا ، وَفِي الْوِزَارَةِ أَكْفَى نَظَرِيهَا ؛ لظفر الإقدام ، وَخَبِيَّةُ الْإِحْجَامِ . وَقَدْ قِيلَ فِي مَثَوْرِ الْحُكْمِ : بِالْإِقْدَامِ تَثَبَّتِ الْأَقْدَامُ . وَإِنَّمَا يَجِبُ الْإِقْدَامُ إِذَا ظَهَرَتْ أَسْبَابُهُ ، وَقُصِدَتْ أَبْوَابُهُ . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا مَا أَتَيْتَ الْأَمْرَ مِنْ غَيْرِ بَابِهِ * ضَلَلْتَ وَإِنْ تَقَصَّدْتَ إِلَى الْبَابِ تَهْتَدِي

ثُمَّ يَجْمَعُ بَعْدَهُمَا بَيْنَ حَزْمِهِ وَعَزْمِهِ . فَالْحَزْمُ تَدْيِيرُ الْأُمُورِ بِمَوْجِبِ الرَّأْيِ ، وَالْعَزْمُ تَنْفِيزُهَا لِلْوَقْتِ الْمَقْدَّرِ لَهَا . فَإِذَا تَكَامَلَتْ شُرُوطُ الْإِقْدَامِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ — وَهِيَ : ظُهُورُ أَسْبَابِهِ ، وَقَصْدُ أَبْوَابِهِ ، وَالْحَزْمُ ، وَالْعَزْمُ — لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الظَّفَرِ ، إِلَّا عَوَائِقُ الْقَدَرِ .
وَالْإِقْدَامُ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْإِقْدَامُ عَلَى اجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ ، وَالثَّانِي عَلَى دَفْعِ الْمَضَارِّ . فَأَمَّا الْإِقْدَامُ عَلَى اجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ فَضَرِيانُ : أَحَدُهُمَا اسْتِضَافَةُ مُلْكٍ ، وَالثَّانِي اسْتِرَادَةُ مَوَادٍّ . فَأَمَّا اسْتِضَافَةُ الْمُلْكِ فَتَكُونُ بِالْحَزْمِ وَالْعَزْمِ إِذَا اقْتَرَنَا بِرَغْبَةٍ أَوْ رَهْبَةٍ . وَلَآنَ تَكُونُ بِالْإِغْتِيَالِ وَالْإِحْتِيَالِ ، أَوَّلَى مِنْ أَنْ تَكُونَ بِالْقِتَالِ .
وَأَمَّا اسْتِرَادَةُ الْمَوَادِّ فَتَكُونُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ إِذَا اقْتَرَنَا بِرَفْقٍ وَمِيَاسَةٍ اشْتَكَّرَ بِهِمَا الْعِبَارَةُ وَتُسَوَّقُ بِهِمَا الزَّرَاعَةُ ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ كُنُوزُ الْمُلْكِ يَسْتَخْرِجُهَا أَعْوَانٌ مُتَطَوِّعُونَ يُقْنِعُهُمْ

(١) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل "منهم تبعه" .

(٢) في قوانين الوزارة : "أوفى شريطه" .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل "وفي نظريه" .

الكَفَّ عنهم وَيَقْطَعُهُم السَّيْفُ بِهِمْ . وَأما الإقدام على دفع المضار فضران: أحدهما . دفعُ ما آخَلَ من المُلْك . وله سببان: إهمالٌ أو عَجْزٌ . والثاني دفع مانَقَص من المواد . وله سببان: نُفُورٌ أو جَوْرٌ . فيحتاج الوزير أن يدفع ضَرَر كُلِّ واحدٍ منهما بالضدَّ [من سببه ، فإن علاج كل داء بضده] من الدواء . فإن كان آخِلًا المُلْك من الإهمال أيقظ له عَزَمَه ، وإن كان من العجز استعمل فيه حَزَمَه . وإن كان قَصُ المواد من النفور استنجد فيه رهْبَه ، وإن كان من الجور أظهر فيه مَعِدَلَتَه . فإن كان حدوث ذلك في المُلْك صدر عن الوزير كان مؤاخذاً بتفريطه في الإبتداء ، ومستندركاً لتقصيره في الانتهاء ؛ فيَجْبُرُ إساءَتَه بإحسانه ، ويحو قبيحَه بِجميله . وإن كان حدوثه من غيره كانت جريرةُ الإساءة على مَنْ أحدثه ، وكان حمدُ الإحسان للوزير .

وأما الشرط الرابع من شروط وزارة التفويض وهو الحَذَرُ — فيتمين ١٠ على الوزير أن يكون حَذِراً ، لأنَّ الدهرَ ثائرٌ بطوارقه ، ومُتَافِرٌ بنوائبه ، يَغْدِرُ إن وَفَى ، وَيَقْتِكُ إن هَفَا . قال عبد الحميد : أصاب الدنيا مَنْ حَذَرَهَا ، وَأَصَابَتِ الدنيا مَنْ أَمِنَهَا . وقال عبدُ الملك بن مروان : إِحْذَرُوا الجَديدين ، فَلِلْأَقْدَارِ أَوْقَاتٌ تُغْضِي عنها الأبصار . فإذا صادفت طوارقُ الدهرِ غِيراً مُسْتَرِماً صارَ هَدَقاً لِسهامه الصواب ، وَغَرَضاً لِمُنافرةِ الحوادث والنواب . وقد قال بعضُ الحكماء : من أَعْرَضَ عن الحَذَرِ ١٥ والاحتِراس ، وَبَنَى أَمْرَه على غيرِ أساس ، زال عنه العِزُّ وآسَتولى عليه العِجزُ ؛ وإن قَدِمَ لطوارقه حَذَرُ المِتَّقِظِ ، وتلقاها بُعْدَةُ المِتَحَفِّظِ ، رَدَّ بِادِرَتِها بِعِزِّ ذِي حَزْمٍ قَدْ حَلَبَ أَشْطَرَ دَهره ، وقام بواضعِ عُدْرَه . قال بعض الشعراء :

إِنَّ لِلدَّهْرِ صَوْلَةً فَاحْذَرْنَهَا * لَا تَبْتَغَنَّ قَدْ أَمِنْتَ الدَّهْورَا

ثم هو بعد حَذْرِهِ مستسلمٌ لقضاءٍ لا يُرَدُّ؛ وَقَدِيرٌ لا يُصَدَّدُ. وقد رُوي عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن رسول الله عليه وسلم أنه قال: "إِحْذَرُوا الدُّنْيَا فَإِنَّهَا أَهْمَرُ مِنْ هَارُوتَ وَمَارُوتَ". وقيل لبعض الحكماء: مَنْ السَّعِيدُ؟ قال: مَنْ أَعْتَبَرَ بِأَمْسِهِ، وَاسْتَظْهَرَ نَفْسَهُ. قال بعض الشعراء:

وَحَذِرْتُ مِنْ أَمْرِ فَرَجِيحَانِي * لَمْ يَكُنْ لِي وَلَقِيْتُ مَالِمَ أَحْذِرِ

وَالْحَذَرُ حَدٌّ يَقِفُ عِنْدَهُ إِنْ زَادَ [عَلَيْهِ] صَارَ خَوْرًا، كَمَا أَنَّ لِلْإِقْدَامِ حَدًّا إِنْ زَادَ عَلَيْهِ صَارَ تَهْوَرًا. والزيادة على الحدود، نقصٌ في المحدود. ولها زمانٌ إِنْ خَرَجَا عَنْهُ صَارَ الْحَذَرُ فَشَلًّا، وَالْإِقْدَامُ نُحْرَفًا. وعيَارُهُمَا مَعْتَبَرٌ يُجْزَمُ الْعَاقِلُ وَيَقْطَعُ الْفَيْطَنُ. قال بعض الحكماء: لِيَعْرِفَكَ السُّلْطَانُ عِنْدَ افْتِتَاحِ التَّدِيرِ بِالْحَذَرِ، وَعِنْدَ وَقُوعِ الْأَمْرِ بِالْحَذَرِ.

والحذر يلزم من أربعة أوجه: أحدها الحذر من الله تعالى فيما فرض. والثاني [الحذر] من السلطان فيما قَوْضَ^(١). والثالث الحذر من الزمان فيما أَعْتَرَضَ. والرابع الحذر من [غلبة] الأعداء ومكر الدعاة.

فأما الحذر من الله تعالى — فهو عماد الدين الباعث على الطاعة. والحذر منه هو الوقوف عند أوامره، والالتناء عن زواجره؛ فيعمل بطاعته فيما أَمَرَ، وَيَنْتَهِي عَنْ مَعْصِيَتِهِ فِيمَا حَظَرَ. فلن يَرَى قَلِيلُ الْحَذَرِ إِلَّا مُتَجَوِّزًا فِي دِينِهِ طَائِحًا فِي غُلُوثِهِ، لَا يَرَى رُشْدًا فِي الْعَاجِلِ، وَهُوَ عَلَى وَعِيدٍ فِي الْآجِلِ؛ مع نفور النفوس منه وسريّة لَذَمِّ فِيهِ. وقد قيل في بعض الصحف الأولى: الْعِزَّةُ وَالْقُوَّةُ يَعْظُمُ الْقَلْبُ، وَتُفْضَلُ مِنْهُمَا خَوْفُ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مِنْ لَزِمَ خَشْيَةَ اللَّهِ لَمْ يَخَفِ الْوَضِيعَةَ وَلَمْ يَتَحَيَّجْ إِلَى نَصْرٍ. وقال علي رضي الله عنه: مَنْ حَاوَلَ أَمْرًا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ كَانَ أَبْعَدَ لَدَى رَجَاءٍ وَأَقْرَبَ لِحُجْبَى مَا أَتَقَى.

(١) زيادة عن "قوانين الوزارة".

والأما الحذر من السلطان، فهو وثابٌ بقدرته، متحكمٌ بسطوته، يميل به
المعزى فيقطع بالظن ويؤخذ بالآرياب؛ فالثقة به عجز، والاسترسال معه خطر. والحذر
منه من حلقى السخط والرضا أسلم؛ لأنه يستدب إذا مل حتى يصير المحسن عنده
كالمسيء. فليستخلص رأيه بالنصح، ويستدفع تنكره بالحذر. وقال بعض الحكماء:
إصحب السلطان بثلاث: الحذر، ورفض الدولة، والاجتهاد في النصح. والحذر منه
يكون بثلاثة أمور: أحدها ألا يعول على الثقة به في الإدلال والاسترسال، فما
جرت الثقة إلا ندمًا. وقد قيل: الحرق الدالة على السلطان، والثوبة قبل الإمكان.
[فأقْبِضْ نَفْسَكَ إِذَا قَدِمَكَ، ونواضع له إذا عَظَمَكَ، وَأَحْتَسِمِهِ إِذَا آتَاكَ، وَلِنْ لَهُ إِذَا
خَاشَكَ، وَأَصْبِرْ عَلَى تَجَنُّبِهِ [إذا غَالَطَكَ]؛ فهو على التجنى أقدر، فكن على احتماله
أصبر، فربما كانت مجاملته لك مكراً، وتجنُّبه عليك غدراً]. وقد قيل في بعض الصحف:
الأولى: حب الملك وهواه يُشبهه الطل على العشب. فلا تجعل له في إظهار تنكره
غدراً؛ فربما أعترف بالحق فوق، ورق بالصبر فكف. وقد قيل في أمثال
كَلِيلَةِ وَدَيْمَةِ: صاحبُ السلطان كراكب الأسد يحافه الناس وهو لمركوبه
أشدَّ خوفاً.

والثاني من حذره منه أن يساعده على مطالبه، ويوافقَه على محابه [ومآربه]،
ولا يصُدِّه عن غرض إذا لم يقدح في دين ولا عرض، ولا يتوقف عن إجابته

(١) في الأصل . "فيستخلص . . ." والسياق يقتضي الأمر كما في "قوانين الوزارة".

(٢) ورد في الأساس : «أما احتشمك واحتشم ملك أى استحيى» وفي اللسان وشرح القاموس
احتشم . . . ولا يقال : احتشمته . عبارة الأصل هاهنا صحيحة على ما في الأساس .

(٣) زيادة عن "قوانين الوزارة". (٤) هذه الجملة التي بين القوسين المرعيين نقلها صاحب
الأصل عن مواهب الورد من سير تميم في السمر، وعادته في النقل عنه من غير الصير من الخطاب
إلى مائة . . . قوانين الوزارة يوجه الكلام لمخاطب، والأصل ها يوجهه لعائب، كما هو واضح .

وإن شغلّه ما هو أهم ؛ فإن الملك لا يُقيم لوزيره عُذراً إذا وجدّه في أغراضه مُقَصّراً ، وإن كان على مصالح مُلكه مُتوفّراً ؛ فإنّه اتّخذَه لنفسه ثم مُلكه ؛ وقد يقدّم حظّ نفسه على مصلحة مُلكه ، لغلبة الهوى وبأزج الشهوة . فليكن مُتوفّراً على مُرادِه ليسلم اعتقاده له . فإن قدحت أغراضه في دين أو عِرَض سَلّ الوزير نفسه من وزيرها وتحفّظ من شينها ^(١) باللطّف في كَفّه عنها بما يعتاضه بدلاً منها ، ليسهل عليه إقلاعه عنها . فإن ساعده الملك عليها سلم دينهما ، وزال شينهما . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن لله خرائن للخير والشرّ مفاتيحها الرجال فطوبى لمن جعله الله مفتاحاً للخير مغلقاً للشرّ وويل لمن جعله الله مفتاحاً للشرّ مغلقاً للخير" . وقال الشاعر :

ستلقى الذي قدّمت للشرّ محضراً . وأنت بما تأتي من الخير أسعد

١٠

وإن أصرّ الملك عليها فلين الوزير في متاركته ، ويُنحِج عن مساعدته ؛ وهو خداعٌ يتدّلس بالمعالطة ويُنقِى بالحزم ؛ فليستنجِد فيه عقله ، وليستعمل فيه حزمه ؛ ليسلم من تنكّره ، ويخلص من وزره . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن من شرّار الناس عند الله يوم القيامة عبداً أذهب آخِرته بدنياً غيره" . والثالث من حذره منه أن يدبّ عن نفسه ومُلكه بما استطاع من مال ونفس ؛ فإنّه [عن نفسه] يدبّ ، ولما يربّ ؛ فإنّه لا يصلح حاله مع فساد حال مُلكه وهو فرع من أصله . وهو يسترسل لثقته به ، ويستسلم لتعويله عليه ؛ فليقابل ثقته بأمانته ، وأستسلامه بكفائته ، ولا

١٥

(١) كذا في «قوانين الوزارة» ويرجح ما يأتي من قوله «سوء دينها ورأى شينها» وفي الأصل

«من شينها» . (٢) كذا يؤخذ من «قوانين الوزارة» ، وفي الأصل «فليكن ...» .

(٣) زيادة من قوانين الوزارة يقتضيه السياق . (٤) يرب : يصلح .

(٥) الصميرى «وهو يسترسل ...» يرجع الى الملك .

٢٠

يُجِئُهُ أَنْ يَبْشُرَ دَفْعَ الْخُوفِ وَالْحَذَرِ، فَيُجِئُهُ إِلَى مَا هُوَ أَخَوْفُ وَأَحْذَرُ؛ لِأَنَّ
الْوَزِيرَ يَخَافُ الْمَلِكَ وَيَخَافُ مَا يَخَافُهُ، فَيَتَوَالَى عَلَيْهِ خَوْفَانِ، وَيَتِمَلَأُ عَلَيْهِ خَطَرَانِ .
قال شاعر :

إِنَّ الْبَلَاءَ يُطَاقُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ * فَإِذَا تَضَاعَفَ صَارَ غَيْرَ مُطَاقٍ

- وَأَمَّا حَذَرُهُ مِنْ زَمَانِهِ، فَلَأَنَّهُ يَتَقَلَّبُ بِالْوَانَةِ، وَيَخْشَنُ بَعْدَ لَيَّانِهِ، فَيَسْلُبُ
مَا أُعْطِيَ وَيُفَرِّقُ مَا جُمِعَ . وقد رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” أَنْظِرُوا دُورَ مَنْ تَسْكُنُونَ وَأَرْضَ مَنْ تَزْرَعُونَ وَفِي
طُرُقِ مَنْ تَمْشُونَ“ . وقال بعض الحكماء : الدُّنْيَا إِنْ بَقِيَتْ لَكَ لَمْ تَبْقَ لَهَا . وقال
بعض البلغاء : إِنْ الدُّنْيَا تُثْقِلُ إِقْبَالَ الطَّالِبِ ، وَتُكْذِرُ إِدْبَارَ الْهَارِبِ ؛ لَا تَبْقِ عَلَى حَالَةٍ ،
وَلَا تَخْلُ مِنْ أَسْتِحَالَةٍ ؛ تُصْلِحْ جَانِبًا بِإِفْسَادِ جَانِبٍ ، وَتُقْسِرْ صَاحِبًا بِمَسَاءَةِ صَاحِبٍ ؛
فَالْكُونُ فِيهَا عَلَى خَطَرٍ ، وَالثَّقَّةُ بِهَا عَلَى غَرَرٍ . وقال قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ :
وَمِنْ عَادَةِ الْأَيَّامِ أَنَّ خُطُوبَهَا * إِذَا سَرَّ مِنْهَا جَانِبٌ سَاءَ جَانِبٌ
[وَالْحَذَرُ^(١) مِنَ الزَّمَانِ يَكُونُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :

- أَحَدُهَا : أَلَّا يَتَّقِيَ بِمُسَاعَدَتِهِ ، وَلَا يَرْكَنَ إِلَى مُيَاسَرَتِهِ ، فَيُفْغَلَ عَنِ الْحَذَرِ وَالْإِسْتِعْدَادِ ،
فَرُبَّمَا أُنْعِكَسَ فَاغْتَرَسَ ، وَغَافَصَ^(٢) فَخْتَلَسَ . وقد قيل : لِلدَّهْرِ صُرُوفٌ ، لَسْتُ عَنْهَا
بِمَصْرُوفٍ . قال أَبُو الْعَتَاهِيَةِ :

إِنْ الزَّمَانَ وَإِنْ أَلَا * نَ لَاْهِلِهِ لُخَائِشِ
نَحْطُوبُهُ الْمُتَحَرِّكَ * تُ كَأَنَّ سَوَاكُنُ

(١) فِي الْأَصْلِ بِيَاضٌ ، وَاتَّكَأَتْ عَنْ «نَوَائِصِ الْوَرَادَةِ» .

(٢) غَافَصَ : دَاخَأَهُ وَحَدَّهُ سِيَ عِزَّةٍ مِنْهُ .

(٣) كَذَلِكَ فِي «نَوَائِصِ وَرَادَةِ» . وَفِي الْأَصْلِ : «نَحْطُوبُهُ» .

والثاني : أن يَتَبَرَّزُ قُرْصَةً مِكَتَةً بِفَعْلِ الْجَمِيلِ ، وَغَرَسَ الصَّنَائِعَ ، وَإِسْلَمَهُ
العوارف ؛ ليكون ذلك ذخيرةً له في النوائب ، وَخَلَقًا في العواقب ؛ وَلَا يُلْهِمُهُ اسْتِكْفَاؤُهُ
عن الاستظهار ، وَلَا يَمْنَعُهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الاسْتِغَارِ . فَقَدْ قِيلَ : الْمَرْءُ ابْنُ يَوْمِهِ ، فَلَيْتَنِي
من نومه . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” إِخْتِمِ نَحْسًا قَبْلَ
خَمْسِ شَبَابِكَ قَبْلَ هَرَمِكَ وَصِحَّتِكَ قَبْلَ سَقَمِكَ وَغَنَّاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ وَفَرَاغَكَ قَبْلَ
شُغْلِكَ وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ ” . قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَلَمٍ :

إِنَّمَا الدُّنْيَا هَبَاتٌ * وَعَوَارٍ مُسْتَرَدَّةٌ
شِدَّةٌ بَعْدَ رَخَاءٍ * وَرَخَاءٌ بَعْدَ شِدَّةٍ

والثالث : أَنْ يَكُفَّ نَفْسَهُ عَنِ الْقَيْحِ وَيَقْبِضَ يَدَهُ عَنِ الْإِسَاءَةِ ، لِيَكْفَى رَصْدَ
الْثَّرَاتِ ، وَغَوَائِلِ الْمَقَوَّاتِ ؛ فَيَأْمَنَ مِنْ وَجَلِهِ ، وَيَسْلَمَ مِنْ زَلَلِهِ ؛ وَلَا يَتَطَاوَلَ
بِالْقُدْرَةِ فَيَغْفَلَ وَهُوَ مَطْلُوبٌ ، وَيَأْمَنَ وَهُوَ مُسْلُوبٌ .

والرابع : أَنْ يَسْتَعِدَّ لِآخِرَتِهِ ، وَيَسْتَظْهِرَ لِمَعَادِهِ ، وَلَا يَغْتَرَّ بِالْأَمَلِ فَيُخُونَهُ الْقَوْتُ ،
وَلَا تُلْهِمُهُ الدُّنْيَا قَضَصَهُ عَنِ الْآخِرَةِ . فَقُلْ مَنْ لَا بَسَّهَا قَسَلٌ مِنْ تَبَعَاتِهَا ؛ لَهْفَوَاتِ
غُرُورِهَا ، [وَعَوَاقِبِ شُرُورِهَا] . رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” يَعْجَبُ
كُلُّ الْعَجَبِ لِلْمُصَدِّقِ بَدَارِ الْخُلُودِ وَهُوَ يَسْعَى لِدَارِ الْقُرُورِ ” . وَقِيلَ فِي مَثُورِ الْحَكَمِ :
طَلَأُ الدُّنْيَا مَهْرُ الْجَنَّةِ .

وَأَمَّا حَذَرُهُ مِنْ أَهْلِ الزَّمَانِ — فَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ مُحْسُودٌ بِالنِّعْمَةِ ، مُغْبُوطٌ
بِالسَّلَامَةِ . وَالنَّاسُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَطْوَارٍ مُتَبَايِنَةٍ :

(١) المكة بفتح مكسر : التمكن .

(٢) زيادة عن «قواصير الزوارة» .

- [أحدها] ^(١) حير عاقل يسالم بخيره ، ويساعد بعقله ؛ فالطفر به سلباً ، والاستعانة به توفيقاً . فليحتد ^(٢) ألا يقوته وإن كان قليل الوجود ، فيستطاع بخيره ويسعد بعقله . وقل أن يكون الحير العاقل إلا متعلّياً بالعلم مترتباً بالأدب . فإذا أطفره الزمان بن تكاملت فضائله ، وتهدبت خصائله ، فليحتد ^(٣) ذخيره نوابه ، وعدة شدائده ، يحذه كميل صلاحها ، وزعيم نجاحها .

- والطور الثاني : شرير حاهل يصر شره ، ويصل محله . فليحذر محالطته ، وهي أصرم من السم ، وأهد من السهم . وشره محله منتشر يصعب إن تورك ، ويقوى إن شورك ؛ فليكتف شره بالإبعاد ، ولا يعزه بالتقريب ، فليحظه صررى شره وجهله . وصرر الجهل أعم من صرر الشر ؛ لأن قانون الشر معلوم ، وقانون الجهل غير معلوم .
- والطور الثالث : حير حاهل يسالم بخيره ، ويصل محله ، فليقار به ، إن شاء ، ^(٢) ١٠ لحيه ، ولا يستعمله للجهل ، ليكون بخيره موسوماً ، ومن جهله سليماً .

- والطور الرابع : شرير عاقل وهو الداهية المكي ، يستعمل للخطوب إذا حربت ^(٣) . فليكن على حذر من مكروه ، ويتأركه في الدعة على استدفاع لشره . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل العاجز" . ومثل هذا يستكف بمعونة تمدّه ، ومراعاة ترصيه ، فإنه كالسبع الصارى إن أجعته هاج ، وإن أشعته سكن ، ليكون مدخوراً للحاجة ، فإن للزمان خطوباً لا تدفع إلا شرار أهله ، كما قال حذيفه بن أيمان لرجل : أيسرك أن تعلب شر الناس ؟ قال . نعم ، قال :

(١) زيادة عن «مواص الورادة» .

(٢) الساب يقصى صيغة الأمر في «مواص الورادة» . والفعل في الأصل مجرد من دم لأمر .

(٣) حربه الأمر . مانه واشتد عليه .

إِنَّا لَنَ تَعْلِيهِ حَتَّى تَكُونَ شَرًّا مِّنْهُ . فَيَعُدُّ لِحُطُوبِ الشَّرِّ إِنْ طَرَقَتْ ، وَإِنَّهُ بِهَا أَجْبَرُ ، وَعَلَى
دَفْعِهَا أَقْدَرُ ، وَلَا أَهْلَهَا أَقْهَرُ ؛ وَ « إِنْ الْحَدِيدَ بِالْحَدِيدِ يُقْلَعُ » . فَيُسْتَكْفَى إِلَى حِينِهَا بِمَا
يُطْبَعُ عَادِيَّةُ شَرِّهِ ، وَيَقْطَعُ عَائِلَةُ مَكْرِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ صَرَاوَةُ الشَّرِّ أَحْذَبُ ، وَطِبَاعُ
النُّفُوسِ أَعْلَى . فَإِنْ وَحَدَ الْوَزِيرُ مِنْ هَذَا الدَّاهِيَةِ قُتُورًا فِي هِمَّتِهِ ، وَقَصُورًا فِي مَتْنِهِ
كَانَتْ سِرَافَةُ مَكْرِهِ أَزْرَ ، وَتَأْثِيرُهُ فِي الْحُطُوبِ أَيْسَرَ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْهِمَّةِ قُوَّةٌ
الْمُتَّةُ يَنْطَاوِلُ إِلَى مَعَالَى الْأُمُورِ ، كَانَتْ سِرَافَةُ مَكْرِهِ أَوْفَرَ . وَتَأْثِيرُهُ فِي الْحُطُوبِ أَكْثَرَ .
فَلْيُعْطِ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أَمْرِيهِ مِنَ الْحَذَرِ وَالسَّكُونِ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ هِمَّتُهُ ، وَتَنْبَغُ
عَلَيْهِ مَتْنُهُ ؛ لِيَكُونَ قَانُونُهُ مَعَهُ مُسْتَقِيمًا ، [وَمِنْ دَهَاءِ مَكْرِهِ سَلِيمًا] ^(١) ، لَا يَنَالُهُ حَوَرٌ مِنْ
سَرَفٍ ، وَلَا أَسْرَسَالٌ مِنْ تَقْصِيرٍ ، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا .

فهذا تفصيل ما أشتمل عليه العقد والحل .

وأما التقليد والعزل ، وهو الشطر الثاني من شروط ورارة التفويض ،

فالتقليد على صريين : تقليد تقرير ، وتقليد تدير .

فأما تقليد التقرير ، فهو فيما يُسْتَأْنَفُ إِنْشَاءُ قَوَاعِدِهِ ، وَيُبْتَدَأُ تَقْرِيرُ رُسُومِهِ .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : أَنْ يَكُونَ فِي حَاضِرِ يَقْدِرِ الْوَدِيرِ عَلَى مَاضِيهِ ، فَالْوَدِيرُ أَخْصَ بِتَقْرِيرِهِ ،
وَأَحَقُّ بِتَمْييده ، لِأَنَّهَا أَصُولُ مُؤَنَّدِهِ وَهِيَ مِنْ حَوَاضِ بَطْرِهِ . فَإِنْ قَلَّدَ عَلَيْهَا وَأَسْتَنَابَ

(١) المنة : القوة .

(٢) السوء مصحى صيغة الأمر كى «موبى ووراره» . والفعلى لأصل مجرد من دم الأمر

(٣) ريباده من «قوانين لوراره» .

فيها، كان تقصيرا منه إن جَلَّ، ومعنورا فيه إن قَلَّ. ولم يكن لمن قَلَّه تنفيذُ تقريره إلا عن إذنه، وإلا كان عزلا خفيا؛ لأنه يصير ملتزما وقد كان ملتزما، ومحملا وقد كان حاكما.

والثاني: أن يكون التقليد فيما مَدَّ عنه ويمكن استناره فيه، فيجوز أن يستناب في تقريره، ويكون موقوفا على إمضاء الوزير وتنفيذه. ولا يجمع المستناب بين الأمرين، ليكون التقليد مقصورا على التقرير، والوزير مختصا بالتنفيذ. فإن جَمَعَ المستناب بين التقرير والتنفيذ كان فيه مُتَجَوِّزا، إلا أن يُؤمَّر به فيصير الأمر مُتَجَوِّزا، إلا أن يكون اضطارا يزول معه حكم الاختيار.

والثالث: أن يكون التقليد فيما بَدَّعه ويتعدَّر استناره فيه، فيجوز أن [يستناب فيه من] يجمع بين تقريره وتنفيذه إذا تكاملت في المستناب ثلاثة شروط: أحدها الكفاية التي ينهض بها في التقرير. والثاني الهبة التي يطاع بها في التنفيذ. والثالث الأمانة التي يكف بها عن الاسترشاء والخيانة، بعد تكامل الشروط المعبرة في جميع الولايات، وهي ثلاثة: العقل، والديانة، والمروءة. فلا فُسحة في تقليد من أخلَّ بعضها، لقصوره عن حقها، وحروحه من أهلها، وإنما يختلف ما سواها باختلاف الولايات، وإن كانت هذه مستحقة في جميعها. وقد قال كسرى أرويز: من أعتمد على كفاة السوء لم يتحل من رأي فاسدٍ وطنٍ كادِبٍ وعدوٍّ غالب. وقد قال بعض الحكماء:

(١) كذا في قوايين الوراثة، وفي الأصل. «لأنه ملزم وقد كان ملزما، ومحكم... الخ».

(٢) الاستنار: انشاور.

(٣) كذا في قوايين الوراثة، والعليد هو موضوع الكلام، وفي الأصل: «التنفيذ..».

(٤) سكتة عن «قوايين الوزارة».

لا تَسْتَكْفِيَنَّ مَحْدُوعًا عَنْ عَقْلِهِ ، وَالْمَحْدُوعُ مَنْ يُلْعَبُ بِهِ قَدْرًا لَا يَسْتَحِقُّهُ ، أَوْ أُثِيبَ ثَوَابًا لَا يَسْتَوْجِبُهُ .

❧

وَأَمَّا تَقْلِيدُ التَّدْيِيرِ ، فَهُوَ الظَّرْفُ فِيمَا اسْتَقَرَّتْ رِسْمُهُ ، وَتَهَلَّتْ قَوَاعِدُهُ . وَهُوَ مَشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوُزِيرَيْنِ الْظَافِرِيهِ ؛ لَكِنْ يَخْتَصُّ الْوَزِيرُ بِمَرَاعَاتِهِ ، وَالظَّافِرُ بِمَبَاشَرَتِهِ ؛ لَيْسْتَظْهَرُ الْوَزِيرُ الْمَرَاعَاةَ ، وَلَا يَتَبَدَّلُ بِالْمَبَاشَرَةِ . وَهُوَ صَرِيحٌ : أَحَدُهُمَا تَدْيِيرُ الْأَجْنَادِ . وَالثَّانِي تَدْيِيرُ الْأَمْوَالِ .

فَأَمَّا تَدْيِيرُ الْأَجْنَادِ ، فَلَا يَسْعَى الْوَزِيرُ عَنْ تَقْلِيدِ سَفِيرِيهِ وَإِنْ كَانُوا يَلَاقُوهُ ؛ لِيَحْفَظَ بِالسَّيْرِ حِشْمَةَ وَرَارِهِ وَلَا يَقِفَ أَغْرَاصَ أَحْبَادِهِ ، وَقَدْ أَنْصَانِ عَنْ لَغَطِ كَلَامِهِمْ ، وَحَفْوَةِ طِبَاعِهِمْ . وَالْأَعْلَبُ عَلَى تَدْيِيرِهِمُ الرَّأْيُ وَالسِّيَاسَةُ . فَيَعْتَبَرُ فِي هَذَا الْمُخْتَارِ هَذَا التَّقْلِيدَ سِتَّةَ شُرُوطَ :

أَحَدُهَا : الْهَيْئَةُ الَّتِي تَقُودُهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ ، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِتَدْيِيرِ دَوَى سَطْوَةٍ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى قُوَّةِ الْهَيْبَةِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مِنْ دَوَى الرَّأْيِ وَالسِّيَاسَةِ ، لِيَقُودَهُمْ رَأْيُهُ إِلَى الصَّوَابِ وَيَقْفَهُمْ سِيَاسَتَهُ عَلَى الْأَسْتِمَاعَةِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ مُتَوَصِّلًا إِلَى اسْتِعْطَافِ الْقُلُوبِ ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ ، لِيَسْلَمُوا مِنْ أَحْتِلَافٍ أَوْ مَنَافَرَةٍ .

(١) كَذَا فِي قَوَائِمِ الْوَرَاةِ ، وَفِي الْأَصْلِ « وَالْمَحْدُوعُ » نَالَهُ وَصَرَّحَ بِهِ حَسَنُ سَيِّقٍ يَفْتَحِي الْوَارِدَ .

(٢) كَذَا فِي « قَوَائِمِ الْوَرَاةِ » . وَفِي الْأَصْلِ « لِكَيْ يَخْتَصَّ ... » .

(٣) يَسْتَظْهَرُ : يَخْتَلِطُ وَيَسُووُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « يَتَبَدَّلُ » نَالَهُ . وَلِسِيَاقٍ يَمْنَعِي مَا وَصَّاهُ .

والرابع: أن يكون بينه وبين الأجناد مناسبة في الطباع ومشاكلة في الأخلاق
يَتَرَجُّونَ [بها] في الموافقة و[لا] يَخْتَلِفُونَ [فيها] في المباينة .

والخامس: أن يكون سليم الباطن صحيح المعتقد؛ لأنه يصير أخص بهم ،
ويصيرون أطوع له .

والسادس: ما اختلف باختلاف الحال، فإن كان في زمان السلم اعترفيه
الأناء والسكون؛ وإن كان في زمان الحرب اعترفيه الإقدام والسطوة، ليكون
مطبوعا على ما يضاهي حال زمانه . فإذا ظفر بمن استكملها — وبعيد أن يظفر به
إلا أن يُعان بالتوفيق — وجب تقليده، ولزمت مُناصفته في الحقوق التي له وعليه،
ليُدوم ويستقيم . فقد قيل في مشور الحكم : مَنْ قَضَيْتَ وَاجِبَهُ، أَمِنْتَ جَانِبَهُ .

وأما تديرُ الأموال ، فالوزيرُ مَصُونٌ عى مباشرتها، وإنما يَحْفَظُ دَخْلَهَا بالهبة
والاستظهار، وَيَضْبُطُ خَرْجَهَا بالحاجة والاضطرار . وللتقليد على كل حال منهما
شروط .

فشروط التقليد على مباشرة دَخلِها خمسة :

أحدها : أن يكون مطبوعا على العدل، لِيُنْصَفَ وَيُنْصَفَ .

والثاني : أن يكون متدينا بالأمانة، لِيَسْتَوِيَ وَيُوقَى .

والثالث : أن يكون كافيا، لِيَضْبُطَ بكمائته، ولا يُصِيعَ بعجزه .

والرابع : أن يكون خيرا بعمله يعرف وجوه مواده، وأسباب زيادته .

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) في «قوانين الوزارة» . «...في المماينة» .

(٣) في قواس النوراة . "على كل واحد منها" .

والخامس: أن يكون رقيقاً بمعامله غير عسوف ولا أنقرق . حكى ابن الإسكندر كتب إلى معلمه أرسطاطاليس ليستشيرَه في عمله ؛ فكتب إليه : إن من كان له عيبٌ فأحسنَ في سياستهم قولَه الجُندُ ، ومن كان له ضيعةٌ فأحسنَ تديرَها قولَه الخراج .

وأما شروط التقليد على مباشرة تخرجها ، بعد الأمانة التي هي مشروطة في كل ولاية ، فمعتبرة بأحوال الخرج . وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما كان راتباً عن رؤوم مستقرة كأرزاق الجيوش والحواشي ، فالتقليد عليه شرطان : معرفة مقاديرها ، ومعرفة مستحقّيها .

والثاني : ما كان عارضاً عن أوامر تقدمتها والناظر مأموراً بها كالصلوات وحوادث النفقات ، فالتقليد عليه شرطان : وقوفها على الأوامر ، ومعرفة أغراض^(١) الأمر .

والثالث : ما كان عارضاً فوض إلى رأى الناظر ووكل إلى تقريره كالمصالح والنفقات ، فالتقليد عليه أوفى شروطاً لوقوفها على اجتهاده وتقديره ، فيحتاج مع الأمانة إلى ثلاثة شروط :

أحدها : معرفة وحوه الخرج ، حتى لا يتصرف في غير حق .

والثاني : الاقتصاد فيه ، حتى لا يُفصى إلى سرف ولا تقصير .

والثالث : إستصلاح الأثمان والأجور من غير تحيف ولا غبن^(٢) .

(١) كذا في "قوانين الوراثة" . وفي الأصل : "ومعرفة أعراس الأوامر" .

(٢) التحيف . التقصير .

وأما العزل فخصريه :

أحدهما : ما كان عن غير سبب فهو خارج عن السيامة ، لأن للأفعال والأحوال أسبابا إذا تعدت عنها صار الفعل عبثا والكلام لغوا لا يقتضيه رأى حقيقى ، ولا تؤجبه سياسة لبيب . وقد قيل : العزل أحد الطلاقين . فكما أنه لا يحسن الطلاق بغير سبب ، كذلك لا يحسن العزل بغير سبب . وإذا لم يثق الناظر باستدامة نظره مع الاستقامة ، عدل عنها إلى النظر لمسه ، فعاد الوهن على عمله . وما يكون هذا العزل إلا عن قسَل أو ملل .

والضرب الثاني : أن يكون العزلُ لسبب دعا إليه . وأسبابه تكون من ثمانية أنواع :

أحدها: أن يكون سببه حياة طهّرت منه، فالعرل لها من حقوق السياسة ١٠ مع أسترجاع الحيانة والمقابلة عليها بالزواجر المقيّومة. ولا تُؤاخذ فيها بالظنون والتّهم. فقد قيل: من يخش يهن.

والوجه الثاني : أن يكون سببه عجزه وقصور كفايته ، فالعمل بالعجز
[مُصاع] ، وهو نقص في المأخوذ إن لم يكن دناله . فلا يجوز في السياسة إقراره
على العمل الذي عجز عنه . ثم روي عجزه بعد عزاله ، وإن كان لثقل ما تقلده من
العمل حار أن يقلد ما هو أسهل ، وإن كان لقصور مئته وضعف حرمه لم يكن أهلا
لتقليد ولا عمل .

(۱) کدائی مٹھن . و س یوحد مرکب مٹھن ستر ، سقوی د لمر ،

(٧) لکھتے ہیں «قوان بود» .

والوجه الثالث : أن يكون سنه اختلال العمل من عسفه أو تحرقه . فهذا السبب زائد على الكفاية ، وحارج عن السياسة . والوزير المقلد فيه بين خيارين : إما أن يعزله غيره ، وإما أن كلفه عن عسفه وتحرقه . ويمحوز أن يكون مرسدا لتقليد^(١) ما تدعو السياسة فيه الى العسف لمن شاق ونافر . فقد قيل : لكل بناء أساس ، ولكل ثروة عراس .

والوجه الرابع : أن يكون سنه انتشار العمل به من ليه وقلة هيئته . فهذا السبب موهن للسياسة . والوزير فيه بين خيارين : إما أن يعزله بمن هو أقوى وأهيب ، وإما أن يصمم إليه من تكامل به القوة والهيبة . وحياره فيه معتبر بالأصلح . ويمحوز أن يقلد بعد صروفه مالا يستصرفه بضعفه .

والوجه الخامس : أن يكون سببه فضل كفايته وظهور الحاجة إليه فيما هو أكبر من عمله . وهذا أحمد وحوه العزل وليس عزل في الحقيقة ، وإما هو قتل من عمل إلى ما هو أجل منه ، فصار بهذا العزل زائد الرتبة . وقد قال بعض البلغاء : الناس في العمل رحلان . رحل يحل به العمل لفصله ورياسته ؛ ورحل يحل بالعمل لتقصيره وداءته ، فمن حل به العمل آرداد تواقصا وبشرا ، ومن حل بالعمل آزداد ترقعا وكبرا .

والوجه السادس : أن يكون سنه وجود من هو أكما^(٢) منه . فبراعى حال الأكما ، فإن كان فصل كفايته مؤثرا في زيادة العمل به كان عزل الناطر به من لوازم

(١) كذا في قوانين الوزارة . وفي الأصل « تدعو إليه السياسة فيه .. الخ » وظاهر أن كلمة « إليه » مقحمة لعبراحة . (٢) اسمعال « أكما » بمعنى أكثر اصطلاحا بالأمر ، من الخطأ المشهور ، وكذلك كف . وأكما في هذا المعنى ، وأما الصواب لمة في كل هذا : أكى ، وكاف ، وكفاة ، من الكفاية التي هي الاصطلاح ، لأمر وحسن القيام به .

السياسة ولم يَسْعَ فيها إقراره على عمله ، وإن لم يُؤثّر في زيادة العمل كان عزلُ الناظر من طريق الأولى في تقديم الأكفاء وتخير الأعوان ، وإن جاز في السياسة إقرارُ الناظر على عمله لنهوضه به .

والوجه السابع : أن يكون سببه أن يَحْطَبَ عمله من الكُفاه من يبذل زيادةً فيه . فلا يجوز عزله ببذل الزيادة حتى يكشف عن سببها ، فربما تَحَرَّصَ بها البازل^(١) لرغبة في العمل ، أو لعداوة في العامل . فإن لم يَظْهَرْ لها بعد الكشف مُوجِبٌ لم يَحْزَ^(٢) في السياسة عزله بهذا البذل الكاذب ، وكان البازل جديراً بالإبعاد لابتدائه بالإدخال . فإن طَهَرَ مُوجِبُ الزيادة لم يَحُلْ من ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون لتقصير الناظر فيجب عزله . والوزير بعد عزله بين خيارين : إما أن يُقْلَدَ البازل أو غيره من الكُفاه . والثاني أن يكون مُوجِبُها فصل كفاية البازل ، فيَحْزَ عزله بالادل دون غيره . والثالث أن يكون سببها عَسَفُ البازل وحرّقه . فلا يجوز في السياسة عزل الناظر ولا تقريبُ البازل ، فربما مال إلى الريادة من تعاصى عن العدل ، فعزل وقُلِّدَ فصار هو العاسف المخاريف .

والوجه الثامن : أن يكون سببه أن الناظر مُؤَمَّنٌ . ويَحْطَبُ عمله صامس . فتصمين الأعمال خارجٌ عن قوانين السياسة العادلة ، لأن المؤمَّن عليها إذا كان كافياً استوفى ما وجب . وكف عما لم يجب ، وهذا هو العدل . والصامس إن صَمِنَها بمثل آرتها لم يُؤثّر ، وإن صَمِنَها أكثرَ منه تَحَكَّمَ في عمله . وكان بين عَسَفٍ أو هَرَبٍ ، لأنه صَمِنَ لِيَعْتَمَ لا يَنْعَمَ . وحكي أن لأمور عَرِمَ على تصمين السواد ، وعنده عَيْدُ الله

(١) يَحْرَصُ اقترى وكذب . وفي الأصل « د - تحوص » ، وفي قوانين الوزارة « مرمعاً

يحرجه . » ، وما صعب يظهريه المذهب يسير . ومن في الأصل يكون محرجه عنه .

(٢) الإدعاء لوشية والحياة .

ابن الحسن العنبري القاصي ؛ فقال له : [يا أمير المؤمنين ^(١)] إن الله قد دَعَمَهَا إِلَيْكَ أمانه ، فلا تُخْرِجْهَا مِنْ يَدِكَ قَبَالَةً ^(٢) . فَعَدَلَ عَنْ الصَّانِ .

فهذا تفصيل ما تَعَلَّقَ بوزارة التمويض من عَقْدٍ وَحَلٍ وَتَقْلِيدٍ وَعَمَلٍ . فلندكر حُقُوقَ الْمَلِكِ عَلَى وَزِيرِهِ وَحُقُوقَ الْوَزِيرِ عَلَى مَلِكِهِ .

ذِكْرُ حُقُوقِ الْمَلِكِ عَلَى وَزِيرِهِ وَحُقُوقِ الْوَزِيرِ عَلَى مَلِكِهِ
فَأَمَّا حُقُوقُ السُّلْطَانِ عَلَى وَزِيرِهِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ :

أحدها : قِيَامُهُ بِمَصَالِحِ مُلْكِهِ ، وَهِيَ أَرْبَعٌ : عِمَارَةُ مَلَايِدِهِ ، وَتَقْوِيمُ أَجْزَائِهِ ، وَتَمْيِيزُ أَمْوَالِهِ ، وَحَيَاطَةُ رَعِيَّتِهِ .

والثاني : قِيَامُهُ بِمَصَالِحِ بَيْتِهِ ، وَهِيَ أَرْبَعٌ : إِدْرَارُ كِفَايَتِهِ ، وَتَحْمُلُ عَوَارِضِهِ ، وَتَهْذِيبُ حَاشِيَتِهِ ، وَإِعْدَادُ مَا يَسْتَدِيعُ بِهِ الْوُثَائِ .

والثالث : قِيَامُهُ بِمَقَاوِمَةِ أَعْدَائِهِ ، وَذَلِكَ بِأَرْبَعِ أَشْيَاءَ : تَحْصِينُ الشُّعُورِ ، وَاسْتِكْمَالُ الْعُدَّةِ ، وَتَرْتِيبُ الْعَسَاكِرِ ، وَتَقْدِيرُ الْحُدُودِ . فَيَحِبُّ عَلَى الْوَزِيرِ أَنْ يُؤَدِّيَ حُقُوقَ سُلْطَانِهِ ، وَيُوفِّيَ شُرُوطَ أَيْتَامِهِ ، وَيَحْدَرَ بَادِرَةَ مُؤَاخَذَتِهِ إِنْ قَصُرَ ، وَسَطَوَهُ اسْتِقَامُهُ إِنْ قَرِطَ ؛ لِأَنَّ بَادِرَةَ الْإِسْتِقَامِ ، أَسْرَعُ مِنْ طُهُورِ الْإِلْعَامِ ، [لِأَنَّ الْإِسْتِقَامَ يَصْدُرُ عَنْ طَيْشِ الْعَصَبِ ، وَالْإِلْعَامَ يَصْدُرُ عَنْ أَمَانَةِ الْكِرَمِ ^(١)] . وَقَدْ قِيلَ فِي حِكْمِ الْفُرْسِ : مَا أَوْضَعَفَ طَمَعَ صَاحِبٍ

(١) زيادة عن «قوانين الوراثة» .

(٢) القالة : الكفالة . من قل (من ناب بصرو صرب وسمع) بمع كفل . ومعناها هنا : أن يعطى السلطان عاملاً أو أن يقل العامل عملاً من أعمال السلطان يسلمه في مقابل مقدار معين من المال يتكفل بأدائه له .

(٣) كذا بالأصل ، وفي قوانين الوراثة "بدراك" .

السلطان في السلامة . وذلك أنه إن عَفَّ جَنَى عليه العَاقِبُ عداوةً الخالصة ، وإن بَسَطَ يَدَهُ جَنَى عليه البَسْطُ ألسنة المتَنَصِّحِينَ . فَلَزِمَ لذلك أن يكون حَذَرُهُ أَغْلَبَ من رجائه ، وخوفُهُ أَكْثَرَ من أَمْنِهِ . ولئن تَكَدَّرَ بهما العيش فهما إلى السلامة أَدْعَى .

وأما حقوق الوزير على السلطان فثلاثة : أحدها : معُونَتُهُ على نظره .

- وذلك بأربعة أشياء : تقوية يده ، وتنفيذ أمره ، وإطلاق كفايته ، وألَّا يَحْتَمِلَ لغيره عليه أَمْرًا . وقد قال سَابُورُ بنُ أَرْدَشِيرَ في عهده إلى ابنه هُرْمُز : ينبغي للوزير أن يكون قَوِيَّ الأَمْرِ ، مقبُولَ القول ، يَمْنَعُهُ مكانُهُ منك ، من الضراعة لغيرك ، وتَبَعُهُ الثَّقَةُ بك ، على بَدَلِ النصيحة لك ، وَيُشَجِّعُهُ مَا يَعْرِفُ مِنْ رَأْيِكَ ، على مقاومة أعدائك ؛ وأحذرك أن تُزِيلَ بهذه المِزْلَةَ مَنْ سِوَاهِ مِنْ خَدَمِكَ .

- والثاني : أن يَثِقَ مِنْهُ بأربعة أشياء : أَلَّا يُؤَاخِذَهُ بغير ذَنْبٍ ، وَأَلَّا يَطْمَعَ في مَالِهِ من غير خِيَانَةٍ ، وَأَلَّا يُقَدِّمَ عليه مَنْ هو دُونُهُ ، وَأَلَّا يُحْكَنَ مِنْهُ عَدُوًّا . وقد عَهِدَ مَلِكٌ إلى ابنه فقال : يَا بُنَيَّ ، إِنَّكَ لَنْ تَصِلَ إلى إحكام ما تريده من تدبير مُلْكِكَ إلا بمَعُونَةِ وزرائِكَ وأَعوانِكَ ، فَأَعِنْهُمْ على طاعتِكَ بِمِياسرتِكَ ، وعلى معونتك بمساعدتك .

- والثالث : أن يَحْفَظَ مِزْلَتَهُ من أربعة أشياء : [الأول^(١)] أَلَّا يَرْتَابَ بباطنه وظاهره سليمٌ ، فَيُؤَاخِذَ بالطن ، وَيَعِجْزَ عن دفعه باليقين ؛ فليس يُؤَاخِذُ بضمائر القلوب ، إلا علام الغيوب . قيل لِكِسْرَى قَبَازٌ : إِنْ قُومًا مِنْ خَوَاصِّكَ قَدْ فَسَدَتْ سِرَائِرُهُمْ ، فَوَقَّعَ : أَنَا أَمْلِكُ الأَجْسَادَ دُونَ النِّبَاتِ ، وَأَحْكُمُ بِالْعَدْلِ لَا بِالرِّضَا ، وَأُخْصِصُ عَنِ الأَعْمَالِ لَا عَنِ السَّرَائِرِ . والثاني : أَلَّا يَسْتَبْدِلَ بِهِ وَنَظَرُهُ مُسْتَقِيمٌ ، فَيَقْلَ نَفْعُهُ ، وَيَصْغَفَ

(١) زيادة يقتضيها السياق .

نشأته ، ولا يُجهد نفسه في النهوض بما كلفه ؛ فإن داعي الطبع أبلغ من مصنوع التكلف . وقد آتخذ لاستقامة وجدها به . فإذا أضاع حقه بالاستبدال ظلم نفسه ، وكان من غيره على خطر . وقد قال كسرى : الورارة أبعث الأمور من أن تحتل غير أهلها . لأن الوزير من الملك بمنزلة سمعه وبصره ولسانه وقلبه ، لأنه مخلق الأبواب ، مستور عن الأنصار ؛ ليحفظه في أمواله ، ويستتر حاله في أفعاله ؛ وحقيق^(١) بس كان بهذه المنزلة أن يكون محفوظا . والثالث : ألا يؤاخذ به بذرك ما جره القضاء وساقه القدر ، فيجعل غرضا في معارضة حاله . وهل الوزير فيه إلا كالمالك ! فأفعال الله عز وجل لا تكون دُنُوباً لعباده . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى ينفذ فيهم قضاؤه وقدره " .^(٢) والرابع : ألا يُجمل ما ليس في قدرته ، ولا يُكلف ما ليس في طاقته ، فلا يُكلف الله نفساً إلا وسعها . وما ذاك إلا من دواعي التجنى ، ومبادئ التكر .

فهذه حقوق الوزير على سلطانه . وهي مُقابلة لحقوق السلطان على وزيره . لكن حقوق الوزير موصوعة على المسامحة في أكثرها ، وحقوق السلطان موضوعة على المؤاخدة بأقلها ؛ لاستطالته عليه بالقدرة وقصوره عنه بالنيابة .

وحيث ذكرنا هذه الحقوق الداخلة في وزارة التفويض فلندكر وزارة التنفيذ .

(١) في الأصل « وحقيق على من ... » .

(٢) هكذا في الأصل وفي قواصير الوزارة وفي مسند الفردوس لديلمي . وفي الجامع الصغير زيادة نصها : " فإذا مضى أمره رة إليهم عقولهم ووقعت الدامة " .

ذكر وزارة التنفيذ

قال الماوردي ما معناه : إن لوزارة التنفيذ أربعة قوانين :

- فالأول من قوانينها : السفارة بين الملك وأهل مملكته ، لأن الملك معظم بالحب ، مضمون عن المباشرة بالخطاب ؛ فافتضى ذلك اختصاصه بسفير مختص ووزير معظم مطاع فيما يورده عنه من الأوامر والنواهي ، ويهاب فيما يتعمله إليه من المطالب والمباغي . ليكون للملك لسانا ناطقا ، وأذنا وإعية . وهذه السفارة مختصة بخمسة أصناف :

(٤٧)

- أحدها : السفارة بين الملك وأجناده ، فيحملهم على أوامره ونواهي ، ويتنجز لهم من الملك ما استوجبه أو سألوه . ويحتاج في سفارته معهم أن يجمع بين اللين والعنف ، والخشونة واللطف ؛ ليقنطهم إلى طاعته بالرغبة والرهبه .

١٠

والثاني : السفارة بين الملك وعماله ، فيستوفي مناظرة المال ويتصفح أحوال الأعمال ؛ ليستدرك خللا إن كان ، ويستديم صلاحا إن وجد . ويحتاج في هذه السفارة إلى استعمال الرهبه خاصة ؛ ليكفهم عن الخيانة ، ويعتصم على الأمانة .

- والثالث : السفارة بين الملل ورعيته ، ليتصدى لإنصافهم ، ويصغي إلى ظلماتهم ؛ فيحضي ما يتسرله ، ويُنهي ما تعسر عليه . ويحتاج في هذه السفارة إلى استعمال اللين واللطف ؛ ليصلوا إلى استيفاء الظلامة ، ويستدفعوا ذل الاستصامة .

١٥

(١) في الأصل « عن الملك » .

(٢) في الأصل : « لا يفتادهم ... » وظاهر أنه تحريف . وفي « قوانين الوزارة » لا يفتادهم ...

وهذا أيضا لا يتفق مع السياق .

والرابع : السفارة في استيفاء حقوق السلطنة التي للملّة وعليه ، من غير مباشرة قبض ولا إقباض ^(١) . ويحتاج في هذه السفارة إلى الرهبة فيما يستوفيه للملك ، وإلى اللطف فيما يتجزّ منه .

والخامس : السفارة في اختيار العمال ، ومُشاركة الأعمال ؛ لئلاّ يَحَالَ من يرى تقلّيدَه وعزله من غير أن يُباشِر تقلّيدا ولا عزلا ؛ لأنّ التقلّيد والعزل داخل في وزارة التفويض خارج عن وزارة التنفيذ . وشروط هذه السفارة : أن يكون جيّد الحَدَس ، صحيح الاختيار ، قليل الاعتراض ، عارفا بكفاة ^(٢) العمال ومقادير الأعمال ، ليُحمّد اختياره ، ويقلّ عتاره .

والثاني من قوانينها : أن يُمدّ الملك برأيه ومشورته ؛ فإنّ الملك مع جزالة رأيه وصمّة رويّته محبوبُ الشخص عن مباشرة الأمور ، فصار محبوبَ الرأي عن الخبرة بها . فاحتاج إلى بارز الشخص بالمباشرة ، ليكون بارز الرأي بالخبرة ؛ فليس الشاهد كالعائب ، ولا المخبر كالمعاین . والوزير أحقّ بهذه المرتبة . وله في المشورة حالتان :

إحداهما : أن يتبدّله الملك بالآشارة ، فيلزمه أن يُشير فيها برأيه سواء أختصّت بملكه أو تعدّت إلى غيره . وعلى الوزير فيها حقان : أحدهما : إجتهد رأيه في إيضاح الصواب . والثاني : إبانة حجتِه بتعليل الجواب ؛ ليكون مُجيبا ومحتجا ؛ فيُكفَى توهم الزلل ويسلم من ظنة الارتباب .

(١) قبض وإقباض : أي تسلّم وتسليم . والموجود في كتب اللغة التي بين أيدي متعلّيا من هذه المدة «قبض» بالتضخيف . ويصح «إقباض» على القول بأن تعدية الفعل بالهزمة قياسية .
(٢) كفاة : جمع كاف ، من الكفاية وهي الاضطلاع بالأمر .

والحالة الثانية : أن يتدبى الوزيرُ بالمشورة على الملك، فله فيها حالتان :
إحدهما : ألا يقع بمشورته اجتلابُ نفع ولا استدفاعُ ضرر . فهذا تجوز
من الوزير، وتبسطُ على الملك؛ إن أنكره فبحقه، وإن أحمله فبفضله .

والثانية : أن يتعلق بمشورته اجتلابُ نفع، أو استدفاعُ ضرر . فإن اختص
بالمملكة كان من حقوق الوزارة، وإن تجاوزها كان من نصيح الوزير . وعليه أن
يذكر سبب ابتدائه، ويوضح صواب رأيه . ويلزمه فيما يؤدي به من الاستشارة
ويبدأ به من المشورة، أن يكتمه عن كل خاص وعام؛ لأمرين :

أحدهما : أن الرأي لا يجب أن يظهر إلا بالأفعال دون الأقوال؛ لأن
ظهوره بالفعل ظفر، وظهوره بالقول خطر . وقد قيل : من وهن الأمر إعلانُه قبل
إحكامه .

والثاني : أنه من أسرار الملك التي يجب أن تُكتم في الصدور، وتُصان عن
الظهور؛ ليجمع بين تادية الأمانة وطلب السلامة؛ فإن في إفشاء سرِّ الملك خطراً به
وبمن أفشاه . ولما تعو الملوك عن مُضَيِّ أسرارها؛ لتردده بين خيانة وجناية .

والثالث من قوانينها : أن يكون عيا للملك ناطرة، وأدناً سامعة، يُنبئ ما شاهد
على حقه، ويُخبر بما سمع على صدقه، لأنه قد سُوهم في الملك وميز بالاختصاص،
ويُدب للصالح . فهو القائم مقام الملك في مشاهدة ما غاب، وسماع ما بُعد . وعليه
في ذلك ثلاثة حقوق :

أحدها : أن يُديم الفحص عن أحوال المملكة حتى يعلم ما غاب كعلمه بما
حضر، وما حيى كعلمه بما ظهر؛ فلا يتدلس عليه حقُّ أمرٍ من باطله، ولا يشتبه

(١) كذا في قواين الوراره . وفي الاصل : « حق امرئ ... » .

عليه صدق قوب من كذبه . فإن قصّر فيها حتى خفيت ، أو أسترسل فيها حتى تددت
كان مؤاخذاً بجرم التقصير ، وجريرة الصرر .

والثاني : أن يُعجل مطالعة الملك بها ولا يؤخرها ، وإن حاز تأخير العمل بها ؛
لأن عليه الإنهاء ، وليس عليه العمل . وإذا كان من الملك بمنزلة عينه وأذنه اللتين
يتعجل [العلم] بهما ، وجب أن يحرق معه على حكمهما ؛ ليستدرك الملك ما يجب
تجليله ، ويُقدم الرؤية فيما يجوز تأخيره . فإن أتر الوزير إعلام الملك بها وقد حسم
ضررها ، كان للنصيحة مؤدياً ، ومن الملك على وجل .

والثالث : أن يوضح له حقائق الأمور ، ويساوي فيها بين الصغير والكبير ،
فلا يُساوئ قريبا ، ولا يتخيف بعيدا ، ولا يعظم من الأمور صغيرا ، ولا يصغر منها
عظيما . فإن خاف من صغار الأمور أن تصير بكارا ، أو بكارها أن تعود صغارا ،
أحبر بحقائقها في المبادئ ، وذكر ما تؤول إليه في العواقب ؛ ليكون بالمبادئ مُحَرِّرا ،
وفي العايات مُشيرا . فإن أخبر بالغايات وأعرض عن ذكر المبادئ ، كان تدليسا ،
وكان بالإنكار حقيقا وبالذم جديرا .

والرابع من قوانينها : أن يفتدي راحة الملك بتعنه ، ويقي دَعَتَه بَصِيهِ ،
ولا يئيب إذا أريد ، ولا يسأم إذا أُعيد ؛ لأنه لسان الملك إذا نطق ، وعينه إذا رمق ،
ويده إذا بطش ؛ فلا يبعد عن دَعَائِهِ ، ولا يصحّر من نِدَائِهِ ؛ لأن عوارض الملك من
هواجس أفكاره وتقلب حاطره . وقد يتجدد مع الأوقات ما لا تُعرف أسبابه ، ولا تتعقّب

(١) زيادة ص «قوانين الوزارة» .

(٢) ما يله : ماله وساعده .

(٣) كما في قواين الوزارة . وهو الذي يسهم به الكلام . وفي الأصل «م تعرف ...» .

أوقاته ؛ فليكن هذا الوزيرُ على رَصدٍ منها . وربما ملَّ الوزير الملائمة فأعقبته أسفا إذا فارقتها ، لأن في ملازمته للملك نصيباً يقتَرَن بعزٍّ ، وفي متاركته راحة تؤوِل إلى دُل . فليختر لنفسه ما وافقها من عزٍ يحتدبه بالكد ، أو ذلٌّ يؤوِل إليه بالدعة . فإنه إن صَبَرَ على ما أَراده الملك ظَمِر بإرادته من الملك ، وهو على الضدِّ إن خالفها . وقد قال أنوشرواؤ : ما آمَنُتُ صِحَّت الأمورُ بمثل الصبر ، ولا آكُتِبتُ البغضاءُ بمثل الكبر . وقيل : من خَدَمَ السلطانَ حدمه الإخوانُ . فيطرد على هذا التعليل أن من تنكَّر له السلطان ، تنكَّر له الإخوان . هذه قوانينُ وزارةِ التنفيذ .

ذكر ما يُمَيِّز به وزارة التفويض على وزارة التنفيذ وما تختلف فيه .
وتُمَيِّز وزارة التفويض على وزارة التنفيذ وتختلف من ستة أوجه :

١٠ أحدها : أن الملك يُقَلِّد وزير التفويض في حقوقه وحقوق رعيته ، ويقلِّد وزير التنفيذ في حقوقه خاصة دون حقوق رعيته ؛ لأنَّ وزير التفويض تُفَقِّد الأمورُ برأيه ، ووزير التنفيذ يُحْصِيها بأمر الملك وعن رأيه .

والثاني : أن وزارة التفويض تَقْتَرُ إلى عَقْد يصح به نُفُودُ أفعاله ، ووزارة التنفيذ لا تَقْتَرُ إلى عقد ، لأنه فيها مأمورٌ بتنفيذ ما صدر عن أمر الملك .

والثالث : أن وزير التفويض مأخوذٌ بِدَرْك ما أمصاه ، ووزير التنفيذ غيرُ مأخوذٍ بِدَرْكه .

والرابع : أن وزير التفويض لا ينْعَزِل إلا بالقول أو ما في معناه دُونَ المِتاَرَكَة ، [لأنه قد تَمَلَّك بها مباشرة الأمور] ، ووزير التنفيذ ينْعَزِل بالمِتاَرَكَة لأنه مأمورٌ .

(١) ظاهر أن كلمة « هذا » هاقفة في مكانها لا أريد الإشارة إلى الوزير الذي سبق الكلام

فيه وهو وزير التنفيذ ووزير القنيد . (٢) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

والخامس: أن وزير التفويض لا ينزل إن كَفَّ وتركه، حتى يَسْتَعِي وَيُغِيهِ
الملك منها ، لأنه مستودع الأعمال فلزمه ردُّها إلى مستحَقِّها ، ووزير التنفيذ يجوز
أن ينزل بعزل نفسه بالكفِّ والمشاركة، لأنه لا شيء بيده فيؤخذ برده .

والسادس: أن وزير التفويض يفتقر إلى كفاية بالسيف والقلم، لتهوضه بما
أوجبهما، ووزارة التنفيذ غير مفتقرة إليهما لفصورها عنهما .

ويعتبر في وزير التنفيذ ستة أوصاف : وهى الأبهة والمِنَّة والهِمَّة والعِفَّة والمرومة
وجرالة الرأي . وهذه الأوصاف معتبرة فى كل مُدَبِّرٍ رِياسة .

ذكر حقوق الوزارة وعهودها ووصايا الوزراء

أما حقوق الوزارة — فهى أن تُقَلَّد لمن اجتمعت فيه ثمانية أوصاف ،
وهى التى ذكرها الماوردى فى قوانين الوزارة، وبينها بالنص والتعيين لا بالتعريض
والإشارة :

فأحدها : أن يكون بأعباء الوزارة ناهضا ، وفى مصالح المملكة راجضا ، يقدِّم
حظَّ الملك على حظِّ نفسه ويعلم أن صلاحه مقترن بصلاحه ، فلن تستقيم أحوال
الوزير مع اختلال أحوال الملك ، لأن الفروع إنما تستمد من أصولها .

والثانى : أن يكون على الكدِّ والتعب قادرا ، وفى السخط والرضا صابرا ، لا ينفِر
إن أوحش ، فإن نفوره عَطَب . ويعوِّض إلى راحته بالتعب ، وإلى دَعَتِهِ بالتعب .
وقد قيل : عِلَّةُ الرَّاحَةِ قِلَّةُ الْإِسْتِراحَةِ . وقال عبد الحميد : أَيْبَ قَدَمِكَ ، فكم تعب
قَدَمِكَ ! . فإن تشاغل الوزير براحته ، ومال إلى لذته ، سُلِّبَها بالتفكير ، وعَلِمَها بالتغير .

والثالث : أن يكون لإحسان الملك شاكرا ، وإساءته عاذرا ، يشكر على يسير الإحسان ، ويعذر على كثير الإساءة ، ليستمد بالشكر إحسانه ، ويستدفع بالعدر إساءته . فإن عدل عنهما ، كان منه على ضدهما . فقد قيل : أحق الناس بالمنع الكفور ، وبالصدقة الشكور .

(١٩)

والرابع : أن يظهر محاسنه إن خفيت ، ويستر مساويه إن ظهرت ، لأنه بمحاسنه موسوم وبمساويه مقروء ، يشاركه في حمد محاسنه ، ويؤاخذ بذم مساويه . وربما أسترسل الملك لثقتة بالاحتجاب ، فأرتكب بالهوى ما يصابن عن إذاعته ، فكان الوزير أحق بستره عليه ، لأنه الباب المسلوك منه إليه .

والخامس : أن تخلص نيته في طاعته ، ويكون سره كعلائقه ، فإن القلوب جاذبة تملك أئنة الأجساد ، فإن اتفقا ، وإلا فالقلب أغلب ، وإلى مراده أجذب . والقلوب تنم على الضمائر فتنبك أسرارها وتذيع أسرارها . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " في ابن آدم مضغة إذا صلت صلح الجسد وإذا فسدت فسد الجسد ألا وهي القلب " .

والسادس : ألا يعارض الملك فيمن قزب وأستبطن ، ولا يماريه فيمن حط ورفق ، فإنه يتحكم بقدرته ويأنف من معارضته . فربما أنقلب بسطوته إذا عورض ، ومال بانتقامه إذا خولف . فبؤادر الملك تسبق نذيره ، وتدحض أسيرها ، فإن سلم من الخطر لم يسلم من الضجر .

(١) كما في الأصل وفي فويز . و . رة . غير أن الأصل تذكر به كلمة " الجسد " في الموصفين ،

وهو في جرح من حديث صوب " لا بد في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت

فسد الجسد كله " ألا وهي القلب " وفي نسخة " في ابن آدم مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله " .

والسابع : أن يتقاصر عن مُشَاكلة المَلِك في رتبتِه ، وَيَقْبِضَ نفسه عن مثل هَيْئَتِه ، فلا يَلْبَسَ مثل مَلابِسِه ، ولا يركبَ مثل مراكِبِه ، ولا يَسْتَعِدِّمَ مثل خَدَمِه ؛ فإن المَلِك يَأْتَفُ إن مُؤْتِلَ ، وَيَنْتَقِمُ إن شُوْكلَ ، ويرى أن ذلك من أمواله المُتَحَاذَةِ ، وَحِشْمَتِه المُسْتَبَاخَةِ . وَلِيَقْتَصِرْ على نِظَافَةِ لِبَاسِه وجَسَدِه من غير تَصَنُّعٍ ، فإن النِظَافَةَ مِنَ المَرْوَةِ ، وَالتَّصَنُّعَ للنِّسَاءِ ؛ لِيَكُونَ بِالسَّلَامَةِ مَحْفُوظًا ، وبالحِشْمَةِ مَلْحُوظًا . ٥

والثامن : أن يَسْتَوْفِيَ لِلْمَلِكِ ولا يَسْتَوْفِيَ عَلَيْهِ ، وَيَتَأَوَّلَ لَهُ ولا يَتَأَوَّلَ عَلَيْهِ ؛ فإن المَلِكَ إذا أَرَادَ الإِنْصَافَ كان عَلَيْهِ أَقْدَرُ ، وإن لم يُرِدْهُ فَيَدُّ الوَزِيرُ مَعَهُ أَقْصَرُ ؛ وإِنَّمَا أَرَادَ الوَزِيرُ عَوْنًا لِنَفْسِه ولم يَرِدْهُ عَوْنًا عَلَيْهَا . فإن وَجَدَ إلى مَسَاعِدَتِه سَبِيلًا سَارِعًا إِلَيْهَا ، وإن خَافَ ضَرَرَهَا وَأَنْتَشَرَ الفسادُ بِهَا تَلَطَّفَ في كَفِّهِ عَنْهَا إن قَدَرَ . فإن تَعَذَّرَ عَلَيْهِ تَلَطَّفَ في الإِخْلَاصِ مِنْهَا ؛ ولا يَجْهَرُ بِالمُخَالَفَةِ . سئل بعض حُكَّامِ الرُّومِ عن أَصْلَحِ مَا عَوَّشَ بِهِ المَلُوكُ ، فَقَالَ : قِلَّةُ الإِخْلَافِ وتَخْفِيفُ المِثُونَةِ . والمَلُوكُ لَا يُصَحَّبُونَ إِلَّا على اخْتِيَارِهِمْ ، ولا يَتِمَسَّكُونَ إِلَّا بِمَنْ وافَقَهُمْ على آرائِهِمْ . وإذا رَوَّعْتَ أَحْوالَ النِّاسِ وَجَدُوا لَا يَأْتَلِفُونَ إِلَّا بِالمُوافَقَةِ ، فَكَيْفَ المَلُوكُ ! قال شاعر :

السُّبْحُ إِنِ وافَقَهُمْ عَدُّوا . أَوْ لا فَإِنَّ جَنَاهُمْ مُرٌّ
كَمَنْ رِياضَ لا أُنِيسَ بِهَا * تُرِكَتْ لِأَنَّ طَرِيقَهَا وَعَرٌّ

١٥



وأما عَهودُها ووصاياها — فَهِيَ رَفِيًا ضَلَعَتْهُ في هَذِهِ المَعْنَى أَشْمَلٌ ولا أَكْمَلُ ولا أَنْفَعُ ولا أَجْمَعُ مِنْ كَلَامِ لَأبِي الحَسَنِ المَوْرَدِيِّ ؛ فَهَذَا أَوْرَدْتُهُ بِقَصِّهِ . وَأَتَيْتُ على أَكْثَرِ نَصِّهِ .

(١) في الأصل : لا يصحب ، وهو وريث لا يندسب مع غيره حتى بعده .

٢٠

- قال الماوردي : فأما اليهود الموقظة فساقول ، وأرجو أن يقرن بالقبول :
- اجعل أيها الوزير لله تعالى على سرك رقبيا يلاحظك من زئج في حقه ، وأجعل لسلطانك على خلوتك رقبيا يكفك عن تفصيل في أمره ؛ لیسلم دينك في حقوق الله تعالى ، وقسم دنياك في حقوق سلطانك ، قسعد في عاجلك وأجلتك . فإن تنافى آجتماعهما لك فقدم حق الله تعالى على حق الملك . فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ أَحَبَّ دُنْيَاهُ أَصَرَّ بِآخِرَتِهِ وَمَنْ أَحَبَّ آخِرَتَهُ أَضْرَبَ دُنْيَاهُ [فَأَثَرُوا مَا بَقِيَ عَلَى مَا بَقِيَ] " وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ أَلْتَمَسَ رِضَا اللَّهِ بَسَخَ النَّاسُ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ" . قال : حق عليك أيها الوزير أن تكون بأمر الناس خيرا ، وإلى أحوالهم متطلعا ، وبهم على نفسك وعليهم مستظيها ، لأنهم من بين من تسوسه أو تستعين به ، لتعلم ما فيهم من فضل ونقص وعلم وجهل وخير وشر ، وتحرز من غرور المتشبه وتدليس المتصنع ، فتطلى كل واحد حقه ، ولا تفصربذى فضل ، ولا تعتمد على ذى جهل .
- قد قيل : من الجهل حجة ذوى الجهل ، ومن الحال جلدلة ذوى الحال . وأفرق بين الأخيار والأشرار ، فإن ذا الخير يبنى ، وذا الشر يهدم . وأحذر الكذب فليس ينصحك من غش نفسه ؛ ولن ينفعك من ضررها . ولا تستكفين عاجزا فيضيع العمل ، ولا تشرها فيصرك باحجانه . ولا تعبأ بمن لا يحافظ على المروءة ، فقلما تجد فيه خيرا ؛ لزمه في صيانة النفس وميله إلى تحول القدر . وبعيد ممن أسقط حق

(١) تنقح الحديث عن قوايس الوزراء وعن الجامع الصغير .

(٢) كذا في قوايس الوزارة ، وفي الأصل « حقيق » وهو غير ملائم لم . هـ .

(٣) كذا في قوايس الوزارة ، وليس المتشبه : من يهيم بمرامط عليه من صفات ومواهب ، بأن يظهر مظهر ذى الكفاية ومعض وجس هـ . وى لأصل . « المشبه » وهو تحريف .

(٤) احذر الم : صمحه وحواء .

نفسه أن يقوم بحق غيره، وصعب على من ألف إسقاط التكلف أن يتحول عنه .
وقد قيل في حكم الهند : ذو المروءة يرتفع بها ، وتاركها يهبط ؛ والارتقاء صعب
والانحطاط هين ، كالنجر الثقيل الذي رقعته عسيرة وحفظه يسيرة .

وقال بعض البلغاء : أحسن رعاية ذوى الحرمات ، وأقبل على أهل المروءات ؛
فلن رعاية ^(١) [ذوى] الحرمات تدل على كرم الشيعة ، والإقبال على ذوى المروءة يعرب عن
شرف الهمة . اختبر أحوال من استكفيتها لتعلم عجزه من كفايته ، وإحسانه من
إساءته ؛ فتعمل بما عليت من إقرار الكافي وصرف العاجز ، وحيد المحسن وذم
المسيء . فقد قيل : من استكفى الكفاة ، كفى العداة . فإن آتبت عليك ^(٢) [أمورهم]
أوهنت الكافي وسلطت العاجز ، وأضعت المحسن وأغربت المسيء . ولأن يكون
العمل خالياً فصيرف إليه فكرك أولى من أن يباشره عاجز أو خائن فيقبح بهما أثرك .
فاحذر العاجز فإنه مضجع ، وتوق الخائن فإنه يكدر نفسه . قال شاعر :
إذا أنت حملت الخلوون أمانة * فإنك قد أسندتها شر مسند

اقتصر في أعوانك بحسب حاجتك إليهم . ولا تستكثر منهم لتكثر بهم . فلن يخلو
الاستنكار من تافريق به الخلل ، أو اتفاق يستأكل به العمل . ولكن أعوانك وفق
أعمالك ، فإنه أنظم للشمل وأجمع للعمل وأبلغ في الاجتهاد وأبعث على الصبح .
قال ابن الرومي :

عدوك من صديقك مستفاد * فلا تستكثر من الصحاب
فإن الداء أكثر ما تراه * يكون من الطعام أو الشراب

(١) الكلمة عن قوانين الوراثة .

(٢) هكذا في نواين الخوازة ، وفي الأصل : « والإقبال على ذوى المروءة يعرف من شرف المروءة » .

فَدَعْ عَنْكَ الْكَثِيرَ فَكَمْ كَثِيرٌ * بِعَافٍ وَكَمْ قَلِيلٌ مُسْتَطَابٌ
فَاِذَا الْخَبْجُ الْمَلَأُحُ مِمُّرُوِيَاتٍ * وَتَلَقَّى الرَّيُّ فِي النَّظْفِ الْعِدَابُ

هَذَّبَ نَفْسَكَ مِنَ الدَّنَسِ تَهَذَّبْ جَمِيعُ أَتْبَاعِكَ . وَزَيَّغْ نَفْسَكَ عَنِ الطَّمَعِ نَتَزَّهِ
جَمِيعَ خُلَفَائِكَ . وَتَوَقَّ الشَّرَّ فَلَنْ يَزِيدَكَ إِلَّا حِرْصًا إِنْ أَجْدَيْتَ ، وَقَصَا إِنْ أَكْدَيْتَ ^(١) ،
وَهُمَا مَعَزَةٌ ذِي الْفَضْلِ وَمَصْرَّةٌ أُولَى الْحَزْمِ . رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ : " اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَلَا يَزِدُّكَ الْمَأْسُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا حِرْصًا وَلَا تَرْدَادُ مِنْهُمْ إِلَّا بُعْدًا " .

رُضْ عَنْكَ عَنِ الطَّمَعِ يَتَرَهْ جَمْعُ عَمَالِكَ ، وَتَنْتَظِمْ لَكَ جَمِيعَ أَعْمَالِكَ . وَلَا تَكِلْ
إِلَى عَيْرِكَ مَا تَخْتَصُّ بِمُبَاشَرَتِهِ طُلُمَا لِلدَّعَا ، فَتَعْرِلَ عَنْهُ نَفْسُكَ وَتُؤَيِّرَ بِهِ عَيْرَكَ ؛ فَتَكُونَ
مِنْ وَفَائِهِ عَلَى عَدْرٍ ، وَمِنْ نَفْسِكَ عَلَى تَقْصِيرٍ . قَالَ بُزْرَجِيهْرُ : إِنْ يَكُنِ السُّغْلُ بِجَهْمَةٍ ،
فَإِنَّ الْمِرَاعَ مَفْسَدَةٌ . وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ : مَا زَاكَ مَا أَضَاعَ زَمَانُكَ ، وَلَا شَانُكَ
مَا أَصْلَحَ شَانُكَ .

اجْعَلْ زَمَانَ فِرَاعِكَ مَصْرُوفًا إِلَى حَالَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا رَاحَةٌ جَسَدِكَ وَإِجْهَامُ
حَاطِرِكَ ، لِيَكُونَ عَوَا لَكَ عَلَى بَطْرِكَ . وَالثَّانِيهِ أَنْ تَتَكَّرَّ بِعَدِ رَاحَةِ جَسَدِكَ وَإِجْهَامِ
حَاطِرِكَ فِيمَا قَدَّمْتَهُ مِنْ أَعْمَالِكَ ، وَتَنْصَرِّفَتْ فِيهِ مِنْ أَعْمَالِكَ : هَلْ وَاقَعَتْ الصُّوَابُ

(١) حُدِي : مُصَرَّبٌ حُدُوٌّ وَمُصَرَّبٌ رِيْدٌ . وَالْحُدُوٌّ . الْعَطِيَّةُ . وَكَذَلِكَ أَحَقُّ وَلَا يَصْرُ
حُوحَهُ . ثُمَّ - - - يَدْرُجُهُ مَعَ حُوحِهِ ، وَمَعَ الْإِحْفَاقِ قَصْرٌ .

(٢) صَدَقَ جَمْعُ صَعِيرٍ " قَرِبَتْ السَّاعَةُ وَلَا يَزِدُّكَ الْمَأْسُ إِلَّا حِرْصًا وَلَا يَرْدَادُ
مِنْهُمْ إِلَّا بُعْدٌ " . وَفِي مَسَدِّ حَرْدُوسٍ مِثْلُهَا بِكَوَايَةِ لَاصِلٍ . لِأَنَّهُ يَفْقُحُ مَعَ رَوَايَةِ الْحَامِصِ الصَّغِيرِ
" مِثْلُ مِثْلٍ " بِدَرْجٍ " فِي مِثْلٍ " .

(٣) كَذَلِكَ لَاصِلٌ وَمِثْلُ قَوِيٍّ ، وَرَأَى " رَصَّ هَسَتْ مُشَارَعَةُ الْأَعْمَالِ يَرْهَدُ جَمِيعُ عَمَالِكَ
وَيُصْغِرُ بِهِ جَمْعُ مُعْمَدَةٍ " .

(٤) فِي قَوَايِصِ وَرَاةٍ " مِثْلُ يَخْتَصُّ بِمُشَرَّتٍ ... " .

فيه فتقويّه وتجعله مثالا تحتذيه، أو مالك فيها زللٌ فتستدرك منه ما أمكن، وتقبلي
عن مثله في المستقبل . فقد قيل : من فكر أبصر . وقال بعض البلغاء : من لم يكن
له من نفسه واعظ، لم تنفعه المواعظ .

اخْفِضْ جَاحَكَ لِمَنْ عَلا، وَوَطِّئْ كَفْكَ لِمَنْ دَنا، وَتَجَافَ [عن] الْكِبَرِ تَمَلِّكُ
من القلوب مودّتها، ومن النفوس مساعدتها . فقد قيل لحكيم الروم : مَنْ أَضْيَقُ
النَّاسِ طَرِيقًا، وَأَقْلَهُمْ صَدِيقًا^{١٠} قال : مَنْ عَاشَرَ النَّاسَ بَعْبُوسَ وَجْهِهِ، وَأَسْتَطَالَ
عَلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ . ولذلك قيل : التواضع في الشرف، أشرف من الشرف .

كُنْ شَكُورًا فِي الْعَمَةِ، صَبُورًا فِي الشَّدَةِ، لَا تُطِرْكُ السَّرَّاءَ، وَلَا تُدْهِشُكَ الضَّرَّاءُ؛
لِتَكُافَأَ أَحْوَالكَ، وَتَعْتَدِلَ خِصَالُكَ؛ فَتَسْلَمْ مِنْ طَيْشِ الْبَطْرِ وَحِيَرَةِ الدَّهْشِ . فقد قال
بعض الحكماء : اِسْتَعِزَّ بِشُكْرِ الْعَمَةِ عَنِ الطَّرْهَاءِ . وقيل في أمثال الهند : الْعَاقِلُ
لَا يَطِيرُ مِنْزِلَةً أَصَابَهَا وَلَا شَرَفٍ وَإِنْ عَظُمَ . كَالْجَلْبَلِ الَّذِي لَا يَتَرَلُّزُ وَإِنْ أَشَدَّتْ الرِّيحُ،
وَالسَّحِيفُ تُطِرُهُ أَدْنَى مِنْزِلَةٍ كَالْحَشِيشِ الَّذِي تَحْزُكُهُ أَدْنَى رِيحٍ .

اِسْتَدِمُّ مَوَدَّةَ وَلِيِّكَ بِالْإِحْسَانِ [إِلَيْهِ]^{١١}، وَأَسْتَسِلَّ سَحِيمةَ عَدُوِّكَ بَعْدَ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ،
وَدَاهِسٍ مِنْ يَحَايِرِكَ بَعْدَ وَاتِكَ . فقد قيل لبعض الحكماء : مَا الْحَرَمُ^{١٢} قال : مُدَاخَاةُ
الْأَعْدَاءِ، وَمُؤَاخَاةُ الْأَكْفَاءِ . وَلَا تَعُولُ عَلَى التَّهْمِ وَالطُّونِ [وَأَطْرَحِ الشُّكَّ^(١١) يَلْقِينَ] .
فقد قيل : لَا يُصِيدُكَ الظَّنُّ عَلَى صَدِيقٍ قَدْ أَصْلَحْتَ الْيَقِينَ لَهُ . قال شاعر :

إِذَا أَسْأَلْتُ لَمْ تَرْحَ تَنْظُرْ وَتَقْتَصِي عَلَى الضُّ أُرْدَتْكَ لُضُوءُ الْكُؤَادِ

وَأَخْبِرْ مَنْ أَشْتَهَتْ حَالَهُ عَلَيْكَ . لَتَعْمَ مَعْتَقَدَهُ فَبِكَ . فَتَدْرِى أَسْ تَصْنَعُهُ مِنْكَ ؛
وَإِنْ لَأُلْسُ لَا تَصْدُقُ عَنِ الْقُلُوبِ . لِمَا تَصْنَعُهُ الْمَدَاحُ وَيَتَكَلَّفُهُ الْمَدَاهِنُ . وشهادات

- القلوب أصدق، ودلائل النفوس أوثق. فإن وقعت بك الحلال على الأرتياب، لم تفتت المودة في ظاهره، وأخذت بالحزم في باطنه. وإذا أفتتكم الإغضاء عن الاختبار فلا تخطئه، فأكثر الأمور تمشي على التغافل والإغضاء. فقد قال أكرم بن صيفي: من تشدد فر، ومن تراخى تألف، والسرو في التغافل. ولعلها جوهر المغضى وقوطع المتغافل، مع انعطاف القلوب عليه، وميل النفوس إليه. وهذا من أسباب السعادة وحسن التوفيق.

- شاور في أمورك من تثق به ثلاث حصال: صواب الرأي، وخلوص النية، وكتمان السر. فلا عار عليك أن تستشير من هو دونك إذا كان بالشورى خيرا، وإن لكل ذي عقل ذخيرة من الرأي وحفظا من الصواب، فترداد برأى غيرك [وإن كان رأيك] ^(٢) جولا، كما يزداد البحر بموآده من الأنهار وإن كان غزيرا. وقد يهضل ^{١٠} المستشير على المشير، ويظفر المشير بالرأي، لأنها ضالة يظفر بها من وجدها من فاضل ومفصول. وعوئل على استشارة من حُرِبَ الأمور وخبرها، وتقلب فيها وناشرها، حتى عرف مواردها ومصادرها، لمن يحفى عليه خيرها وشرها، ما لم يوهه ضعف الهرم. وأعيى عن استشاره من قصّد موافقتك متاعا لهواك، أو اعتمد مخالفتك آنحراها عك، وعوئل على من توثق الحق لك وعليك. فقد قيل في قديم الحكم: من التمس الرخص من الإخوان في الرأي، ومن الأطباء في المرض، ومن الفقهاء في الشبه، أخطأ الرأي، وزاد في المرض، وأحتمل الوزر. ولا تؤاخذ من استشرت بترك الرأي ^(٣)

(١) في الأصل «وسرور في انعطاف» وفي «كتاب الناج في أخلاق الملوك» طبع المطبعة الأميرية ص ٥٧ و ١٠٣: «السرو تعاض» فكلية «السور» في الأصل محرفة عن السرو. والسرو: السقاء في مروءة.

(٢) لشككة عن قوايس ورة.

(٣) الدرك: السعة.

إِنْ زَلَّ، لَمْ عَلَيْهِ إِلَّا الْاجْتِهَادُ وَإِنْ حِجَزَتْهُ الْأَقْدَارُ عَنِ الظُّفْرِ . فَقَدْ قِيلَ فِي مَشْهُورِ الْحِكْمِ : مَنْ كَثُرَ صَوَابُهُ لَمْ يُطْرَحْ لَقِيلِ الْخَطَا .

اخْتَرَلَا مَرَارِكَ مِنْ بَيْتِي بَيْنَهُ وَكِتَابَهُ، وَتَسَلَّمَ مِنْ إِذَاعَتِهِ وَإِدْلَالِهِ، وَلَوْ قَدَّرْتَ أَلَّا تُوَدِّعَ سِرْكَ غَيْرِكَ، كَلَّفَ أَوَّلَى بَكَ وَأَسْلَمَ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ فِيهَا بَيْنَ خَطَرٍ أَوْ حَافِرٍ . وَقَدْ قِيلَ فِي مَشْهُورِ الْحِكْمِ : انْفِرْ بِسِرِّكَ وَلَا تُوَدِّعْهُ حَازِمًا فَيَزِلَّ، وَلَا جَاهِلًا فَيُخَوِّنَ .

تَثَبَّتْ فِيمَا لَا تَقْدِرُ عَلَى اسْتِغْرَاكِه ؛ فَقَلَمًا يُعَقِّبُ السَّجَلَةَ إِلَّا نَدَمًا . رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ تَحَلَّى أَخْطَأَ أَوْ كَادَ » . وَقِيلَ فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ : مَنْ كَانَ ذَا ثَوَدَةٍ وَصَفَ بِالْحِكْمَةِ .

وَقَدِّمَ مَا قَدَّرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ، فَقَلَمًا يُعَقِّبُ الرِّثْثَ إِلَّا فَوَاتًا ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ غَايَةٌ، وَلِقَعُودُ الْأَمْرِ نِهَايَةٌ، فَأَعْتَمِدْهَا فِي مَكْنَتِكَ تَسْعَدُ بِمَا قَلَمْتَهُ، وَيَسْعَدُ بِكَ مِنْ أَعْتَمِدْتَهُ . قَالَتْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ تَهَيَّأْتَ الْفُرْصَةَ فَإِنَّهَا تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ . وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : مَنْ أَتَمَّ الْفُرْصَةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَلَيْكِنْ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ قَوْتِهَا .

وَأَحْذَرِ قَبُولَ الْمَدْحِ مِنَ الْمُتَمَلِّقِينَ، فَإِنَّ الْبَغَاقَ مَرْكُوزٌ فِي طِبَاعِهِمْ، وَيَدَا جَوْنُكَ بِهِمْ عَلَيْهِمْ^(٢)، فَإِنْ نَفَقُوا عَلَيْكَ غَشَّشَتْ نَفْسُكَ، وَدَاهَنْتَ حَسْرَتُكَ ؛ وَأَنْتَ أَعْرَفُ بِنَفْسِكَ مِنْ غَيْرِكَ فِيمَا تَسْتَحِقُّ مِنْ حَمْدٍ أَوْ ذَمٍّ . فَجَازِعْ نَفْسَكَ بِمَا فِيهَا، فَإِنَّكَ أَعْلَمُ بِحَاسِنِهَا وَمَسَاوِيهَا . فَقَدْ قِيلَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكُتُبِ السَّالِفَةِ : « عَجَبٌ لِمَنْ قِيلَ فِيهِ الْخَيْرُ وَلَيْسَ فِيهِ كَيْفُ يَفْرَحُ ! وَعَجَبٌ لِمَنْ قِيلَ فِيهِ الشَّرُّ وَهُوَ فِيهِ كَيْفُ

(١) كَذَا فِي قَوَائِمِ الْوَرَاةِ، وَفِي الْأَصْلِ : « وَلِقَعُودُ قَدَرٍ .. » .

(٢) كَذَا فِي قَوَائِمِ الْوَرَاةِ . وَلِلْمُرَادِ نَاهِيهِ عَلَيْهِ : لِمَدْحِ الْوَلِيِّ لَا يَكْفِيهِمْ شَيْئًا . وَفِي الْأَصْلِ :

« رِيدَ احْوَتْكَ تَهْوِي سَلِيمٍ » وَهُوَ صَاحِرٌ لِحَرْفٍ .

يغضب! « . وقال بعض البلغاء : من أظهر شكرك فيما لم تأت إليه فأحذرهُ أن يكفرَ بعمك فيما أسديتَ إليه . فقوّض مدحك إلى أفعالك ، فإنها تمدحك بصدق إن أحسنت ، وتذمك بحق إن أسأت . ولا تغترّ بخداعة اللسان الكذوب . فقد قيل : أبصرُ الناس من أحاط بذنوبه ، ووقف على عيوبه . وكتب حكيم الروم إلى الإسكندر : لا ترغب في الكرامة التي تالها من الناس كرها ، ولكن في التي تستحقها بحسن الأثروصواب التدبير .

اعتمد بنظرِكَ إحماد سلطانِكَ وشكرَ رعيتِكَ ، تكن أيامُكَ سعيدةً ، وأفعالكُ محمودةً . والناس بك مسرورين ، ولك أعوانا مساعدين ؛ ويبقى بعدك ^(١) [في الدنيا] جميل أثرك ، وفي الآخرة جزيلُ أجرك . وأستعذ بالله من صَدِّها فتعلد بك إلى صَدِّها ، فإن الولايات كالحلحكة تُظهِر جواهرَ أربابها ، فمنهم نازلٌ مرذول ومنهم صاعد مقبول . فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أحسنوا جوارِ نعم الله فقلما زالت عن قوم فعادت إليهم » . وتعرض رجلٌ ليحيى بن خالد وهو على الجسر بكتاب وسأله أن يمنعه ؛ فقال : يا غلام أختم كتابه ما دام الطين رطباً ، ثم أنشد :

إذا هتَ رباحُك فاغتنمها ^(٢) وجد فلكلَّ خافقةٍ سكون
ولا تقفل عن الإحسان فيها * فما تدري السكونُ متى يكون

١٥

إذا بليت من سلطانك حظاً ، وأوجبت عليه بخدمتك حقاً ، فلا تستوفه ، ودع لنعيت قيةً يدحرجها لك ويأها حقاً من حقوقك ، ويكون كيفل أدائها إليك . فإن استوفيتها برى وصرت إليه ية ليس بعده إلا القصان . قال الشاعر :

إذا تمَّ مُرُّ مدِّ قصُّه تَوَقَّعْ زوالاً إذا قيل تمَّ

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ مُرَصِّدٌ لِحَوَائِجِ النَّاسِ ، لِأَنَّ بِيَدِكَ أَرْزِمَةَ الْأُمُورِ وَإِلَيْكَ غَايَةُ الطَّلَبِ ،
فَكَنْ عَلَيْهَا صَبُورًا ، تَكُنْ بِقَضَائِهَا مَشْكُورًا ؛ وَلَا تَصْغِرْ عَلَى طَالِبِهَا وَقَدْ أَمْلَكَ ، وَلَا تَنْفِرْ
عَلَيْهِ إِذَا رَاجَعَكَ ؛ فَمَا يَجِدُ النَّاسُ مِنْ سِوَاكَ بَدَأَ . وَلَخَيْرٌ دَهْرِكَ أَنْ تُرَى مُرْجُوًّا .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ :

لَا تَدْخُلَنَّكَ صَجَّجَةٌ مِنْ سَائِلٍ * فَلْخَيْرُ دَهْرِكَ أَنْ تُرَى مَسْئُولًا
لَا تَجْهَنَنَّ بِالرَّدِّ وَجَهَ مُؤَمِّلٍ * فَبِقَاءُ عِزِّكَ أَنْ تُرَى مَأْمُولًا
وَأَعْلَمُ بِأَنَّكَ عَنْ قَلِيلٍ صَائِرٌ * خَبْرًا فَكُنْ خَبْرًا يَرُوقُ جَمِيلًا

وَقَدْ قِيلَ فِي الصَّحْفِ الْأَوَّلِيِّ : اللَّبُّ الضَّيْقُ لَا تَحْسَنَ بِهِ الرِّيَاسَةَ ، وَالرَّجُلُ اللَّثِيمُ
لَا يَحْسَنُ بِهِ الْغَنَى . وَلَئِنْ كَانَتْ الْحَوَائِجُ كَالْمَغَارِمِ لَمَنْ أَسْتَقْلَهَا فِيهِ مَغَانِمُ لِمَنْ وَفَّقَ لَهَا .
رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ^(١) ” مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى عِبْدٍ
إِلَّا عَظُمَتْ مَثُونُهُ لِلنَّاسِ عَلَيْهِ فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ مَثُونَ النَّاسِ عَرَّضَ تِلْكَ النِّعْمَةَ
لِلزَّوَالِ “ .

وَإِذَا جَعَلَتِ الْوِزَارَةُ غَايَاتِ الْأُمُورِ إِلَيْكَ ، وَحَوَائِجَ النَّاسِ وَاقِعَةً عَلَيْكَ ، وَالْقُدْرَةُ
لَكَ مُسَاعِدَةً ، لَا تَنْسَاطُ بِدُكِّهِ وَهُوَ ذَا أَمْرِكَ ، صِرْتَ بِالتَّوَقُّفِ وَالْإِعْرَاضِ مُخْلًا
بِحَقُوقِ نَظَرِكَ ، وَأَسْفَا عَلَى فَوَاتِ مَكْتَبِكَ . فَقَدْ قَالَ بَهْرَامُ جُورِي فِي عَهْدِهِ إِلَى مَلُوكِ
فَارَسَ : إِنَّكُمْ بِمَكَانٍ لَا مَصْرِفَ لِلنَّاسِ عَنْ حَوَائِجِهِمْ إِلَيْكُمْ ، فَلْتَنْسِعْ صَدُورَكُمْ كَاتَسَاعِ
سُلْطَانِكُمْ . قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجَهْمِ :

إِذَا جَدَّدَ اللَّهُ نِيْعِمَةً - شَكَرْتُ لَهُ يَرِنِي حَاحِدًا

(١) كَذَا فِي دُصْرِ وَقُوتِي وَبُورْدَةِ . وَصَدَقَ جَمِيعُ صَعِيدٍ . ” سَمِعْتُ عُمَةَ بِنْتَ سَعْدٍ ”

” شَتَّتَتْ عَلَيْهِ مَثُونَ لِيَوْمِ فَرَسٍ . يَحْتَمِلُ تِلْكَ الْمَثُونَ ” . فَقَدْ صَدَّقَتْ نِعْمَةُ رَوْدَةٍ .

ولم يزل الله بالعائذات * على من يعود بها عائداً^(١)
 أيا جامع المال وقهرته * لغيرك إذ لم تكن خالداً!
 فإن قلت أجمعه للبنين * فقد يسبق الولد الوالدا
 وإن قلت أخشى صروف الزمان * فكن في تصاريفه واحداً

- فاجعل يومك أسعد من أمسك، وصلاح الناس عندك كصلاح نفسك. ومثل
 إلى اجتذاب القلوب بالاستعطاف، وإلى استمالة النفوس بالإيناف، تخدمهم كترًا
 في شدائدك، وحرزا في نوائبك .

احذر دعوة المظلوم وتوقها، وريق لها إن واجهك بها، ولا تبعثك العزة على البطش
 فتزداد ببطشك ظلما، وبغزتك نيا . وحسبك بمنصور عليك الله ناصرهم منك .

- كن عن الشهوات عزوفاً تنفك من أسرها، فإن من قهرته الشهوة كان لها عبداً،^(٢)
 ومن استعبده دل بها . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من
 اشتاق إلى الجنة سارع إلى الخيرات ومن أشفق من النار لها عن الشهوات" . وقيل
 لبعض حكماء الروم : ما الملك الأعظم ؟ قال : أن يغلب الإنسان شهوته .


- وكمن بار من خيراً تسلم من عثرته ، فإن الاعتزاز به مرير . وقدم لمعادك لبقى
 عليك ما دحرته . فلن تحيد إلا ما قدمته ؛ وإلك لتجأزى بما صنعت . وأستقل الدنيا
 تحيد في حسرت عز . فترضى د سحيض . وتسر إذا حزنت ؛ فلن يذل إلا طالبها ،
 ولن يخرب إلا صاحبها . فقد قل بعض حكماء : ليكن طلبك الدنيا أضطراباً ،

(١) في قويد وريرة : "على من يعود - عائداً" .

(٢) في رخص وقويد وريرة : "من شهوت عرو" وعزف وما اشتق منه يتعدى إلى المعمول

دحيف أع" .

وفكرتك فيها اعتبارا، وسعيك لمعادك آبتدارا . وقال عبد الحميد : طالب الدنيا طليل ، ليس يُروى له غليل .

اجعل صالح عملك ذخراك عند ربك ، وجميل سيرتك أثرا مشكورا في الناس بعذك ، ليقنتى بك الأخيار ، ويزدجر بك الأشرار ، تكن بالثواب حقيقا ، وبالحد جديرا . فقد قيل : الاعتزاز بالأعمار من شيم الأغمار . فلن يبقى بعذك إلا ذكرك في الدنيا ، وثوابك في الآخرة ؛ فأظفر بهما تكن سعيدا فيهما ؛ فإن الدنيا كالحلحلام يستحيلها في غفوتها ، ويلغفلها بعد يقظتها . وقد قيل في بعض الصحف الأولى :  إحرص على العمل الصالح لأنه لا يصحبك غيره .

انتهى كلام الماوردي . وقد بالغ — رحمه الله — في عهده ، وجاد بمظيم ربه
١٠ توجيزل رفده ؛ وأوصح ما إن آستمسك به الوزير كفاه ، وإن حذا على مثاله كان ذخيرة
لدينه ومعونه لدنياه . فليتمسك به من رقل من الوزارة في حيلها ، وأرتقى من الرئاسة
إلى شواهدقها المنبعة وقيلها ؛ وأفاضت عليه السياسة برودها ، وطوقته السعادة عقودها .
وليأخذ نفسه به ويرضها عليه ؛ وليجعل له نصب عينه فيما فوض من أمور العالم إليه ؛
ليفوز بسعادة الدنيا وثواب الآخرة ، ويلتحق غدا بذوى الوجوه الناضرة ، التي هي
إلى ربه ناظرة . وإن عدل عنه وعمل بضده فوا خيبة مسعا ، وسوء متقلبه ومشواه ،
١٥ (يوم ينظر المسر ما قدمت يداه) .

ذكر ما قيل في وصايا أصحاب السلطان وصفاتهم

أما صفاتهم فقد ذكر « الحمدوني » في « تذكرته » ما لا بد منه لصاحب السلطان
وجليسه ، ومحدثه وأنيسه ؛ ولا يستغنى عنه وزرؤه ودمائه ، وخواصه وأولياؤه ؛ فقال :
٢٠ من صحب الملوك وقرب منهم فينبغي أن يكون جامعاً للحلال المحمودة . فأوها العقل ،

فإنه رأس الفضائل . والعلم ، فإنه من ثمار العقل ولا تخلق صفة الملوك بأهل الجاهل .
والود ، فإنه خلق من أخلاق الناس يولده العقل في الإنسان لذوى وده . والنصيحة ،
وهي تابعة للود وهو الذى يبعث عليها . والوفاء ، فلا تتم الصفة إلا به . وحفظ السر ،
وهو من صدق الوفاء . والعفة عن الشهوات والأموال . والصرامة ، وهي شدة القلب
فإن الملوك لا يجوز أن يصحبهم أولو النكول ، ولا ينال الجسم من الأمور إلا الشجاع
التدب التجد . والصدق ، فإنه من لا يصدق يكذب ، ومضرة الكذب لا تُتلافى . وحسن
الزى والهيئة ، فإن ذلك يزيد في بهاء الملك . والبشر في اللقاء ، فإنه يتألف به قلب من
يلقيه ، وفي الكاوح تنغير عن غير رية . والأمانة فيما يُستحفظ . ورعاية الحق فيما
يُستودع . والعدل والإنصاف ، فإن العدل يصلح السرائر ويحمل الظواهر ، وبه يُخاصم
الإنسان نفسه إذا دعه إلى أمر لا يحسن ركو به . وينبى له أن يجانب أصدقاء هذه
الخلال . وألا يكون حسودا فإن الحسد يُفسد ما بينه وبين الناس ؛ وليفرق بين
الحسد والمنافسة فهما يشتهن على من لا يعقل ؛ وأن يحلو من الجحاح والمحال فإن
ذلك يضر بالأفعال إذا وقع فيها اشتراك . وألا يكون بذخا ولا متكبرا ، فإن البذخ
من دلائل سقوط النفس . والكبر من دواعي المفت ؛ وألا يكون حريصا ، فإن
الحريص من صيق لنفس وشدة ابض والبعد عن الصبر . وينبى ألا يكون قدما
وحيلا ولا ثقيل الروح . وفيه صفة لا تبق س . لاقى الملوك . وأند تكون صفة للقت
من غير جرم . وبمعنى من صحت سبب أن أخذ لعمه من جميع شغله ، يأخذ من
ضعمه وشربه ودره وحده وحده . لا كمن فعل لا تفرج جهن بخدمة الملوك . فإن

۱۱ - - - - - رشت خدو و - - - - - رشت خدو / شحر ماصی م یحمر و .

[illegible]

100

أحدهم كلما ازداد عملاً نقص من ساعات نصيبه وعمله فزادها في ساعات شهوته وعيشه .

فهذه الصفات ، فلنذكر الوصايا .



وأما وصايا أصحاب السلطان — فهي متقاربة من وصايا الوزراء غير متفاوتة . وفيها ما يضطر الوزير إليه ، على ما تنقذ إن شاء الله تعالى عليه .

قالت الحكماء : إذا تزلت من الملك بمنزلة الثقة فاعزل عنه كلام الملق ، ولا تكثر من الدعاء له في كل كلمة ، فإن ذلك يشبه حال الوحشة والغربة ، إلا أن تكلمه على رؤوس الناس فلا تأل عما وقره وعظمه . وإذا أردت أن يقبل قولك فصحح رأيك ولا تشوبته بشيء من الهوى ، فإن الرأي يقبله منك العدو ، والهوى يردّه عليك الصديق .

وتبصر ما في الملك من الأخلاق التي يحب ويكره ، ثم لا تكابر بالتحويل له عما يحب ويكره إلى ما تحب وتكره ، فإنها رياضة صعبة قد تميل على التناهي والقليل . فقلما تقدر على رد رجل عن المكابرة والمناقضة وإن لم يكن جمح به عن السلطان ، فكيف إذا جمح به ! ولكن تعينه على أحسن رأيه وتزيئه له وتوقيه عليه ، فإذا قويتم المحاسن كانت هي التي تكفيك المساوى . وإذا استحسنت منه ناحية من الصواب

(١) في الأصل : « نصيبه » وما وضعناه هو المذهب سيق . فليس ما في الأصل تحريف .

(٢) وردت هذه الجملة في الأصل هكذا : « وتصره في الملك من الأخلاق التي يحب ويكره »

ثم لا تكابر بالتحويل عما .. وفيها تحريف . وقد أثبتنا ما ترى استدراك ما في الأدب لكبير .

(٣) كذا في الأدب الكبير ، وهو المناسب لمسياق ، وفي الأصل : « ... على الإباء ... »

(٤) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل « واد استحسنت منه » أحب من ... »

كان ذلك الصواب هو الذي يُبصره [مواقع الخطأ^(١)] بالطف من تبصيرك وأعدل من حكك في نفسه ؛ فإن الصواب يؤيد بعضه بعضاً ويدعو بعضه إلى بعض . وإذا كنت له مكابراً لحقك الخطر ولم تبلغ ما تريد .

ولا يكون طلبك ما عند السلطان بالمسألة ! ولا تستبطئه وإن أبطأ ، ولكن أطلب ما عنده بالاستحقاق له والأستيناء به وإن طالت الأناة ، فإنك إذا استحققتك •
أناك من غير طلب ، وإذا لم تستبطئه كان عجّل له .

ولا تخبرن الملك أن لك عليه حقاً ، وأنك تعتد عليه بلاء . وإن أستطعت ألا ينسى حقك وبلاءك فأفضل . ولكن ما تذكره به تجديك له النصيحة والاجتهاد ، وألا يزال ينظر منك إلى آخريذ كره الأول ؛ فإن السلطان إذا أقطع عنه الآخر نسي الأول ؛ فإن أرحامهم منقطعة وجالهم منصرمة إلا عمن رَضُوا عنه في يومهم وساعتهم . ١٠

وأعلم أن أكثر الناس عدو لصاحب السلطان ووزيره وفوى المكانة عنده ، لأنه مغفوس عليه مكانه كما يُغفَسُ على الملك ملكه^(٢) ، ومحسود كما يُحسَد عليه ؛ غير أنه يُحترأ عليه ولا يحترأ على الملك ، لأن حساده أجباء الملك الذين يشاركونه في المثلة والدخول ، وهم حضور ، وليسوا كعدو الملك البائى عنه الكتم لعداوته ؛ فهم لا يغفلون عن نصب الجائيل له . فألبس هؤلاء الأعداء كلهم سلاح الصحة والاستقامة ولزوم المحبة فيما يُسر وتعلن . ثم رَوِّح عن قلبك حتى كأنك لاعدوك ولا حاسد . جاب ١٥

(١) زيادة عن الأدب كبير .

(٢) كما في الأدب لكبير ، وفي الأصل : « وَنُتِعتْ عليه بلاء . »

(٣) حس عليه مكانه من يد « فوح » ، يره هلاله .

(٤) أحد . (جمع حباً كسب) : حلاء الملك وحاصته . ٢٠

(٥) كذا في بعض نسخ الأدب الكبير . والمحبة : حادة الطريق أى معطيه ووسطه . وفي الأصل :

« وروء المحبة » وسيبقى يعين د احتريه .

المسخوط عليه والمظنون به عند السلطان، ولا يجمعك وإياه مجلس ولا منزل، ولا تُظهرن له عذرا ولا تُثنيين عليه خيرا . فإذا رأيته قد بلغ في الإعتاب مما تُحفظ عليه ^(١) [فيه] ما ترجو أن يلين له الملك ، وأستيقنت أن الملك قد تحقق مبادعتك إياه ويشدتك عليه ، فضغ عند ذلك عذره عند الملك ، وأعمل في إرضائه بالرفق واللفظ .

وإذا أصبت الجاه عند الملك وكانت لك خاصة منزلة ، فلا يُحدثن لك ذلك تعباً على أهله وأعوانه وأستغناء عنهم ، فإنك لا تدري متى ترى أدنى جفوة فتذل ^(٢) لهم . وإن أستطعت أن يعرف صاحبك أنك تتحلل صواب رأيك فضلاً عن صوابه ^(٣) فتسند ذلك إليه وزينه به ، فإن الذي أنت بذلك آخذ أفضل من الذي أنت به معط .

(وأعلم أن السلطان يقبل من الوزراء البجيل ويعتد منهم شفقة ونظراً ويحدهم عليه وإن كان جواداً . فإن كنت مُبتلاً فقد غششت صاحبك بفساد مروءته ، وإن كنت مُسحياً لم تأمن إضرار ذلك بمنزلتك . فالرأى لك تصحيح النصيحة وآتماس ^(٤) المخرج ، بالألا يعرف منك ميلا إلى شيء من هوائك) .

فهذه نبذة من وصايا أصحاب السلطان يكتفى بها اللبيب ، ويتمسك بها الأريب . وقد قدمنا في شروط الوزارة ما يحتاج صاحب السلطان إلى استعما في خدمته . فلنذكر ما يحتاج إليه نديم الملك ومؤاكلة .

(١) كذا في الأدب الكبير . والإعتاب : رجوع المعتوب عليه الى ما يرضى العاتب . كالعتي ، وفي الأصل : « ... في الإعتاب فيما ... » .

(٢) ريدة من الأدب الكبير .

(٣) كذا في الأدب الكبير . وفي الأصل : « فاك لا تدري حتى ترى ... » .

(٤) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : « فتذل له » .

(٥) في الأدب الكبير : « شئت صاحبك ... » .

(٦) وردت هذه الجملة التي بين القوسين في صفحة ١١ من هذا البحر ، بتعبير يسير عمده .

ذكر ما يحتاج إليه نديم الملك، وما يلزمه .

قالوا : مما يزيد النديم في المحل تقاعاً، وهدايةً، أن يكون عالماً بكل ما يتنافس الملوك ويتغالبون فيه، من الرقيق المثلث، وقيمة الجواهر النفيسة، والآلات المحكية، وأنواع الطيب والفُرش، إلى غير ذلك من معرفة الخيل والسلاح . ولذلك قال الواصف نفسه للفضل بن يحيى بن خالد يرغبه في اختصاصه بمادته في شعر طويل :

لست بالناسك المستمّر ثوبه ولا الفاتك الخليج الوقاج

أبصر الناس بالجواهر والخيشيل وبانحرد الحسان الملاج^(٢)

قالوا : ومن أبرد من النديم مجلساً وأكف منه بالاً إذا عُرض على الملوك شيء من هذه الأعلاق فلم يُحر جواباً ولا وجد عنده منه علماً .

ويُستطرف من نديم السلطان أن يصف اللون الغريب من الطعام ، والصوت البديع من الشعر، واللحن الشجي من الغناء . وقالوا : من لم يدر عشرة أصوات من الغناء ويحسن من عرائب الطيخ عشرة ألوان ، لم يكن عندهم ظريفاً كاملاً، ولا نديماً جامعاً .

+

وأما ما يأخذ به نفسه — فقد قلوا : ينبغي أن يكون نديم السلطان معتدلاً بالأخلاق . سليم الجورح ، طيب المعاكه والمحادثه ، عالم بأيام الناس ومكارم

(١) واصف به هو "رشد حميد الاحق".

(٢) في ديوان جدوس (صعقة عمومية بمصر سنة ١٨٩٨م) : «أبصر الناس بالخوارج» .

(٣) في لأص «رد» .

(٤) في لأص «حانه»، وهو تعريب .

أخلاقهم ، راوية للنادر من الشعر والمثل السائر ، متصرفاً في كل فن ، قد أخذ من الخير والشر بنصيب ؛ فإن مالت شهوة الملك إلى ضرب ما وجد عنده منه علماً .

ويلزمه أيضاً أن يحضر في الريّ الطاهر الذي يُعرف به ، ويشهد فيه المجالس الحافلة من غير أن يشهر^(١) . فإن شاء الملك أن يغير حاله وزيّهُ ويُكرِّمَهُ بشيء من ثيابه ، حسن أن يلبس ذلك من وقته حتى ينقضي المجلس ، ولم يحسن أن يجلس فيه طاهراً في مجلس ثانٍ ؛ لأنه سيء اختياره الملك في ساعة بعينها لا في كل أوقاته . وأما العِامة وانخف فلا يحلو مهمما . والعرض من ذلك إجلال السلطان عن مشاركته فيما أسع له من التسلل والتجبر في الريّ الذي لا يتقل عليه منه ، والأفراد به عن هودونه . وهذه كانت عادة ملوك الأعاجم . لأنهم رسموا لكل طبقة من طبقات أهل مملكتهم برسم من الريّ ليميزوا به ، ولا يسببه سُوقة بملك . ولا مشروف بذي الشرف . ولا تابع برئيس^(٢) .

ومما يجب أن يأخذ به نفسه الإسراع في الخطو إذا كان بحيث يراه الملك ، ليكون مسيه إرقالاً ولا يكون آحتيالاً .

ومما يلزمه أن يتحفظ منه ويروض به نفسه ألا يُصَحَّح ولا يُمَسَّح ولا يُسَمِّه ولا يستحيره . وإما ترك ذلك كله لم فيه من تكليف الجواب . وأول من سبق ذلك وحمل الناس عنه الفصل بن الربيع .

(١) يشهر : من جهر وهي صهور سى في سعة . ومعناها مع من ورد له من في باب

«ن» حى بن زيد . معناه حر من يشهر . أو «يشهر» .

(٢) من في الفصل . ولا يسه سوفه من ولا مشروف من سرف ولا مع من سرف

ولا مع رئيس ، من سى صهر . «ولا مع من سرف» ريد . وقعت «و» من «مع» .



وأما الآداب في محادثة السلطان — فقد قالوا : من حق الملك إذا حضر
شتماره ومحدثوه ألا يتدنه أحد حديثا . فإن بدأ هو بالحديث صرف من حضره ذهنه
وفكره نحوه . فإن كان يعرف الحديث الذى حدث به الملك استمعه استماع من لم يدريه
ولم يعرفه ، وأظهر السرور بفائدة الملك والاستبشار بحديثه ؛ فإن فى ذلك أمرين :
أحدهما ما يظهر من حسن أدبه . والآخر أن يعطى الملك حقه بحسن الاستماع . وإن
كان لم يعرفه فالعص إلى فوائد الملوك والحديث عنهم أتوق منها إلى فوائد السوقة
ومن أشبهها . وقد كان رَوْح بن زُبَاع يقول : إذا أردت أن يُحكَّك الملك من أذنه
فأمكن أذنك من الإصغاء إليه إذا حدث . وكان أسماء بن حارِجة يقول : ما غلبنى
أحد قط غلبة رجل يُصنئى إلى حديثي .

١٠

ومن حق الملك إذا قرب إنسانا أو أنس به حتى يهازله ويضاحكه ، ثم دخل
عليه ، أن يدخل دخول من لم يحير بينهما أنس قط ، وأن يُظهر من الإجلال والتعظيم
أكثر مما كان عليه ؛ فإن أخلاق الملوك ليست على نظام . ومجالستهم ومحادثتهم تحتاج
إلى سياسة وتحفُّظ من وصع الحديث والمثل والشعري موضعه . وإذا حدث الملك
بحديث وفرع منه فطر إلى عص جلسائه ، فقد أدن له أن يحدثه بنظير ذلك الجنس
من الحديث . وليس له أن يحدثى غير جنس حديثه . فإذا فرع من ذلك الحديث
فليس به أن يصبه حديث آخر . وإن رأى الملك قد

١٥

(١) حتى دح (صحة لأمرية ص ٥٣) : « استماع من لم يدري حاسة سمعه قط ولم يعرفه » .

(٢) فى (دح) : « دقير وثمى م... » .

(٣) من وضع حديث .. ح : « من » بـ « بـ » ، وليست متعلقة بـ « تحفظ » فان ذلك يؤدى

٢٠

أقبل عليه بوجهه وأصغى إلى حديثه فليَمِضَ فيه حتى يكمله ويأتى على آخره . وليس له — إن قطع الملكَ استماعَ حديثه بشغل يعرض له — أن يمر على كلامه ، ولكن يُنصِتَ مطرقا . فإن اتصل شغل الملك ، ترك الحديث . فإن فرغ ونظر إليه ، فقد أذن له فى إتمامه وإعادته ، وإلا فلا .

٥ ومن حق المَلِد ألا يُضَحَّكَ بحضرته ، لأن الضحكُ بجرأة عليه ، وألا يعاد عليه الحديثُ مرتين وإن طال بينهما الدهر ، إلا أن يذكره الملك ، فإن ذكره فقد أذن له فى إعادته . وكان رَوْح بن زَيْبَاع يقول : أقيتُ مع عبد الملك بن مروان سبع عشرة سنة من أيامه ما أعدتُ عليه حديثا . وكان الشَّعْبِيّ يقول : ما حدثت بحديث مرتين لرجل بعينه قط . وكان أبو العباس السفاح يقول : ما رأيت رجلا أغزر علما من أبي بكر الهذليّ لم يُعد على حديثا قط . وكان أبو بكر الهذليّ يقول : حدثت المنصور بأكثر من عشرة آلاف حديث ، فقال لى ليلة — وقد حدثته عن يوم ذى قارٍ وقد اضطرت إلى التكرار — : أتعيد الحديث ؟ فقلت : ما هذا مما مر يا أمير المؤمنين ؟ فقال : أما تذكر ليلة الرعد والأمطار وأنت تحدث بحديث يوم ذى قار فقلت لك : ما يوم ذى قار بأصعب من هذه الليلة ؟

١٥ ومن حق المحادثة وواجب الموانسة ترك المراءى بهدا مع الأكفاء فكيف مع الملوك والرؤساء ! وقالوا : المماراة تُفسد الصداقة القديمة ، وتحل العقد الوثيقة وتكسب الإحنة والبغضاء . وقال الصاحب بن عباد : لحدث على السامع ثلاث : كتمان السر ، وإصغاء الذهن ، وترك التحفظ . هذا ما يلزم نديم الملك .

٢٠ وأما مؤاكلة ، فقد اصطالح الناس على إجلال رؤسائهم وملوكهم عن غسل أيديهم بحضورهم ، وأستجازوا ذلك مع نظرائهم ومن يسقط التحفظ بينهم وبينهم .

وربما تجمل الرئيس فقال لمؤاكلة : اغسل يدك مكانك ولا تبرح . فالغني يغتم ذلك ويفعل ، والفطن ياباه ويسلك سبيل الأدب ، فيخف على القلب . هذا بعد الطعام .
وأما قبله بخائر أن يغسل اليد بحضرة الرئيس . وأما الخلال فلا يستعمل بحضرة آلبسة .

- وأما آداب الأكل بين يدي الرئيس — ألا يخلط طعاما بطعام ، ولا يغمس اللقمة بالخل ثم يضعها في الطعام ، ونحو ذلك . هذا ما يلزم نديم الملك ومؤاكلة . وقد ذكرنا مما يجب للكل على رعيته من المناصحة والأدب والتوقير والتعظيم فيما تقدم ما يدخل في هذا الباب ، فلا فائدة في تكراره . فلنذكر ماورد في النهي عن صحبة الملوك .

ذكر ماورد في النهي عن صحبة الملوك والقرب منهم

- قد نهى الحكماء عن صحبة الملوك وقالوا : إن الملوك إذا خدمتهم ملوك ، وإن لم تخدمهم أدلوك . وإنهم يستعصمون في الثواب رد الجواب ، ويستقلون في العقاب ضرب الرقاب . وإنهم يعثرون على أعثرة اليسر من خدمهم فيبتون لها مآرا ، ثم يوقدون لها راء ، ويعتقدونها نار . وقال ابن المقفع : إن وجدت عن السلطان وصحبته عني فضن عنه نفسك ، وعثره جهدك فإنه من يأخذه السلطان بحقه يحل فيه وين ذمة نديه وعمل لآخره . وقال لعتابي وقد قيل له : لم لا تقصد زمبر فتخذه . فقد . لأنى أرد بعض "نواحد" غير حسنة ولا يدي ، وقتل الآخر . سينه ولا ديب . ونست ندرى نى نرحب أكون . ولست أرجو منه مقدار ما أحصره . وقال لأمرئته :

أَسْرِكْ أَنِي نَلْتُ مَا نَالَ جَعْفَرُ * من الملك أوما نَالَ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ
 فقالت : بلى والله ! فقال :
 وَأَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَغْصَنِي * مَغْصَمًا بِالْمُرْهَقَاتِ الْبَوَارِدِ
 فقالت : لا والله ! فقال :
 ذَرِينِي تَجَنُّي مِيتَقِي مَطْمَئِنَّةً * ولم أَتَجَشَّمْ هَوْلَ تِلْكَ الْمَوَارِدِ
 فَإِنْ جَسِيَّاتِ الْأُمُورِ مَنْوُطَةٌ * بِمَسْتَوْدَعَاتِ فِي بَطُونِ الْأَسَاوِدِ

الباب العاشر

من القسم الخامس من الفن الثاني

في قادة الجيوش ، والجهاد ، ومكاييد الحروب ، ووصف الوقائع ، والرباط ،
 وما قيل في أوصاف السلاح . ١٠

ذكر ما قيل في قادة الجيوش وشروطهم وأوصافهم

ووصاياهم وما يلزمهم

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحلبي
 الجرجاني الشافعي في كتابه المترجم بـ "المنهاج" ما مختصره ومعناه : إذا أُنْعِدَ الْإِمَامُ حَيْسًا
 أَوْ سِرِيَّةً فَيَسْعَى أَنْ يُؤَمِّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا صَالِحًا أَمِيًا مُحْتَسِبًا ، لِأَنَّهُ يَقُومُ إِلَيْهِ يَنْظُرُونَ . ١٥
 فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَيْرًا فِي نَفْسِهِ كَانَتْ أَعْمَالُهُ بِحَسَبِ سِرِّهِ وَكَانَتْ أَعْمَالُ الْقَوْمِ بِحَسَبِهَا
 مُصَاهِيَةً لَهَا ، فَإِنْ رَأَوْا مِنْهُ كَسَلًا كَسَلُوا ، وَإِنْ رَأَوْا مِنْهُ فَشَلًا فَشَلُوا . وَإِنْ ثَبِتَ
 ثَبَتُوا ، وَإِنْ رَجَعَ رَجَعُوا ، وَإِنْ جَنَعَ إِلَى السَّلَمِ جَعُوا ، وَإِنْ جَدَّ جَدُّوا ؛ فَهُمْ

في تَبِعِهِ كَالْمُؤْمَرِ مَعَ الْإِمَامِ . وَالْعَدُوُّ إِنَّمَا يَفْرُقُ مِنْ رَأْسِ الْقَوْمِ ، فَلَمَّا سَمِعَ بَنِي ذَكَرَ
كَانَ ذَلِكَ أَقْبَبَ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْمَعَ بِخَامِلٍ لَا صِيتَ لَهُ . وَإِذَا سَمِعَ بِشَجَاعٍ غَيْرِ قَوَّارٍ
كَانَ آيَسٌ مِنْ مَقَاوِمِهِ ، مِنْهُ لَمَّا سَمِعَ بِفَيْتِلِ جَبَّانٍ . وَإِذَا سَمِعَ بِبَلِيٍّ يَطْلُعُ فِي خِدَاعٍ
مِثْلِهِ كَانَ أَجْرًا عَلَى آسِقَالِهِ ، مِنْهُ إِذَا سَمِعَ بِصُلْبٍ فِي الدِّينِ شَدِيدٍ فِي الْبَأْسِ . فَيَكُونُ
مَا يَكُونُ مِنَ الْعَدُوِّ مِنَ الْإِقْلَامِ وَالْإِحْجَامِ بِحَسَبِ مَا يَبْلُغُهُ مِنْ حَالِ رَأْسِ الْمُسْلِمِينَ .
فَلِهَٰذِهِ السَّبَبِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الرَّأْسُ مُسْتَعْلَمًا جَامِعًا لِأَسْبَابِ الْفَنَاءِ وَالْكَفَايَةِ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَأَمَّا مَا يَلِيزُ قَائِدَ الْجَيْشِ — قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْمَاورِدِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُرْتَجَمِ
بِ«الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ» مَا مِمَّنْهُ : إِنَّ أَمِيرَ الْجَيْشِ يَلِيزُهُ سِتَّةُ أَحْكَامٍ :

- الْأَوَّلُ مِنْهَا — مَسِيرُهُ بِالْجَيْشِ . وَعَلَيْهِ فِي السَّيْرِ بِهِمْ سَبْعَةُ حَقُوقٍ : أَحَدُهَا
الرَّفْقُ بِهِمْ فِي السَّيْرِ الَّذِي يَقْدَرُ عَلَيْهِ أَوْضَعُهُمْ وَتُحْفَظُ بِهِ قُوَّةُ أَقْوَامِهِمْ . وَلَا يَجِدُ السَّيْرَ
فِيهِكَ الضَّعِيفَ وَيَسْتَفْرِغُ جَلَدَ الْقَوَى . فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنْ هَذَا
الَّذِينَ تَمِينَ فَأَوْعِلُوا فِيهِ بَرَفَقٍ فَلَمَّا لَمْ تَنْبِتْ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا طَهْرًا أَتَى» . وَالثَّانِي أَنْ يَتَفَقَّدَ
خِيَلَهُمُ الَّتِي يِمَاهِدُونَ عَلَيْهَا وَظُهُورَهُمُ الَّتِي يَمْتَطُونَهَا ، فَلَا يُدْخِلُ فِي خِيَلِ الْجِهَادِ قَبْلًا
كَبِيرًا ، وَلَا ضَرْعًا صَغِيرًا ، وَلَا حِطْلًا كَسِيرًا ، وَلَا أَنْجَفَ رَازِحًا هَزِيلًا ، لِأَنَّهَا لَا تُغْنِي ، وَرَبَّمَا

(١) فِي الْأَمْرِ : « نَحْرِي » وَالْحَسْبُ بِتَضَمُّنِ مَا أَشْنَأُ .

(٢) فِي الْأَمْرِ : « لِيَكُونَ » هَلَامٌ ، وَلَكِنْ الْعَدُوُّ هِيَ الْمَسْأَلَةُ لِلْسِّيَاقِ .

(٣) فِي الْمَجْمَعِ صَعِيرٌ « مُؤَوَّلٌ ... » وَفِيهِ أَحَدُ الْخَبَرِ كَمَا هِيَ .

(٤) نَقِمٌ (وَالْفَتْحُ) : كَبِيرُ السَّحَابِ .

(٥) صَرِيحٌ . مَهْرَانْدِي لَا يَقْوَى عَلَى عَدُوٍّ .

(٦) حَسَمٌ : مَرَسَ الَّذِي تَهْتَمُّ لَطُولُ عَمَلِهِ .

(٧) الزَّرَاحُ . سَاقُ مِنَ الْإِبِلِ .

كان ضحفها وهنا . ويتفقد ظهور المطايا والركوب ، فيُخرج منها ما لا يقدر على السير
ويمنع من أن تُحمل زيادة على طاقتها . والثالث أن يُراعى من معه من المُقاتلة . وهم
صنفان : مُستزقة ، وهم أصحاب الديوان من أهل الفخْر بحسب الفناء والحاجة ؛
ومُتطلّعة ، وهم الخارجون عن الديوان من البوادي والأعراب وسكان القرى والأصهار
الذين خرجوا في الفير الذي ندب الله إليه بقوله : (اُخْرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا) قيل معناه :
شبانًا وشيوخًا ، وقيل أغنياء وفقراء ، وقيل رُكبانًا ومُشاةً ، وقيل ذا عيال وغير
[ذى] عيال . وهؤلاء يُطْلَوْنَ من الصدقات دون التَّيِّ . والرابع أن يُعرّف على الفريقين
العرفاء ويُتَبَّ عليهم التقباء ، ليعرّف من عرفائهم وقبائهم أحوالهم ويقربوا عليه اذا
دعاهم . وقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في مغازيه . والخامس أن يُيسل
لكل طائفة شعارًا يتداعون به ليصيروا به مُميزين . فقد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم شعار المهاجرين : " يا بني عبد الرحمن " وشعار الخزرج : " يا بني عبد الله " ١٠
وشعار الأوس : " يا بني عبيد الله " وسمى خيله : " خيل الله " . والسادس أن يتصقح
الجيش ومن فيه ، فيُخرج منهم من كان فيه تخذيلٌ للجهاديين وإرجافٌ بالمسلمين
أو عينا عليهم للشركين . فقد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بن سلول
في بعض غزواته لتخذيذه المسلمين . قال الله تعالى : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ١٥
وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ) أى لا يفتن بعضكم بعضًا . والسابع ألا يُمايل من ناسبه

(١) التكلّة عن الأحكام السلطانية .

(٢) في الأصل والأحكام السلطانية « ويقربون » والظاهر أنه مطوف على « ليعرف ... » .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وهو المتعين ، لأنه نصير لقوله « وقاتلوا ... » وهو مخاطب ،

فيكون مصره كذلك . وفي الأصل « بعضهم » . ٢٠

(٤) يمايل : يمالئ .

أو وافق رأيه ومذهبه على من باينه في النسب أو خالفه في رأى ومذهب ، فيظهر من المباينة ما تفرق به الكلمة الجامعة تشاعلاً بالتقاطع والاختلاف . فقد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المفاقيب وهم أصداد في الدين ، وأجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر بهم العدد وتكاملت بهم العدة ، ووكّلهم فيما أصمروه من النفاق إلى الله تعالى . قال الله تعالى : (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) قيل فيه : الدولة ، وقيل : القوة .

والثانى — تدبير الحرب . قال الماوردى : والمشركون في دار الحرب صنفان ، صنف منهم بلغتهم دعوة الإسلام فامتنعوا منها وتآبوا عليها . فأمر الجيش بخبري قتالهم بن أن يبتهم ليلاً ونهاراً بالقتل والحريق ، وبين أن يُنذرهم الحرب ويُصافّهم في القتال . والصنف الثانى لم تبلغهم دعوة الإسلام وهم قليل جداً ، إلا أن يكونوا ورء من بل هذه البلاد الإسلامية من الترك والروم في مبادئ بلاد المشرق وأقصى المغرب . فيحرم عليه الإقدام على قتالهم عرّة وبياتاً ، وأن يبدأهم بالقتال قبل طهار دعوه الإسلام لهم ، وعلامهم من معحر السوء وطهور المحم ما يقودهم إلى لإحابة . فإن أقمو على كفر بعد ظهورهم . حاربهم وصاروا فيه كمن بلغهم لدعوه . قال الله تعالى : (دُعُيْ سَائِرَ رَثِّ حُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنِ وَحَادِلُهُم نَائِي هِيَ خَسَنُ) معناه إلى دين رثّ سوءة ونمر . وإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الإسلام ، يدريهم بخجحه وقتلهم سرّة وبياتاً . صين يات شوسهم . وهى على الأصح من مذهب نسافى كديات نسامين . وقيل : أن تكون كديات الكفار على اختلافهم . وقد تقدمت صفوف في حرب حارل قاتل من المسلمين أن يعلم بما

يُشْتَهَرُ بِهِ فِي الصُّفُوفِ وَيُمَيِّزُهُ مِنْ بَيْنِ الْجَيْشِ ، وَأَنْ يَرْكَبَ الْأَبْلَقَ إِنْ كَانَتْ خَيُْولُ
النَّاسِ دُهُمًا أَوْ شُقْرًا . رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ :
”سَمُّوْا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَمَوْتُمْ“^(١) . وَيَحْجُوزُ أَنْ يُجِيبَ إِلَى الْبَرَاذِ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ ؛ فَقَدْ
دَعَا أَبُو بَنْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَرَاذِ يَوْمَ أُحُدٍ فَبَرَزَ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ
الْبَيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَيَحْجُوزُ أَيْضًا لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى الْبَرَاذِ
لِمَا فِيهِ مِنْ إِطْهَارِ الْقُوَّةِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ لَنْ يَعْجِزَ عَنْ
مُقَاوَمَةِ خَصْمِهِ وَيَقْدِرَ عَلَى دَفْعِ عَدُوِّهِ . وَلَا يَحْجُوزُ ذَلِكَ لِرُعْمِ الْجَيْشِ ، فَإِنَّهُ إِذَا طَلَبَ
الْبَرَاذَ وَقَدْ أَتَى ذَلِكَ فِي الْمُسْلِمِينَ ؛ وَرَبَّمَا يُفْضِي بِهِمْ عَدْمُهُ إِلَى الْهَزِيمَةِ . وَرَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا بَرَزَ لثَقَاتِهِ بِنَصْرِ اللَّهِ وَإِنْجَازِ وَعْدِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لغيرِهِ . وَيَحْجُوزُ
لَأَمْرِ الْجَيْشِ إِذَا حَصَّ عَلَى الْجِهَادِ أَنْ يُعَرِّضَ لِلشَّهَادَةِ مَنْ الرَّاغِبِينَ فِيهَا مِنْ يَعْلَمُ أَنَّ
قِتْلَهُ فِي الْمَعْرَكَةِ مِمَّا يَحْزِرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْقِتَالِ حِمَّةً لَهُ . ١٠

حَكَى مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَحَ مِنَ الْعَرِيشِ يَوْمَ بَدْرٍ
فَحَزَرَ سَبْعًا عَلَى الْجِهَادِ وَقَتْلَ كُلِّ أَمْرٍ [مِنْهُمْ]^(٢) مَا أَصَابَ . وَقَالَ : ” وَالَّذِي
حَسْبِي يَدِي لَا مَهْمَ لَهُمُ الْيَوْمَ رَجُلٌ قُتِلَ صَابِرًا مُحْتَسِمًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ
حَنَّةً “ . فَقَالَ غَمَيْرُ بْنُ الْخُثَمَاءِ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ وَفِي بَدْرٍ تَمَرَاتُ يَهْكُلُهُنَّ : نَجِّ بَنِي ! مَا بَقِيَ ١٥

(١) رَوَاهُ الْإِسْلَامُ فِي الْمَعَارِفِ - مَعْنَاهُ : وَفِي الْأَصْلِ «سَمَوْتُمْ» . وَهَذَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(٢) كَذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ شُعْبَايَةَ - وَفِي الْأَصْلِ : «أَنْ يَبْرَزَ يَوْمَ أُحُدٍ فِيهِ ... ح» وَطَاهَرُ بْنُ
كَلْبَةَ يَوْمَ أُحُدٍ رَدَّتْ هَذِهِ سَمًا .

(٣) رَوَاهُ الْإِسْلَامُ فِي الْمَعَارِفِ - قَوْلُهُ : «أَنْ يَبْرَزَ يَوْمَ أُحُدٍ فِيهِ ... ح» وَهَذَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

أو وافق رأيه ومذهبه على من بآينه في السب أو خالفه في رأى ومذهب ، فيظهر من المباينة ما تفرق به الكلمه الجامعة تشاغلاً بالتقاطع والاختلاف . فقد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المفاقيين وهم أصداد في الدين ، وأجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثرتهم العدد وتكاملت بهم العدة ، وكلهم فيما أضمره من النفاق إلى الله تعالى . قال الله تعالى : (وَلَا تَتَّزِعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) قيل فيه : الدولة ، وقيل : القوّة .

والثانى — تدير الحرب . قال الماوردى : والمشركون في دار الحرب صنفان ، صنف منهم بلغتهم دعوة الإسلام فامتنعوا منها وتابوا عليها . فأمر الجيش ^(١) تخير في قتالهم بين أن يبيتهم ليلاً ونهاراً بالقتل والتحريق ، وبين أن يندهم الحرب ويصافهم في القتال . والصنف الثانى لم تبلغهم دعوة الإسلام وهم قليل جداً ، إلا أن يكونوا وراء من بلى هذه البلاد الإسلامية من الترك والروم في مبادئ بلاد المشرق وأقصى المغرب ، فيحرم عليه الإقدام على قتالهم غرةً وبياتاً ، وأن يبدأهم بالقتال قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة وظهور الحجة ما يقودهم إلى الإجابة . فإن أقاموا على الكفر بعد ظهورها لهم ، حاربهم وصاروا فيه كمن بلغتهم الدعوة . قال الله تعالى : (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَادِثُهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) معناه إلى دين ربك بالسؤة والقرآن . فإن بدأ بقتالهم قل دعائهم إلى الإسلام وإنذارهم بحججه وقتلهم غرةً وبياتاً ، ضمن ديار نفوسهم . وهى على الأصح من مذهب الشافعى كديات المسلمين . وقيل : بل تكون كديات الكفار على اختلافها . وإذا تقابلت الصفوف في الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين أن يعلم بما

(١) كذا في الاحكام السلطانية ، وفي الأصل : «وقاتلوا عليها» .

يُشْتَرُّهُ فِي الصَّفُوفِ وَيَتَّزُّهُ مِنْ بَيْنِ الْجَيْشِ ، وَأَنْ يَرْكَبَ الْإِبْطَقَ إِنْ كَانَتْ خِيُولُ النَّاسِ دُهِمًا أَوْ شُقْرًا . رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ : «سَمُّوْا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَمَّتْ»^(١) . وَيَجُوزُ أَنْ يُجِيبَ إِلَى الْبَرَازِ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ ؛ فَقَدْ دَعَا أَبُو بَنْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَرَازِ يَوْمَ أُحُدٍ فَبَرَزَ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَيَجُوزُ أَيْضًا لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى الْبَرَازِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ الْقُوَّةِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ لَنْ يَعْجَزَ عَنْ مَقَاوِمَةِ خَصْمِهِ وَيَقْدِرَ عَلَى دَفْعِ عَدُوِّهِ . وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِزَعِيمِ الْجَيْشِ ، فَإِنَّهُ إِذَا طَلَبَ الْبَرَازَ وَقُتِلَ ، أَثَرُ ذَلِكَ فِي الْمُسْلِمِينَ ؛ وَرَبَّمَا يُفْضِي بِهِمْ عَدَمُهُ إِلَى الْهَزِيمَةِ . وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا بَرَزَ لِثِقَتِهِ بِنَصْرِ اللَّهِ وَإِنْجَازِ وَعْدِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لغيرِهِ . وَيَجُوزُ لِأَمِيرِ الْجَيْشِ إِذَا حَضَرَ عَلَى الْجِهَادِ أَنْ يُعَرِّضَ لِلشَّهَادَةِ مِنَ الرَّاعِبِينَ فِيهَا مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ قِتْلَهُ فِي الْمَعْرَكَةِ مِمَّا يَحْتَرِضُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْقِتَالِ حِمْيَةً لَهُ .

حَكَى مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنَ الْعَرِيشِ يَوْمَ بَدْرٍ فَحَرَّضَ النَّاسَ عَلَى الْجِهَادِ وَنَقَلَ كُلَّ أَمْرٍ [مِنْهُمْ]^(٢) مَا أَصَابَ ، وَقَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا نَهَاتِلُهُمُ الْيَوْمَ رَجُلٌ فَيُقْتَلَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ » ؛ فَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ الْخَطَّابِ : « مَا بَقِيَ » .

(١) اِعْمَلُوا لَكُمْ سَلَامَةً يَعْرِفُ مَا بَعْضُكُمْ بَعْضًا . وَفِي الْأَصْلِ « سَمُّوْا ... » وَمَا أَشْنَاهُ رَوَايَةُ الْبَهَايَةِ دُونَ الْأَثَرِ وَاسْتَأْذَنَ .

(٢) كَذَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « إِلَى الْبَرَازِ يَوْمَ أُحُدٍ لِمَا فِيهِ ... » الْخَطُّ وَطَاهَرُ الْأَنْبَاءِ « يَوْمَ حُدَّ » رِيدَتْ هَا هُنَا سَهْوًا مِنَ النَّاسِ .

(٣) رِيَادَةُ عَنْ أَطْرَافِ قِسْمِ أَوَّلِ ح ٥ ص ١٣٢١ طَبْعُ أَوْرَبَا . وَهَلِ الْإِمَامُ الْجَلِيدُ : جَعَلَ لِمَنْ مَاعَمُوا .

بيني وبين أن أدخل الجنة إلا أن يقتلني هؤلاء القوم، ثم قذف التمرات من يده وأخذ سيفه وتقدم وقاتل القوم حتى قُتل — رحمه الله — وهو يقول :

رَضًّا إلى الله بغير زاد * إلا التَّقَى وعَمَلُ المعَادِ^(١)
والصبر في الله على الجهاد * وكلُّ زاد عرضةُ التَّفَادِ

* غير التَّقَى والبرِّ والرشادِ *

ويجوز للسلم أن يقتل من ظفربه من مُقاتلة المشركين مُحارباً وغير مُحارب .
واختلف في قتل شيوخهم ورُهبانهم من سكان الصوامع والديارات . فمن منع من قتلهم قال : إنهم مُوَادِعُونَ . ومن قال بقتلهم وإن لم يُقاتِلُوا [قال] : لأنهم ربما أشاروا برأى يكون فيه إنكاءً للمسلمين . وقد قُتل دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ في حرب هوازن — وهو يوم حنين — وقد جاوز مائة سنة ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يراه فلم يُنكر قتله ، وكان يقول حين قُتل :

أمرُهُمُ أمرى بِمَخْرَجِ اللَّوَى * فلم يستبينوا الرشدَ إلا حُصِيَ الغد^(٢)
فلما عَصَوْنِي كُنْتُ منهم وقد أرى * غَوَايَتَهُمْ لا أنهى غير مُهتدى

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا غيرها ما لم يُقاتِلُوا ؛ لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم . وقد نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن قتل العُصفاء والوصفاء — والسفهاء : المُتعدِّون ، والوصفاء : المالِكُ — . فإن قاتل النساء والولدان قُوتِلُوا مُقبِلين ولم يُقتلوا مُدبرين . وإذا تترسوا في الحرب بنسائهم وأطفالهم عُمِدَ قتلهم

(١) في الأصل : « إلى » والتصويب عن الأحكام السلطانية والطبرى .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) في ديوان الحماسة لأبي تمام ، شرح البربري طبع مدينة «س» ، أورما : « ... وقد أرى »

غوايتهم وأنهى غير مهتدى .

وَتَوْفَى قَتْلُ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ ، [فَإِنْ لَمْ يَوْصَلْ إِلَى قَتْلِهِمْ إِلَّا بِقَتْلِ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ] ^(١)
 جاز ، ولو تَرَسَّوْا بِأَسْرَى الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَوْصَلْ إِلَى قَتْلِهِمْ إِلَّا بِقَتْلِ الْأَسَارَى لَمْ يَحْزَ
 قَتْلُهُمْ ، فَإِنْ أَضَى الْكَفَّ عَنْهُمْ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِالْمُسْلِمِينَ ، تَوَصَّلُوا إِلَى الْخِلَاصِ مِنْهُمْ
 كَيْفَ أَمَكْنَهُمْ وَتَحَوَّزُوا أَنْ يَعْمِدُوا قَتْلَ مُسْلِمٍ ؛ وَيَحْوِزَ عَقْرُ خَيْلِهِمْ مِنْ تَحْتِهِمْ إِذَا
 قَاتَلُوا عَلَيْهَا ؛ وَمَنْعَ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ مِنْ عَقْرِهَا . وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعْرِفَ فَرَسَ
 نَفْسِهِ ، لِأَنَّ الْخَيْلَ مِنَ الْقُوَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِعْدَادِهَا فِي جِهَادِ عَدُوِّهِ . قَالَ اللَّهُ
 تَعَالَى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) .
 وَلَا أَحْتَوِجَ بِمَقَرِّ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَرَسَهُ يَوْمَ مُؤْتَةَ ، فَإِنَّهُ أَقْتَحَمَ بِفَرَسٍ لَهُ شَقْرَاءَ
 حَتَّى أَلْتَحَمَ الْقِتَالَ ثُمَّ نَزَلَ عَنْهَا وَعَقَرَهَا وَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ أَوَّلُ رَجُلٍ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَقَرَ فَرَسَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ إِنَّمَا عَقَرَ فَرَسَهُ بَعْدَ أَنْ أُحِيطَ بِهِ ، فَعَقَرَهُ
 لَهَا خَشْيَةً أَنْ يَتَقَوَّى بِهَا الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَصَارَ عَقَرُهَا كَعَقْرِ خَيْلِهِمْ .

وَالثَّلَاثُ — مَا يُلْزَمُ أَمِيرَ الْجَيْشِ فِي سِيَاسَتِهِمْ . وَالَّذِي يُلْزَمُهُ فِيهَا عَشْرَةُ أَشْيَاءَ :
 أَحَدُهَا : حِرَاسَتُهُمْ مِنْ غِرَّةٍ يَطْفَرُ بِهَا الْعَدُوُّ مِنْهُمْ ، وَذَلِكَ أَنْ يَتَّبَعَ الْمَكَانَ فِيحْفَظُهَا
 عَلَيْهِمْ وَيُحَوِّطَ سَوَادَهُمْ بِحُرْسٍ يَأْمَنُونَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِمْ وَرَحَالِهِمْ ، لِيَكُنُوا فِي وَقْتِ
 الدَّعَةِ وَيَأْمَنُوا مَا وَرَاءَهُمْ فِي وَقْتِ الْحَارِبَةِ . وَالثَّانِي : أَنْ يَخْتَارَ لَهُمْ مَوْضِعَ تَزْوِيلِهِمْ لِحَارِبَةِ
 الْعَدُوِّ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَوْطَى الْأَرْضِ مَكَانًا وَأَكْثَرَهَا مَرْعَى وَمَاءً وَأَحْسَنَهَا أَكْثَافًا
 وَأَطْرَافًا ، لِيَكُونَ أَعْوَنَ لَهُمْ عَلَى الْمَنَازِلَةِ وَأَقْوَى لَهُمْ عَلَى الْمَرَابَطَةِ . وَالثَّلَاثُ : إِعْدَادُ
 مَا يَحْتَاجُ الْجَيْشُ [إِلَيْهِ] مِنْ زَادٍ وَعُلُوفَةٍ تُفَرِّقُ عَلَيْهِمْ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ ، لَتَسْكُنَ نَفْسُهُمْ

(١) التَّكَلُّفُ مِنَ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ «رَحَالُهُمْ» وَالتَّصْوِيبُ عَنِ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ «وَدَمَاءُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْحِيحُ عَنِ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ .

- إلى مادة يستغنُون بها عن السعى في تحصيلها، وتوفّر دواعيهم على منازلة العدو. والرابع:
- أن يعرف أخبار عدوّه حتى يقف عليها، ويتصقّح أحوالهم [حتى يخبّرها] ^(١) ليسلم من مكرهم ويلتمس العِرة في الهجوم عليهم. والخامس: ترتيب الجيش في مصافّ الحرب، والتعويل في كل جهة على من يراه كفّاً [لها]، ويتفقد الصفوف من الخلل فيها، ويراعى كل جهة ^(٢) [يُميل العدو عليها بمدد يكون عوناً لها]. والسادس: أن يقوّ نفوسهم بما يُسرّعهم من الظفر ويخيل إليهم من أسباب النصر، ليقُلّ العدو في أعينهم فيكونوا عليه أجراً. قال الله عز وجل: (إِذْ يُرَبِّكُهُمُ اللَّهُ فِي مَآمِكٍ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَكُهُمْ كَثِيرًا لَسَلَّمْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ). والسابع: أن يعدّ أهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله إن كاثروا من أهل الآخرة، وبالجزاء والنفل من الغنيمة إن كانوا من أهل الدنيا.
- والثامن: أن يساور ذوى الرأى فيما أعْضَلَ، ويرجع إلى أهل الخزم فيما أَتْكَل؛ ليأمن الخطأ ويسلم من الزلل. وقد تقدّم ذكر ما في المشورة من البركة والخير.
- والتاسع: أن يأخذ جيشه بما أوجب الله تعالى من حقوقه وأمر به من حدوده، حتى لا يكون منهم تجاوز في دين الله [ولا تحيف في حق] ^(٢)، فإن من جاهد عن الدين كان أحق الناس بالترام أحكامه. وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أَنَّهُوْا جِيوشَكُمْ عَنِ الْفَسَادِ فَإِنَّهُ مَا فَسَدَ جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا قَذَفَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ وَأَنَّهُوْا جِيوشَكُمْ عَنِ الرِّبَا فَإِنَّهُ مَا زَنَى جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَانَ" ^(٣)

(١) الريادة عن الأحكام السلطانية ص ٤١ .

(٢) التكلّة عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل: «... لا سلط الله سليم الوتان والموتان» ولعل كلمة «الوتان» ريدت سهواً من

الناصح. وإم كلمة «همته» . وقد ورد الحديث في الأحكام السلطانية حالياً منها كما أوردها. والموتان (بالضم) ٢٠ ويصح: الموت الكثير الوقوع .

وَأَنهَآ جِيوشُكُمْ ^(١) فَإِنَّهَ مَا غَلَّ جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا قَذَفَ اللَّهُ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ .
 وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، عَمَلٌ صَالِحٌ قَبْلَ الْغَزْوِ فَإِنَّمَا تُقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ .
 وَالْعَاسِرُ : أَلَّا يُمَكِّنَ أَحَدًا مِنْ جَيْشِهِ أَنْ يَتَشَاغَلَ بِتِجَارَةٍ أَوْ زِرَاعَةٍ لِيَصْرِفَهُ الْإِهْتِمَامُ
 بِهَا عَنْ مَصَابِرَةِ الْعَدُوِّ وَصِدْقِ الْجِهَادِ . رُوي عَنْ نَبِيٍِّّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ :
 «لَا يَغْزُونَ مَعِيَ مَنْ بَنَى لَمْ يَجْلِهْ وَلَا رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَا رَجُلٌ
 زَرَعَ زَرْعًا لَمْ يَحْصِدْهُ » ^(٣) .

والرابع — ما يلزم المجاهدين من حقوق الجهاد . وهو ضربان : أحدهما
 ما يلزمهم في حق الله تعالى ؛ والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم .
 فأما اللازم لهم في حق الله تعالى فأربعة أشياء . أحدها : مصابرة العدو عند اللقاء
 ١٠ الجميع بالآية ينهزم عنه من مثليه فما دون ذلك . وقد كان الله سبحانه وجل فرض في أول
 الإسلام على كل مسلم أن يقاتل عشرة من المشركين ، فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ
 حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ
 مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) . ثم خفف الله عنهم بعد قوة الإسلام وكثرة
 أهله فأوجب على كل مسلم لاقى العدو أن يقاتل رجلين منهم ، فقال تعالى :
 ١٥ (الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) فخرم على كل مسلم
 أن ينهزم من مثليه إلا لإحدى حالتين : إما أن يتحرف لقتال قوتل لاستراحة أو لمكيدة
 ويعود إلى قتالهم ، وإما أن يتحيز إلى فئة أخرى يجتمع معها على قتالهم . قال الله تعالى :

(١) العلول : الخلية في المعجم .

(٢) كذا بالأصل ، ويصهر أن سياق الكلام يقتضي «يصبره» .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «ولا رجل رزح رزح ليحصد» .

(وَمَنْ يُؤْمِرْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ يُعْصَبُ مِنَ اللَّهِ) قال : وسواء قُرِبَتِ الفِتْنَةُ التي يُتَحَيَّرُ إليها أو مُدَّتْ . ^(١) والله صه لِقُلِّ الْقَادِيسِيَّةِ حين أَنهزموا إليه : أَنَا فِتْنَةُ كُلِّ مُسْلِمٍ . ويجوز إذا زادوا على مثليه ولم يجدوا إلى المصاهرة سبيلاً أَنْ يُؤَلَّى عَنْهُمْ غَيْرُ مَا يُؤَلَّى لِقِتَالٍ وَلَا مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ . هذا مذهب الإمام الشافعي رحمه الله . وأما أصحابه فيمن عجز عن مقاومة مثليه وأشرف على القتل هل يجوز أَنهزمه ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : لَا يَجُوزُ أَنهزمه عَهِمُ وَإِنْ قُتِلَ ، لِلصَّ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى : يَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّى مَاوِيًّا أَنْ يُتَحَرِّقَ لِقِتَالٍ أَوْ يُتَحَيَّرَ إِلَى فِتْنَةٍ لَيْسَ مِنَ الْقَتْلِ وَمِنْ لَأَمِّ الْخِلَافِ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَصَاهِرَةِ فَلَا يَجُوزُ عَنْ هَذِهِ الْبَيْتَةِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُخْتَارُ بِهَذَا التَّفْصِيلِ ، وَالصَّ فِيهِ مَنْسُوخٌ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُقَاتَلَ مَا أَمَكْنَهُ وَيَنْهَزَمُ إِذَا عَجَزَ وَخَافَ الْقَتْلَ . وَالثَّانِي مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى : أَنْ يُقَصِّدَ بِقِتَالِهِ نَصْرَةَ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِطْلَاقَ مَا خَالَه مِنْ الْأَدْيَانِ ، لِيُطَهِّرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ . فَيَكُونُ بِهَذَا الْإِعْتِقَادُ حَائِزًا لثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُطِيعًا لَهُ فِي أَوَامِرِهِ وَنَهْيِهِ دِينَهُ وَمُسْتَنْصِرًا عَلَى عَدُوِّهِ [لَيْسَتْ سَهْلًا مَالًا] فَيَكُونُ أَكْثَرُ ثَابِتًا وَأَبْلَغُ بَيَاكَةً . وَلَا يُقَصِّدُ بِجِهَادِهِ اسْتِعَادَةَ الْمَغْمِ فَيَصِيرُ مِنَ الْمُتَكَسِّبِينَ لَا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ . وَالثَّالِثُ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى : أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ فِيمَا حَازَهُ مِنَ الْغَنَائِمِ وَلَا يُعْلَلُ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى تُقَسَمَ بَيْنَ جَمِيعِ الْغَنَائِمِيِّينَ مِنْ شُهَدَاءِ الْوَقْعَةِ وَكَانُوا عَلَى الْعَدُوِّ يَدًا ، لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهَا حَقٌّ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . وَالرَّابِعُ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى : أَلَّا يَمِيلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ذَا قُرْبَى وَلَا يَحَابِي فِي نَصْرِهِ اللَّهُ تَعَالَى [ذَا مَوْتَهُ] ، فَإِنْ حَقَّ اللَّهُ

﴿١٦٠﴾

(١) قوم قُلِّ : مهروم .

(٢) زيادة من الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل في مكان التكلفة عي واضح ، وهي عن "الأحكام السلطانية" .

أوجب ونصرة ديه أزم . قال الله تعالى : (نَأْيَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ) . نزلت الآية في حاطب بن أبي بلتعة وقد كتب كتابا إلى أهل مكة حين هم رسول الله صلى الله عليه وسلم يغروهم يُعلمهم فيه بالحر وأهده مع سارة - مولاة لني المطلب - فأطلع الله على الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فأبعد عليا واليرير في أثرها ، فأدركاها وأحدا الكتاب من قرون رأسها ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم حاطبا فقال : " ما حملك على ما صنعت " ؟ فقال . والله يا رسول الله إني لمؤمن بالله ورسوله ، ما كفرت ولا بدلت ولكني أمرؤ ليس لي في القوم أصل ولا عسيرة وكان لي بين أظهرهم أهل وولد فصاحبهم عليهم ، فعفا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . على ما ذكر ذلك إن شاء الله تعالى مينا في أثناء السيرة النبوية عدد ذكرنا اعزوه الفتح ، فتأمله هالك بحده .

وأما ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأربعة أسياء . أحدها : الترام طاعته والدحول في ولايته ؛ لأن ولايته عليهم انعقدت ، وطاعه بالولاية وحت . والثاني أن يمتصوا الأمر إلى رأيه ويكفوه إلى تديره ، حتى لا تختلف آراؤهم فتختلف كلمتهم ويفتروا جمعهم . قال الله تعالى : (وَأَوْزِدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ سَتِطِطُونَهُ مِنْهُمْ) لحمل تقوى الأمر إلى وليه سدا إلى حصول العلم وسداد الأمر . ومن طهرهم صوات نفي عليه يتوهه وأشاروا به عليه . والثالث : أن يسارعوا إلى امتثال أمره ، والوقوف عند ميه ورحيه لأهمها من لوازم طاعته . ومن توقفوا عما أمرهم به أو أهملوا على ما بهم عنه ورأى تأديتهم على المخالفة بحسب أعتاهم . فعل .

١١١ في الأصل « فضالمة » ، وفي نسخة من تاريخ كمال الدين الأثير (ج ٣ ص ١١٤) ص « ل » (« ل ») وعن ابن جرير (الجزء الآخر ص ٢٧ - ١٠ ص ٢٠) ومن نسخة من نسخة من نسخة (ص ١١ ص ١١) عن شرح المسائل . معارف روية البخاري حديث في كتاب جهاد . وفي روية ابن بخاري . وكان في بين طهرهم ودأبهم فصاحبهم عليهم .

وَلَا يُغْلَظُ فَيَنْفَرُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَنُبَيِّتَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فِيمَا رَحِمَهُ مِنْ اللَّهِ لِنْتُ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتُ فُظًّا غَلِظَ الْقَلْبُ لَا تَقْضُوا مِنْ حَوْلِكَ) . والرابع : ألا ينازعه في الغنائم إذا قَسَمَهَا فِيهِمْ ، وَيَتَرَضَّوْا بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ . والخامس من أحكامها : مصابرة الأمير على قتال العدو ما صَبَرَ وَإِنْ تَطَاوَلَتْ بِهِ الْمُدَّةُ . وَلَا يُولَّى عَنْهُمْ وَفِيهِ قُوَّةٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) . قيل ٥ في تأويل هذه الآية : اصبروا على الجهاد ، وصابروا العدو ، ورابطوا بملازمة الثغر . فإذا كانت مصابرة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفرَ بِجَصَلَةٍ مِنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ :

أحدها — أَنْ يُسَلِّمُوا فَيَصْبِرَ لَهُمُ الْإِسْلَامُ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا ، وَيُقِرُّوا عَلَى مَا مَلَكَوا مِنْ بِلَادٍ وَأَمْوَالٍ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أُثِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحِفْظِهَا » . وتصير بلادهم إذا أسلموا دار إسلام يجري عليها حكم الإسلام . ولو أسلم منهم في معركة طائفة ، قلت أو كثرت ، أحرزوا بالإسلام ما ملكوا في دار الحرب من أرض ومال . فإن طُهِرَ عَلَى دَارِ الْحَرْبِ لَمْ تُغْنِ أَمْوَالٌ مِنْ أَسْلَمَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُغْنِي مَا لَا يُنْقَلُ مِنْ أَرْضٍ وَدَارٍ ، وَلَا يُغْنِي مَا يُنْقَلُ مِنْ مَالٍ وَمَتَاعٍ . ١٥

والخصلة الثانية — أَنْ يُظْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ مَعَ مُقَامِهِمْ عَلَى نِسْرَتِهِمْ ، فَيَسْبِي دَرَارِيَهُمْ وَبَغْنُ أَمْوَالِهِمْ وَيَقْتُلُ مَنْ لَمْ يَحْصَلْ فِي الْأَسْرِ مِنْهُمْ . وَيَكُونُ خَيْرًا فِي الْأَسْرِ

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : « وراصوا ملازمة الثغر » .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية ، وهو الذي يستقيم به الكلام . وفي الأصل : « ان طهره الله ... » .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وهو الذي ياتم مع ما بعده . وفي الأصل : « ... لم يحصل ٢٠

في استعمال الأصلح من أربعة أمور. أحدها: أن يقتلهم صبراً بضرب العنق. والثاني: أن يسترقهم ويخري عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق. والثالث: أن يُفَادِيَ بهم على مال أو أسرى. والرابع: أن يُمنَّ عليهم ويعفو عنهم. قال الله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ) معاه الأسر. ثم قال: (فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا يَذَاءُ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) .

والخلاصة الثالثة — أن يبذلوا مالاً على المسالمة والموادة، فيجوز أن قبلهم منهم ويوادعهم عليه . وهو على ضربين . أحدهما : أن يبذلوه لوقتهم ولا يجعلوه خراجاً مستمراً. فهذا المال غنيمة لأنه مأخوذ بإحلاف خيل وركاب، يُقسم بين الغانمين، ويكون ذلك أمناً لهم في الانكشاف عن قتلهم في هذا الجهاد، ولا يبيع من جهادهم فيما بعد. والصريح الثاني: أن يبذلوه في كل عام. ويكون خراجاً مستمراً. ويكون الأمان به مستقراً. والمأخوذ منهم في العام الأول غنيمة تُقسم بين الغانمين. وما يؤخذ في الأعوام المستقبلية يُقسم في أهل النجى. ولا يجوز أن يعاود جهادهم ما كانوا مقيمين على بذل المال، لاستقرار الموادة عليه. وإذا دخل أحدهم إلى دار لإسلام، كان له بعقد الموادة الأمان على نفسه وماله. وإن سعى المال زلت الموادة وارتفع الأمان ولزم الجهاد كغيرهم من أهل الحرب. وقيل أبو حنيفة: لا يكون معهم من مال الحرية وصريح قصص لأمنهم. لأنه حق عليهم فلا يمتنع منه كالدُّيُون .

(١) في الأصل . « معاه أسرى » ردة ...

(٢) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل . « في لاسمك ... »

(٣) في الأصل . « وروم الجهاد ... » وهو تحريف . وتصويب الأحكام السلطانية .

- والخصللة الرابعة — أن يسألوا الأمان والمهادنة؛ فيجوز إذا تعذر الظفر بهم وأخذ المال منهم أن يهادتهم على المسألة في مدة مقدرة تعقد الهدنة [عليها إذا كان الامام قد أذن له في الهدنة^(١)] أو فوض إليه الأمر . فقد هادن رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً عام الحُدَيْبِيَّةِ عَشْرَ سِنِينَ . ويقتصر في مدة الهدنة على أقل ما يمكن ، ولا يجوز بأكثرها عَشْرَ سِنِينَ . فإن هادتهم أكثر منها بطلت الهدنة فيما زاد عليها ، ولهم الأمان فيها إلى آقضاء مدها لا يُجَاهِدُونَ فيها من غير إنذار . [فإن نقضوه صاروا حَرْباً يُجَاهِدُونَ من غير إنذار^(٢)] فقد نقضت قريش صلح الحديبية ، فسار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح محارباً . وإذا نقضوا عهدهم فلا يجوز قتل مَنْ في أيدينا من رهائهم . وقد نقض الروم عهدهم في زمان معاوية وفي يده رهائن فامتنع المسلمون جميعاً من قتلهم وخلّوا سبيلهم وقالوا : وَقَاءَ بَعْدِي خَيْرٌ مِنْ غَدْرِ بَعْدِي . وإذا لم يجوز قتل الرهائن لم يجب إطلاقهم ما لم يحاربوا . فإن حاربونا وجب إطلاق رهائهم وإبلاغ الرجل منهم مأمنهم وإبصال النساء والأطفال والذرائع إلى أهلهم . ويجوز أن يشترط لهم في عقد الهدنة ردّ من أسلم من رجالهم إليهم . فإذا أسلم أحدهم ردّ اليهم إن كانوا مأمونين على دمه ، ولم يُردّ إليهم إن لم يؤمّوا عليه . ولا يشترط ردّ من أسلم من نسائهم ، لأنهن ذوات فروج محترمة . فإن شُرط ردّهن لم يجوز أن يُردّن ؛ ودفع إلى أزواجهن مهورهن إذا طُلبن .
- ولا يجوز المهادنة لغير ضرورة تدعو إلى عقدّها ، وتجوز المهادنة أربعة أشهر فما دونها ولا يزيد عليها .

(١) النكحة من الأحكام السلطانية .

(٢) في الأحكام السلطانية « لم يجز إطلاقهم ... » .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « ولم يردّ عليهم ... » .

(٤) في الأصل : « لم يجوز أن يردوا » ومرجح اصمغر فوث .

وأما الأمان الخاص فيصح أن يبذله كل مسلم من رجل وامرأة وحرّ وعبد؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ” المسلمون نكافأ دماؤهم وهم يدٌ على من سواهم يَسْعَى بذمتهم أدناهم “ يعني عبيدَهم . وقال أبو حنيفة : لا يصحّ أمانُ العبدِ إلا أن يكون مأذونا له في القتال .

والسادس من أحكامها — السيرة في نزال العدو وقتاله . يجوز لأمر الجيـش ٥ في حصار العدو أن ينصب عليهم العرّادات ^(١) والمجانيق . فقد نصّب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف منجنيقاً . ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ، ويضع عليهم الليات والتحريق . وإذا رأى في قطع نخلم وشجرهم صلاحاً ليظفر بهم عنوةً أو يدخلوا في السلم صلاحاً ينالهم من الضعف ، فَعَل . ولا يفعل إن لم يرفيه صلاحاً . فقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم كروم أهل الطائف فكان سبباً لإسلامهم ، وأمر في حرب ١٠ بنى النّضير بقطع نوع من النخل يقال له الأصفر يرى نواه من وراء اللّحاء ، وكانت النخلة منها أحبّ إليهم من الوصيف ^(٢) ، فحزّونا لقطعها ، وجاء المسلمون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، هل لنا فيما قطعنا من أجر؟ وهل علينا فيما تركنا من وزر؟ فأَنزَلَ اللهُ تعالى : (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ) . ويجوز أن يعور عليهم المياه ويقطعها عنهم وإن كان ١٥ فيهم النساء والأطفال ؛ لأنه من أقوى أسباب ضعفهم والظفر بهم . وإذا استسقى منهم عطشان فالأمر بخير في سقيه أو منعه . ومن قُتل منهم واره عن الأبصار ولم يلزم تكفينه . ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حيّاً ولا ميتاً . روى عن النبي صلى الله عليه

(١) الرادات : واحداً : عزادة وهي صغرم المحبب ترى ما تحبها لمرى الجيد .

(٢) الوصيف : العبد . (٣) البلية : واحدة اللب وهو كل شيء من السبل سوى المعوة . ٢٠

(٤) عز الماء : سده . (٥) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل « وديكره » .

وسلم أنه قال : "لَا تُعَذِّبُوا عِبَادَ اللَّهِ بِعَذَابِ اللَّهِ" وقد أحرق أبو بكر الصديق رضي الله عنه قوماً من أهل الردة . قال الماوردي : ولعل ذلك كان منه والخير لم يبلغه .
وَمَنْ قُتِلَ مِنْ شُهَدَاءِ الْمُسْلِمِينَ زُمِلَ فِي ثِيَابِهِ وَدُفِنَ وَلَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد : "زَمَلُوهُمْ بِكُلُّوْمِهِمْ فَاهُمْ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْحَبُ دَمًا لَلْوُنُ لَوْنُ الدِّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ" . وإنما فعل ذلك بهم مكرمة لهم وإجراء لحكم الحياة عليهم . قال الله تعالى : (وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ) . ولا يمنع الجيش في دار الحرب من أكل طعامهم وعلوفه ودوابهم غير محتسب به عليهم . ولا يتعدوا القوت والعلوفه إلى ما سواهما من ملبوس ومركوب . فإن دعتهم الضرورة إلى ذلك ، كان ما ليسوه أو ركبوه أو استعملوه ، مُسْتَرَجَعًا مِنْهُمْ فِي الْمَغْنَمِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ، وَمُحْتَسَبًا عَلَيْهِمْ مِنْ سَهْمِهِمْ إِنْ كَانَ مُسْتَهْلَكًا . ولا يجوز لأحد منهم أن يطأ جارية من السبي إلا بعد أن يعطأها بسهمه فبعضها بعد الاستبراء . فإن وطئها قبل القسمة عزر ولا يحد ، لأن له فيها سهماً ؛ ووجب عليه مهر مثله . يضاف إلى الغنمة . فإن أحبلها لحق به ولدها وصارت أمًّ وَلَيْدَةً ، مَلَكَهَا . وإن وطئ من لم تدخل في السبي حد ، لأن وطأها زناً ، ولم يلحق به ولدها إن علقت .



وإذا عقدت هذه الإمارة على غزاة واحدة ، لم يكن لأمرها أن يغزو غيرها سواء غنم فيها أو لم يغنم . وإذا عقدت عمومًا عامًا بعد عامٍ نرّمه معاودة الغزو في كل وقت يقدر على الغزو فيه . ولا يقتصر عنه مع ارتفاع الموانع إلا قدر الاستراحة . و [أقل ما يجوز به أن] لا يعطل عامًا من جهاد .

ولهذا الأمير، إذا قُوِّضَتْ إليه الإمارة على المجاهدين، أن ينظر في أحكامهم ويُقيم الحدودَ عليهم وسواء من ارتزق منهم أو تطوع . ولا ينظر في أحكام غيرهم ما كان سائرا إلى ثغره . فإذا استقرَّ في الثغر الذي تقلده، جاز أن ينظر في أحكام جميع أهله من مُقاتلة ورعية . وإن كانت إمارته خاصة أُجْرِيَ عليها حكمُ الخصوص .



وأما وصايا أمير الحليش — قال الحليمي: — ويوصي الإمام أمير السرية والجند بتقوى الله وطاعته والاحتياط والتيقُّظ، ويحذِّرهم الشَّتات والفرقة والإهمال والغفلة، ويأخذ على الجند أن يسمعوا ويُطيعوا أميرهم ولا يَخْتَلِفُوا عليه وينصَحُوا له، ولا يَخْدُلُ بعضهم بعضا، وإن أظفرهم الله على العدو لا يَغْلُوا ولا يَخُونُوا، ولا يَعْقِرُوا من دوات المشركين التي لا تكون تحتهم، ولا يَقْتُلُوا امرأة لا تقاتلهم ولا وليدا، وأنهم إن وصلوا إلى قرية لا يدرون حالها، أمسكوا عنها وعن أهلها ولا يَبَيِّتُونَهُمْ ولا يَسْتُونُ الغارةَ عليهم حتى يَعْلَمُوا حالهم؛ إلى غير ذلك من الآداب التي يحتاجون إلى معرفتها مما يلزم ويحِلُّ أو يحرم من أمر القتل والأسر والمغنم والقسم وعزل الخمس ومن يُسَمُّ له أولا يُسَمُّ ومن يُرَضَّح [له] ^(٢)، والفرق بين الفارس والراجل ونحو ذلك .

وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى الجراح أنه بلغني أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا أو سريَّة قال: "باسم الله وفي سبيل الله تقاتلون مَنْ كَفَرَ بالله لا تَغْلُوا ولا تَغْدِرُوا ولا تُمَثِّلُوا ولا تَقْتُلُوا امرأة ولا وليدا". فإذا بعثت جيشا أو سريَّة فَرِّمَهُمْ بذلك .

(١) يَخْدُلُ: يَحْزَنُ أن يقرأ بتخفيف الدال فيكون من الخذلان، و تشديدها فيكون من التحذيل .

والخذلان: ترك النصرة . والتحذيل: التثبيط والحل على ترك النصرة . ٢٠

(٢) يقال: رَضَّحَ له من ماله إذا أعطاه عطية قليلة . فازيادة التي وضعناها تقتضيها اللفظ .

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لخالد بن الوليد حين وجهه لقتال أهل الردّة :
 سرّ على بركة الله ، فإذا دخلت أرض العدو فكن بعيداً من الحملة فإنّي لا آمن عليك
 الجولة ، وأستظهر بالزاد ، وسرياً بالأدلاء ، ولا تقاتل بجروح فإن بعضه ليس منه ،
 وأحترس من البيّات فإنّ في العرب غيرة ، وأقلل من الكلام فإنما لك ما وعى عنك ،
 واقبل من الناس علانيّتهم وكلّهم إلى الله في سريرتهم ؛ وأستودعك الله الذي
 لا تضيع ودائعه .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول عند عقد الألوية : باسم الله
 وبالله وعلى عون الله ، أمضوا بتأييد الله والنصر ولزوم الحق والصبر ، فقاتلوا في سبيل
 الله من كفر بالله ، ولا تعتدوا إن الله لا يحبّ المعتدين . ولا تجبّوا عند اللقاء ، ولا
 تمثّلوا عند القدره ، ولا تُسرفوا عند الظهور ، ولا تقتلوا هَرَمًا ولا امرأة ولا وليدا ،
 وتوقّوا قتلهم إذا ألقي الرّحفان وعد شتّ الغارات .

وكتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص ومن معه من الأجداد : أما بعد فإنّي
 أمرُك ومن معك بتقوى الله على كلّ حال ؛ فإن تقوى الله أفضلّ العُدّة على العدو
 وأقوى المكيّدة في الحرب . وأمرُك ومن معك أن تكونوا أشدّ احتراساً من المعاصي
 منكم من عدوّكم ؛ فإن ذنوب الجيش أخوفّ عليهم من عدوّهم ، وإنما ينصّر المسلمون
 بمعصية عدوّهم لله ، ولولا ذلك لم تكن لما قوّة بهم ؛ لأنّ عددنا ليس كعددهم ، ولا عدّتنا
 كعدّتهم . فإن استوتينا في المعصية كان لهم الفضل علينا في القوّة . وإلّا ننصّر عليهم
 بفضلنا لم نغلبهم بقوّتنا . وأعلموا أن عليكم في مسيركم حفظة^(١) [من] الله يعلمون ما تفعلون ،
 فاستحيوا منهم . ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله . ولا تقولوا إن عدونا سرّ منا
 فلن يُسلّط علينا وإن أسأنا ؛ فرب قوم قد سلّط عليهم شرّ منهم كما سلّط على بني

إسرائيل لما عملوا بمساخيط الله كفرةً المجوس (لجأسوا خلال الديار وكان وعدًا مفعولًا) . وآسألوا الله العون على أنفسكم كما تسألونه النصر على عدوكم . أسأل الله ذلك لنا ولكم . وترفق بالمسلمين في مسيرهم ، ولا تُجشّمهم مسيرًا يُتعبهم ، ولا تُقصر بهم عن منزل يرفق بهم ، حتى يبلغوا عدوهم والسفر لم ينقص قوتهم^(١) ؛ فإنهم سائرون إلى عدو مُقيم حامي الأنفس والكراع^(٢) . وأقم بمن معك في كل جمعة يومًا وليسلة حتى تكون لهم راحة يُجْمون فيها أنفسهم ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم . ونحّ منازلهم عن قرى أهل الصلح والذمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تتق بديه ولا برزأ أحدًا من أهلها شبنًا ، فإن لهم حرمةً وذمةً آتيتهم بالوفاء بها كما آبتلوا بالصبر عليها ؛ فما صبروا لكم ففوا لهم^(٣) . ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح . وإذا وطئت أدنى أرض العدو فأذلك العيون بينك وبينهم ، ولا يخف عليك أمرهم . ولكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من نطمئن إلى نصحه وصدقه ، فإن الكذب لا ينفعك خبره وإن صدق في بعضه ، والغاش عينٌ عليك وليس عينًا لك . ولكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تُكثر الطلائع وتُبث السرايا بينك وبينهم [فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم ، وناع الطلائع عوراتهم] . وانتق للطلائع أهل الرأي والناس من أصحابك ،

(١) كذا في العقد المريد ، وفي الأصل : « لا ينعصر » . (٢) الكراع : الحيل .

(٣) يجمون أنفسهم . يتركونها لترتاح وقوى . (٤) يرمون : يصلحون .

(٥) « ولا يرزأ » في الأصل غير معجمة . وأثمة ها ناب ، طلقا لما في العقد المريد . على أن تكون معطوفة على صلة الموصول قبلها . ويحتمل أن تكون ثناء الخطاب .

(٦) في العقد المريد : « ما صبروا لكم ففوا لهم حياء » .

(٧) إيدكا ، العيون والصلائح .

(٨) هذه الجملة التي بين قوسين وردت في الأصل هكذا : « فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم وتقطع الطلائع عوراتهم » . وفي هذه النسخة تحريف حسن الجملة يبرهن مستقيمة ، فأثمتها كما وردت في عقد المريد (ج ١ ص ٥٠٠) .

وتخبرهم سوابق الخيل ، فإن لقوا عدواً كان أول ما تلقاهم القوة من رأيك . وأجعل أمر السرايا إلى أهل الجهاد والصبر على الحلال ، ولا تحص بها أحداً بهوى ، فيضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حايت به أهل خاصتك . ولا تبعث طليعة ولا سرية في وجه يتخوف عليها فيه ضيعة ونكايه . فإذا عاينت العدو فاضم اليك أقاصيك وطلائعك وسراياك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم المناجزة ، مالم يستكروك قتالاً ، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كعرفة أهلها ، فتصنع بعدوك كصنيعه بك . ثم أذك أحراسك على عسكرك ، وتحفظ من البيات جهدك . ولا تؤثني بأسير ليس له عهد إلا ضربت عنقه ، لترهب بذلك عدوك وعدو الله . والله ولي أمرك ومن معك ، وولى النصر لكم على عدوكم ؛ والله المستعان .

١٠ وأوصى عبد الملك بن مروان أميراً سيّره إلى أرض الروم فقال : أنت تاجر الله لعباده ، فكن كالمضارب الكيس الذي إن وجد ربحاً تجرّ ، وإلا تحفظ برأس المال ؛ ولا تطلب الغنيمة حتى تحوز السلامة ؛ وكن من أحتيالك على عدوك أشد حذراً من أحتيالك على عدوك عليك .

وكان زياد بن أبيه يقول لقواده : تجنبوا أنثتين لا تقاتلوا فيهما العدو : الشتاء ، وبطون الأودية .

١٥

وكان قتيبة بن مسلم يقول لأصحابه : إذا غزوتهم فأطيلوا الأظفار ، وقصّروا الشعور ، وألحظوا الناس شراً ، وكلّموهم رمزاً ، وأطعنوهم ونحراً .

(١) كذا في العقد المريد ، وفي الأصل : « وإن لقوا ... » .

(٢) في الأصل : « أهل السرايا ... » والتصويب عن العقد المريد

٢٠

(٣) كذا في العقد المريد ، وفي الأصل : « مالم يستكروك القتال »

وكان أبو مسلم الخراساني صاحب الدعوة يقول لقواده : أَشْعِرُوا قُلُوبَكُمْ الْجُرْمَةَ
فإنها من أسباب الظُّفَرِ ، وَأَكْثِرُوا ذِكْرَ الضَّغَائِنِ فإنها تبعث على الإقدام ، وَأَلْزَمُوا
الطَّاعَةَ فإنها حصن المحارب .

وقالت الحكماء : لا تستصغرن أمرَ عدوك إذا حاربته ، لأنك إن ظفرت به لم تُحمد وإن ظفرك لم تُعذّر؛ والضعيف المحترس من العدو القوي أقرب إلى السلامة من القوي المغترّ بالضعيف .

ذکر ما یقوله قائد الجیش وجنده

(١١) من حين يشاهد العدو الى انفصال الحرب والظفر بعدوهم

قال الشيخ أبو عبد الله الحسين الحلي في منهاجه : إذا مضى الجيش باسم الله
فلقوا العدو فليعوذوا بالله تعالى ، وليقولوا : اللهم إنا ندرأ بك في نحورهم ، ونعوذ بك من
سرورهم . فإذا قاتلوا فليقولوا : اللهم بك نصول ونجول . وليقولوا : (يَاكَ تَعَبُّ وَيَاكَ
نَسْتَعِينُ) . وليقولوا : اللهم مُتَرَّلِ الْكَتَابِ وَسَرِّعِ الْحِسَابِ هَازِمِ الْأَحْرَابِ ، اللهم
أَهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ . وإن حَصَّبُوهم فليقولوا : ” شَاهَتِ الْوُجُوهُ ” . وإن رَمَوْهم
فليقولوا : (وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا) .
وإن يَتَّبِعُهم العدو فليكن سَعَارُهم (حَمَّ) لَا يُخْصِرُونَ (حَمَّ عَسَقَ) يَفْرُقْ أَعْدَاءَ اللَّهِ ،
وَيَبْلُغَتْ حِجَّةُ اللَّهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ . وليقولوا إذا دخل العدو ديارهم :
(حَمَّ لَا يُتَارَكُ رِوْنُكَ نِيهَا إِلَّا تَأْيِدٌ) . وليقولوا : (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ
وَيُخْرِجُهُمْ مِنْ دَارِهِمْ وَلِيُعْظِمَ لَهُمُ عَذَابَهُمْ لَمَّا قَاتَلُوهُمْ) . وليقولوا :

(١) في الأول : «مر حيب» و«مدر» : سباقا يمتدحى ما أشتا .

۲۰. (۱۲) من الأصل «الاصول» .. وهو تميز به . وهو الحليته — كما في بابها من الاثني عشر مادة
(ادرس) — : اللهم ايسر لنا من تحريم

(قُبِيتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ). وليقولوا: (جند ما هنالك مهزوم من
الآحزاب). وليقولوا: (سيهزم الجمع ويولون الدبر). وليقولوا: (فكفروا به فسوف
يعلمون) (إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ).
وإن صبحوا دارهم فليقولوا: الله أكبر، هزم العسكرا، إذا نزلنا ساحة قوم (فساء صباح
المُنْذِرِينَ). وإن يتوهم فليقولوا: (أَقَامِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسًا بَيَّاسًا وَهُمْ
نَائِمُونَ). وإن جاءوهم نهارًا فليقولوا: (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا صُحَّى وَهُمْ
يَلْعَبُونَ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ). وليقولوا في عاقبة أحوالهم
وأوقاتهم: (حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ). وليقولوا: (جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ
كَانَ زَهُوقًا). (إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا). وإن كان العدو يهودًا فليقل المسلمون
في وجوههم: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَاحْنُوا بِمَا قَالُوا). وليقولوا:
(فَلَمَّا عَتَا عَمَّا نُبُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ). وليقرعوا المعوذتين غدوة وعشيًا.
وإن وقعت هزيمة فتبعهم العدو فليتحصنوا منهم بقراءة قوله تعالى: (وَإِذَا قَرَأْتَ
الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ
أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَثُوا عَلَى آذَانِهِمْ
تُفَوِّرًا). (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ).
وإن هزموا العدو فليقولوا على آثارهم: (فَقُطِعَ دَارُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَاتَّخَذَ اللَّهُ
رَبَّ الْعَالَمِينَ). وليقولوا: (مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ). وإن بلغ العدو
وثبتوا فليقولوا: (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا
مِنْ قَرَارٍ). وليقولوا: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ
جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَنَئِسَ الْقَرَارُ). وليقولوا: (مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ
اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ

الْبَعِيدُ) . وَلِيَقُولُوا : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا) . وَلِيَقُولُوا : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّتُوشًا) وَلِيَقُولُوا : (وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَىِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا) . وَلِيَقُولُوا : (مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَبَّطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْخَافِرُونَ) . وَلِيَقُولُوا : (وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرَنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ) . وَلِيَقُولُوا إِذَا حَمَلُوا عَلَى الْعَدُوِّ : (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ) . (بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاحِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْخَافِرِينَ) . وَلِيَقُولُوا : (ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا) . وَلِيَقُولُوا : (أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ) . وَلِيَقُولُوا : (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيَسْعَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفِيَاةِ مَنْ يُسْأَلُ سَاءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) . وَلِيَقُولُوا : (فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) . وَلِيَقُولُوا : (فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَرَفَنَاهُمْ كُلَّ مُمْزِقٍ) . وَإِنْ حَمَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْهِمْ فَلِيَقُولُوا لَأَنْفُسِهِمْ : (يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ) . وَلِيَقُولُوا : (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَانَهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوْعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) . وَإِذَا دَنَوْا مِنْهُمْ فَلِيَقُولُوا : (انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون) . وَلِيَقُولُوا : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا) . وَلِيَقُولُوا : (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُبِيبٍ) . وَلِيَقُولُوا : (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا) . وَإِنْ حَمَلَ الْعَدُوُّ مَدَدًا فَلْيَقُلِ الْمَسْلُومُونَ : (لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنَادٌ مُخْتَارُونَ) . وَلِيَقُولُوا :

- (وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْغَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ).
 وإن لحقَّ المسلمين مددٌ فليقولوا : (وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ
 وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ). وإذا تحصنوا من العدو بموضع فليقولوا
 إن قصدوهم : (فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ
 مِرْفَقًا). وليقولوا : (فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا). وإن تحصن
 العدو منهم بموضع فليقولوا إن قصدوه : (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَّبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ
 رَبِّي حَقًّا). وليقولوا : (إِهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ). وليقولوا إذا خافوهم :
 (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ). وليفوضوا :
 (وَلْيَسِدْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمَنًا يُعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا). وليقولوا : (سَنُلْقِي
 فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ مِمَّا أَسْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ
 مَثْوًى لِلظَّالِمِينَ). وليقولوا : (فَأَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ
 يُجْرِبُونَ بِيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ). وليقولوا :
 (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ). وليقولوا : (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ
 مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ). وإن حاصروا العدو وأحرقوا بهم فليقولوا : (إِنَّا أَعْتَدْنَا
 لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ
 الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا). وليقولوا : (يَا مَعْشَرَ الْإِنْسِ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا
 مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَذَلِكُمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ) (يَرْسُلُ عَلَيْكُمْ سُورًا مِنْ
 نَارٍ وَنُحَاسٍ فَلَا تَنْصَرِفُوا). وليقولوا : (يَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَقْرَبُوا هَؤُلَاءَ مَا يَحْكُمُهُمْ
 مِنْهُ وَمِنْ كُلِّ ذَنْبٍ) (وَلَقَدْ مَنَّا عَلَى عُوسٍ وَهَارُونَ وَجَعَلْنَاهُمَا قَوْمَهُمَا
 مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ وَنَصَرْنَاهُمْ فَاكْبَرُوا فِي الْأَلْبَيْنِ). وليقولوا : (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ
 مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي

كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ النَّارِ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ). وإن رماهم
العدو بالنار فليقولوا : (يَانَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ) وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُم
الْأَخْسَرِينَ). (فَاتَّجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ). وليقولوا : الله أكبر، الله ربنا، وعهد نبينا، وأنت
يَانَارُ لغيرنا. وليقولوا : (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْغَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ). وإن رماهم العدو بالنار
فليقولوا معها : (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا).
وليقولوا : (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ). وليقولوا : (فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ). (وَذُوقُوا عَذَابَ
الْحَرِيقِ). وليقولوا : (إِنَّمَا أَظْلَىٰ نَزَاعَةَ لِّلشَّوْىِ تَدْعُو مِنْ أَدْبُرٍ وَتَوَلَّىٰ وَجْهَ قَاوِى).
وليقولوا : (وَيَقْدُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ إِلَّا مَنْ خِطَفَ
الْخِطْفَةَ فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ). وإن رماهم العدو بالمنجنيق فليقولوا : (جَعَلْنَا عَلَيْهَا
سَاطِئًا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِنْ جَبَلٍ مَّنْضُودٍ مُّسَوِّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ
بَعِيدٍ). وإن رماهم العدو بالمنجنيق فليقولوا : (إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا).
وليقولوا : (وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُندٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ). وليقولوا :
(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ
أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا). وإذا دخلوا أرض العدو فليقولوا : بِأَسْمِ اللَّهِ (لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ
رُسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ
وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا). (وَعَدَّكُمْ اللَّهُ
مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَتَكُونُ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ
وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا). ويقولوا إذا كانت الريح تصفق في وجوه العدو : (إِنَّا أَرْسَلْنَا
عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْيٍ مُّسْتَمِرٍّ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ عِجَازٌ نَّحْلٍ مُّتَفَرِّقٍ).
وإن كانت الريح تهب على وجوه المسلمين فليقولوا : (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا
بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ). (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ).

٥

١٠

١٥

٢٠

ويقولوا: "اللهم اجعلها رِيَّاحًا ولا تجعلها رِيَّحًا"، ويقولوا: اللهم إنا نسألك من خير ما تأتي به الرياح، ونعوذ بك من شر المساء والصباح. وإن بارز مسلم مشركا فليقرأ عليه: (فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ) . وليقل: (قَوَّكْزُهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ). وليقل: (فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) . وإذا ألتقى الصَّفَانِ فليذعُ أمير السرية ويسأل الله النصر والفتح ويؤمن الناس على دعائه؛ فإنها من ساعات الإجابة .

ذكر ما قيل في المكيدة والخذاع في الحروب وغيرها

رُوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ"^(١). وكان صلى الله عليه وسلم إذا غزا أخذ طريقًا وهو يريد أخرى، ويقول: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ". وكان مالك بن عبد الله الخنمى وهو على الصّافة يقوم في الناس، إذا أراد أن يرحل، فيحمد الله ويثنى عليه. ثم يقول: إني داربٌ بالغداة دَرَبَ كَذَا؛ فتفترق الجواسيس عنه بذلك، فإذا أصبح سَلَكَ بالناس طريقًا غيرها. فكانت الروم تسميه الثعلب .

وقال المهلب لبنيه: عليكم في الحرب بالمكيدة، فإنها أبلغ من النجدة .

وسئل بعض أهل التمرس بالحروب: أى المكاييد فيها أحرز؟ فقال: إذكاء العيون، وإفشاء الغلبة، واستطلاع الأخبار، وإظهار السرور، وإمالة الفرق،

(١) في النهاية لابن الأثير «... بروى فتح احـ وصحها مع سكوت الدال، وبحمها ع فتح الدال الأول معناه أن الحرب يقضى أمرها بخدعة واحدة من الخداع أى أن المقاتل إذا خدع مرة واحدة لم يكن له قدرة، وهى تصح بـ وضمـ ومعنى سالى هو الآدمى من الخداع، ومعنى الذم أن حرب يخدع الرجل وتمده ولا تفي لم كـ بـ . فلان رجل نعمة وصحة أى كثير اللعب والفرح» .

(٢) بـ ذة : حماسة موندت حرب . (٣) إذكاء العيون : بث الباطل .

والاحتراس من البطانة، من غير إقصاء^(١) لمستنصح ولا استنصاح لمستغش^(٢)، وإشغال الناس عما هم فيه من الحرب بغيره .

وقال حكيم : اللَّطْفُ فِي الْحِيلَةِ ، أَجْدَى لِلْوَسِيلَةِ . وقيل : من لم يتأمل الأمر بعين عقله لم يقع سيف حيلته إلا على مقاتله ، والتثبت يسهل طريق الرأي إلى الإصابة ، والعجلة تضمن العثرة .

ويقال : إن سعيد بن العاص صالح أهل حصن من حصون فارس على ألا يقتل منهم رجلاً واحداً ، فقتلهم كلهم إلا رجلاً واحداً .

وقيل : لما أُنِيَ بِالْهُرْمُزَانَ أسيراً إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قيل له : يا أمير المؤمنين ، هذا زعيم العجم وصاحب رستم^(٣) ؛ فقال له عمر رضي الله عنه : أَعْرِضْ عَلَيْكَ الْإِسْلَامَ نُصْحًا لَكَ فِي عَاجِلِكَ وَأَجْلِكَ ؛ فقال : إنما أعتقد ما أنا عليه ولا أرغب في الإسلام رهبة ؛ فدعا عمر بالسيف ، فلما هم بقتله ، قال : يا أمير المؤمنين ، شربة من ماء هي أفضل من قتلى على الظلم ؛ فأمر له بشربة من ماء ؛ فلما أخذها الهرمزان قال : يا أمير المؤمنين ، أنا آمِنٌ حتى أشربها ؟ قال : نعم ؛ فرمى بها وقال : الوفاء يا أمير المؤمنين نورٌ أبلغ ؛ قال : صدقت ، لك التوقف عك والنظر فيك ، إرفعا عنه السيف ؛ فقال : يا أمير المؤمنين ، الآن أتمهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وما جاء به حتى من عبده ؛ فقال عمر : أسلمت خير إسلام . فما أحرك ؟ قال : كره أن يظن بي أنني إنما أسلمت خوفاً من السيف ؛ فقال عمر : ألا إنك لأهل فارس ، تهولوا استحقوا بها ما كانوا فيه من الملك ، ثم أمر ببره وإكرامه .

(١) في الأصل : « من يرفسها » . (٢) في الأصل : « وانتحال الناس ... » .

(٢) هو يستر حراد ، كاتب من عظم رجاء فارس وقد خدمت جيوش رستم ملك ساسان في وقعة القديسة في أصفهان ، المسماة حينئذ بـ « ساسان » . وفي سنة ٦٥١ هـ في خلافة عمر رضي الله عنه . وقد روي في هذه وقعة .

ونظير هذه القصة ما فعل الأسير الذي أتى به الى معن بن زائدة في جملة الأسرى
فأمر بقتلهم؛ فقال : أقتل الأسرى عطاشاً يامعن؟ فأمر بهم فسقوا، فلما شربوا
قال : أقتل أضيافك يامعن؟ فخلّى عنهم .

ومن المكاييد المشهورة حكاية قصير مع الزباء، وسنذكرها إن شاء الله في التاريخ
في أخبار ملوك العرب، وواقعة ملك الهياطلة مع قيروز بن يزدجرد، ونذكرها أيضاً
في أخبار ملوك الفرس .

ومن المكاييد خبر عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبه مع معاوية بن أبي سفيان،
وكان معاوية قد كتب اليهما وأسند عمرًا من مصر والمغيرة من الكوفة . فقال عمرو
للمغيرة : ما جمعنا إلا ليعزلنا، فإذا دخلت عليه فاشك الضعف وأسأله أن
الطائف أو المدينة، وأنا اذا دخلت عليه سأسأله ذلك فإنه يظن أنا نريد أن نفسد
عليه . فدخل المغيرة على معاوية فسأله أن يعبه فاذن له ؛ ودخل عليه عمرو وسأله
ذلك ؛ فقال معاوية : قد تواطأتما على أمر وإنكما لتريدان شراً، إرجعا الى عملكما .
وكتب المغيرة بن شعبه الى معاوية حين كبر وخاف العزل : أما بعد، فإنه قد
كبرت سنّي، ودقّ عظمي، وقرب أجلى، وسفّهني رجال قريش، فرأى أمير المؤمنين
في عمله موفق . فكتب اليه معاوية : أما ما ذكرت من كبر سنك، فإن سنك أكلت
عمرك . وأما اقتراب أجلك، فإنى لو كنت أستطيع أن أدفع المنية عن أحد لدفعتها
عن آل أبي سفيان . وأما ما ذكرت من العمل فـ * صحّ قليلاً يذكرك الهيجا حمل
وأما ما ذكرت من سفهاء قريش، فإن حلماء قريش أنزلوك هذا المنزل . فاستأذن معاوية

(١) وكذا هي السان . وصح قليلاً : تأن قليلاً ولا تفعل . وهو شطرييت ورد في شرح القاموس هكذا :

لث قليلاً يلحق الهيجا حمل - ما أحسن الموت اذا حال الأجل

وقائل البيت حل بن بدر، وقيل حل بن سعدانة الصحابي .

في القدوم فأذن له ، فلما وصل إليه قال له معاوية : كبرت سنك ، وأقرب أجلك ، ولم يبق منك شيء ، ولا أظنني إلا مستبدلاً بك . قال : فأنصرف والكأبة تُعرف في وجهه ، فقيل له : ما تريد أن تفعل ؟ فقال : ستعلمون ذلك . ثم أتى معاوية فقال : يا أمير المؤمنين ، إن الأنفس يُغدى عليها ويُرَّاح ، ولست في زمن أبي بكر ولا عمر ، وقد أجترح الناس ، ولو نصبت لنا علماً من بعدك بصيرُ إليه ! مع أني كنت قد دعوتُ أهل العراق إلى يزيد فركنوا إليه حتى جاءني كتابك ، قال : يا أبا محمد ، أنصرف إلى عملك فأحكِم هذا الأمر لابن أخيك ، وأعاده على البريد يرْكض .

وقيل : جاء بأزيار لعبد الله بن طاهر فأعلمه أن بازياً له آنحط على عُقاب له فقتلها ، فقال : اذهب فأقطف رأسه ، فإنني لا أحب الشيء أن يمتري على ما فوقه . وأراد أن يبلغ ذلك المأمون فيسكن إلى جانبه .

قال الشعبي : وجهني عبد الملك بن مروان إلى ملك الروم ، فلما قدمت عليه ودفعت إليه كتاب عبد الملك ، جعل يسألني عن أشياء فأخبره بها ، فأقتت عنده أياماً ، ثم كتب جواب كتابي ، فلما أنصرفت دفعه إلى عبد الملك ، فجعل يقرؤه ويتغير لونه ، ثم قال : يا شعبي ، علمت ما كسب به إلى الطاغية ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، كانت الكتب مختومة ما قرأتها وهي إليك ، فقال : إنه كتب إلى : إن العجب من قوم يكون فيهم مثل من أرسلت به إلى فيملكون غيره ؟ فقال : قات يا أمير المؤمنين لأنه لم يركب قل : فسُري عنه ، ثم قال : إنه حسدني عليك فأراد أن أقتلك .

قال : ولما ظهر الجُحيد بن عبد الرحمن — وهو لي خراسان في أيام حسام — بصبيح انلجرجى وبعده من أصحابه فقتلهم جميعاً إلا رجلاً أعمى [قال هذا الرجل] أنا أدلك

(١) ذكرت في الأدر جملة "فقيل له ما تريد" ، جعل "سها من السبع" .

(٢) اندريار : التيم على البراءة أو المتحرر .

(٣) زيادة بتصريح السياق .

على أصحاب صبيح وأجازيك على ما صنعت ، وكتب له قوما ، فأمر الجنيد بقتلهم حتى قُتِلَ مائة ؛ فقال الأنعمى عند ذلك : لعنك الله باجنيد ! أترغم أنه يَحِلُّ لك دمي وأنى ضالُّ ثم تَقْبَلُ قولي في مائة قتلهم ! لا ! والله ما كتبتُ لك من أصحاب صبيح رجلا ، وما هم إلا منكم . فقدمه الجنيد وقتله .

وكان معاوية بن أبي سفيان من الدهاة ؛ وله أخبار في الدَّهَاء تكلُّ على بُدْ غَوْرِهِ وَحِدَّة ذَهْنِهِ . فنها أن يزيد آبنه سَمِعَ بِجَالِ زَيْنَب بنت إسحاق زوج عبد الله بن سَلَام القرشي ، وكانت من أجمل النساء في وقتها وأحسنهن أدباً وأكثرهن مالا ، فحبَّتْ بها يزيد ، فلما عِيلَ صبرُهُ ذكر ذلك لبعض خَصِيَانِ أبيه ، وكان ذلك الخَصِيَّ خاصاً بمعاوية وأسمه رَفِيق ، فذكر رفيق ذلك لمعاوية وقال له : إنَّ يزيد قد ضاق ذَرْعُهُ بها . فبعث معاوية الى يزيد فاستفسره عن أمره ؛ فبَثَّ له شأنه ؛ فقال : مهلاً يا يزيد ؛ فقال له : ٥
عَلَامَ تأمرني بالمهل وقد آتَظَع منها الأمل ؟ فقال له معاوية : فإين مُرُوءَتُكَ وَحِجَاكَ [وَتَقَاكَ] ؟ فقال : قد عِيلَ الصبرُ ، ولو كان أحدٌ [يَنْتَفِعُ فَيَا يُتَلَّى] به من الهوى [بتفاه ، أَوْ يَدْفَعُ مَا أَقْصَدَهُ بِحِجَاهٍ] لكان أولى الناس به داود حين أَتَى به ؛ فقال : أُنْكُمُ يَابُنِي أمرك ، فإن البَوْحَ به غيرُ نافعك ، والله بالغُ أمره فيك ، ولا بدَّ مما هو كائن .

وأخذ معاوية في الاحتيال في تبليغ يزيد مُنَاهُ ، فكتب الى زوجها عبد الله بن سَلَام ، ١٥
وكان قد آسَتمَلَهُ على العراق : أن أقبل حين تنظر كتابي لأمر فيه حَظُّكَ إن شاء الله تعالى فلا تتأخر عنه . فأغذَّ السِرَّ وَقَدِمَ ، فَأَنْزَلَهُ معاوية منزلاً كان قد هَيَّأَ له وأَعَدَّ فيه نُزُلَهُ ؛ وكان عند معاوية يومئذ بالشَّام أبو هُرَيْرَةَ وأبو الدَّرْدَاءُ ، فقال لهما معاوية : إنَّ الله قد قَسَمَ بين عبادِهِ قِسْماً [ووهبهم نعماً] أوجب عليهم فيها شكره وحَمَّ عليهم حفظها ، فَبَاتِي

٢٠ (١) أورد صاحب « كتاب الإمامة والسياسة » هذه القصة بزيادات كثيرة واختلاف في العبارات

عما هنا . وقد أثبتنا من هذه الزِادات ما يستقيم به الكلام ، وهو ما وضعاه بين القوسين .

(٢) في الأصل : « والأمر ... » وما أثبتناه عن كتاب الامامة والسياسة .

منها عز وجل بآتم الشرف وأفضل الذكر، وأوسع على الرزق، وجعلني راعي خلقه، وأمينه في بلاده، والحاكم في أمر عباده، ليلوثني أشكر أم أكفر. وأول ما ينبغي للرجل أن يتفقد وينظر من أسرعه الله أمره، ومن لا يغني به عنه . وقد بلغت لي أبنه أريد إنكاحها والنظر في اختيار من يُباعها، لعل من يكون بعدى يقتدى فيه بهديي ويتبع فيه أثرى * فإنه قد يلي هذا الملك بعدى من يغلب عليه الشيطان ويرقيه الى تعضيل بناتهم فلا يرون لهم كفؤا ولا نظيرا، وقد رَضِيتُ لها ابنَ سَلام الترسى، لدينه وشرفه وفضله ومروءته وأدبه ؛ فقالا له : إن أولى الناس برعاية نعم الله وشكرها وطلب مرضاته فيما اختصه منها لأنت ؛ فقال لها معاوية : فاذكرا له ذلك غنى، وقد كنت جعلت لها في نفسها شورى، غير أنى أرجو ألا تخرج من رأيي إن شاء الله . فخرجا من عنده وأتيا عبد الله بن سَلام وذكر له القصة . ثم دخل معاوية على أبنته وقال لها : إذا دخل عليك أبو الدرداء وأبو هريرة فعرضا عليك أمر عبد الله بن سَلام وحضائك على المسارعة الى اتباع رأيي فيه، فقولى لها : إنه كفاء كريم وقريب حميم، غير أن تحت زينب بنت إسحاق، وأحاف أن يعرض لى من الغيرة ما يعرض للنساء فأتناول منه ما يسخط الله تعالى فيه فيغضبني عليه، ولست بقاعلة حتى يفارقها . فلما أجمع أبو هريرة وأبو الدرداء بعبد الله وأعلماه بقول معاوية، ردهما اليه يخطبان له منه، فأتياه ؛ فقال : قد علمنا رصائي به وحرضي عليه، وكنت قد أعلمتكما الذى جعلتُ لها في نفسها من الشورى، فادخلا عليها وأعرضا عليها الذى رأيتُ لها . فدخلتا عليها وأعلماهما ؛ فقالت لها ما قاله معاوية لها . فرجعا الى ابن سَلام وأعلماه بما قالته . فلما ظن أنه لا يمنعها منه إلا فراق زينب أشهدهما بطلاقها وأعادهما الى أبنه معاوية .

(١) عارة الإمامة والسياسة : « فى قد تحزمت أن يدعو من يلى هذا الأمر من بعدى رهو اسلطان

وسره الى عسل نسائهم ... الخ » .

(٢) تعضيل الثناث : حسن عن الزواح طلبا . وفى الأصل : « الى تعطيل سائهم » .

- فَأَتَتْهَا معاوية وأعلمها بما كان من فراق عبد الله زوجته رغبةً في الاتصال بابنته، فأظهر معاوية كراهة فعله وفراقه لزينب وقال : ما آستحسنْتُ له طلاقَ امرأتِهِ ولا أحببته، فانصرفتْ في عافية ثم عوداً إليها وخُذًا رضاها . فقاما ثم عادا إليه، فأمرهما بالدخول على آبنته وسؤالها عن رضاها تَبَرُّياً من الأمر، وقال : لم يكن لي أن أكرهها وقد جعلتُ لها الشورى في نفسها . فدخلوا عليها وأعلمهاها بطلاق عبد الله بن سَلام . امرأتِهِ ليسرّها ، وذكرها من فضله وكِمال مُروءته وكرم مُحمّدِهِ ؛ فقالت لهما : إنه في قريش لرفيع القَدَر، وقد تعرفان أن الأناة في الأمور أرفقُ لما يخاف من المخذور، وإني سائلةٌ عنه حتى أعرف دِخْلَةَ أمره وأنلِمكما بالذي يُزيّسه الله لي، ولا قوّة إلا بالله ؛ فقالا : وَفَقِكَ الله وحارَّ لك . وأنصرفا عنها، وأعلمها عبد الله بفولها، فأُسْد : فَإِنْ يَكُ صَدْرُ هَذَا الْيَوْمِ وَثِي * فَإِنَّ غَدًا لِنَظَرِهِ قَرِيبٌ

- وتحدّث الناس بما كان من طلاق عبد الله زينبَ وخِطْبَتِهِ ابْنَةَ معاوية، ولا موه على مبادرتِهِ بالطلاق قبل إحكام أمره وإبرامه . ثم آستحثَّ عبدُ الله أبا هريرة وأبا الدرداء ؛ فَأَتَيَاها وقالَا لها : اصْنَعِي ما أَنْت صابِعة وآستخيري الله ، فإنه يَهْدِي من آستهداه ؛ فقالت : أرجو، والحمدُ لله، أن يكون الله قد حار [لي] . وقد آستبرأتُ أمره وسألت عنه فوجدته غير ملائم ولا موافق لما أريد لنفسِي، ولقد آختلف من آستشترته فيه ، ففهم الناهي عنه و [منهم] الأمر به، وآختلف فهم أول ما كَرِهت . فلمّا بلغاه كما علم أنها مخدوع ، وقال : ليس لأمر الله رادّ، ولا لما لا بدّ منه

(١) في الأصل : «... وسؤالها .. » . (٢) في كتاب الامامة والسياسة : «... والله أمره أن يكون ... » . (٣) في الأساس : « استبرأت الشيء : حلت آخره لأقص النشأة عن » . والمعنى هنا أنها استنصت جميع أمور حتى عرفت كل المعرفة . (٤) في الأصل : « ولا لما لا يريه صاد » ولعله تحريف عم رصعاه ، وأن الياء والداد من « يدينه » محذوران من « يد » وهي - كما - محذورة من « يد » . ويؤيد هذا أن عبارة « الامامة والرياسة » « ولا لما لا بد أن كبر منه ... » .

صَادَ، فَإِنِ الْمَرْءَ وَإِنْ تَكَلَّ لَهُ حَلْمُهُ وَاجْتَمَعَ لَهُ عَقْلُهُ وَاسْتَدَّ رَأْيُهُ لَيْسَ بِدَافِعٍ عَنْ
نَفْسِهِ قَدَرًا بَرَأَى وَلَا كَيْدَ * وَلَعَلَّ مَا سُرُّوا بِهِ وَاسْتَجْدَلُوا [لَهُ] لَا يَدُومُ لَهُمْ سُرُورُهُ،
وَلَا يُصَرِّفُ عَنْهُمْ مَحْذُورُهُ . وَذَاعَ أَمْرُهُ وَفَشَا فِي النَّاسِ، وَقَالُوا : خَدَعَهُ مُعَاوِيَةُ حَتَّى
طَلَّقَ أَمْرَاتَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَهَا لِأَبْنِهِ، وَقَبَّحُوا فِعْلَهُ . فَتَمَّتْ مَكِيدَتُهُ هَذِهِ؛ لَكِنِ الْمَقَادِيرُ
أَنْتَ بِخِلَافِ تَدْبِيرِهِ وَبُضْدِ تَقْدِيرِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَنْقَضْتَ أَقْرَاءَ زَيْنَبَ، وَجَّهَ
مُعَاوِيَةُ أَبَا الدَّرْدَاءِ إِلَى الْعِرَاقِ خَاطِبًا لَهَا عَلَى ابْنِهِ يَزِيدَ؛ فَخَرَجَ حَتَّى قَدِمَ الْكُوفَةَ،
وَبِهَا يَوْمَئِذٍ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . فَبَدَأَ أَبُو الدَّرْدَاءِ زِيَارَتَهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ
الْحُسَيْنُ وَسَأَلَهُ عَنْ سَبَبِ مَقْدَمِهِ؛ فَقَالَ : وَجَّهَنِي مُعَاوِيَةُ خَاطِبًا عَلَى ابْنِهِ يَزِيدَ زَيْنَبَ
بِنْتُ إِسْمَاعِيلَ؛ فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ : لَقَدْ كُنْتُ أُرِدْتُ نِكَاحَهَا وَقَصِدْتُ الْإِرْسَالَ إِلَيْهَا
إِذَا أَنْقَضْتَ أَقْرَاءَهَا، فَلَمْ يَنْعَنِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَخْيِيرٌ مِثْلَكَ، فَقَدْ أَتَى اللَّهَ بِكَ، فَاخْطُبْ
— رَحِمَكَ اللَّهُ — عَلِيٍّ وَعَلِيهِ، لِتَخَيَّرَ مِنْ اخْتَارَهُ اللَّهُ لَهَا، وَهِيَ أَمَانَةٌ فِي عُنُقِكَ حَتَّى
تُؤَدِّيَهَا إِلَيْهَا، وَأَعْظَمُهَا مِنَ الْمَهْرِ مِثْلَ مَا بَدَّلَ مُعَاوِيَةُ عَنْ ابْنِهِ؛ فَقَالَ : أَفَعَلْتُ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو الدَّرْدَاءِ قَالَ : أَبْتَاهَا الْمَرْأَةُ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْأُمُورَ بِقُدْرَتِهِ،
وَكَوْنُهَا بِعِزَّتِهِ، بِفِعْلِ لِكُلِّ أَمْرٍ قَدَرًا، وَلِكُلِّ قَدَرٍ سَبَبًا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَنْ قُدْرِ
اللَّهِ مُسْتَحَاضٌ، وَلَا لِلْخُرُوجِ عَنْ أَمْرِهِ مُسْتَنَاصٌ؛ فَكَانَ مِمَّا سَبَقَ لَكَ وَقُدِّرَ عَلَيْكَ
الَّذِي كَانَ مِنْ فِرَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ إِلَيْكَ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّكَ وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ
خَيْرًا كَثِيرًا؛ وَقَدْ خُطِبْتَ أَمِيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَبْنُ مَلِكِهَا وَوَلِيُّ عَهْدِهِ وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ

(١) كَذَا فِي « كِتَابِ الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ » فِي الْأَصْلِ : « مَا سَوَّلُوا بِهِ وَاسْتَعْجَلُوا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ فِي « كِتَابِ الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ » : « فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ الْإِتْخَارَ مِثْلَكَ ... » وَظَاهِرُ

أَنَّ الَّذِي يَلْتَمُسُ مَعَ السِّيَاقِ أَنَّ مَا هُوَ التَّخْيِيرُ وَهُوَ الْإِتْقَانُ، إِذَا الْمُرَادُ هَا انْتِقَاءَ الرَّسُولِ الَّذِي يَحْسُنُ الْقِيَامَ سَهْدَهُ

السَّفَارَةَ . (٣) كَذَا فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ . فِي الْأَصْلِ : « فَكَانَ مَا سَبَقَ لَكَ ... » .

- يزيد بن معاوية، والحسينُ ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيدُّ شبابِ أهل الجنة، وقد بلغك شأنهما وسناؤهما ووفائهما، وقد جئتُك خاطباً عليهما، فأختارى أيهما شئت؛ فسكتت طويلاً ثم قالت: يا أبا الدرداء، لو أن هذا الأمر جاءني وأنت غائب لأشخصت فيه الرسل إليك وأتبعْتُ فيه رأيك ولم أقتطعه دونك، فأما إذ كنت أنت المرسل فقد فوّضتُ أمري بعد الله إليك وجعلته في يديك، فأختر لي أرضاهما لديك، والله شاهدٌ عليك، فأقص في أمري بالتحري ولا يصدّتك عن ذلك أتباعُ هوى. فليس أمرهما عليك خفياً. ولا أنت عما طوّقتك غيباً؛ فقال: أيتها المرأة، إنما على إعلامك وعليك الاختيار لنفسك؛ قالت: عفا الله عنك! إنما أنا أبنه أخيك، ولا غنى لي عنك، فلا تمنعك رهبةُ أحدٍ عن قول الحق فيما طوّقتك، فقد وجب عليك أداء الأمانة فيما حمّلتك؛ والله خيرٌ من روعي وخيف، إنه باخبير لطيف. فلما لم يجد بداً من القول والإشارة قال: أي نُبّة، إن ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبُّ إليّ وأرضى عندي، والله أعلم بحيرهما لك، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضع شفتيه على شفتي حسين، فضمّعي شفّتيك حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم شفتيه؛ قالت: قد أحترته وأردته ورَضِيته. فترجّحها الحسين وساق لها مهنراً عظيماً. فبلغ ذلك معاوية فتعاطمه وذهم.
- أبا الدرداء شديداً، وقال: من رسلِ ذابِلَةٍ وعمى يركبُ خلافَ ما بهوى. وأما عبد الله بن سلامَ فإنّ معاوية أطرحه وقطع عنه جميع روافده، لسوء قوله فيه وتهميه له. ولم يزل يحفوه حتى عيل صبره وفلّ ماؤ، بديه. فرجع إلى العريّة. وكان يـ... ودع زينب قبل طلاقه لها مالا عظيماً ودراً كثيراً، فطس أيها تحجده اسم. فعلة.
- وطلاقها من غير نسيء كان منها. فلي حُسيماً فسلم عليه. قال. قد سمعته. قال.
- من حري وخبر زينب، وكنت قد استودعها مالا ولم أقبضه. أنى عنه. قال.

ذاكرها أمرى وأحضرها على رذ مالى . فلما آنصرف الحسين إليها قال لها : قد قديم عبد الله بن سلام وهو يحسن الثناء عليك ويحمل النثر عنك فى حسن صحبتك وما آنسه قديما من أمانتك ، فسرتنى ذلك وأعجبني ، وذكر أنه كان قد أستودعك مالا ، فأدنى إليه أمانته ورُدّى عليه ماله ، فإنه لم يقل إلا صدقا ولم يطلب إلا حقا ؛ فقالت : صدق ، إستودعنى مالا لا أدرى ماهو ، فادفعه إليه بطابعه ؛ فأثنى عليها حسين خيرا وقال : ألا أدخله عليك حتى تبتري إليه منه كما دفعه اليك ؟ ثم لقي عبد الله وقال : ما أنكرت مالك ، وإنما زعمت أنه بطابعك ، فادخل إليها وتسلم مالك منها ؛ فقال : أو مانأمر من يدفعه إلى ؟ قال : لا ! بل تقيضه منها كما دفعته إليها . ودخل عليها حسين وقال : هذا عبد الله قد جاء يطلب وديعته ؛ فأخرجت إليه الدر فوضعتها بين يديه وقالت : هذا مالك ؛ فشكر وأثنى . وخرج حسين عنهما ، وفَضَّ عبد الله ابن سلام خواتم بكرة^(١) وحكى لها من ذلك وقال : خُدى فهو قليل منى ؛ فاستعبرا جميعا حتى علّت أصواتهما بالبكاء أسفا على ما ابتلياه ؛ فدخل الحسين عليهما وقد رَق لها فقال : أشهد الله أنها طالق ثلاثا ، اللهم قد تعلم أنى لم أستنكحها رغبة فى مالها ولا جمالها ، ولكنى أردت إحلالها لبعلها . فسألها عبد الله أن تصرف الى حسين ما كان قد ساق إليها من مهر ؛ فأجابته الى ذلك ؛ فلم يقبله الحسين وقال : الذى أرجو إليه من الثواب خير لى . فلما آنقضت أقراؤها تزوجها عبد الله ، وحرّمها الله تعالى يزيد بن معاوية .

٦٩

ومن مكاييد معاوية أن رجلا من قريش أسر غُمل الى صاحب القسطنطينية ، فكلّمه ملك الروم ، بلّوا به القرنى بجواب لم يوافقه ؛ فقام اليه رجل من بطارقة صاحب القسطنطينية فوكره ، فقال القرصى : وأمعاويآه ! لقد أغفلت أمورا وأضعتنا . فوصل

(١) كما فى كتاب الامانة والسياسة . وفى الأصل : « ... خواتم رده ... » وهو تحريف من السمع .

- الخبر الى معاوية فطوى عليه وآحتال في فداء الرجل . فلما وصل اليه سألته عن أمره مع صاحب القسطنطينية وعن أسم البطريق الذي وكره ؛ فلما عرفه أرسل الى رجل من قواد صور^(١) الذين كانوا قواد البحر من عُرف بالنجدة وغزو الروم ، وقال له : أنشيء مربكا يكون له مجاديف في جوفه ، وأستعمل السفر الى بلاد الروم ، وأظهر أنك إنما تسافر لبلادهم على وجه السر والاكستار منا ، وتوصل الى صاحب القسطنطينية ومكثته من المال وأحبل إليه الهدايا والى جميع أصحابه ، ولا تعرض لعلان (يعنى الذى لطم الرجل القرش) وأعمل كأنك لا تعرفه ، فإذا كلمك وقال لك : لأى معنى تُهادى أصحابى وتركنى ، فأعتذر إليه وقل له : أنا رجل أدخل الى هذه المواضع مستترا ولا أعرف [إلا] من عرفتُ به ، فلو عرفت أنك من وزراء الملك لهاديتك كما هاديت أصحابك ، ولكنى اذا أنصرفت إليكم مرة أخرى سأعرف حقك . ففعل القائد ذلك . ١٠
- ولما أنصرفت إليهم ثانية هاداه وأطفه وأربى في هديته على أصحابه ، ولم يزل حتى أطمأن إليه العليج . فلما كان فى إحدى سفراته قال له البطريق : كنت أحب أن تجلب إلى من بلاد المسلمين وطاء ديباج يكون على ألوان الزهر ؛ قال : نعم . فلما أنصرفت أخبر معاوية بما طلبه البطريق ؛ فأمر له ببساط على ما وصف ، وقال : اذا دخلت وادى القسطنطينية فأخرجه وأبسطه على ظهر المركب وتربص فى الوادى حتى يصل الخبر الى ذلك العليج ، وأبعث له فى السر وتحيين خروجه الى ضيعة التى له على ضفة وادى القسطنطينية ، فإذا وصلت الى حد ضيعته فأبتدى بها ، لعل يحمله الشره على الدخول إليك ؛ فاذا حصل عندك فى المركب فمر الرجال بإشارة تكون بينك

(١) صور : مدينة عظيمة وكانت ثعرا من تغور بحر الشام .

(٢) تكله نرى أن استقامة الكلام تتوقف عليها .

(٣) يقال : ألقعه بكدا اذا بره به .

وبينهم أن يستعملوا المجاديف التي في جوف المركب ، وكرّبه راجعا الى الشام . ففعل
 ما أمره به معاوية . وصادف وصول ذلك القائد وجود البطريق في ضيعته ، فبسّط ذلك
 البساط على ظهر المركب ووصل الى عرض ضيعة العليج ، فلما عين البساط حمله الشره
 والحرص الى أن دخل المركب ، فلما صار في المركب أشار [القائد] الى رجاله فرجعوا
 بالمركب بعد أن أوثق البطريق ومن معه ، وسار بهم حتى قدم على معاوية . فأحضر
 معاوية البطريق ووقفه بين يديه ، وأحضر القرشي وقال : هذا صاحبك ؟ قال :
 نعم ؛ قال : قم فاصنع به ما صنع بك ولا ترد ؛ فقام القرشي فوكّره كما كان فعل به
 العليج . ثم قال معاوية للبطريق : إرجع الى ملكك وقل له : تركت ملك الإسلام
 يقتص من أصحاب بساطك ، وقال للذي ساقه : انصرف به الى أول أرض الروم
 وأخرجهم ، وأترك له البساط وكل ما سالك أن تحمله اليه من هدية . فأنصرف به الى فم
 وادي القسطنطينية ، فوجد ملك الروم قد صنع سلسلة على فم الوادي ووكل بها الرجال ،
 فلا يدخل أحد الى الوادي إلا بإذنه ؛ فأخرج العليج ومن معه وما معه . فلما وصل
 الى ملكه ووصف له ما صنع به معاوية قال : هذا ملك كبير الحيلة . فعظم معاوية
 في أعينهم وفي نفوسهم فوق ما كان . وهذه الواقعة محاسنها تستر مساوي ما تقدمها .
 وهذا الباب متسع ، ستقف إن شاء الله في التاريخ الذي أوردناه في كتابنا هذا
 [على] ما تكتفى به وتطلع منه على المكاييد .

وحيث آتينا الى هذه العاية في أوصاف قادة الجيوش ، فلنذكر الآن فضيلة
 الجهاد ووصف الجيوش والوقائع .

(١) في الأصل : « وصادف وصول ذلك القائد والطريق ... »

(٢) زيادة يقتصها الكلام .

ذكر ما ورد في الجهاد وفضله

وترتيب الجيوش وأسمائها في القلة والكثرة، وأسماء مواضع القتال، وما قيل في الحروب والوقائع، وما وُصفت به

فأما ما ورد في الجهاد وفضله . قال الله عز وجل : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بُيُوتٌ مَرْصُوصٌ) . وقال تعالى : (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ) . وقال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِلَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . وأنى

- الله تعالى على المجاهدين ووعدهم الجنة في أي كثير . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل جاءه فقال له يا رسول الله : دُلِّي على عمل يعدل الجهاد قال : **”لَا أَجِدُهُ“** . وقال أبو هريرة رضي الله عنه : إن فارس المجاهد لَيَسْتَشْ فِي طَوْلِهِ فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٌ ^(١) . وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : **”إِنْ فِي الْجَنَّةِ مَائَةٌ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ“** . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : **”لَعَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا“** . وفي لفظة : **”الرَّوْحَةُ وَالْعَدَوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا“** . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : **”مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدُ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ“**

(١) يست : يعد من المرح والنشاط من غير أن يكون عليه أحد . والطول : حل طويل حدا تشد به

الى الدنيا فُيَقْتَل مرةً أُخرى“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”والذى نفسى بيده لولا أن رجالاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عنى ولا أجداً ما أحلهم عليه ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله والذى نفسى بيده لوددت أنى أقتل في سبيل الله ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”ما أغبرت^(١) قدماً عبداً في سبيل الله فتمسه النار“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”الجنة تحت طلال السيوف“ . والأحاديث الصحيحة متضافرة بفضيلة الجهاد وما أعد الله للمجاهدين والشهداء . وقد ترجم على ذلك البخارى وغيره .



وأما ما قيل فى أسماء العساكر فى القلة والكثرة وأسماء مواضع القتال — قالوا : الكتيبة : ما جمع فلم ينتشر . والحاضرة : العشرة فمن دونهم . والمقنب والمنشر من الثلاثين الى الأربعين . والهيضة : جماعة غير كثيرة . والرماة : التى تموج من نواحيها . والتخفل : الجيش الكثير . والمجر : أكثر ما يكون .

وقال التتالى فى فقه اللغة عن أبى بكر الخوارزمى عن ابن خالويه : أقل العساكر الجريدة ؛ ثم السرية وهى من الأربعين الى الخمسين ؛ ثم الكتيبة وهى من مائة الى ألف ؛ ثم الجيش وهو من ألف الى أربعة آلاف ، وكذلك الفيلق والمجمل ؛ ثم الخميس وهو من أربعة آلاف الى اثنى عشر ألفاً ؛ والعسكر يجمعها .

(١) كذا ورد بالأصل بسلامة التنية فى الفعل وهى رواية أبى ذر عن الحموى والمستمل ، وهى لغة . وفى صحيح البخارى : «ما أغبرت قدما عبداً ...» بدون ألف التنية فى الفعل وهى أفصح . أنظر شرح البخارى للقسطلانى ج ٥ ص ٥٨ طبع بولاق سنة ١٢٩٣ هـ .

(٢) الذى فى فقه اللغة طبع بيروت سنة ١٨٨٥ : «أقل العساكر الجريدة وهى قطعة حردت من سائرها لوجه . ثم السرية وهى من خمسين الى أربعمائة . ثم الكتيبة وهى من أربعمائة الى ألف ...» .

ولأسماء العساكر نعوت في الكثرة وشدة الشوكة .

فأما نعوتها في الكثرة — فانه يقال : كتيبة رَجَاجَة ؛ جيشٌ لَحَبٌ ؛
عسكر جَرَّارٌ ؛ محفلٌ لُهَامٌ ؛ خميسٌ عَرَمَرَمٌ .

وأما نعوتها في شدة الشوكة مع الكثرة — فإنه يقال : كتيبةٌ شهباءُ
إذا كانت بيضاء من الحديد ؛ وخصراءُ إذا كانت سوداء من صدأ الحديد ؛ ومُملَمةٌ
إذا كانت محممة ؛ ورَمَازُه إذا كانت تموج من نواحيها ؛ ورجَاجَة إذا كانت نتمحض
ولا تكاد تسير ، [وحرارة إذا كانت لا تقدر على السير ^(١)] إلا رويداً من كثرتها .

وأما أسماء مواضع القتال — فمنها : الحومة ؛ والمعركة ؛ والمُعترك ؛
والمأقط ؛ والمأزِم ، والمأزِق .

وأما أسماء غبار الحرب — النَّقْع والعُكُوب : هو الغبار الذي ينور من
حوار الخيل وأخفاف الإبل . الرَّهَج والقَسْطَل : غبار الحرب . الخِيَضَة : غبار المعركة .



وأما ما قيل في الحروب والوقائع ، وشيء مما وُصِفَتْ به — قالوا : أبلغ
ما قيل في صفة الحرب قول الأئول :

كأن الأفقَ محفوفٌ بنارٍ * وتحت النارِ آسادٌ تزيّرُ
وقول الآخر :

ويومٍ كانت المصطليين بحره * وإن لم يكن جمرٌ وقوفٌ على حجرٍ
صبرنا له حتى نجيئ ، وإنما . تُفَرِّجُ أيامُ الكربة بالصبر

(١) الكلمة من فقه اللغة .

وقال البُحْتَرِيُّ يصف جيشاً أتبع مقدمه :

حُمِرَ السُّيُوفُ كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ لَهْمٌ * أَيْدِي الْقُبُورِ صَفَائِحاً مِنْ عَسَجِدٍ
فِي فِتْنَةٍ طَلَبُوا غُبَارَكَ لِأَنَّهُ * رَهْجٌ تَرَفَّعَ عَنْ طَرِيقِ السُّودِدِ
كَالْمَرْحِ فِيهِ يَضَعُ عَشْرَةَ قَفَرَةٍ * مُنْقَادَةً خَلْفَ السَّنَانِ الْأَصِيدِ^(١)

وقول النابغة الجعدي :

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ * لَا التُّورُ نُورٌ وَلَا الْإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وقال أبو الفرج البغاء :

وَمَوْشِيَةٌ بِالْبَيْضِ وَالرَّغِيفِ وَالْقَتَا * مُجَبَّرَةُ الْأَعْطَافِ بِالضَّمْرِ الْقُبَّ^(٢)
بَعِيدَةٍ مَا بَيْنَ الْجَنَاحَيْنِ فِي السَّرَى . قَرِيبَةٍ مَا بَيْنَ الْكَيْبَيْنِ فِي الضَّرْبِ
مِنَ السَّالِبَاتِ الشَّمْسِ تَوْبَ صَيَانِهَا * بَنُوبٌ تَوَلَّى نَسْجَهُ عَثِيرُ التَّرْبِ
يُعَاتِبُ نِسْوَانُ الْقَتَا صَاحِي الطُّبَا * إِذَا التَّقْيَا فِيهَا عَلَى قِلَّةِ الشَّرْبِ
أَعَادَتْ عَلَيْنَا اللَّيْلَ بِالنَّعْشِ فِي الضُّحَى وَرَدَّتْ عَلَيْنَا الصُّبْحَ فِي اللَّيْلِ بِالشَّهْبِ
تَبَلَّجَ عَنْ شَمْسِي زَارٍ وَيَعْرُبُ * وَتَفْتَرَعُ^(٣) عَنْ طَوْدَتِي عِلَا تَغْلِبُ الْغُلْبِ
مُوقَّرَةٌ يَقْتَادُ ثَنِيَّ زِمَامِهَا * بِصِيرٍ بِأَدْوَاءِ الْكَرْمَةِ فِي الْحَرْبِ
أَصَحَّ اعْتِرَافًا مِنْ خَوْوِنٍ عَلَى قِلٍّ * وَأَتَقَدَّ حَكْمًا مِنْ عَرَائِمٍ عَلَى صَبٍّ

وقال محمد بن أحمد بن عبد ربه :

وَمَعْتَرَكِ تَهْزُ بِهِ الْمَنَايَا * ذُكُورَ الْهِنْدِ فِي أَيْدِي ذُكُورِ
لَوَاعِجٍ يُبْصِرُ الْأَعْمَى سَاَهَا . وَيَعْمَى دُونَهَا طَرْفُ الْبَصِيرِ

(١) في الأصل . « فرقة ... حلف اللسان » وهو تحريف . والتصويب من ديوان البحتري .

(٢) في نسخة الدهر : « ما بين الكيين ... » .

(٣) في الأصل : « تبلج ... ويقتد ... » .

(١)
وحافقِ الذوائبِ قد أنافت * على حمراء ذاتِ شبا طير
تُحوم حولها عِقَابُ موت * تخطفتِ القلوب من الصدور
بيوم راح في سِرِّبَالِ ليل - فما عُرِف الأصيل من البُكُور
وعينُ النمس ترنو في قَتَايم * رنو البكر من خلف الستور
فكم قصرت من عمرٍ طويل وكم طَوَّلت من عمر قصير

وقال أيضا :

ومعتركِ صَنِكَ عاظتُ كُجَّاتَه
يُديرونها رَاحاً من الرُّوح بنهم * يبيص رِقاقي أو بُسْمِرِ ذوايل
وثُسمعهم أم المبيّة وسطها
عِماء صليل البيص تحت المناصِل

وقال التُّنُوخِي شاعر البيتمة :

في موقِف وقف الحِمام ولم يَزُغ
عن ساحتيه وزاغتِ الأبصارُ
فمّا تسيل من الدماء على قنّا - بطَوالهن تُقَصِّرُ الأعمارُ
ورءوسُ أبطالٍ تطايرُ بالظنّا - فكانها تحت العُبار عُبارُ

وقال ابنُ الحَيَّاط الأندلسي :

(٢)
سيوفٌ إذا أعتلتْ جِهاثَ بغوريه * فمنهنّ في أعاقهن تَمائمُ
وكلُّ نَميسٍ طَبَّقَ الجَوَّ نَقْعَه - وضيقُ مَسْراه الجِيادُ الصلادمُ

(١) المراد بالحمراء : القادة . والشا : جمع تباة ، وشاة كل شيء . حده . والطير : المحدد .

(٢) القنا الأولى : حمار الماء . والقنا الثانية : الرماح .

(٣) كذا بالأصل : وفي كلمة « عبورة » تحريف لم يوفق إلى تصحيحه . ولعله : جهات عبوره ،

أرجهاث عبورة ، أو جهات عبارة .

كَأَنَّ نَهَارَ النَّعْ إِثْمَدُ عَيْنِهِ * وَأَشْفَارُ عَيْنِهِ الشَّفَارُ الصَّوَارِمُ
تَعَدُّ عَلَيْهِ الْوَحْشُ وَالطَّيْرُ قُوتَهَا ، إِذَا سَارَ وَاتَّقَتْ عَلَيْهِ الْقَشَائِمُ
وَالْبَيْتَ الْأَوَّلَ مَأْخُوذَ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنَبِّي :

وَكَانَ بِهَا مِثْلُ الْجَنُونِ فَأَصْبَحَتْ . وَمِنْ جُنَيْتِ الْقَتْلِ عَلَيْهَا تَمَائِمُ

وَقَالَ الْخَمَّانِيُّ :

وَمَا نَتَّصِبُحُ أَسْيَافُنَا ، إِذَا مَا أُنْتَضِينَ لِيَوْمِ سَفْوِكِ

مَنَارِيهِنَّ بَطُونُ الْأَكُفِّ ، وَأَغْمَادُهُنَّ رَعُوسُ الْمُلُوكِ

وَقَالَ حَسَّانُ :

إِذَا مَا عَضِبْنَا بِأَسْيَافِنَا جَعَلْنَا الْجَاهِمَ أَعْمَادَهَا

قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ لِرَجُلٍ عِبَادِيٍّ : لَمْ يَكُنْ لَأَلٍ نَصْرٌ بِنِ رُبْعَةِ صَوْلَةٍ فِي الْحَرْبِ .
فَقَالَ : لَفَدَ قَلْتُ بَطُلًا ، وَنَطَقْتُ خَطَلًا ، كَانُوا وَاللَّهِ إِذَا أَطْلَقُوا عَقْلَ الْحَرْبِ رَأَيْتَ
فِرْسَانًا يَمُورُ كَرَجْلِ الْجُرَادِ ، وَتَدَافِعُ كَتَدَافِعِ الْأَمْدَادِ ، فِي فِيلِقٍ حَافَاهِ الْأَسْلَ ، يَضْطَرِبُ
عَلَيْهَا الْأَجَلُ ، إِذَا هَاجَتْ لَمْ تَنَاهَ دُونَ إِرَادَتِهَا ، وَمُنْتَهَى غَايَاتِ طَلِبَاتِهَا لَا يَدْفَعُهَا
دَافِعٌ ، وَلَا يَقُومُ لَهَا جَمْعٌ جَامِعٌ ، وَقَدْ وَثِقَتْ بِالظُّلْمِ لِعِزِّ أَنْفُسِهَا ، وَأَيَقَبَ بِالْغَلْبَةِ لَصْرَاوَةِ
عَادِنِهَا ، خُصِّتْ بِذَلِكَ عَلَى الْعَرَبِ أَجْمَعِينَ .

هَالِ جَرِير :

لَقَوِيَّ أَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْكُمْ وَأَصْرَبُ لِلْجَبَّارِ وَالنَّعْ سَاطِعُ
وَأَوْثَقُ عَدِ الْمُرْدَفَابِ عَشِيَّةُ * لَحَاقًا إِذَا مَا جَرَّدَ السَّيْفَ لَامِعُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَصْلَقُوا » . (٢) رَجُلُ الْجُرَادِ : الْجَمْعُ مِنْهُ .

(٣) فِي ذَمِّهِ : « دُونَ إِدَارَتِهَا ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ .

(٤) دَافِعٌ : مَنْ يَنْقُذُ مِنَ الْبَلَاءِ : أُنْشِأَتْ بِهِ وَلَوْجٌ .

ومن رسالة للفقير الوزير أبي حفص عمر بن الحسن الهوزنى قال فيها : وكتّابى
 على حالة يشيب لشهودها مَفْرِق الوليد ، كما تَغْيِر لورودها وجه الصعيد ؛ بدؤها
 يَنْسِف الطريف والتالد ، ويستأصل الولد والوالد ؛ تَدْرُ النساءَ أَيامى ، والأطفال
 يَتَامى ؛ فلا أَيْمَة إِذ لم تبق أنثى ، ولا يتيم والأطفالُ فى قَيْد الأَسرى ؛ بل تَعَمُّ الجميع
 بَما جَمًّا فلا تَحْص ، وتزدلف إليهم قُدْماً قُدْماً فلا تَنْكُص ؛ طَمَتْ حتى خِيف على
 عُروة الإيمان الأتقضاض ، وطَمَتْ حتى خُشِى على عمود الإسلام الأتقضاض ،
 وسَمَتْ حتى تُوقَّع لجنّاح الدين الانهياض .

وفى فصل منها : وكان الجمع فى رَقْدَة أهل الكهف ، أو على وعيد
 صادق من الصَّرف والكشف .

ومنها : وإن هذا الأمر له ما بعده ، إلا أن يُسْنَى الله على يدك دفعه
 وصدّه .

وكم مثلها شوءاء نهنت فأتشتت * وناظرها من شدة النقع أرمد
 فترت تنادى : الويل للقادح الصفا * لَبَعْضُ القلوب الصخر أوهى أجلد^(٥)!

-
- (١) فى الدخيرة لابن بسام ج ٢ ص ٤٨ (نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٤٨
 أدب) : « هو أبو حفص عمر بن الحسن بن عبد الرحمن أبي سعيد الداخل بجزيرة الأندلس وهو كان صاحب
 صلاة الجماعة بقرطبة على عهد عبد الرحمن بن معاوية وهشام الرضى ابنه ، وهوزن الذى نسب اليه وطلب
 اسمه عليه بطن من ذى الكلاع الأصغر » . وفى الأصل « الهونى » وهو تحريف .
 (٢) كذا فى الدخيرة ، وفى الأصل شيب .
 (٣) كذا فى الأصل : وفى الدخيرة : « كما يقة » .
 (٤) كذا فى الدخيرة ، ويسى : يسهل . وفى الأصل : « ينشى » .
 (٥) فى هامش الدخيرة « لعلها أصل » .

وأبقت شَاءَ كاللطائم ^(١١) نُثِرَتْ ، * تَيْدُ اللَّيَالِي وَهُوَ غَضٌّ يُجَدِّدُ ^(١٢)

وفي فصل منها في الحرب : والحربُ في اجتلائها حسناء عروس تطيبي ^(١٣)
الأعمارِ زيتها ، وفي بنائها شمطاء عبوسٌ تختلي الأعمارَ غريتها ^(١٤) ؛ فالأقلُّ للهبا وارء ، والأكثرُ
عن شهبها حائد ؛ فأخلق بحميد عن مكانها ، وعزلة في نيدانها ؛ فوقودها شكة السلاح ،
وقتارها متصاعد الأرواح ؛ فإن عسعس ليلها مرةً لأصرام ، أو أنجيس ولبها ساعة
لأنسجام ؛ فيومها غسق يرذ الطرف كليلا ، ونبأها صيب ^(١٥) يزيد الخوف غليلا .

وقال فيها :

أعباد ضاق الذرعُ وأتسع الخرقُ . ولا غربَ للدنيا إذا لم يكن شرقُ
ودونك قولاً طال وهو مقصَّرٌ * وللعين معنى لا يعبره النطقُ
إليك آتته آمالنا فارم ما دهى * بعزمك يدمنغ هامة الباطل الحق ^(١٦)

وما أخطأ السبيل من أتى البيوت من أبوابها ، ولا أرجأ الدليل من ناط الأمور
باربابها ؛ ولرب أمل بين أثناء المحاذير مُدْجج ، ومحبوب في طى المكاره مُدْرج ؛ فآتتهز
فُرصتها فقد بان من غيرك العجز ، وطَبَّقَ مَضَارِبَهَا فكأن قد أمكك الحزب ؛ ولا عرو
أن يُسْتَمَطَّرَ الغامُ في الجذب ، ويُستصحب الحُسامُ في الحرب ! .

(١) اللطائم : جمع لطيمة ، وهي وعا . المسك .

(٢) كذا في الدحية ، وفي الأصل : « وهو عص مجزء » وهو تحريف .

(٣) تطي الأعمار : تسهيلهم .

(٤) تختل . تقطع . والعره . مرور .

(٥) كذا في الدحية . وفي الأصل : « وليها صب »

(٦) كذا ورد هذا البيت في النخبة ، وورد في الأصل هكذا :

إليك آتته أيما فارم ما دهى * بعزمك يدفع هامة الباطل الحق

- ومن إنشاء القاضي القاضى عبد الرحيم البيهقي من جواب كنه وصف فيه
 وقعة، كتب : ورد على المملوك كتاب المولى يذكر الرجفة التي سرى منها الى اسماع
 الأولياء قبله ما سرى الى عيون الأولياء بحضرته ؛ ونعظّمهم الفادح الذى هم
 راسبون فى غماره ساهون فى عمرته ؛ ووصف عظم أثرها ورائع منظرها ومطعن
 هتتها، ومزج واقعتها وفطيع روعتها ؛ واضطراب الجبال وخشوعها، وأنشقاق^(١)
 الأبنية وصدوعها ؛ وسجود الحصون الثمّ، وخضوع الصخور الصمّ ؛ وجار العباد
 الى ربهم لما مستهم من الضرّ، وليأذهم بقصده لما دهاهم من الأمر ؛ فوصف
 عظيماً بعظيم، ومثل مقاماً ما عليه صبر مقيم ؛ وأنذر باتّقام قائم إلا أنه كريم، وجبار
 إلا أنه حلیم ؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون نقولها واضعين الحدود تدلّلاً، وإنا فى سبيل
 الله وإنا إليه ناثبون تخلّصاً ونضمّنها بالقلوب إخلاصاً وتبّتلاً، وعرف المملوك
 ما وسع الخلق من معرفته وإرفاقه، وجبر الحصون من عمارته منازل التوحيد
 وأوكاره، بأمواله التي وقفها فى سبيل الله وهانت عليه إذ كان على يد البرّ إخراجها،
 وكرمّت لديه إذ طالبت بها خطرات الشهوات وأعتلاجها ؛ وأستقرصها من الأرض
 خراجاً ثم وقّاهما ما أقترض بغيرها، وأستخرجها من بطنائها ثم أعادها الى ظهرائها ؛
 وأرساها للإسلام بقواعد حصونها، وأسناها فى يد المسلمين بوثائق رهونها ؛ ولم يزل
 الله ينجّسه بكل حسنة متوضّحة، ويوفّقه لكل صالحة مصلحة ؛ وينعم عليه بالنيه
 الصادقة، وينعم منه بالموهبة السابعة السابقة ؛ فإن نزلت نازلة من وقائع الأقدار،
 وإن عرضت عارضة من عوارض الأيام، تلقّاها حامداً، وأسا جرحها جاهداً، وعوّل
 على ربه قاصداً، وأنفق فيما أصبح منه عادما ما أمسى له واجداً .

ذكر ما ورد في الغزو في البحر

عن أنس بن مالك رضى الله عنه، قال: حدثتني أم حرام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوماً في بيتها، فاستيقظ وهو يضحك؛ قالت: يا رسول الله، ما يضحكك؟ قال: "نَجِيتُ من قوم من أمتي يركبون البحر كالمملك على الأيسرة"؛ فقلت: يا رسول الله، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم؟ قال: "أَنْتِ منهم"، ثم نام فاستيقظ وهو يضحك فقال مثل ذلك مرتين أو ثلاثاً؛ قالت: يا رسول الله، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم، فيقول: "أَنْتِ من الأولين"، فتروج بها عبادة بن الصامت فخرج بها الى الغزو، فلما رجعت قُرِبَتْ دَابَّةً لتركبها فوقعت فاندقَّت عنقها. وفي حديث آخر: "يركبون البحر الأخضر في سبيل الله مثلهم كمثل المملك على الأيسرة"، قالت: يا رسول الله، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم؟ فقال: "اللهم اجعلها منهم" وأنه قال مثل ذلك ثانية؛ فقالت: أَدْعُ الله أن يجعلني منهم؟ قال: "أَنْتِ من الأولين ولست من الآخرين". وسأوا نحوه .

ومما قيل في القتال في البحر—قال العسكرى في ديوان المعاني: لم يصف أحد من المتقدمين والمتأخرين القتال في المراكب إلا الحُتْرِيَّ، وعدُّوا قصيدته هذه من عيون قصائده وفضلوها على كثير من الشعر، وهي:

عَدَوْتُ عَلَى "الْمَيْمُونِ" صُبْحًا وَإِنَّمَا ۖ غَدَا الْمَرْكَبُ الْمَيْمُونُ تَحْتَ الْمَظْفَرِ
[أَطْلَ بِعِطْفِيهِ وَمَرًّا كَأَنَّمَا ۖ تَشْرَفُ مِنْ هَادِي حِصَانٍ مَشْهُرٍ^(١)
إِذَا زَجَرَ النَّوْتِ فَوْقَ عَلَاتِهِ ۖ رَأَيْتَ خَطِيئًا فِي ذُؤَابَةٍ مِنْبَرٍ

- إذا عَصَفَتْ^(١) فيه الجنوبُ أعتلى له * جَنَاحًا عَقَابَ في السماء مهجّر
 إذا ما آنكفأ في هَبْوَةِ الماءِ خِلْتَهُ * تَلَفَّعَ في أَثَاءِ بُرْدٍ مُحْبَرٍ
 وحوالك رَكَابُونَ للهول عاقروا * كُؤُوسَ الرَّدَى من دارعين وحسّر
 تَمِيلُ المنايا حيث مالت أكَفُهُمْ * إذا أَصْلَتُوا حَدَّ الحديدِ المذكَر
 إذا رَشَقُوا بالنار لم يك رَشْقُهُمْ * لِبُقْلَعٍ إِلَّا عَنِ شِوَاءِ مُقَتَّرٍ
 صَدَمَتْ بِهِمْ صُهْبَ العِثَانَيْنِ دونهم * ضَرَابُ كَيْفَادِ اللَّظَى المتسَعِّرِ
 [يسوقون أَسْطُولًا كَأَنَّ سَفِينَةَ * سَحَابُ صَيْفٍ من جَهَامٍ وَمُطْمَرٍ^(٢)
 كَأَنَّ ضَجِيجَ البحرِ بين رِمَاحِهِمْ * إذْ أَخْتَلَفْتَ تَرْجِيْعُ عَوْدٍ مُجْرِحِ
 تَقَارُبُ من زَحْفِهِمْ فَكَأَنَّمَا * تُؤَلَّفُ من أَعْنَاقٍ وَحِشٍ مُنْقَرٍ
 فَمَارِمَتْ حَتَّى أَجَلَّتِ الحَرْبُ عَن طُلَى * مُقَطَّعَةٍ فِيهِمْ وَهَامٍ مَطِيرٍ
 على حين لا تَقَعُ يَطْرُوحُهُ الصَّبَا^(٣) * وَلَا أَرْضٌ تُنْقَى لِلصَّرِيعِ الْمُقَطَّرِ
 وَكَنتَ ابْنَ "كَسْرَى" قَبْلَ ذَاكَ وَبَعْدَهُ * مَلِيئًا^(٤) بِأَنْ تُؤْهِى صَفَاةَ ابْنِ "قَيْصَرَ"
 جَدَحَتْ لَهُ المَوْتُ الدُّعَافَ فَعَاثَهُ * وَطَارَ عَلَى أَلْوَاحٍ شَطْبٍ مَسْمَرٍ^(٥)
 مَضَى وَهُوَ مَوَلَى الرِّيحِ يَشْكُرُ فَضْلَهَا * عَلَيْهِ وَمَنْ يُؤَلِّ الصَّنِيعَةَ يَشْكُرُ^(٦)
- وحيث ذكرنا الجهاد وفضله والوقائع والحروب ، فلنذكر ما قيل في المراقبة

في سبيل الله .

(١) كذا في ديوان البهتري ، وفي الأصل : « إذا ما طت » .

(٢) زيادة من الديوان .

(٣) فارمت : لم تريح مكانك .

(٤) رواية الديوان : « ... تطوحه الصبا » .

(٥) الملى بالأمر : المضطلع به التقدير عليه .

(٦) كذا في الديوان . وفي الأصل : « مشر » بالشين المعجمة وهو تحريف .

ذكر مارود في المراقبة

قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَاطِبُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) . والمراقبة في سبيل الله تعالى تنزل من الجهاد والقتال منزلة الاعتكاف في المساجد من الصلاة ، لأن المراقبة يُقيم في وجه العدو متأهباً مستعداً ، حتى إذا أحس من العدو بجمركة أو غفلة نهض فلا يقوته ولا يتعذر عليه ، كما أن المعتكف يكون في موضع الصلاة مستعداً ، فإذا دخل الوقت وحضر الإمام قام الى الصلاة . قال الحليمي : ولا شك أن المراقبة أشق من الاعتكاف . على أن صرف الهمة إلى انتظار الصلاة قد سُمي رباطاً لما جاء في الحديث فيما يكفر الخطايا "وَأَنْتَظَرُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَ الرِّبَاطُ" . وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديثٌ تحثُ على الرباط ، فمنها أنه قال صلى الله عليه وسلم : "مَنْ مَاتَ مُرَاطِباً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْمِنَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمَا لَهُ أَجْرُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم : "رِبَاطٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ فَإِنْ مَاتَ بِحَرِّهِ عَلَيْهِ أَجْرُ الْمُرَاطِبَةِ وَيُؤْمِنُ مِنَ النَّفْتَانِ وَيُقَطَّعُ لَهُ بَرْزُقُ الْجَنَّةِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ مَاتَ مُرَاطِباً فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَاتَ شَهِيداً وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَتِي الْقَبْرِ وَأُجْرِي عَلَيْهِ أَحْسَنُ عَمَلِهِ وَغُدِي عَلَيْهِ وَرِيحُ بَرْزُقٍ مِنَ الْجَنَّةِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم : "إِذَا اسْتَشَاظَ الْعَدُوُّ نَفِيرَ جِهَادِكُمُ الرِّبَاطُ" .

وسنة المراقبة في سبيل الله أن يُعدَّ من الخيل والسلاح ما يُحتاج إليه ، إذا كان أنتظار الوقعة من غير استعداد لها يُعرض للهلاك . قال الله تعالى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) . وجاء في الحديث :

«إن القوة الحصن ومن رباط الخيل المحصورة»^(١) الإثبات. وروى عُبَيْدُ بْنُ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَلَا هُوَ الرَّمْيُ»^(٢) ؛ وَقَدْ يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ جَامِعًا لِلْحِصْنِ وَالرَّمْيِ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا قُوَّةٌ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ذكر ما قيل في السلاح وأوصافه

- ° والسَّلاح ما قُوِّلَ به . والجُنَّةُ اسم لما اتَّقَى به ، كالدرع والتَّرس ونحوهما .
وقال العُتْبِيُّ : بَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ أَنْ يَبِيعَ إِلَيْهِ بِسِيفِهِ الْمَعْرُوفَ «بِالصَّمْصَامَةِ» فَبِيعَ إِلَيْهِ بِهِ ؛ فَلَمَّا صَرَّبَ بِهِ وَجَدَهُ دُونَ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ؛ فَأَجَابَهُ يَقُولُ : إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِالسَّيْفِ وَلَمْ أَبْعَثْ لَهُ بِالسَّاعِدِ الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ .

- ١٠ . وسأله عمرو يوما عن السلاح فقال : ما تقول في الرمح؟ قال : أخوك وربما خالك فانقصف ؛ قال : فما تقول في الترس؟ قال : هو المحجج وعليه تدور الدوائر؛ قال . فالتبسل؟ قال : منايا تخطئ وتُصِيب ؛ قال : فما تقول في الدرع؟ قال : مَثَقَلَةٌ لِلرَّاحِلِ مَشْغَلَةٌ لِلرَّاكِبِ وَإِذَا لِحِصْنٍ حَصِينٌ ؛ قال : فما تقول في السيف؟

(١) المحصورة : جمع هجر بالكسر ، وهي الأنثى من الخيل . ذكر «الإثبات» تفسير من المؤلف أو من

حل عنه المؤلف .

(٢) كذا في الأصل ، وفي صحيح مسلم بإساده إلى عقبة بن عامر أنه كان يقول : «سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا إن القوة رمي ألا بن لقوة الرمي ألا إن القوة الرمي» .

قال : هنالك قارعتك أمك عن الشُّكْل^(١) ، قال : [بل] أمك ! [قال :] بل أمك يا أمير المؤمنين ! فعلاه أمير المؤمنين بالدِّرة . وقيل : بل قال له — لما قال عمر بل أمك — قال : أمي يا أمير المؤمنين « والحُمى أَضْرَعَتْنِي لك » أراد أن الإسلام قيدي ، ولو كُت في الجاهلية لم تكن هذا الكلام . وهو مثل تصرّبه العرب إذا اضْطُرَّت للخضوع .

ومثل ذلك قول الأغرّ النهشليّ لابنه لما بعثه لحضور ماوقع بن قومه فقال : يا بُنَيّ ، كن يَدًا لأصحابك على من قاتلهم ، وإياك والسيِّف فإنه طُلَّ الموت ، وأتَّقِ الرِّيح فإنه رِشَاءُ المنيّة ، ولا تقرب السِّهام فإنها رُسلُ تَعَصِي وتُطِيع . قال : فبم أقاتل ؟ قال : بما قال الشاعر :

جَلاميدُ أُملاءُ الأَكْفِ كَأَنها رُءُوسُ رِجالٍ حُلِقَتْ في المَواصِمِ
فَعَلَيْكَ بِها وَأَصِقْها بِالْأَعْقَابِ والسُّوقِ .

(١) رواية عيون الأحرار (المجلد الأول ص ١٣٠) كرواية الأصل ، غير أن اسم الإشارة فيه « ثم » وفي الأغاني (ح ١٤ ص ١٣٧ طبع بولاق) : « قال : عه قارعتك لأمك أهبل .. » - ولعله يريد — على رواية الأصل وعيون الأحرار — أن يصف السيِّف بأنه أمك أنواع السلاح وأروعها ، فسلك الى هذا سبيل الكناية فمر بمجملته لا زعمها يدل على ما يريد ألمع دلالة إذ يقول : هنالك ، أي إذا ذكر السيِّف أو تقارعت السيوف ، قارعت أمه ودافعت عن الشُّكْل وأهلك إشتاقا عليه ، من الإشتاق أعظم ما يكون على المتارل إذا كان السلاح السيِّف ، لأن صرّاقته صائبة وقلّة .

(٢) زيادة عن عيون الأحرار طبع دار الكتب المصرية المجلد الأول ص ١٣٠

(٣) زيادة يقتضها سياق الكلام .

(٤) في الأصل : « جلاميد ملء الأكف » وفي تحريف . وفي نسخة عن الكامل بـ « ملء » أو « ملأ » و « ملأ » مادة « ملأ » وفي بدل . « حمر ملء الأكف وأحمار ملأ الأكف » ثم استشهد على ذلك بهذا البيت . وفي عيون الأحرار : « جلاميد يملأ الأكف .. » .

ما قيل في السيف من الأسماء والنعوت والأوصاف

وقد أوردتها على حروف المعجم على ما أورده صاحب كتاب خزانة السلاح .
 فمن ذلك "إبريق" وهو الشديد البريق "أبيض" . "أذوذ" وهو القاطع . "إصليت"
 وهو الصقيل . "أغلف" إذا كان في غلافه . "أنيث" وهو الذي يتخذ من حديد
 غير ذكر . "بائر" أى قاطع . "بتار" وهو أسم لسيف كان للنبي صلى الله عليه
 وسلم . "بُصْرَوِي" منسوب لبُصْرَى . قال الشاعر :

صفائح بُصْرَى أخلصتها قُبُونُها * ومُطَرِّدًا من نسج داود مُحْكَمًا
 "بَوَادِر" أى قوائل . "بارقة" وهى السيوف التى تترك . "جُثْنِي" ؛ قال الشاعر :

ولكنها سَوْقٌ يكون بياعها * بِجُثْنِيَّةٍ قد أخلصتها الصِّياقِلُ

١٠ "جُرَّاز" أى قاطع . "جمَّاد" بمعناه ؛ وفيه يقول الأزهري :

لَسَمِعْتُمُ من حَرٍّ وَقَعَ سِيفُونَا * ضَرْبًا بِكُلِّ مُهَنَّدٍ جَمَّادٍ

"حُسام" أى قاطع . "حُدَّاد" من الحديد . "حداد" من الحدَّاد كانه أشار الى
 لونه . "خَشِيب" أى صَقِيل ، و [هو] من أسماء الأضداد . "خَشِيف" أى ماض .
 "خَذِيم" أى قاطع . "خَضَعَةٌ" وهى السيوف القواطع . "دَدَّان" أى لا يقطع .
 "ذَالِق" أى سَلِس الخروج من غمده . "ذَلُوق" مثله . "ذَكَر" أى ذوماء .

١٥ "ذُو الكَرِيْمَة" وهو الماضى فى الضَّرِيبة . "ذُو الفَقَّار" سيف رسول الله صلى الله

(١) يجوز فى النسبة لمثل « بصرى » قلب ألفها واوا ، كما ورد بالأصل ، وحذفها كما فى اللسان .

ومن الحذف قول الشاعر : x يهلون بالقلع البصرى هاهم *

(٢) البوادر : جمع بادرة وهى شِباة السيف .

(٣) زيادة يقتضيا حسن السياق .

(٤) و يطلق على القطاع أيضا .

عليه وسلم . "ذو هبة" أي ذو هزّة ومضاء . "ذرب" أي محدد . "ذو النون" [سيف مالك بن زهير^(١)] . "ذوذ كزة" وهو الصارم . "رُسوب" وهو الذي يغيب في الضريبة "رداء"^(٢) . "سيف" وجمعه أسياف وسيوف وأسيف . قال الشاعر :
كانهم أسيف بيض يمانية * غضب مضاربها باقي بها الأثر^(٣)

"سراط" و"سراطي" أي قاطع . "سقّاط" وهو الذي يسقط من وراء الضريبة . "سرينجي" منسوب إلى قين يقال له سرنج . "شلهاء" . "صقيل" . "صارم" أي قاطع . "صفيحة" وهو العريض . "صمصام" وهو الذي لا ينتنى . "صمصامة" مثله ، وهو سيف عمرو بن معديكرب ؛ وفيه يقول :

خليل لم أخنه ولم يخني * على الصمصامة السيف السلام

وقال أيضا :

خليل لم أهبه على قلاه^(٥) * ولكن المواهب للكرام

(١) الزيادة عن لسان العرب .

(٢) ومنه قول الشاعر :

لقد كفن المبال تحت رداه * فتي غير مبطان العشيات أروعا

(٣) كذا في اللسان (مادة أثر) وغيره من كتب الأدب واللغة ، وفي الأصل :

* بيض مضاربها يبق بها الأثر *

(٤) في الأصل « وفيه يقول الشاعر » ولعل كلمة « الشاعر » زيدت سهوا من السامع ، ود قائل هذا الشعر هو عمرو بن معديكرب الذي يرجع إليه الضمير في « يقول » قاله حين وهب سيفه . قال في اللسان مادة (صم) بعد أن ذكر البيت الأول : قال ابن بري صواب إنشاده :

* على 'صمصامة' سم سيفي سلامي *

وبعده ... ثم ذكر البيتين . وعلى تصويب ابن بري لا يكون في الشعر اقواء . والإقواء : اختلاف حركة الروي .

(٥) في اللسان « لم أهبه من قلاه » وكتب بهامشه : « قوله من قلاه الذي في النجدة عن قلاه ... »

حَبَوْتُ بِهِ كَرِيماً مِنْ قُرَيْشٍ * فَسَرَّ بِهِ وَصَبَّ عَنْ اللَّثَامِ
 "صَنِيع" [مَحْزُوتٌ مَجْلُوتٌ] ^(١) قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٢)
 مَا بَيْضَ مِنْ أُمِيَّةٍ مَضْرَحِيٍّ كَانَ حَيْبَهُ سَيْفٌ صَبِيغٌ
 "طَبِيعٌ" وَهُوَ الصَّيْدِيُّ قَالَ جَرَرُ :

وَإِذَا هُزِزَتْ قَطَعَتْ كُلَّ ضَرِيَّةٍ * وَنَحَرَتْ لَا طَبِيعًا وَلَا مَهُورًا
 "عَضْبٌ" أَيْ قَاطِعٌ . "عَقِيقَةٌ" أَيْ صَقِيلٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٣)
 حُسَامٌ كَالْعَقِيقَةِ فَهُوَ كَيْبِيٌّ سِلَاحِي لَا أَقْلٌ وَلَا فُطَارًا
 "نَحْوُزٌ" . "عُرَاضٌ" أَيْ لَذَنُ الْمَهْزَةِ "عِطَافٌ" ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَلَا مَالٌ لِي إِلَّا عِطَافٌ وَمِذْرَعٌ * لَكُمْ طَرَفٌ مِنْهُ حَدِيدٌ وَلِي طَرَفٌ

(٧١)

وَجَمْعُهُ عِطُفٌ . "فُطَارٌ" أَيْ مَشَقُّقٌ . "فُلُوعٌ" أَيْ قَاطِعٌ . "فُسْقَاسٌ" ^(٥) أَيْ كَهَامٌ .
 "فَصَالٌ" أَيْ قِطَاعٌ . "قَاطِعٌ" . "قَرْنٌ" . "قَصِيبٌ" أَيْ قَاطِعٌ وَجَمْعُهُ قُصُبٌ .
 "قَاصِبٌ" مِثْلُهُ . "قِرْصَابٌ" أَيْ يَقْطَعُ الْعِظَامَ . "قُرْضُوبٌ" مِثْلُهُ . "قَشِيبٌ" هَرِيبٌ

(١) الزيادة عن لسان العرب .

(٢) هو عند الرحمن الحكم بن أبي ماصى يمدح معاوية ، كما في لسان العرب .

(٣) هو عترة ، كما في اللسان .

(٤) الكمع : الصحيح . والعقيقة : شعاع البرق أو برق ادا رثيته وسطه سحاب كأنه سحاب مسلول . وقد أطلق على السيف تشبها له بالبرق أو شعاعه . أما حقيقة في السيف فلا يمكن أن يراد بها السيف لأن السيف مشبه بها . والأقل : وصف مدح لم صربه كثيرا ، ودفع به من الحبل وهو المراد بها . والصبر : المتشقق الذي لا يقصم .

(٥) ومثل الفسقاس . الفسقاس .

عهد بالجلء . "قلعي" منسوب الى قلعة موضع بالبادية . "قُساسى" منسوب الى معدن بأرمينية يقال له قُساس . قال الشاعر :

إِنَّ الْقُسَّاسِيَّ الَّذِي يُعْصَى بِهِ * يَخْتَصِمُ الدَّارِعَ فِي أَنْوَابِهِ

"قَصِيمٌ" وهو الذى طال عليه الدهر فتكسر حده . "كَهَامٌ" أى كليل . "كَلِيلٌ" أى كلّ حده . "مُتَدَمٌ" هو السيف الحاذق، ويسمى به السنان أيضا . "لَحِيفٌ" وكان من أسياف رسول الله صلى الله عليه وسلم "لُجٌ" . "مُرْهَفٌ" أى محدود رقيق . "مُصَمَّمٌ" وهو الذى يمر فى العظام . "مِقْطَعٌ" . "مُخْدَمٌ" أى قاطع "مُجْدَرٌ" . "مَأْثُورٌ" وهو الذى له أثره "مُدَّكَّرٌ" مثل ذَكَرَ . "مُخْتَقِدٌ" سريع القطع . "مُخْضَلٌ" . "مُخْضَلٌ" أى مُضَلَّتْ من غمده . "مِقْصَلٌ" أى قاطع . "مُخَفَّقٌ" أى عريض . "مُدْجَلٌ" المطلى بالذهب . "مِهْذَمٌ" قاطع . "مَعْلُوبٌ" وهو سيف الحارث بن ظالم؛ وفيه يقول الكُتَيْبُ :

وَسَيْفُ الْحَارِثِ الْمَعْلُوبُ أَرْدَى حُصَيْنًا فِي الْجَبَابِرَةِ الرَّدِينَا

"مِشْمَلٌ" أى صغير . "مِغُولٌ" سيف رقيق يكون عمده كالسوط وهو الذى يُتَّخَذُ كَالْعُكَّازِ . "مَهُوٌ" . وهو الرقيق أيضا ؛ قال صخر العلى :

(١) فى المخصص : « ابن دريد : قلعي منسوب الى حديد أو معدن ، غيره . هو منسوب الى قلعة - وهو موضع » . وفى اللسان : « وفى الحديث وسيوفنا قلعية . قال ابن الأثير : منسوبة الى اقلعة بفتح اقلاف واللام وهى موضع بالبادية تنسب السيوف إليه » . وقد ورد ما لاصل « قلع » .

(٢) كذا فى اللسان فى مادى « قس » و « حصم » . وفى الأصل : « ... يقصى به » .

(٣) لم يجد فى مصدر آخر ما يؤيد ما هنا بل الذى فى البحارى وكتب الاله أن « الخفيف » (كأمير

ورير) اسم فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعبرة أبى الأثير فى الهاية - ونقلها عنه صاحب اللسان وغيره - « كان أسمره عليه الصلاة والسلام الخفيف » كذا رواه البحارى وم يحققه والمعروف بالخاء المهملة وروى بالجيم » .

وصارمٌ أَخْلَصَتْ خَشِيَّتُهُ * أبيضُ مهوٌ في متنه رُبْدٌ

”مُفَقَّرٌ“^(١) أى الذى فيه حروز مطمئنة عن متنه . ”مُهَنْدٌ“ وهو الذى طُبِعَ من حديد الهند . ”مَشْرِفٌ“ منسوب الى المشارف ، وهى قُرَى من أرض العرب تدنو من الرِّيف . ”مُطَبَّقٌ“ الذى يقطع المفاصل ؛ قال الشاعر :

* يَصْمُّ أحياناً وحيناً يَطْبُقُ *

”مُنْصَلٌ“ . ”مُشْطَبٌ“ أى الذى فى متنه طرائق . ”مُصَلَّتٌ“ المسلول من غمده . ”مِفْلَعٌ“ أى قاطع . ”مِعْضَدٌ“ هو الممتن فى قطع الشجر وغيره . ”مِعْضَادٌ“ وهو الممتن أيضاً . ”مَدَاهِبٌ“ سيوف تُمَوَّه بالذهب . ”نَصْلٌ“ . ”نَيْكٌ“ أى قاطع . ”نُونٌ“ هو أسم سيف بعض العرب ؛ قال الشاعر :

سأجعلُه مكانَ النُونِ مَنًى * وما أعطيتُه عُرَقَ الحِلَالِ^(٢)

معناه : سأجعل هذا السيف الذى استغدته مكان ذلك السيف ، وما أعطيتُه عن مودة بل أخذته عنوة . ”نَوَاحِلُ“ السيوف التى رَقَّتْ طُبَاتُهَا قُدَمًا من كثرة المصاربة . ”هَدَامٌ“ السيف القاطع . ”هَزْهَازٌ“ هو الكثير الاهتزاز . ”هِنْدَوَانِيٌّ“ هو المطبوع من حديد الهند . ”هَيْدِيٌّ“ منسوب الى الهند . ”وَقِيعٌ“ الذى تُحِذُ بالحجر . ”يَمَانِيٌّ“ منسوب الى اليمن .

(١) كذا فى المخصص وغيره من كتب اللغة . وفى الأصل «مفقم» . وهو تحريف .

(٢) الحلال . المصادقة واحدة مصدر حاله حلالاً ومخاله . والعرق الحراء . قال صاحب اللسان فى مادة

(عرق) بعد كلام فى تفسير مفردات البيت وسببه الى الحارث بن زهير : «واللون اسم سيف مالك بن زهير ،

وكان حمل بن بدر أحده من مالك يوم قتله ، وأحده الحارث من حمل بن بدر يوم قتله ، وطاهر بيت

الحارث يقصى أنه أخذ من مالك سيفاً سر «الون» بدلالة قوله : «سأحمله مكان النون» أى سأحمله

هذا السيف الذى استغدته مكان النون . والصحيح فى إنشاده : «ويجزهم مكان النون مئى» لأن قله :

سيحبر قوه حش من عمرو * اذا لاقاهم وأبى بلال



ومن أسماء أجراء السيف — «أثر» أثره : لإفنده وما يرى عليه مما يشبه
القبار أو مدب النمل ؛ قال عيسى بن عمر :^(١)

جلاها الصيقلون فأخلصوها * خفافاً ككُلها يتسقى بأثر

«إفند» وشبه وأثره . «جريان» هو حدّه . «حرف» مثله . «دُباب» حدّ طرفه

وقيل : حدّه مطلقا . «رئاس» قائمه ؛ قال الشاعر :

* ومرفق كِرئاس السيف إذ شَسَفَا *

«رُبد» ما تراه عليه شبه غبار أو مدب نمل ؛ قال الشاعر :

* أبيضُ مهُو في متنه رُبدٌ *

«زُر» قال مجرّس بن كليب في بعض كلامه : أما وسيفي وزريّه ، ورُغني
ونصليّه . والزرز : الحدّ . «سَطام» : حدّه . «سِيلان» : هو ما يدخل منه في النصاب .^(٢)
«سَفَن» : جِلدة قائمه . «سُطْبُ» : طرائق في إحدى متنيه . «شَفَرَة» : حدّه ،
وشفرتها : حدّاه . «صُفَح» : عرضه . «ظَبَة» : حدّه . وظُبّاه : حدّاه .
«عَجُوز» : نصل السيف ؛ قال أبو المقدّام :

وعجوز رأيتُ في فم كَلْبٍ * جُعِلَ الكَلْبُ للأُميرَ جَمَلا

والكَلْب من أجراء السيف وهو البرجق . «عَيْر» هو الناشز في وسط السيف .^(٣)

«غِرَار» : ما بين ظبتيه وبين العير من وجهي السيف جميعا ، وجمعه : أغرّه . وقيل :

(١) في اللسان أن هذا البيت لحفاف بن بدية وأشدّه عيسى ، وفسره بقوله : أي كلها يستعملك
هرنده . ويتق محفف من يتق أي اذا طر الناطر اليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من الطر اليها .

(٢) في الأصل : «قال هجرى ...» وهو تحريف . والتصويب من اللسان مادة «رر» .

(٣) صاب السيف : مقبضه .

(٤) كذا بالأصل ، ولم يوفق الى تفسيره أو صحته . وفي المخصص : «الكَلْب : المبار في قائم
السيف الذي فيه الدوّانة» . وفي اللسان : «والكَلْب : مبار مقبض السيف ... آخره ان له المعج» .

الفراران : شَفَرْنَا السيف . "غَرَبٌ" غربه : حَذَه . "فَرِنْدٌ" : مثل "إفَرِنْدٌ" .
 "كُلُولٌ" القلول في حذَه ، والواحد منها قَل . "قَبِيعَةٌ" هى التى على طرف قائمه من
 حديد أو فضة . "مَضْرِبٌ" : الذى يُضْرَب به منه ، وهو نحو شبر من طَرَفه .
 "مَقْبِضٌ" المقبض : حيث تقبض عليه الأُكف . "نونٌ" والنون : شَفَرَةُ السيف .
 قال الشاعر :

* بَذَى نُونَيْنِ قَصَالٍ مِقَطَّ *

"وَشَى" وهو فرنده وأثره ، وقد تقدم بيانه .

✱ ✱

ومما يضاف الى السيف — فأما اذا احتاج الى الشَّحْد — يقال : "إِسْتَوْقَع"
 ١٠ . واذا ضُرِب به فلم يعمل يقال : "أَحَاكَ" . واذا سَلَّ من قَرَابِه يقال : "أُسْتَلَّ" .
 "أُصْلِتَ" . "أُمْتُشِنَ" . "أُمْتُعِطَ" . "أُمْتُحِطَ" . "أُسْتُضِيَ" . "أُخْطِرْتُ" .
 "جُلِطَ" . "جُرِّدَ" . "سُلَّ" . "شُهِرَ" . "مُعِطَ" . "نُصِيَ" . "شِمْتُ" : اذا
 سَلَّتْ وأعمدت . واذا خرج السيف من عير سَلَّ يقال : "إِذْلَقَ" . واذا أُعْخِصَ
 السيف من غير سَلَّ يقال : "أَعْمَدْتُ" السيف . "أَقْرَبْتُ" . "شِمْتُ" . "وَقَرَبْتُ" .
 ١٥ وأما اذا تَقَلَّد به الرجلُ يقال : اِعْطِطَ ؛ وفيه يقول الشاعر :
 مَن يَعْطِطُهُ عَلَى مِثْرٍ * فَنَعَمَ الرِّدَاءُ عَلَى الْمِثْرِ
 وَيَقَال : "وُقُلَّدَ" .

(١) ومنل «امتخط» «امتخط» «الحاء المعجمة .

(٢) أى أنه يستعمل فى الصَّدِير .

(٣) كذا «الأصل» ، ويظهر أن فيه تحريها ومحوها من النسخ ، ولعل صوابه : «وأما اذا أعمد السيف

يقال ... الخ « موقع تحريف فى «أعمد» وزيدت «من عير سل» سهوا .

ومن أسماء قرابه وآلته — يقال: "جفن"، "جربان"، "جلبان"، "جمل"،
وهي بطائن كانت تُغشى بها أجفان السيوف. "غمد".
حمائله — يقال فيها "حمائل" واحدتها "حميلة". "قراب"، "جمل".
"نجد".

حليته — يقال "رصاص" وهي حلق مستديرات تُحلى بها السيوف.
"قيعة" وقد تقدم ذكرها. "نعل" وهو ما يكون أسفل القراب من فضة أو حديد.
والنعل مؤنثة؛ قال الشاعر:

ترى سيفه لا تتصف الساق نعله * أجل لا وإن كانت طوالاً محاملة

وأما ما وصفته به الشعراء — فمن ذلك ما قاله أبو عبادة البحتري:
يتناول الروح البعيد مناله * عفوًا، ويفتح في القضاء المقتل
ماض وإن لم يمتضه يد فارس * بطل، ومصقول وإن لم يضقل
يغشى الوعي والثرس ليس بجنة * من حده والدرع ليس بمعقل
مضع إلى حكم الردي، فاذا مضى * لم يلتفت، وإذا قضى لم يعدل
متوقد يسرى بأول صرية * ما أدركت ولو أنها في يذل

(١) في الأصل: "من قصة أو حريز" وقد أثبتنا ما في كتب اللغة.

(٢) كذا في ديوان البحتري (صع مطبعة الخواص بالقسطنطينية سنة ١٣٠٠هـ) رث الأصل "تناول"

الرج ..

(٣) كذا في المديح وفي الأصل: "حتى أوري .."

(٤) في ديوان: "سألو يروى ..."

❧ وإذا أصاب فكلُّ شيءٍ مَقْتُلٌ * وإذا أُصِيبَ فما له من مَقْتِلٍ
وقال أبو الهول :

حَسَامٌ غداةَ الرُّوْعِ ما بَاضَ كانه * من الله في قَبْضِ النفوسِ رسولُ
كَأَنَّ جنودَ الدَّرِّ كَسَرَتْ فوقه * عيونُ جرادٍ بينهنَّ ذُحُولُ
كَأَنَّ على إفرينده موجَ جُلَّةٍ * تَقَاصَرُ في صَحْصَاحِه وتَطُولُ
إذا ما تَمَطَّى الموتُ في يَقْظَانِيهِ * فلا بدَّ من نفسٍ هناك تَسِيلُ
وإنَّ لَاحِظَ الأبطالِ أو صَاغِ الطَّلِي * تَشَحَّطَ يوماً بينهن قَتِيلُ
وقال عبد الله بن المعتز :

وَلِي صَارُمٌ فِيهِ المنايا كَوَامِنٌ * فما يُتَضَى إِلَّا لَسْفِكِ دِمَاءِ
تَرَى فوقَ متنيه الفِرْدَنْدَ كانه * بَقِيَّةُ غَيْمٍ رَقَّ دون سماءِ

وقال أيضا :

وَسَطَ الخُمَيْسِ بِكَفِّهِ ذَكَرٌ * عَضْبٌ كَأَنَّ بِمَتْنِهِ نَمَشَا
صَافِي الحَديدِ كَأَنَّ صَبَقْلَهُ * كَتَبَ الفِرْدَنْدَ عَلَيْهِ أو تَقَشَا

وقال ابن الرومي :

خَيْرُ مَا آسْتَعَصِمْتُ بِهِ الكَفَّ عَضْبٌ * ذَكَرُ هَزْءٍ أُنَيْتُ المَهَزُّ
مَا تَأَمَّلْتَهُ بَعِينُكَ إِلَّا * أُرْعِدْتُ صَفْحَتَاهُ مِنْ غَيْرِ هَزْءٍ
مِثْلُهُ أَفْزَعَ الشُّجَاعَ إِلَى الدَّرِّ * عَجَفَ فَنَاقَى بِهَا عَلَى كُلِّ بَزْءٍ
مَا يُبَالِي أَصَمَّمْتُ شَفَرَتَاهُ * فِي مَحْزَأَمٍ حَادَتَا عَنْ مَحْزٍ
وقال ابن المعتز :

وَلَقَدْ هَزَزْتُ مُهَنْدًا * عَضْبَ المَصَارِبِ مُرْهَفَا

وَإِذَا تَوَجَّعَ هَامَةَ الشَّجَبَارِ سَارَ فَأَوْجَهَا

عَضِبَ الْمُضَارِبُ كَالْغَدِيثِ رَقَى الْقَذَى حَتَّى صَفَا

وقال أيضا :

فِي كَفِّهِ عَضِبَ إِذَا هَزَّهُ * حَسِبْتَهُ مِنْ خَوْفِهِ يَرْتَعِدُ

وقال آخر :

جَرَدَوْهَا فَأَلْبَسُوهَا الْمَنَايَا * عَوَضًا عَوَّضَتْ مِنَ الْأَغْمَادِ

وَكُنَّ الْأَجَالَ مِنْ أَرَادُوا * وَظَبَاهَا كَانَتْ عَلَى مِيعَادِ

وقال أحمد بن محمد بن عبد ربه :

وَذِي شُطْبٍ تَقْضِي الْمَنَايَا بِحُكْمِهِ * وَلَيْسَ لِمَا تَقْضِي الْمَنِيَّةُ دَافِعُ

فَرِنْدُ إِذَا مَا أَعْتَنَ لِلْعَيْنِ رَاكِدُ * وَبَرَقَ إِذَا مَا اهْتَرَّ بِالْكَفِّ لَامِعُ

يُسَلِّلُ أَرْوَاحَ الْكُفَاةِ أَنْسِلَالُهُ * وَيَرْتَاعُ مِنْهُ الْمَوْتُ وَالْمَوْتُ رَائِعُ

إِذَا مَا التَّقْتُ أَمْثَالُهُ فِي وَقِيعَةٍ * هُنَاكَ ظَنُّ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَاقِعُ

وقال أيضا :

بِكُلِّ مَا نُورٍ عَلَى مَتْنِهِ * مِثْلُ مَدَبِّ النَّمْلِ فِي الْقَاعِ

يَرْتَدُّ طَرْفُ الْعَيْنِ عَنْ حَدِّهِ * عَنْ كَوْكِبٍ لِلَوْتِ لَمَاعِ

وقال أبو مروان بن أبي الخصال :

وَصَقِيلٌ مِدَارِجُ النَّمْلِ فِيهِ * وَهُوَ مَذْكَانٌ مَا دَرَجْنَ عَلَيْهِ

أَخْلَصَ الْقَيْنُ صَقْلَهُ فَهُوَ مَاءٌ * يَتَلَطَّى السَّعِيرُ فِي صَفْحَتَيْهِ

(١) اعني : طهر .

(٢) هذا في العقد الفرید (ج ١ ص ٦٨) وفي الأصل : « إِذَا مَا التَّقْتُ أَرْوَاحَهُ ... » .

وقال أحمد بن الأعمى الأندلسي :

مَوْتِي فَاِنْ خَلَعْتَ أَكْفَانَهَا عَلِمْتُ * أَتَى الدَّرْعَ عَلَى الْأَبْطَالِ أَكْفَانُ
نَفْسِي فِدَاؤُكَ لَا كُفْءًا وَلَا تَمَنَّا * وَلَوْ غَدَا الْمُسْتَرَى مِنْهَا وَكِوَانُ
وَالْتَبَّرُ قَدْ وَزَنُوهُ بِالْحَدِيدِ فَمَا * سَاوَى، وَلَكِنْ مَقَادِيرُ وَأَوْزَانِ

وقال عبد العزيز بن يوسف شاعر اليتيمة :

بَيْضٌ تُصَاغُ بِالْأَيْدِي مَقَابِضُهَا * وَحَدُّهَا صَاغِ الْأَعْنَاقَ وَالْقِمَامَا
صَحِيحُكَ مِنْ خِلَالِ الْأَعْمَادِ مُضِلَّةٌ * حَتَّى إِذَا اخْتَلَفَتْ ضَرْبًا بَكَيْنَ دِمَا
وقال الشريف الموصي شاعرها :

وَنَصْلُ السَّيْفِ تَسْلَمُ شَفَرَتَاهُ * وَيُخْلِقُ كُلَّ أَيَّامٍ قَرَابَا

وقال مؤيد الدين الطغرأئي :

وَأَبْيَضَ طَاغِي الْحَدِّ يَرْعُدُ مَتْنُهُ * مَخَافَةَ عَزَمَ مِنْكَ أَمْضَى مِنَ النَّصْلِ
عَلِمْتُ بِأَسْرَارِ الْمَنُونِ كَأَنَّمَا * عَلَى مَضْرِبِهِ أُتْرِلَتْ آيَةُ الْقَتْلِ
تَفِيضُ نَفْسُ الصَّيْدِ دُونَ غِرَارِهِ * وَتَطْفَحُ^(١) عَنْ مَتْنِهِ فِي مَدْرَجِ النَّمْلِ
خَلَعَتْ عَلَيْهِ نُورَ وَجْهِكَ فَارْتَدَّى * بِنُورِ كَفَاهُ أَنْ يُحَادِثَ^(٢) بِالْصَّقْلِ

وقد أكثر الشعراء تشبيه الفرند بالنمل، وأصل ذلك من قول امرئ القيس :

مَتَوَسِّدًا عَضْبًا مَضَارِبُهُ * فِي مَتْنِهِ كَمَدْبَةِ النَّمْلِ

وقال الطغرأئي :

وَأَبْيَضَ لَوْلَا الْمَاءُ فِي جَنَابَاتِهِ * تَلَسَّنَ مِنْ حَدِيدِهِ نَارُ الْحَبَابِ
أَضْرَبَهُ حُبُّ الْجَاثِمِ وَالطَّلِي * فَعَادَرَهُ نِضْوًا نَحِيلَ الْمَضَارِبِ

(١) كذا في ديوان لطفغرائي (نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم ١٥٢٨ أدب)

وفي الأصل : « رنصفح ... » (٢) يحادث : يجلي .

وقال إسحاق بن خلف :

أَلْقَى بِجَانِبِ خَصْرِهِ * أَمْضَى مِنَ الْأَجَلِ الْمُنَاجِ
وَكَأَنَّمَا ذُرُّ الْمَهَبَا * عَلَيْهِ أَنْفَاسُ الرِّيحِ

وقال ابن المعتز :

وَجَرَّدَ مِنْ أَعْمَادِهِ كُلِّ مُرْهَفٍ * إِذَا مَا آتَتْهُنَّ الْكَفُّ كَادِيسِلُ
تَرَى فَوْقَ مَتْنِيهِ الْفَرْنَدُ كَأَنَّمَا * تَنْفَسُ فِيهِ الْقَيْنُ وَهُوَ صَقِيلُ

وقال منصور الغزالي يصف سيفاً :

ذَكَرْتُ بِرُوقِهِ الْفَرْنَدُ كَأَنَّمَا * يَعْلُو الرِّجَالَ بِأَرْجَوَانٍ نَاقِعِ
وَتَرَى مَضَارِبَ شَفَرَتَيْهِ كَأَنَّمَا * يُلْحُ تَنَاقُزٌ مِنْ وَرَاءِ الدَّارِعِ

ولما صار الصمصامة (سيف عمرو بن معديكرب) الى موسى الهادي اذن

للشعراء أن يصفوه ، فبدأهم ابن يامين فقال :

حَازَ صَمَصَامَةُ الرَّبِيدِيُّ مِنْ دُو * نَ جَمِيعِ الْأَنَامِ مُوسَى الْأَمِينُ
سَيْفَ عَمْرُو وَكَانَ فِيمَا سَمِعْنَا * خَيْرَ مَا أُغْمِدَتْ عَلَيْهِ الْجُفُونُ
أَخْضَرَ الْمَتْنَ بَيْنَ حَدَيْهِ نُورٌ * مِنْ فَرْنَدٍ تَمْتَدُّ فِيهِ الْعُيُونُ
أَوْقَدْتُ فَوْقَهُ الصَّوَاعِقُ نَارًا * ثُمَّ شَابَتْ بِهِ الدُّعَافُ الْقُيُونُ
فَإِذَا مَا سَلَّتْهُ بَهَرُ الشَّمْسِ ضِيَاءٌ فَلَمْ تَكُدْ تَسْتَبِينُ
وَكَأَنَّ الْفَرْنَدَ وَالرُّوْقَ الْجَا * رَى فِي صَفْحَتَيْهِ مَاءٌ مَعِينُ
وَكَأَنَّ الْمَنُونَ نَبِطَتْ إِلَيْهِ * فَهُوَ مِنْ كُلِّ جَانِبِهِ مَنُونُ
مَا يَبَالِي مَنِ آتَتْهُ لَضْرِبٍ * أَشِمَالُ سَطَتْ بِهِ أَمْ يَمِينُ

فأمر له ببدره ، وأخرج الشعراء .

(١) في العقد العربي : "أر أنيس" .

ومن الإفراط في وصف السيف قول النابغة :
يَقْدُ السَّلَوقِيَّ المِضَاعَفَ نَسْجُهُ * وَيُوقِدُ بالصَّفَاحِ نَارَ الحُبَابِ
فذكر أنه يقْدُ الدرع المضاغف والفرس والفرس ويصل الى الأرض فيقْدَح
النار .

وقال التمر بن تَوَلَّب :

تَقْلُ تحْفِرُ عنه إن ضربت به * بعد الذراعين والقيدين والهادي

ومن رسالة لأبي محمد بن مالك القرطبي جاء منها في وصف السيوف، قال :

وكأنما باضت على رؤوسهم نعائم الدَّوْ، وبرت في أكفهم بوارق الجَوْ؛ ولكنها
إذا ما هزّت فبوارق ، وإذا صُتت فصواعق ؛ من كل ذي شَطَبٍ كأنما قرى نمل ،
علون منه قرى نَصْل ؛ فإذا أصاب فكلُّ شيءٍ مَقْتَل ، وإذا حَرَفَ كلَّ عَضْوٍ مَقْصِل ؛
أمضى في الأشباح ، من الأجل المتاح ؛ عَضِبَ المتنِ صَقِيل ، يكاد إذا أَتَيْتَنِي يسيل ؛
ويكاد مبصره يَفْنَى عن الورد ، إذا احْتَرِطَ من الغد ؛ ما لم يَحْمَلْه رِيحان سَرَاب ،
في مَحْصَحان يَباب ، لا شتباه فيرئده بِحَبَاب في شراب ، أو حَبَابٍ في سَرَاب ؛ فلما
رأيت جفنه قد أنطوى على بحر الغَضَى ، وماء الأضَى ؛ وانتظم على خَصْرِهِ الجَنَح ،
ورَوْنَق الصُّبْح ؛ قلت سبحان . كور الليل على النهار ، والجامع بين الماء والنار .

وأما ما قيل في الرِّيح ، من الحديث ، والأسماء ، والنعوت ، والأوصاف .

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " حَبِلَ
رَزَقِي تَحْتَ ظِلِّ رُغْمِي وَجُئِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي " . هذا ما ورد
فيه من الحديث .

(١) الحباب (بالفتح) : الفقايع التي تعلق بالماء ، والحباب (بالضم) جمع حبابة . وهي دويبة سوداء مائية .

(٢) الأضَى : جمع لأضه ، ريز مستنقع الماء .

وأما الأسماء، والنعوت، والأوصاف — فن ذلك: «أسمر» وهو الدقيق
 «أله» وهو أصغر من الحرّبة، وفي سنانها عِرَض . وجمعها الإلّال . «أمّ اللواء» .
 «أزني» منسوب الى ذى يَزَن . «أقصاد» وهو المكسر . «ثَلْبٌ» وهو المثلم .
 «حادر» أى غليظ . «حرّبة» . «خرصانة»^(١) . «تخرص» . «خطار» أى ذو أهتزاز
 «خالّ» أى لواء الجليش . «خطى» هو ما يُنسب من الراح الى الخطّ، وهو
 موضع باليمامة . «خطل» وهو المضطرب . «خوّار» وهو الخفيف . «رُخ»
 «رعاش» وهو الشديد الاضطراب . «رُدَيْتِي» منسوب الى امرأة اسمها رُدَيْنة
 «رَأَشٌ» أى خوّار . «زاعبي» وهو الذى اذا هزّ تدافع كله . «رَوَاعِف» .
 «زاعبيّة» منسوبة الى زاعب : رجل، وقيل بلد . «سَمَهَرِيّة» هى القناة الصُّلبة
 منسوبة الى سَمَهَر، كان رجلاً يُقَوِّم الرّاح . «شِراعى» هو الرّيح الطويل . «شَطَاط»^(٢)
 القناة المعتدلة . «صَدَق» هو الصُّلب من الرّاح . «صَعْدَة» هى القناة المستوية
 من أصل نَبْتها التى لا تحتاج الى تثقيف، والجمع صِعَاد . «صُنع» هى الصلبة اللطيفة
 العُقد . «ضَلِيع» هو الرّيح المعوج . «ضَلِيع» هو الرّيح المائل . «ضُب»^(٣) اعوجاج

(١) كذا بالأصل . ولم نجد في المصادر التى بأيدينا ما يؤيده . واما الموجود «خرصان» جمع «خرص» .

(٢) فى الأصل «زاعبي» ومقتضى وصفه قبل «ره اعف» يدور على انه من حرف الراء . غير اننا لم نجد
 فى كتب اللغة ما يؤيده . وفى اللسان : « والزاعبي من الرّاح الذى اذا هزّ تدافع كله كأنّ آتوه يجرى
 فى مقدّمه ، والزاعبية رّاح منسوبة الى زاعب : رجل أو بلد ... الى أن قال : وقال الأصمعيّ : الزاعبي
 الذى اذا هزّ كأنّ كموه يجرى بعضها فى بعض لينة وهو من قولك : مر يزعب بجملة اذا مر مرأ سهلا ... »
 وفى الأساس : « رّيح زاعبي ورمّاح زاعبية نسبت الى رجل من الخبزج كان يعمل الأستة ، عن المبرد ؛
 وقيل : هى العسالة التى اذا هزّت تدافعت كالسيل الزاعب يربع بعضه بعضا أى يدفعه ، وباء النسبة للنسبة
 الى الزاعب لمعنى التشبيه به أولئك كيد كياء الأخرى . كل هذا يدل على أن ما فى الأصل محذوف وأن موضعه
 بعد «رواعف» ليكون من يرف الزاى . (٣) شطاط (وزان صحاح وقتال) : الطول واعتدال القامة
 أو حسن القوام ، ويقال : امرأة شطة وشاطة بينة الشطاط . أما ما ذكره المؤلف من اطلاق المصدر
 على القناة فلم نجد فى كتب اللغة التى بأيدينا ما يؤيده . (٤) كذا فى الأصل ولم نجد فى مصدر آخر
 ما يؤيده . والذى فى كتب اللغة «والطب بفتحتين : اعوجاج فى الرّيح» فلعلم ما فى الأصل محذوف عنه .

في الريح. "عَتَرَة" وهي أطول من العصا وأقصر من الريح وفيها زُج كَرَح الريح. "عَكَازَة" نحوها. "عَاسِل" هو الريح الشديد الاضطراب. "عَسَال". "عَسُول". "عَمَرَات": مثل عاسل. "عَشَوَزَنَة" القناة الصلبة. "عَمَرَّاص" هو الريح المضطرب. "عُثْل" هو الريح الغليظ. "قَنَاء" وجمعها قَنَى وقَنَوَات وقُنَى وقِنَاء. "قَصْد" أى مكسر. "لَدَن" اذا هو تدافع كله. "مُتَنَّى" كان من رماح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم. "مِدْعَس" ^(١). "مِطْرَد" أى صغير. "مِنْجَل" أى واسع الطعن. "مِرْج" هو صغير كالمرزاق. "مِرْزَاق" هو أخف من العترة. "مِثْل" ربح قوى يُصْرَعُ به؛ قال لبد: * أَعْطِفُ الْجَوْنَ بِمَرْبُوعٍ مِثْلٍ *

"مُسَمَّح" هو الذى نُقِفَ. "مُخْمُوس" هو الذى طولُه خمسة أذرع؛ قال عبيد [يذكر ناقته] ^(٢):

١٠

هَاتِكَ تَحْمِلُنِي وَأَبْيَضَ صَارِمًا - وَمُدْرَبًا فِي مَارِنٍ نَجْمُوسٍ

"مَرْبُوع" هو الذى طولُه أربعة، وقيل الذى ليس بطويل ولا قصير. "مُعَرَن" هو الريح المسمر السنان بالعِرَان وهو المسمار. "مُرَّانَة". "مُتَقَفَّة" وهي الرماح التى تُقَفَّتْ أى سُويت. "مُدْرِيَّة" وهي التى كانت تركب فيها القرون [المحددة] ^(٣) مكان الأسنة، وقيل: إنها نسبت الى قرية باليمن يقال لها مَدْر. "نَيْرَك" وهو ربح قصير. يقال: إنه ورسى وعُرب. "هُرْع" أى مضطرب. "وَشِيح" وهي شجرة الرماح. و"شِيح" نوع منه ينبت فى الأرض معتصا. "يَزَنِي" مثل "أَزَنِي".

١٥

(١) السد المدس: العليق الشديد الذى لا ينثى. (٢) الزبدة عن المدس.

(٣) لعل أصل العارة: وشيح وهو نحر رماح. والوشيح نوع منه ينبت فى الأرض معتد. فوقع

٢

فيها حذف وتخريف، ولا فائدة ما فى الأصل لا يسبق مع شيء، فى كتب اللغة. قل فى القاموس وشرحه:

« ومن المحارطاعوا بالوشيح أى الرماح، و ربح شجر رماح، وقيل هو ما سمت من شجر والنصب معتصا... »



ومن أسماء السنان — "أعجف" وهو الرقيق . "أشهب" إذا جلى "وأذلق" وهو الحاد . "حرب" ^(١) يقال حرب السنان إذا حددته . "مُعرص" وهو آسم للسان وللرج أيضا . "مُخرق" ^(٢) . و"خازق" يقال في أمثال العرب : "أمضى من خازق" . "ذرب" ^(٣) يقال : ذر به أى حددته . "ذلق" مثله . "رغب" ^(٤) . "زرق" . "سيحف" هي نصال قصار عراض ؛ قال الشنفرى :

لها وفصة فيها ثلاثون سيحفاً إذا آتست أولى العدى أقشعرت ^(٥)

"سنان" وجمعه أسنة . "صلي" سنان مسنون . "عامل" . "عذار" وعذار السنان شفراته "عير" الناقى في وسطه . "قارية" حد السنان . "لهدم" هو السنان الحاد القاطع . "مصلب" أى مسنون . و"مطحّر" و"محدد" و"مطرور" مثله . "مدرّب" أى محدّد ؛ قال كعب :

بمدرّبات بالأكف نواهل . وبكلّ أبصّر كالغدير مُهند

"نصل" وجمعه نُصول ونِصال . "نحيض" ^(٦) قال : نخضته إذا رققته .

(١) كذا في الأصل ولم نجد في مصدر آخر «حرباً» وصفاً كما يقصيه السياق هـ .

(٢) «مخرق» لغة اسم . ووجد للرج يقرب من هذه الصيغة «م» بم الموحود : «حرفه إذا طعمه طعاماً حميفاً» فلعلم من إطلاق المصدر على آتته .

(٣) كذا بالأصل ، ولم نوجد الياء في مصدر آخر .

(٤) كذا في اللسان (مادة صحف) والمخصص ، وفي الأصل :

هي وصفة مع ثمانون - حفا إذا آتست أولى العدا اقتشعرت

ويكاد سحريف يبال - كما هو هر - كل كلمت آتت . لوفصة : الجملة من الأدم . و . في اللسان : «أور العدى» : قول من يجرى من الرحلة .

(٥) سياق كلامها يدل على أن «مطرور» . مسنون . وفي القاموس : «نصل مصحركم» .

(٦) في الأصل «محص» وهو تحريف وإنما هو فيل بمعنى معقول ، كما في لقموس .



ومن أسماء ما يعقد عليها — "أم"، "الأم": العلم الذي يتبعه الجيش. "بند"
هو العلم الكبير، وهو فارسي معرب. "حقيقة" هي الراية؛ قال عامر بن الطفيل:

* أنا الفارس الحامي حقيقة جعفر *

- (١) "خفق" خَفَقَت الراية إذا اضطربت. "علم" الراية، وقيل: الذي يُعقد على
الريح. "عُقَاب" العقاب: العلم الضخم. "غاية" وهي الراية. "لواء" وهو دون
الأعلام والبنود. "عَدَبَةٌ" حِرْقَةٌ تُعقد على رأس الريح.



وأما إذا حمله الرجل وطعن به — يقال: "اعتقل الريح" إذا جعله بين
ركابه وساقه. "أقرن" إذا رفع رأس رُحْمه. "اقتلع" إذا أخذ الريح ليحمل به.
"امتعط" و"اتترع" مثل اقتلع. "أشرع" إذا قابل به خصمه "بؤاً" يقال:
بؤأت الريح إذا سدّته "تيمّم" تيممه إذا قصّده دون غيره؛ قال الخليل بن أحمد:
يَمْنُهُ الرِمَحُ شَرّاً ثم قلتُ له: * خُذْهَا حَذِيفُ فَاثَتِ السَّيِّدُ الصَّمَدُ^(٢)
ومثل "تيم" "جعّب". "جَحَل" "جَحَدَل". "جعفل"؛ قال الشاعر:

- ١٥ * جعفلتها لما أبّت أن تخضعا *

"جور" مثله "جَدَل" يقال: طعنه بفحله أي رماه إلى الأرض. "جرّج" يقال:
جرّجه إذا صرعه. "حفز" أي طعن. "خطار" هو الطعان بالريح؛ قال الشاعر:

* مصاليْتُ خطّارون بالريح في الوغى *

(١) لعله أراد أن يذكر الفعل، فاد الوصف منه «خفاق» و«حاق».

(٢) في الأمازي لأبي على العالى واللسان (مادة صمد):

”خار“ يقال طعنه نخاراً، أى أصاب خورأته وهو تجرى الروث. ”دعس“ إذا طعن. ”دسر“ أى طعن طعنة قوية. ”رايح“ أى ذورح، لا فعل له. ”رصح“ إذا طعن. ”رصح“ مثله. ”ركر“ إذا غرز رمحاً في الأرض. ”زج“ إذا طعن بالزجج ”سلق“ إذا طعنه فوق على ظهره. ”سر“ إذا طعنه في سُرته؛ قال الشاعر :

نَسْرُهُمْ لِمَنْ هُمُو أَقْبَلُوا * وَإِنْ أَدْبَرُوا فَهُمُو مَنْ نَسَبَ

أى نطعنهم في سبائبهم^(١). ”شجر“ إذا طعن. ”شك“ إذا طعنه فخرقه. ”طعن“.”. ”فَرَطَبَ“ إذا طعن فصرع. ”قَعَفَ“ إذا طعنه فقَعَفَه. ”قعر“ مثله. ”قَطَر“ أى طعنه فالتقاء على قُطْرَيْهِ وهما جانباه؛ قال المهدي :

بُجْدَلًا يَنْسَقِي جُلْدَهُ دَمَهُ * كَمَا يَقْطُرُ جُدْعُ الدَّوْمَةِ الْقَطْلُ

والقطط المقطوع. ”قدع“ يقال : تقادعوا إذا تطاعنوا. ”هَزَ“ إذا طعنه في صدره. ”زّه“ إذا طعنه. ”مُدَاعَسَة“ وهى المطاعنة. ”مُسامحة“ وهى الملاينة والمساهلة. ”مُنادسة“ المنادسة : المطاعنة. و”رماح نوداس“؛ قال الكيت :

وَنَحْنُ صَبَحْنَا آلَ نَجْرَانَ غَارَةً * تَمِيمَ بْنَ مُرٍّ وَالرَّمَايحَ النَّوَادِسَا

”مُدَعَسٌ“ أى طَعَّان. ”مُدَاعِس“ مثله. ”مَزْجُوج“ الذى طعن بالزجج.

”مُكْوَر“ هو الذى طعن بارمح؛ قال الفرزدق :

حَمَلْتُ عَلَيْهِ حِمْلَةً فَطَعْتُهُ * فغادرته فوق الفِراش مُكْوَرَا

”جائفة“^(٢) يقال طعنه طعنة جائفة إذا وصلت الى جوفه. ”تَجَلَاء“ هى الطعنة الواسعة. ”نَكَتَ“ يقال : طعنه فنكته إذا وقع على رأسه. ”هَرَعَ“ يقال : هَرَعَ

(١) السبات : جمع سبة، وهى الدبر.

(٢) كذا فى المخصص وسائر كتب اللغة التى بين أيدينا . وفى الأصل : « مجيفة » .

القوم الرياح اذا شرعوها ومضوا بها . "وَحَضَّ" يقال : وحضه إذا طعنه طعنا لا ينفذ؛ قال الشاعر :

* وَحَضَّا إِلَى التَّصَفِّ وَطَعْنَا أَرْصَعًا *



وأما ما وصفته به الشعراء — فن ذلك ما قاله أبو تمام حبيب بن أوس الطائي :

أَنْهَيْتَ أَرْوَاحَهُ الْأَرْوَاحَ إِذْ شُرِعَتْ * فَا تُرِدُّ لَرِيبِ الدَّهْرِ عَنْهُ يَدُ
كَأَنَّهَا وَهِيَ فِي الْأَوْدَاجِ وَالْفَسَّةِ^(١) . وَفِي الْكُلِّ تَجْدُ الْغَيْظَ الَّذِي تَجِدُ
مِنْ كُلِّ أَرْوَقٍ نَظَّارٍ بِلَا نَظِيرٍ * إِلَى الْمَقَاتِلِ مَا فِي مَنِّهِ أَوْدُ
كَأَنَّهُ كَانَ خِذْنَ الْحُبِّ مَذْزَمِينَ * فَلَيْسَ يُعْجِزُهُ قَلْبٌ وَلَا كَيْدُ
وقال مؤيد الدين الطغرائي :

وَحَفَافَةٌ طُوعَ الرِّيحَ كَأَنَّهَا * كَوَاسِرُ دَجَنٍ أَلْتَقَتْهَا الْأَهَاضِيُّ^(٢)
تَمِيدُ بِهَا تَسْوَى الْقُدُودِ كَأَنَّهَا * قَدُودُ الْعِدَارِيِّ يَزْدَهِيهِنَّ تَطْرِيبُ
يُرْتَحِّهَا سَقِيَا الدَّمَاءِ^(٣) كَأَنَّهَا * مُدَامٌ وَأَنَارُ الطَّعَانِ أَكَاوِيْبُ

(١) كذا في ديوان أبي تمام (طبع الآستانة) وفي الأصل . « في الأرواح » .
(٢) أَلْتَقَتْهَا . لَبَّتْهَا وَدَبَّتْهَا . وَالْأَهَاضِيْبُ : جَمْعُ أَهْضُوهٍ وَهِيَ الْمَطَرَةُ . قُلُ الرِّكَاسِ الدِّيْرِي
يَخَاطَبُ دَارِيْنَ :

وَلَا رَالَ يَجْرِي السَّيْلُ فِي عَرَصَتِكَا * إِذَا جَفَّ دَبَّتْهُ أَهَاضِيْبٌ هَيْدُ
وَالْهَيْدُ : لِسَابِ الْمُنْتَدِي الَّذِي يَدْنُو مِنْ هَدْبِ الْقَطِيفَةِ . يَرِدُ الطُّغْرَايُّ أَنْ يَشْهَ الرَّاْيَاتِ فِي حَقْوَقِهَا
وَاضْطَرَّاهَا دَانَتْكَ الْكُورُاسُ فِي يَوْمِ دَحْنٍ وَقَدْ دَلَّهَا الْقَطَرُ .

(٣) كذا في ديوان الطغرائي ، نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٢٨ أدب ،
وفي الأصل « سَقِيَا الْمَاءِ » وهو تحريف .

بها هزّة بين ارتياح و رهبة * وللنصر مُرتاحٌ وللهول مرهوب
لها العذباتُ الجمرُ تهفُو كأنها * ضرامٌ بمستنّ العواصف مشبوب
إذا نُشرتْ في الرّوع لاحَتْ صحائفُ * عليهنّ عُنوانٌ من النصر مكتوب
طوالُ ، طرفُ الجوّ منهنّ خاسئُ * حسيرو قلبُ الأرض منهنّ مرعوبُ
وقال آخر :

ومُطَرِّدٌ لَدُنِ الكعوبِ كأنما * تَغشاهُ منباعٌ من الزيت سائلُ
أَصَمَّ إذا ما هزَّ مارتَ سرائه * كما مارُ تُعبانُ الرمالِ الموائِلُ^(١)
له رائدٌ ماضٍ الغرارِ كأنه * هلالٌ بدأ في ظلمة الليل ناحِلُ^(٢)
وقال حوية بن حوية يصف السنان :

فاعدَ أزرقَ في القنّاةِ كأنه * في طَخِيَةِ الظلماتِ ضوءُ شهابٍ

وقال دُعَيْل :

وأستمر في رأسه أزرق * مثلُ لسانِ الحيةِ الصادى

وقال آخر :

جعلتُ رُدَيْنِيًّا كأنَّ سِنانَه * سَنّا لَهَبٍ لم يَسْتَعِرْ دُخَانِ

وقال أحمد بن محمد بن عبد ربه :

بكلِّ رُدَيْنِيٍّ كأنَّ سِنانَه * شهابٌ بدأ في ظلمة الليل ساطعُ

(١) منباع : سائل .

(٢) رخ أصم : مكتنز . ومارت سرائه : اضطرب أعلاه . وفي الأصل : « مالت سرائه » وهو غير مناسب للسباق ولا للتشبيه في الشطر الثاني : فلعله محريف . الموائل : الطالب للنحاة خشية أن يصيبه مكرهه .

(٣) كذا بالأصل .

تَقَاصِرِ الآجَالِ فِي طُولِ مَتْنِهِ * وَعَادَتْ بِهِ الْآمَالُ وَهِيَ بِقَائِمِ
وَسَاءَتْ ظُنُونُ الْحَرْبِ فِي حَسَنِ ظَنِّهِ^(١) * فَهِنَّ لِحَبَّاتِ الْقُلُوبِ قَوَارِعِ

وقال أبو محمد بن مالك القرطبي من رسالة جاء منها في وصف الرمح : وَمِنْ كُلِّ
مَنْتَقِفِ الْكُحُوبِ ، أَصَمِّ الْأُنْبُوبِ ؛ كَأَنَّمَا سَلَبَ مِنَ الرُّومِ زُرْقَتَهَا ، وَاجْتَلَبَ مِنَ
العَرَبِ شُمْرَتَهَا ؛ وَأَخَذَ مِنَ الذُّبِّ عَسَلَانَهُ ، وَمِنْ قَلْبِ الْجَبَّانِ خَفَقَانَهُ ، وَمِنْ رَقَرَأَقِ
السَّرَابِ لَمَعَانَهُ ؛ وَاسْتَعَارَ مِنَ الْعَاشِقِ نُحُولَهُ ، وَمِنْ الْعَلِيلِ ذُبُولَهُ . قَالَ أَبُو تَمَامَ :
مُتَّقِفَاتِ سَلَبَتِ الرُّومَ زُرْقَتَهَا * وَالْعَرَبَ أَذْمَتَهَا وَالْعَاشِقَ الْقَضْفَا^(٢)



وأما ما قيل في القوس العربية — رُوي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه
دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو متقلد قوساً عربية ، فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : ” هَكَذَا جَاءَنِي جَبْرِئُ اللَّهِ مَنْ أَسْتَطْعَمَكَ بِهَا فَأَطْعِمَهُ وَمَنْ أَسْتَنْصِرَكَ بِهَا
فَأَنْصُرْهُ وَمَنْ أَسْتَرْزُقَكَ بِهَا فَأَرْزُقْهُ “ . وَقَالَ : ” مَامَدَّ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ
السِّلَاحِ إِلَّا وَلِلْقَوْسِ عَلَيْهِ فَضْلٌ “ .

والقوس مؤنثة^(٣) . وتصغيرها قَوْيس . وجمعها أَقْوُسُ وَأَقْوَاسُ وَقِيَاسٌ وَقِيسَى .
ولها أجزاء وأسماء .

فأما أجزاؤها — فمكيدتها : ما بين طرفي العلاقة . ويليها الكلية . ويلي الكلية :
الآبهر . ثم الطائف ، وهما طائفتان : الأعلى والأسفل . والسية : ما عطف من طرفيها .

(١) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « ... في كل طة » .

(٢) القصف هب : النحافة .

(٣) وقد تذكر ، وسيأتي المؤلف ينص على هذا .

ويُدُّها : أعلاها . ورجلها : أسفلها . والعَجَسُ والمَجَسُ : مَقْبَضُها . وإنْسِيَّها :
ما أقبل على الرامي . وَوَحْشِيَّها ما كان الى الصَّيْد . والفَرَضُ والفُرْضَةُ : الحَزَّةُ التي
يقع فيها طرف الوتر المَعْقُود وهو السية . وما فوق الفُرْضَةُ : الظْفَرُ والكُظْرُ .

• وأما أسماء القوس ونعوتها — فمنها : «بَانِيَّةٌ»^(٢) أي بانية على وترها اذا التصقت
به . «جَشُو»^(٣) هي القوس الغليظة وقيل الخفيفة ؛ قال أبو ذؤيب :
وَنَيْمَةٌ من قَانِصٍ مُتَلَبِّبٍ * في كفه جَشُوٌ أَجَشُّ وَأَقْطَعُ
«جَلْهُق»^(٤) وجمعها جَلاهِق ، وهي قِسيُّ البُنْدُق . «حَنَانَةٌ» التي تَحِنُّ عند
الإنباض ؛ قال الشاعر :

وفي مَنكِى حَنَانَةٌ عُوْدُ نَبْعَةٍ * تَحْخِيَرُها لى سُوْقٍ بَكَّةً بَائِعٍ^(٥)

«حَاشِكَةٌ» وهي القوس البعيدة الرمي . «حَنِيرَةٌ» وهي القوس بغير وتر ، وفي الحديث :
«لَوْ صَلَّيْتُمْ حَتَّى تَكُونُوا كَالْحَنَاتِرِ [مَا نَقَعَكُمْ حَتَّى تُجِئُوا آلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) في الأصل : «وهو السيرة» وهو تحريف . قال في أساس البلاغة : «وأوقع الوتر في فرض
قوسك وفرضتها ، وهو الخرز سيتها» .

(٢) في اللسان (مادة بين) : «الجوهري : البانسة القوس التي بانست عن وترها كثيرا ، وأما التي
قد قربت من وترها حتى كادت تلتصق به فهي البانية بتقديم النون ، قال : وكلاهما عيب ...» وطاهر من
تفسير المؤلف هنا أن المراد «البانية» بتقديم النون . وفي الأصل : «باية» وهو تحريف .

(٣) الذي في كتب اللغة «قوس جش» بالهمز «الجشو» بالواو لغة فيه .

(٤) ظاهر كلام المؤلف أن «جلهق» مفرد جمعه «جلاهِق» والذي في كتب اللغة : الجلاهِق بصم
الجم : القوس ، ولم يذكروا له هذا المفرد الذي ذكره .

(٥) ضبط هذا البيت في اللسان (مادة حن) بإصافة «مكى» الى حانة على أنه شية مكى وعلى أن
المراد بـ «عود نبعة» السهم . وإد كان لم نوفق الى القصيدة التي منها هذا البيت لعرف موضعه من السياق ،
وإذ كان ضبطه على ما في اللسان غير واضح . وإد كان العود يطلق على القوس كما يطلق على السهم ، رأيا
أن فضبطه كما ترى ، على أن يكون «عود نبعة» بدلا من حانة .

(١) وسلم [. "حَدَلَاء" هي القوس التي تَطَامَنَّتْ [سَيَّهَا] . "حَصُوبٌ" وهي التي اذا رُمِيَ عنها أَتَقَلَبَ وَتَرَّهَا . "رَهَيْش" التي اذا رُمِيَ عنها أَهْتَرَّتْ وضرب وترها أبهرها . "زَفْيَان" هي السريعة الإرسال للسهم . "زَوْرَاء" سُمِّيَتْ بذلك لميلها . "شَسِيب" وهو من أسمائها . "شَرِيحَة" . "شُدْقَاء" سُمِّيَتْ بذلك لأعوجاجها . "صَفْرَاء" . "صَرِيحٌ" "ضُرُوحٌ" وهي الشديدة الحفز والدفع للسهم . "طَحُورٌ" البعيدة الرمي . "طُرُوحٌ" مثل ضروح . "طِلَالَعُ الكَفِّ" اذا كان مَقْبُضُهَا يَمَلَأُ الكَفَّ . "عَاتِكٌ" هي القوس التي أَحْمَزَتْ مِنَ الْقَدَمِ ، ومثله العاتكة . "عَاتِقٌ" هي التي تَغْيِرُ لَوْنَهَا . "عَطَوَى" هي الْمُؤَاتِيَة السهلة ؛ قال الشاعر :

لَه نَبْعَةٌ عَطَوَى كَأَنَّ رَيْنَهَا * بِالْوَلَى تَعَاظَنُهَا لَا كُفَّ الْمَوَاسِيحُ

١٠ "عَمْرَاضَةٌ" وهي العريضة . "عَبْرٌ" هي القوس المثلثة العَجَسُ "عِطَافَةٌ" "عِطِيفَةٌ" . "عَطَفَى" القوس المعطوفة ؛ قال أَسَامَةُ الْهَدْلِيِّ :

فَدَّ ذِرَاعِيهِ وَأَجْنَأَ صُلْبَهُ * وَفَرَجَهَا عَطَفَى مَرِيرٌ مُلَاكِدٌ

(١) تمة الحديث من بهاية ابن الأثير .

(٢) تطامت سيتها : اقتصت أى مع ارتفاع السبة الأخرى . والزيادة التي وضعها ضرورية وسيدكرها المصنف في تفسير «محدلة» التي معناها معنى «حدلا» . فلعل هذه الزيادة التي أثبتناها سقطت هاسبوا من النسخ . ومثل محدلة وحدلا . أيضا حدال كعراب .

(٣) كذا في المخصص ركتب العة . وفي الأصل «رمان» وهو تحريف .

(٤) ومثل عاتق : عاتقة .

(٥) كذا في اللسان (مادة عطا) وفي الأصل : «تعاطيه» وامله تحريف من الماسخ . قال في لسان :

٢٠ «وَأَرَادَ بِالْأَلْوَى الْوَتْرَ» . وتعاضته : تنازعه .

(٦) أجنا صلبه : أحنى ظهره . ومرير : ذومرة أى قوى . والملاك : المعالج الملازم من قولهم :

بَاتَ يَلَاكِدُ الْعَمَلُ : أى يعالجه .

«عَطُوفٌ» هي المعطوفة السَّيِّئَاتِ إحداها على الأخرى . «عَتَلَةٌ»^(١) والعَتَلَةُ : القوس
الفارسية، وجمعها عَتَلٌ . «عَوَجَاءٌ» وهو من أسمائها . «عَثُوثٌ» وهي القوس المُرْتَنَّةُ .

قال كُتُبُ

هَوَافًا إِذَا دَاقَهَا النَّازِعُونَ . سَمِعْتُهَا بَعْدَ حَبْصٍ عَثَا^(٢)

«عَطَلٌ» هي التي لا نزع عليها . «عَلَفَاءٌ» التي في زلفها . «فَرَعٌ» . «فَرَعَةٌ» وهما
من جِبَادِ الْفَرْسِ . «بَغَاءٌ» توصف بذلك إذا تَنَزَّهَتْ عن كَيْدِهَا . «بَجَوَاءٌ» مثلها .
«فِلَقٌ» إذا كانت مسقوفة ولم تكن قَضِيْبَا . «فُوجٌ» إذا تَنَفَّجَتْ سِيَانُهَا . «قوس
قَسَاءٌ» وَالْقَسَاءُ هو تَوَدُّ دَاطِنِ الْقَوْسِ مِنْ وَسْطِهَا وَدُخُولِ ظَاهِرِهَا . «قَوُودٌ» وهي
السَّلسَةُ الْمُنْقَادَةُ . «كَبْدَاءٌ» هي التي يَمْلَأُ كَيْدُهَا الْكَفَّ . «كَتْرَةٌ» هي القصيرة .
«مُسِحَّةٌ» وهي الحسنة المظَرُ . «مِطْحَرٌ» التي ترمى بِسَهْمِهَا صَعْدًا . «مُحْدَلَةٌ» التي
نُطَامِنَتْ سَيْبُهَا مِنْ الْحَدَلَاءِ . «مَرُوحٌ» وهي القوس الحسنة التي يَمْرُجُ مِنْ رَأْيِهَا
عَجْبًا بِهَا . وَيُقَالُ مِرْبَاحٌ وَمِرْحٌ أَيْ نَشِيطٌ . «مَهُوكٌ» القوس اللينة . «مَسِيحَةٌ»^(٣) وهو
من أسمائها . «مُعْطَفَةٌ» هي القوس المعطوفة السَّيِّئَاتِ . «مُطَمِّعَةٌ» قال الشاعر :

(١) كَذَا نَحْصِرُ بِاللَّسِ . وَمَنْ قَوْلُ أَمِيهِ :

يَمُونُ عَنْ عَتَلِ كَانَهَا نَحِيطٌ . بِرُخْرِ يُعْجِلُ الْمَرِيَّ إِعْدَالًا

وفي الأصل : «عَتَلَةٌ» بِالْكَافِ . وَهِيَ تَحْرِيفٌ .

(٢) ذَاتُ الْقَوْسِ جَدِبٌ وَتَرَاهَا يَنْظُرُ مَا نَدَتْهَا . وَالنَّازِعُونَ : الرماة . وَالْبَصِصُ : الصوت الضعيف
دَتَاتٌ : مصدر سَثَّ فِي عَاقِلِهِ إِذَا رَجَعَ وَتَرْتَمَ .

(٣) مشعرة : أي أن تكون أحد شق قضيب .

(٤) تَنَفَّجَتْ سِيَانُهَا . أَرْفَعَتْ . يَرِيدُ سَيْبُهَا إِذْ لَيْسَ لِلْقَوْسِ إِلَّا سَيْبَانُ .

(٥) في الأصل «قوس قص» .

(٦) في الأصل «كند» .

(٧) كَذَا فِي لُغَةِ مَنْ بِاللَّسَانِ (مَادَّةُ مَسَحَ) فِي الْأَصْلِ : «مَسِيحٌ» .

وفي الشَّمالِ من الشَّرَّيَانِ مُطْعِمَةٌ * كَبْدَاءُ فِي تَجْسِهَا عَطْفٌ وَتَقْوِيمٌ
 وَقِيلَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُطْعِمُ . «مَعْطُوفَةٌ» . «مَائِخِيَّاتٌ» هِيَ أَقْوَاسٌ تُنْسَبُ إِلَى
 مَائِخَةٍ^(١) رَجُلٍ مِنَ الْأَزْدِ كَانَ قَوَّاسًا ؛ قَالَ الشَّيْخُ بْنُ ضَرَّارٍ :
 فَقَرَّبْتُ مُبْرَأَةً تَخَالُ ضُلُوعَهَا * مِنَ الْمَائِخِيَّاتِ الْقِيسَى الْمُوتَرَا^(٢)
 «نَاتِرَةٌ» وَهِيَ الَّتِي تَقْطَعُ الْوَتَرَ لَصَلَابَتِهَا ، وَجَمْعُهَا نَوَاتِرٌ . «تَفُوحٌ» هِيَ الشَّدِيدَةُ
 الدَّفْعُ لِلْسَّهْمِ . «هَمْزِيٌّ» مِثْلُهَا .

وَأَمَّا الْوَتَرُ — فَمِنْ أَسْمَائِهِ : «حَبِجَرٌ» وَهُوَ الْوَتَرُ الْغَلِيظُ ، وَكُلُّ غَلِيظٍ كَذَلِكَ ؛
 قَالَ الشَّاعِرُ :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ شَيْءٌ بِبَجَرٍ * وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرٍ حَبِجَرٍ^(٣)
 * وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَشِبْرٍ *
 «سَرَعَانٌ» وَهُوَ الْوَتَرُ الْقَوِيُّ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

وَعَطَّلْتُ قَوْسَ اللَّهِوَمِنْ سَرَعَانِهَا * وَعَادَتْ سِهَامِي بَيْنَ أَخْنَى وَنَاصِلِ^(٤)
 «شِرْعَةٌ» الشَّرْعَةُ : الْوَتَرُ الرَّقِيقُ ، وَقِيلَ مَا دَامَ مُشْدُودًا . «فَرَوْ» . «هَجَارٌ» . «وَوْتَرٌ» .

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْبَيْتَ وَتَرَحَّ «كَبْدَاءُ» ، : «وَصَوَابُ إِشْدَادِهِ : فِي عَوْدِهَا عَطْفٌ يَعْنِي
 مَوْضِعَ السَّيْتَيْنِ وَسَائِرِهِ مَقُومٌ» . يَرِيدُ أَنْ الْعَطْفُ وَالتَّقْوِيمُ فِي عَوْدِ الْقَوْسِ لَا فِي عَجْسِهَا ، وَأَنَّ الْمَعْطُوفَ مِنْ
 عَوْدِهَا هُوَ مَوْضِعُ السَّيْتَيْنِ .

(٢) كَذَا فِي اللِّسَانِ وَالْقَامُوسِ وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ . وَفِي الْأَصْلِ «مَائِخٌ» .
 (٣) الْمَبْرَأَةُ : النَّاقَةُ فِي أَفْهَامِ بَرَّةٍ ، وَهِيَ حَلَقَةٌ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ صَفَرٍ تَجْعَلُ فِي أَفْهَامِ . وَالْمُوتَرُ : الْمَشْدُودُ الْوَتَرُ .
 (٤) كَذَا فِي كِتَابِ اللَّفَّةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : «هَمْزَاءٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٥) بِجَرٌ : بِحَبِّبٍ .
 (٦) فِي الْأَصْلِ «بَيْنَ أَخْنَى وَنَوَاصِلِ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ عَنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَادَّةُ «سَرَعٌ» .
 وَالْأَخْنَى : الْأَحْدَبُ . وَالنَّاصِلُ : السَّهْمُ ذُو النَّصْلِ ، وَالَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَفْصُهُ . وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هَا .
 (٧) كَذَا بِالْأَصْلِ . وَمِنْ نَجْدٍ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي بَأْيَدِنَا مَا يُؤَيِّدُهُ .



وأما أصوات القوس — يقال : «أَرَنْتَ» اذا رمى عنها فصَوَّتْ .
«أَنْبَضَ» . «أَنْضَبَ»^(١) . «حَضَبٌ» وجمعه أَحْضَاب . «رَجَعْتُ» . «رَجُومٌ» .
الزَّجُومُ التي ليست شديدة الإِرْزَان . «سَبَّحْتُ» اذا مدتْ حنِينَهَا على جهة واحدة .
«عَجَاجَةٌ» . «عَزَفْتُ» . «عَدَّادٌ» هو صوت الوتر . «عَوَلْتُ» مثل أَرَنْتَ .
«كُتُومٌ» وهي التي لَا تَرْتِ «مِرْنَانٌ» وهي التي اذا رمى عنها صَوَّتْ ؛ قال الشنفرى :

اذا زل عنها السهم رنت كأنها * مُرْزَاةٌ تُكَلِّي تَحِيْنَ وتُعَوِّلُ

«نَامَتْ» أى صَوَّتْ . «هَتَفَتْ» . «هَتَّافَةٌ» . «هَزَجَتْ» و«هَزَجَتْ» اذا صَوَّتْ
عند إنباض الرمي عنها ؛ قال الكميّ :

لم يعب ربهَا ولا الناس منها * غيرَ إِنْذَارِهَا عَلَيْهَا الْحَمِيرَا
بَاهَا زِيحٌ مِنْ أَغَانِيهَا الْجُشَّ وَإِتْبَاعِهَا الزَّفِيرَا^(٢)
وقال الشماخ :

اذا أنبض الرامون عنها ترنمت * ترنم تُكَلِّي أوجعتها الْخَنَائِرُ
وقال آخر :

وهي اذا أنبضت عنها تسجع * ترنم التُّكَلِّي أبث لا تهجع
وقال آخر :

تسمع عند التزع والتوير^(٥) * في سَيِّئِهَا رَنَّةُ الطُّنْبُورِ

(١) أنبض القوس وأنصبا اذا جذبها لنصوت . (٢) في الأصل : «عَوَّكْتَ» وهو تحريف .

(٣) الجش : جمع جشاء من الجشة وهي غلظ الصوت .

(٤) في أساس البلاغة : «وإتباعها الحنين الزفير» .

(٥) التزع : رمى السهم عن القوس . والتوير : شد وتر القوس . وفي الأصل : «عند النزع والوتر» .



وإذا وَتَرَ القوسَ أو أخذ عنها وَتَرَهَا — يقال : «حَظَرَبَ قوسه» إذا شَدَّ
تَوَتِيرَهَا . «طَحَمَرَ» إذا وَتَرَهَا . «مَتَّنَ» مثله . «وَوَتَرَ» . «عَطَّلَ» يقال : عَطَّلَ
القوسَ إذا أَخَذَ عنها الوَتَرَ .



وأما إذا حَمَلَ القوسَ أو أَتَكَأَ عليها — يقال : «تَتَكَبَّ القوسَ» إذا أُلْفَاقَهَا
على مَنَكِبِهِ . «تَتَأَتَّبُ» يقال : تَأَتَّبَ قوسه إذا جعلها على ظهره . «مُتَقَوِّسٌ»
إذا كان معه قوس . «انْكَبُ» والآنكَبُ الذى لا قوس معه . «ارْتَكَزَ» إذا وَضَعَهَا
بالأَرْضِ وأَعْتَمَدَ عليها .

هذا ما قيل فى القوس من الأسماء والصفات اللغوية ؛ فلندرك تركيب القوس
ومبدأ عملها .

ذكر ما قيل فى تركيب القوس ، ومبدأ عملها

ومن رُمى عنها ، ومعنى الرمى

أما تركيب القوس — فقد أجمع الرُّماة أنها مبينة على ١ = 'الإنسان الأرمي'

وهى : العظمُ ، ونظيره فى القوس الخشب . والحُجْمُ ، ونظيره فى القوس القرن .
والعروق والعَصَبُ ، ونظيره فى القوس العَقَبُ . والدمُ ، ونظيره فى القوس الغراء .



وأما مبدأ عملها ومن رُمى بها — اختلف الناس فى القوس ومبدأ عملها ومن
رمى عنها ، فقال بعض أهل العلم : إن القوس جاء بها جبريلُ إلى آدم عليه السلام

وعلمه الرمي عنها، وتوارثه ولده الى زمن نوح عليه السلام. وذكرت الفرس في كتاب الطبقات الأربع : أن أول من رمى عنها جمشيد الملك الفارسي، وقيل إنه كان في زمن نوح عليه السلام، وتوارثه بعده ولده طبقة بعد طبقة. وقال آخرون: إن أول من رمى عنها الثمود، وخبره مشهور في رمية نحو السماء وعود سهمه اليه وقد نحس من الدم. وسند ذلك ان شاء الله تعالى مبيتا في قصة إبراهيم عليه السلام. ورمى عنها بعد الثمود سامن ايماني ثم كند بن سامن ثم رستم من المجوس ثم اسفنديار وغيرهم. وقيل إن أول من وضعها بهرام جور بن سابور ذي الأكتاف، وهو من الملوك الساسانية، وإنه عملها من الحديد والنحاس والذهب، ولم يكن راحا قتل ذلك، فلم تطاوعه في المد فعلمها من القرون والخشب والعقب. وهذا القول مرئود على قائله، لأن الفرس الأول لم تزل تفتخر بالرمي في الحروب والصيد، ولم ينقل أن الرمي أنقطع في دولة ملك منهم. والله تعالى أعلم.

(٨٦)



وأما معنى الرمي — ومعنى الرمي عند العرب هو القصد، وذلك أنهم بقوا: رميت ببصرى الشيء، أى قصدت اليه به. قال ابن الرومي :

نظرت فأقصدت الفؤادَ بسهمها ثم آتنت عنه فكاد يهيمُ
ويلاه إن نظرت وإن هي أعرضت ! وقع السهام وتزعهن أليمُ

وقال العباس بن الأحنف :

قالت ظلومُ سميّة الظلم * مالى رأيتك ناحلَ الجسم
يامن رعى قلبى فأقصدهُ * أنت العليمُ بموضع السهم

وأما معناه عند العجم ، فقد حكي عن بهرام أنه قال : معنى رميت الشيء أى رُمته فوصلت إليه . وهو مقارب لمعناه عند العرب ، لأنه إنما أراد بما رماه القصد له . هذا ما قيل في القوس . فلنذكر ما قيل في السهم ، ثم نذكر بعد ذلك ما قيل فيهما من النظم والنثر .



وأما ما قيل في السهم — روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ^(١) «إن الله عز وجل ليُدْخِلَ بالسهم الواحد ثلاثة ^(٢) [نهر] الجنة صانعه يحْتَسِبُ في صنْعته الخير والراي به والمَذْبه» . وقال صلى الله عليه وسلم : ^(٣) «إِرْمُوا وَارْكَبُوا وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا» . وعنه صلى الله عليه وسلم وفد مر على نفر من أسلم ^(٤) ينتضلون فقال : «إِرْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنْ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيَا وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ» ، فأمسك أحدُ الفريقين بأيديهم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ» ؛ فقالوا : كَفْ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ ! قال : «إِرْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلَّكُمْ» . وعن حمزة بن أبي أسيد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر حين صَفَقَا لُقْرِيشَ وَصَفَّقَا لَنَا : «إِذَا أَكْشَبَكُمْ فَعَلَيْكُمْ بِالْبَتْلِ» . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : «مَنْ تَعَلَّمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَهُوَ نَعْمَةٌ تَرَكَهَا» .

(١) كذا بالأصل ، وظاهر أن الكلمة «أى» التفسيرية هاهنا لا معنى لها بل وحود محل التركيب .

(٢) ريده من هذا الجزء (صفحة ٢٣٨ من حطبة القاضي تهاب الدين محمود الحلبي) ومن الجامع الصغير .

(٣) الحمد له : من أمده بالشيء : أعطاه إياه . وفيما يأتي في حطبة الحلبي وفي الجامع الصغير . «وسبله»

بدل «المدحه» والمسل : من أنبله الشيء أعطاه إياه وماوله .

(٤) أسلم : قبيلة مشهورة .

(٥) أكشوبكم : قاربوكم ودنوا منكم فكشوبكم منهم .

ومما يدلّ على تعظيم قدر الراعى ما رُوِيَ عن عبد الله بن شدّاد قال : سمعت عليّاً يقول : ما رأيتُ النبيّ صلى الله عليه وسلم يُقدّي رجلاً بعد سعد ، سمعته يقول : "إرم فِدَاكَ أبى وأُمّى" . وسعد هذا هو سعد بن مالك . وكلامُ رسول الله صلى الله عليه وسلم له كان في يومٍ أُحُدٍ .

وللسهم أسماء وصفات ونعوت نطقت بها العرب — منها : "أَفْدٌ" ، والأَفْدُ : الذى لا ريتس عليه . "أَهْزَعٌ" وهو السهم الذى يبق فى الكانة وحده لأنه أردأ ما فيها ، ويقال هو أجودها وأفضلها ؛ ويقال : ما فى جَفِيرِهِ أَهْزَعٌ ، قال العجاج :
 * لَاتِكَ كَالرَّامِي بغير أَهْزَعًا ^(١) *

وقال آخر :

فأرسل سهمًا له أَهْزَعًا . فَشَكَّ نَوَاهِقَهُ والفها ^(٢)
 "أَفُوقٌ" هو المكسور الفُوق ^(٣) . "أَمْرَطٌ" هو الذى سقط قُدُّهُ . "أَغْصَفٌ" ^(٤)
 وهو العليظ [الريش] . "أَصْعٌ" وهو الرقيق . "مُتَجَرِّمٌ" وهى سهام غلاظ . "وُثْلٌ" ^(٥)
 وهو سهم من ثلاثة ، ومثله ثَلِيثٌ وَثَمِينٌ وَسَبْعٌ وَسَيِّدِسٌ وَتَمِيسٌ . "جُبَاعٌ" وهو الذى
 بغير فصل . "جُمَاعٌ" سهم مدور الرأس يتعلم به الصبى الرمى . "حَسَرٌ" يقال : سهم
 حَسَرٌ ، وسهام حَسَرٌ أى دِفاق . "حَابٍ" وهو الذى يزحف فى [الأرض ثم يُصِيب] ^(٦)
 الهدف . "حَاضٌ" وهو الذى يقع بين يَدَي راميهِ . "حِطَّاءٌ" هى سهام صغار ،
 والواحدة : حُطْوَةٌ ، وتُجمع على حَطَوَاتٍ ، وتصغيرها : حُطَيَّاتٌ . "حُسْبَانٌ" سهام

(١) فى المحصر : «ياها الراعى بغير أَهْزَعًا» .

(٢) الواحق : محارج النفاق من ذى الحافر ، أو العظام الباتية فى محرى دمه من احد .

(٣) الفوق : موضع الور . (٤) فى الأصل : «أعصف» وهو تحريف .

(٥) زيادة عن اقاموس . (٦) التكلّة من كتب اللغة .

صغار يُرمى بها عن القسيّ الفارسيّة، والواحدة حُسْبَانَةٌ . "خَازِقٌ" وهو السهم الذى يُصيب القِرْطاس . "حَشِيبٌ" وهو حين يُبدى البدرى الأول . "خِلْطٌ" وهو السهم الذى ينبت عوده على عَوَجٍ فلا يزال يتعَوّج وإن قُومَ . "دَالِفٌ" وهو الذى يصيب ما دون الغَرَضِ ثم ينبو عن موضعه ، والجمع دُلْفٌ . "دَايِرٌ" وهو الذى يخرج من الهدف . "رَقِيَّاتٌ" سهام تُنسب الى موضع بالمدينة . "زَالِجٌ" وهو الذى يترجل من القوس أى يُسرِعُ ، وكلُّ سريع زالج . "زَاخِفٌ" وهو الذى يقع دون الغَرَضِ ثم يَزْحَفُ اليه . "زَمَحْرٌ" وهو النشاب واحده زَمَحْرَةٌ ، ويقال : هو الطويل منه . "سَمِ سَدَرِيٌّ" نوع من السهام منسوب الى السندرة وهى شجرة . "سُرُوءٌ" سهم صغير ، والجمع سِرَاءٌ . "تَشَرِيفٌ" سهم طويل دقيق ، وقيل الذى طال عهده . "شَاخِصٌ" أى جاز الغَرَضِ من أعلاه . "شَارِمٌ" وهو الذى يَشْرِمُ جانب الغرض . "صَادِرٌ" هو النافذ . "صَنِيعٌ" . "عَبْرٌ" هو المفور الريش . "عَمُوجٌ" هو الذى يتلوى فى ذهابه وهو الأعوجاج فى السير . "عُصْلٌ" السهام المعوجة . "عُفْرٌ" . "عَاطِرٌ" وهو الدسم الذى لا بُدْرَى من أين أَقْبَلَ . "غَرْبٌ" يقال : سهم غَرْبٌ ، وهو الذى باتى دلاً يعلم المصاب به من أين باتى . "فَالِجٌ" هو السهم الفائز . "قُطْعٌ" هو السهم المريض . "قُدَحٌ" قبل أن يَرَشَ ويركب نصله . "قُطْبَةٌ" سهم صغير يُرمى به . "قُطِيعٌ" قبل أن يُبدى حين يكون قَضِيْبًا والجمع قُطْعٌ . "قُتْرَةٌ" سهم صغير لا حديد فيه . "كُتَابٌ" سهم صغير مدور الرأس مثل "بُجَاحٍ" . "كُتَابٌ" سهم صغير ؛ قال الشاعر :

رَمَتْ عَنْ كَتَبِ قَلْبِي وَلَمْ تَرِمِ بِكُتَابِ

(١) كذا فى الأصل ، وه توفى اليه فى مصدر آخر .

(٢) يصح فى «سهم غرب» الإضافة والوصفية .

”لَامٌ“ وهو السهم . ”مُعَبَّرٌ“ وهو السهم الموفور الريش . ”مِزْعٌ“ هو السهم مطلقا، ويقال : المِزْع : الذى يرى أبعد ما يكون ؛ قال الأعشى :
فهو كالْمِزْعِ المَرِيشِ من الشَّوْ * حِطْ غَالَتْ بِهِ يَمِينُ الْمَغَالِي
”مَرِيشٌ“ ذو الريش . ”مُخَلَّقٌ“ هو المصلح . ”مَضْرَدٌ“ هو النافذ . ”مُقَنَعَلٌ“
هو الذى لم يُبَرِّ برِّاً جيداً ؛ قال لبيد :

فَرَمَيْتِ الْقَوْمَ رَشْقًا صَائِبًا * لَيْسَ بِالْعُصْلِ وَلَا بِالْمُقَنَعَلِ
”مِطْحَرٌ“ هو البعيد الدَّهَاب ؛ قال أبو ذؤيب :

فَرَمَى فَالْحَقَّ صَاعِدِيًّا مِطْحَرًا * بِالْكَشْحِ فَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْأَضْلَعُ^(١)

”مِرْمَاهٌ“ سهم صغير . ”مِنْجَابٌ“ هو الذى لا ريش عليه ولا نصل . ”مِغْلَقٌ“
اسم لكل سهم . ”مِرْبِجٌ“ سهم طويل له أربع قُنْدِ . ”مَنْجُوفٌ“ هو السهم العريض .
”مِرْطَاطٌ“ التى تمرط ريشها . ”مُقَزَعٌ“ الذى ريش بريش صغار . ”مُرْتَدَعٌ“ الذى
إذا أصاب الهدف أنفضخ عوده . ”مِعْرَاضٌ“ ذوريش يمشى عَرْضًا ، وقيل : سهم
طويل له أربع قُنْدِ دِقَاقٍ فإذا رُمِيَ به أعترض . ”مُتَصَعِّعٌ“ هو المنصم ، لريش من
الدم ، وقيل المُلْصَح بالدم . ”مِسْقَصٌ“ سهم له نصل عريض . ”مِعْقَصٌ“ لذى
ينكسر نصله ويبقى سِخُّهُ فى السهم . ”نِكْسٌ“ هو الذى آنكسر فوقه بفعل سَفَلُهُ
أعلاه . ”نَوَاقِرٌ“ هى السهام التى تُهَيَّب . ”نُسَابٌ“ . ”نَجِيفٌ“ هو العريض
النصل ، والجمع نُجُف ؛ قال المحدث :

نُجِيفٌ بَدَلْتُ لَهَا نَوَافِي نَاهِضٌ * حَشِيرُ الْقَوْدِ كَالنَّفَاعِ الْأَصْحَلِ

”هَزَاعٌ“ شُرْبٌ يَبْقَى فِي الْبَكَائَةِ رَحْدَهُ مِثْلُ الْأَهْرَاعِ .

(١) فى الدار (مادة طحر) : ”فأضغ“ . (٢) هذا على د و مراطة ، جمع ”مرمر“

به مبر . و قد ايد . . سهم من ط و كيتا . . م . . م . . (٣) المصحح سود . .



وأما أسماء النصل — فمنها : «رَهَبٌ» وهو النصل الرقيق ، والجمع رِهَابٌ .
«رَهَبِشٌ» مثله . «قَطْعٌ» هو النصل العريض ، وجمعه أَقْطَاعٌ ، وقيل : نصلٌ صغير ،
وقيل : السهم القصير . «قُطْبَةٌ» نصل الهدف . «مِرْمَاةٌ» هو النصل المدور .
«مِعْبَلَةٌ» نصلٌ طويل عريض ، وقيل حديدة مصفحة لا غير لها . «نِضْيٌ» هو نصل
السهم . «وَقِيعٌ» هو النصل المحدد ؛ قال عنترة :
وَأَتَرْتُمُنْهُمْ أَجْرَزْتُ رُغْيً ، وَفِي الْبَجَلِ مِعْبَلَةٌ وَقِيعٌ
فهذه أسماء السهم والنصل .



وإذا أصاب السهم يقال — «إِرْتَزَّ السهم» إذا ثبت في القرطاس «أَصَابَ» .
«أَقْصَدَ» إذا قَتَلَ مكانه ؛ قال الأخطل :



فإن كنت قد أقصدتني إذ رميتني . بسهميك فالرامي يُصِيبُ ولا يَدْرِي^(٢)
«بَصَرٌ» إذا طَلَى رأسه البَصِيرَةُ وهي الدم . «تَازَ» يقال : تَازَ السهم إذا أصاب
الرِمَّةَ فَاهْتَزَّ فيها . «نَزَقَ» إذا أصاب . «خَسَقَ» مثله . «خَصَلَ» إذا وقع بالزِقِ
القرطاس ، وقيل : [الحصل] الإصابة ؛ ويقال : تَخَاصَلُ القومُ إذا تَرَاهَنُوا في الرمي ،
وأحرز فلان خَصَلَ فلان إذا غَلَبَ . «دَرَرَ» إذا خرج عن الهدف . «زَهَقَ» إذا
جاوز الهدف . «شِطَفَ» إذا دخل بين الجلد واللحم . «صَرَدَ» يقال : صَرَدَ السهمُ

(١) العير في النصل : الدق منه في وسطه .

(٢) في الأصل : « .. أقصدتني ورميتني * سهمك ... » . وقد أشتنا ما في اللسان مادة

«قصد» . ومعنى لا يدري : لا يحتل . يقال : درى الطاء ، وأدراها وتدروها إذا ختلها أى تحمى ها .

(٣) في المنخصص : « ومن قال : الحصل : الإصابة قد أخطأ » .

من الرمية إذا نَفَذَ منها . "صَاف" مثل "ضَاف" ^(١) [و] "طاش" إذا لم يصب .
 "عَصَل" إذا أَلْتَوَى في الرمي . "عَظَمَط" ^(٢) إذا لم يقصد الرمية . "حَرَّ" إذا وقع بين
 يدي الرامي . "مَرَق" إذا نَفَذَ من الرمية . "نَصَل" إذا ثَبَت نصله في الشيء فلم
 يخرج . "نَضَا" بمعنى ذَهَب . "نَفَذَ" أى من الرمية .



وأما ما يضاف الى الرامي — يقال : "أَذَلَقَ" عبارة عن سُرعة الرمي .
 "أَشْخَصَ" إذا مَرَّ سهمه برأس الغرض . "اِنتَضَلَ" يقال : اِنتَضَلَ القومُ وتَناضَلُوا
 إذا تَرَامَوْا للسَّيْق . "تَيَسَّم" إذا قَصَدَ نحو جهةٍ بالسهم . "تَيَعَّرَ" إذا أدار السهم على
 ظفريه ليعرف قوامه من عَوَجه . "تَنَفَّزَ" مثله . "رَمَى" معروف . "رَشَقَ" إذا رمى
 القومُ بأجمعهم في جهةٍ واحدة . "زَنَخَ" الزَّنْخُ رفع اليد في السهم الى أقصى ما يقدر
 عليه . "سَعَرَ" إذا رَمَى . "عَقَى" ^(٣) بالسهم إذا رَمَى به في الهواء وأرتفع في طيرانه .
 "عَلَا" إذا رَمَى أقصى الغاية . "لَعَطَ" إذا رمى فأصاب . "لَتَأَ" يقال : لَتَأَ بالسهم
 إذا رمى به . "نَاشِبٌ" والناشب هو الرامي . "نَدَبَ" إذا رَمَى في جهة واحدة .
 "نَجَفَ" إذا بَرَى السهم .



وأما أوعية السهام — "جَعَبَةٌ" وجمعها جَعَاب . "جَفِيرٌ" وهو أوسع من
 "الْكَنَانَةِ" . "ظَفَرَةٌ" إذا كانت مثلثة . "عَيْبَةٌ" مثل جَعَبَةٍ . "قَرَنٌ" . "نَثَلٌ" يقال :
 نَثَلْتُ كِنَانِي إذا أَسْتَخَرْتُ ما فيها .

(١) معنى «صاف» و«صاف» لم يصب، مردد الواء العاطلة ليشركا «حاش» في تصديره .

(٢) في الأصل : «عطط» وهو تحرف . (٣) ومثل عقى : عق .

(٤) كذا، لأصل، ولم يوفق فيها وار، يقترب منه في مصدر آخر .



وأما ما وُصِفَ به القوسُ والسهمُ من النظم والنثر — قال عَتَّابُ بْنُ وَرْقَاءَ

وَحَطَّ عَنْ مَنَكِيهِ شَرِيَانَةً ٠٠ مِمَّا أَصْطَفَى بَارِئِ الْقِسِيِّ وَأَنْتَقَى

أُمُّ بَنَاتٍ عَدَّهَا صَانِعُهَا ٠ سِتِّينَ فِي كِتَابِهِ مِمَّا بَرَى

ذَاتَ رُؤُوسٍ كَالْمَصَابِيحِ لَهَا ٠ أَسَافِلُ مِثْلُ عَرَاقِيْبِ الْقَطَا

إِنْ حُرِّكَتْ حَنَّتْ إِلَى أَوْلَادِهَا ٠ كَحَنَةِ الْوَالِدِ مِنْ فَقْدِ الطَّلَا

حَتَّى إِذَا مَا قُرِئَتْ بِبَعْضِهَا ٠ لَانَتْ وَمَالَ طَرَفَاها وَأَنْثَى

وقالوا : أجود ما شُبِّهَ به فُوقُ السهم قول الشاعر :

أَفْوَاقُهَا حَشَوُ الْجَفِيرِ كَأَنَّهَا ٠ أَفْوَاهُ أَفْرِحَةٍ مِنَ النَّغْرَانِ^(١)

١٠ ومن إنشاء المولى القاضى شهاب الدين محمود الحلبي الكاتب : خطبةٌ عملها لرامى

نُشَابٍ، وهى :

الحمد لله الذى جَعَلَ سَهْمَ الْجِهَادِ إِلَى مَقَاتِلِ أَعْدَاءِ دِينِهِ مُسَدِّدًا ، وَحُكْمَ الْجِلَادِ

بِإِصَابَةِ الْغَرَضِ فِي سَبِيلِهِ مُؤَيِّدًا ، وَسَبْفَ الْأَجْتِهَادِ فِي بَيِّنَاتِهِ مِنْ كُفْرِهِ وَبِرَسُولِهِ عَلَى

الْأَمَدِ مُجَرِّدًا ، وَرُكْنَ الْإِيمَانِ بِإِعْدَادِ الْقُوَّةِ — وهى الرِّمَى فِيمَا وَرَدَ عَنْ نَبِيِّهِ — عَلَى كَرِّ

١٥ الْجَدِيدَيْنِ مُجَدِّدًا ، الَّذِى أَعَادَ رِدَاءَ الْجِهَادِ فِي مَوَاطِنِ الصَّبْرِ بِالصَّرِّ مُعَلِّمًا ، وَأَنَادَ

أَهْلَ الْإِلْحَادِ أَنْ جَعَلَ لِحِمَاةِ دِينِهِ وَأَرْوَاحِهِمْ أَفْسَادًا وَفِي مَقَاتِلِهِمْ أَشْهُمًا ، وَأَزَالَ

بِأَيْدِ الْقِسِيِّ مِنْ مَعْبِقِ أَهْلِ الْكُفْرِ حَكْمَ كُتُبِهِمُ الَّذِينَ آرْتَقَوْا مِنْهَا خَشْيَةَ الْمَوْتِ

سُلْمًا ٠ وَأَفَاءَ نَبِيِّ الْإِسْلَامِ مِنَ الصَّرِّ مَأْفَاءً بِهَ كُلِّ دِينٍ لَهُ حَاضِعًا وَآلَ إِلَهِهِ مُسْتَسْلِمًا ،

وَأَبَانَ حَكْمَ الْأَذْبِ فِي نَجْدَةِ الْعَبْدِ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَّا بِهَ نَقُولُهُ عَزَّ مِنْ فَائِلٍ : (وَمَا رَمَيْتَ

(٨٩)

(١) المعاد : منير كالعاصية حمر المذقير . (٢) فى الأصل « أهل الكف » وهو تحريف . ٢٠

إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) . نَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ بِهَا قُدْحُ الدِّينِ فَائِزًا وَسَهْمُهُ مُصِيبًا ، وَمِنْهُ الَّتِي مَا بَرِحَ بِهَا جَدُّ الْكُفْرِ مُذِيرًا فَلَا يَجِدُ لَهُ فِي إِصَابَةِ نَصْلِ أَوْ نَصْرِ نَصِيْبًا ، وَآلَانُهُ الَّتِي لَا تَتَفَكَّرُ بِهَا سَوَامُ السَّهَامِ تَرِدُ مِنْ وَرِيدِ الشَّرْكِ مَهْلًا عَذَابًا وَتَرُودُ مِنْ حَبِّ الْقُلُوبِ مَرَعَى خَصِيْبًا ؛ وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً تُذِنُ لِلنَّصَرِ وَإِنْ بَعُدَ مَدَاهُ ، وَتُدْعِي النَّصْلَ الَّذِي عَلَى رَايِمِهِ إِرْسَالُهُ إِلَى الْمُقَاتِلِ وَعَلَى اللَّهِ هُدَاهُ ، وَتُسَمِّي الْقَدَرَ لِمَنْ نَاضَلَ عَلَيْهِا فَيَفُوزُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ؛ وَنَشْهَدُ أَنْ عَمْدًا عَبْدُهُ الَّذِي نَصَرَ بِالرُّغْبِ عَلَى مَنْ كَفَرَ ، وَرَسُولُهُ الَّذِي رَمَى جَيْشَ الشَّرْكِ بِقَبْضَةٍ مِنْ تُرَابٍ فَكَانَ فِيهَا الظَّفَرُ ، وَنَيْشُهُ الَّذِي نَقَرَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ بَنَفِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ بِجَمْعِ اللَّهِ النَّصْرَ وَالْفَخْرَ لِأَوْلَئِكَ النَّفَرِ ؛ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ وَجَاهَدُوا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاخْتَصَمُوا بِالذَّبِّ عَنْهُ بِمَزَايَا الْقُرْبِ حَتَّى سَعِدَ سَعْدٌ بِمَا جَمَعَ لَهُ ، حِينَ أَمَرَهُ بِالرَّحْمَى ، فِي التَّفْدِيَةِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ ، وَخُصَّ بِمَعْمُومِ الرِّضْوَانِ عَمَّهُ الْعَبَّاسُ الَّذِي أَقْرَأَهُ بِإِسْلَامِهِ نَاطِرِيَهُ ، وَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاسْتِخْلَافِ بَنِيهِ فِي الْأَرْضِ فِيمَا أَسْرَبَهُ إِلَيْهِ .

وبعد ، فَإِنَّ الرَّمَى أَفْضَلُ مَا أُعِدَّ لِلْعَدَا ، وَأَكْمَلُ مَا أُفِيضَ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ رَدَاءُ الرَّدَى ؛ وَأَبْلَغُ مَا يُبْعَثُ إِلَى الْمُقَاتِلِ مِنْ رُسُلِ الْمُتُونِ ، وَأَنْفَعُ مَا يُقْتَضَى بِهِ فِي الْوَغَى مِنْ أَعْدَاءِ الدِّينِ الدُّيُونِ ، وَأَسْرَعُ مَا تُبْلَغُ بِهِ الْمَقَاصِدُ فِيمَا يُرَى قَرِيبًا وَهُوَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ ؛ وَأَنْكَى مَا تُتَقَدَّفُ بِهِ عَنِ الْأَهْلَةِ شُهْبُ الْخُتُوفِ . وَأَسْبَقُ مَا تُدْرَكُ بِهِ الْأَغْرَاضُ قَبْلَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « جَدُّ الْمَكْرِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « رَوَيْدُ الشَّرْكِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا ... » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « مِنْ الْوَغَى » .

- (١) أن تعرف بها الرماح أو تشعرب بمكانها السيوف، ما طلع في سماء النقع قوسه إلا سمح وبلى النبل، ولا استبقت الآجل وسهمه إلا كان له في بلوغها السبق من بعد والسبق من قبل. ومن شرف قدره الذي دل عليه كلام النبوة، أن النبي صلى الله عليه وسلم نبه على أنه المراد بقوله تعالى: (وَأَعْلُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) . ومن أسباب فضله الذي أصبح بها قدره ساميا، ونغره ناميا، وقطره في أفق النصر هاميا، ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لفتيية من أسلم من أسلم: "إِرمُوا يا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا". ومما عظمته به على الأمة المينة، وغدت فيه نفوس أرباب الجهاد بالعز في الدنيا والآخرة مطمئنة، قوله صلى الله عليه وسلم: "تَعَلَّمُوا الرمي فإن ما بين الغرضين روضة من رياض الجنة". ومن فضل الرمي الذي لا يعرف التأويل، ما نقل من قوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَخْطَأَ ١٠ أو أصاب فكأنما أعتق رقبة من ولد إسماعيل". ومما يرفع قدر السهم [ماروى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله: "إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ [الواحد ثلاثة نقر الجنة صانعه يحسب في صنعه الخير وراميه ومنبله". ومما حظه به على الرمي ليجتهدوا فيه ويدأبوا: قوله صلى الله عليه وسلم: "إِرمُوا وَارْكَبُوا وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ ١٥ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا". ومن خصائص السهم أنه ذو خطوة في الهواء وحكم نافذ في الماء، وتصرف حتى في الوحش السائح في الأرض والطير المخلق في السماء؛ يكلم بلسان من حديد؛ ويطش عن باع مديد؛ إن رام غرضا طارا إليه بأجنحة النُور، وإن حنى معلما أصاب الحدق وصان الثغور؛ يوجد بصره حيث فُقد، وإذا انفصل عن أمه لم يسر من كيد إلا إلى كيد؛ أنجز فعله على ما فيه من إخلاف الطباع، وشرفت

(١) في الأصل: «أو ما تشعرب...». (٢) في الأصل: «الدى لا يصرف».

(٣) تكلمة للكلام فلعلمها، أو شيئا بمعناها، سقطت سهوا من السامع. (٤) في الأصل: «أنجدفله».

أجناسه بكونها أول أجنحة منى وثلاث ورباع . ومن خصائص القوس أنها عقيم ذات بين ، صامتة وهي ظاهرة الأين ؛ لها كيد وهي غير مجوفة ، يد لا تملك شيئا وهي في الأرواح متصرفة ؛ ويرجل ما ثقلت قدما ، وقبضة ما عرفت إثراء ولا عدما ؛ فهي نون ما ألف الماء ، وهلال ما سكن السماء ، وقائلة ما باشرت الدماء .

ولما كان أهل هذه الفضيلة يتفاوتون في مواهبها ، ويتباينون في مدها ؛ ويبلغ أحدهم بصنعة ما يبلغه الآخر بقواه ، ويصل بإتقانه إلى ما لا يدركه من وجود التساوى سواه ؛ وكان فلان ممن له في هذا الشأن الباع المديد والساعد الشديد ، والإتقان الذى يتصرف به فى الرمي كيف يشاء ويضع به السهم حيث يريد ؛ كأنما سهمه بذرع القضاء موكل ، أو للجمع بين طريقي الأرض مؤهل ، أولسبى البروق معد إذا لمعت فى حواشى السحاب الموقوفة وخطرت فى هذاب الدمقس المقتل . وله المواقف التى تشق سهامه فيها الشعر ، وتبلغ بها من الأغراض المتباعدة ما يسق إدراكه على النظر ؛ فمنها أنه لما كان فى اليوم الذى فعل كذا وكذا . ووصف ما فعله .

هذا نىء مما قيل فى السلاح فلنذكر الجنب .

ذكر ما قيل فى الجنة

والجنة : ما أتى بها كالترس ، والبيضة ، والدرع .

فأما الترس — من أسمائه : « بصيرة » ، « ترس » ، « جوب » ، « جنة » ، « حجة » ، وهى الترس الصغير ، وجمعها حجف . « درقة » ، وجمعها درق . « عنبر » ، وهو الترس . « قرص » ، وهو الخفيف ؛ قال الهذلى :

أَرَقْتُ لَهُ مِثْلَ لَمَعِ الْبَشِيرِ * يُقَلِّبُ بِالْكَفِّ قَرَضًا خَفِيفًا

«تَقَعُّ» وَالْقَفْعُ جَنْبُ كَالْمَكَّابِ يُتَّخَذُ مِنَ الْخَشَبِ يَدْخُلُ الرِّجَالُ تَحْتَهَا إِذَا زَحَفُوا
عَلَى الْحِصُونِ ، وَيُسَمَّوْنَهَا فِي زَمَانِنَا الْخَنَوِيَّاتِ . «قَرَّاعٌ»^(١) وَهُوَ التَّرْسُ الصُّلْبُ .
«كَيْفٌ» وَهُوَ السَّاتِرُ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِكْتِنَافِ . «لَايٌ»^(٢) . «يَجْنُ» . «يُجْنَأُ»^(٣) .
«يَجُولُ» . «مُطَرِّقٌ» . «يَجْنَبُ» . «يَلْبُ» . قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَيْهِمْ كُلُّ سَابِغَةٍ دِلَاصٍ * وَفِي أَيْدِيهِمُ الْيَلْبُ الْمُدَارُ

وَيُسَمَّى مَقْبِصُ التَّرْسِ صِنَارَةً .



وَأَمَّا مَا وَصِفَ بِهِ حَامِلُ التَّرْسِ — يَقَالُ : «تَارِسٌ» وَ«تَرَّاسٌ» إِذَا كَانَ
مَعَهُ التَّرْسُ . «وُحُاجِفٌ» وَهُوَ صَاحِبُ الْحَجَّافَةِ فِي الْقِتَالِ .



وَأَمَّا الْبَيْضَةُ — مِنْ أَسْمَائِهَا : «بَيْضَةٌ» وَهِيَ وَاحِدَةُ الْبَيْضِ مِنَ الْحَدِيدِ .
«بَجَاءٌ غَفِيرٌ» وَهُوَ الْبَيْضُ مِنَ الْحَدِيدِ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ . «خَيْضَعَةٌ» . قَالَ لَبِيدٌ :
« وَالضَّارِبُونَ الْهَامَ تَحْتَ الْخَيْضَعَةِ »

«دَوْمَصٌ»^(١) . «رَبِيعَةٌ» . «عِمَامَةٌ» وَجَمْعُهَا عِمَائِمٌ وَعِمَامٌ . «عَرْمَةٌ» . «مِغْفَرٌ»^(٢)
وَهُوَ زَرَدٌ عَلَى قَدَرِ الرَّأْسِ .

(١) فِي الْأَصْلِ «مِرَاعٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا بِالْأَصْلِ ، وَابْتِغَاءُ مَا يُقَدِّمُهُ إِلَى مَا قَدْ تَكُونُ مَحْذُومَةً عَنْهُ .

(٣) كَذَا فِي كِتَابِ الْعِلَّةِ ، وَفِي الْأَصْلِ دَمَصٌ .



ومن أسماء أجزائها — "سايغ" وهو الذى يسر العنق. "قوتس" وهو أعلى
البيضة من الحديد. قال حسين بن الضحاك ^(١) :
بمطرد لذيق صحاح كعوبه * وذى روتق عَضِبْ يَقْدُ القَوَانِسَا ^(٢)



وأما ما يُوصف به لأبسها — يقال : "مُقَعَّ" والمقَع هو الذى يلبس بيضة
ومِقْعَرًا. هذا ما قاله صاحب كتاب خرائن السلاح. وقال غيره : من أسمائها "الدركة"
وهى المستديره، وجمعها التَّرْكُ والتَرَائِكُ ^(٣).



وأما ما قيل فى الدرع — وهو يؤنث ويذكر. وله أسماء : منها "بَصِيرَةٌ"،
"جَارِنٌ"، وحمه جَوَارِن. "جَوْشٌ"، "حَلَقَةٌ"، وهى الدروع. "خَذَبَاءٌ"، وهى الدرع
الليسة؛ قال الأصمعى :
حَدَنَاءٌ يَحْفِزُهَا نِجَادٌ مُهَنْدٍ .

"دِرْعٌ"، "دِلَاصٌ"، "دُدْلَامِصٌ". وهو الدرع البراق. "دِحَاسٌ"، أى مُتْقَارِبَةٌ
الحلق. "دَرِمَةٌ"، "دَائِلَةٌ"، وهى الطويلة الدبل. "زَعْفَةٌ"، "سَلَوِيَّةٌ"، "سَارِيَّةٌ".

(١) وشرح به موسى بن أحمد (مددته بنس) يلبس هذا سيف و حَسَنٌ م سَحَّحَ صَبْرٌ . وقد ذكره
الذهبي ص ١١٠

وارتدَّ رَوَى القوم حتى تهبوا * كما دد يوم بوردهم حو -
(٢) كذا فى اللسان وفى الأصل « ددب » (٣) كذا فى لسان العرب
وأناب جمع دركة . راء أد كذا و راء جمع لكه . وهى من ص س ص .

وجمعها ساريات ، وهى الرقيقة النَّسج . ”سَايَغَةٌ“ وهى الواسعة . ”سُكٌّ“ ضيقة الحلق ، ”سَرْدٌ“ اسمٌ جامع للدروع . ”سَنُورٌ“ ؛ قال لييد يرنى قتلى هَوَازن :
وجاءوا به فى هَوْدَجٍ ووراءه * كَأَبْ خُضْرُ فى نَسِيجِ السَّنُورِ
”صَمُوتٌ“ التى إذا صُبَّتْ لم يُسمع لها صوت . ”فَضْفَاضَةٌ“ أى واسعه .
”فَقَّضَاءٌ“ أى خشنة المس ؛ قال النابغة :

* وَنَسَجُ سَلِيمٍ كُلُّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ *

”لَامَةٌ“ وجمعها لُؤْمٌ . ”لَبُوسٌ“ . ”مَازِيَةٌ“ . ”مُضَاعَفَةٌ“ وهى التى نُسِجَتْ حَلَقَتَيْنِ حَلَقَتَيْنِ . ”مَوْضُونَةٌ“ أى منسوجة . ”مُسَرَّدَةٌ“ و”مَسْرُودَةٌ“ أى مثقوبة .
”نَثْرَةٌ“ وهى الواسعة . ”نَثْلَةٌ“ . ”يَلْبٌ“ وهى الدرع اليمانية تُتَخَذُ من الجلود ؛ قال عمرو بن كلثوم :

علينا البَيْضُ وَالْيَلْبُ الْيَمَانِي ٢

*
* *

ومن أسماء أجزاء الدرع — ”الْحِرْبَاءُ“ وهى مسامير الدروع ؛ قال لييد :

أَحْكَمَ الْحُنْيُ مِنْ عَوْرَاتِهَا كُلَّ حِرْبَاءٍ إِذَا أَكْرَهَ صَلَّ

”رَيْعٌ“ رَيْعُ الدرع : فُضُولُ مُكَيِّهَا عَلَى أَطْرَافِ الْأَمَامِلِ ؛ قال فيس بن الخطيم
الأنصارى :

مُضَاعَفَةٌ يَغْنَى الْأَمَامِلَ رَيْعُهَا . كَأَنَّ قَتِيرَهَا عُيُونُ الْجَنَادِ

”قَتِيرٌ“ : رءوس المسامير فى الدروع .

*
* *

وَأَمَّا مَا يُوصَفُ بِهِ لَابِسُ الدرع — يقال : ”خَشَّاشٌ“ : جماعه عليهم
سلاح ودروع ؛ قال الكيت :

فِي حَوْمَةِ الْفَيْلِقِ الْجَاوَاءِ إِذْ رَكِبَتْ * قَيْسٌ وَهَيْضَلُهَا الْخَشْخَاشُ إِذْ نَزَلُوا^(١)
 "خَرَسَاءُ" يُقَالُ : كَتَبْتُ خَرَسَاءً ، الَّتِي لَا يُسْمَعُ لَهَا صَوْتُ مِنْ وَقَارِهِمْ فِي الْحَرْبِ ،^(٢)
 وَقِيلَ الَّتِي صَمَّتْ مِنْ كَثَرَةِ الدَّرُوعِ . "دَارِعٌ" هُوَ لَا بُسْ الدَّرْعِ ، "كَافِرٌ" ، يُقَالُ :
 قَدْ كَفَرَ فَوْقَ دِرْعِهِ أَيْ سَتَرَهُ إِذَا لَيْسَ فَوْقَهُ [ثَوْبًا] . "مُسْبِغٌ" ، يُقَالُ : رَجُلٌ مُسْبِغٌ :
 عَلَيْهِ دِرْعٌ سَابِغَةٌ .

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِرْعٌ وَلَا مَغْفَرٌ - "نَثَرٌ" أَيْ تَنَزَّاهُ عَنْهُ إِذَا
 أَلْقَاهَا ، وَلَا يُقَالُ : "نَثَلَهَا" . وَيُقَالُ : "أَحْمَرٌ" أَيْ لَا سِلَاحَ مَعَهُ . "أَعْرَزٌ" .
 "حَرَضٌ" . "عُطِّلٌ" وَجَمْعُهُ أَعْطَالٌ .

وَقَدْ وَصَفَ الشَّعْرَاءَ الدَّرُوعَ فِي أَشْعَارِهِمْ ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَمْرُو الْفَيْسِ :
 وَمَسْرُودَةُ النَّسِجِ مَوْضُونَةٌ * تَضَاءَلُ فِي الطَّيِّ كَالْمِبْرَدِ^(٣)
 تَفِيضٌ عَلَى الْمَرْءِ أَرْدَانُهَا . كَفَيْضِ الْآتِيِّ عَلَى الْجُدُجِ^(٤)
 قَالَ ثَعْلَبٌ :

فَهَنَّتْهُ حَتَّى لَيْسَتْ مُفَاضَةً - دِلَاصًا كَلَوْنَ النَّهْيِ رِيحَ وَأَمْطَرًا

وَقَالَ الْبَحْتَرِيُّ :

يَمْتَشُونَ فِي زَرْدٍ كَأَنَّ مَتَوْنَهَا - فِي كُلِّ مَعْرَكَةٍ مَتَوْنٌ نِهَاءً^(٥)

(١) الدليق الجاواء : بيئة الجلي ، وهي التي يملؤها لوب السواد لكثرة مسج من الدروع . وهصص
 الحيش العظيم . (٢) طاهر أن مرجع الصبر هذه الكنية مراداً بها الأفراد .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . (٤) الآتي : السيل . والجُدج : الأرض الصلبة المستوية .

(٥) في ديوان البحتري . « يمتشون في زعب ... » .

(٦) نِهَاء : جمع نهي ، والنهي : العذير .

بَيْضُ تَسِيلٍ عَلَى الْكَمَاةِ فُضُوهُمَا . سَيْلَ السَّرَابِ بِقَفْرِ بَيْدَاءِ
وَإِذَا الْأَسِنَّةُ خَالَطَتْهَا خِلَّتَهَا * فَبِهَا خَيَالٌ كَوَاكِبٍ فِي مَاءِ

قال محمد بن عبد الله السلمي :

يَا رَبِّ سَابِغَةِ حَبْتِي نِعْمَةً . كَافَأْتُهَا بِالسَّوْءِ غَيْرَ مُفَنِّدِ
أَصَحَّتْ نَصُونُ عَنْ الْمَنَائِمِ مُهْجَتِي * وَظَلَلْتُ أَبْذُلُهَا لِكُلِّ مُهَنِّدِ

وقال عبد الله بن المعتز :

كَمْ بَطِيلٌ بَارَزَنِي فِي الْوَعَى * عَلَيْهِ دَرَعٌ خَلَّتْهَا تَطَرِدُ
كَأَنَّهَا مَاءٌ عَلَيْهِ جَرَى . حَتَّى إِذَا مَا غَابَ فِيهِ جَمَدُ

وقال آخر :

وَأَرَعَنَ مَلَبُومَ الْكَاتِبِ خَيْلَهُ * مُصَرَّحَةً أَعْرَافُهَا وَنَحُورُهَا
عَلَيْهَا مُدَالَاتُ الْقُيُونِ كَأَنَّهَا * عِيُونُ الْأَفَاعِي سَرْدُهَا وَقَتِيرُهَا

ونال آخر :

وَزَنْتُ كَتَابُهَا الْجِبَالَ وَسُرَيْلَتِ . حَلَقَ الْحَدِيدِ فَأَظْهَرْتُهُ عَنَادَهَا
فَتَخَالَ مَوْجَ الْبَحْرِ فِي جَنَابَاتِهَا . وَالْبَرْقَ لَمَعَ قَتِيرُهَا وَسَرَادَهَا

وقال سلم الخاسر :

حَسَا : الْغَدِيرَ مَا رَعَلِهِمْ ^(١) وَمَا هُوَ إِلَّا السَّابِغَاتُ الْمَوَاتِرُ

وقال ابن المعتز :

بَجَبْتُ لِأَعْوَتِ الْأَصَارِمِ ذَكَرُ * وَجَنَّةُ كَحَابِ الْمَاءِ نَفْشَانِي

(١) أدرس : الد المصطرب لكثرة .

(٢) المذالاب : المذوق الطويلة * من أдал الرجل نو * ردرعه أطال دليها .

(٣) احمر : جمع عدير . ما عليه : ما حاصطرب .

وقال محمد بن عبد الملك :

نهنتُ أولَها بضربِ صادقٍ * هَتَبْتُ كما شقَّ الرداءُ المُعْلَمُ
وعلى سابعَةِ الذبولِ كأنها * سَلَخْتُ كَسَانِيهِ الشجاعُ الأرقمُ

وقال المتنبي :

تَحَطَّ فيها العوَالِي ليس تُفْذَها * كَأَنَّ كُلَّ سِنَانٍ فوقها قَلَمٌ

وقال كُثُوم :

كَأَنَّ سَنَاءَ المَاضِي فوق مُتُونِهِمْ ، مَوَاقِدُ نَارٍ لَمْ تُشَبَّ بِدُخَانٍ



ومن الرسائل الشاملة لأوصاف السلاح - فمن ذلك ما أجابني به المولى
الفاضل تاج الدين بن عبد المجيد اليماني ، وقد كتبتُ إليه أتمس رسالة من كلامه
في أوصاف السلاح ، وذلك في شهور سنة سبع وسبعائة . كتب :

أمرتني - أعزك الله ، وأعلى في مراتب السعود جدودك - أن أبعث اليك
بني ، من كلامي يتضمّن وصف سلاح متنوع الأجناس ، مرهوب بالسطو والبأس ؛
فامتثلت مرسومك وبادرت الى ذلك ، لما يتجه على من حقوقك الواجبة ، ومن
تُتَرَضّاتِ خِدمك اللازمة ؛ وأنسأت لك هذه النبذة مرئجلا فيها ، وربّتها على التهيؤ
لمَآبِ القتال ، وقَدِّمتُ الدرع ، وتلوّته بالفوس وأعقبته بالرمح ، وختمته بالسيف .
فمن ذلك في وصف درع :

حَلِينُ بِمِثْلِهِ أُنْ قَاضٍ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْفَضَّةِ ضَهْ ، وَأَنْ يَبْلُغَ بِهَا مِنْ نِيلِ الْأَعْدَاءِ
أَمَانَتَهُ وَأَغْرَاصَهُ ؛ وَأَنْ يَحْدَها جَنَّةٌ بَقِيهِ سِوَا الْمَزَارِقِ فِي حَوْمَةِ الْقِتَالِ ، وَأَنْ

(١) في الأصل : « مرهوب ، لسط » . وله محذوف في كتب الامة التي بأيدينا أن سطوة تجمع على سطا ،
وأما تجمع على سطوات .

يتدزّعها فتخال عليه غديرًا صاغت صفحته يد الشمال ؛ إن تُسِرَّتْ على الجسد غَطَّتْ
الكمّين ، وإن طُوِيَتْ فكالمبرد في يد القَيْن ؛ حميدة الملبّس مَيُونَةُ المساعى ،
مسرودة النسج في عيون الأفاعى ؛ دَاوُدِيَّةُ النَّسَبِ تُبَيِّتُ الْمَعْرَى ، قد تقاربت
في الخلق وتناسبت في الأجزاء .

وأعددت للحرب فضفاضة ٥ . تَضَاعَلُ فِي الطِّيِّ كَالْمِبْرِدِ
دِلَاصٌ وَلَكِنْ كَظْهَرِ الثَّنُونِ لَا يَسْتَطِيعُهَا سِنَانٌ ، وموضونه ولكن يُحِيرُ الْبَصْرُ فِيهَا
عند العِيَانِ : أَمْوَجُ بَحْرِ يَتَلَاطُمُ فِي جَوَانِبِهَا أَمْ حَبَابُ عُذْرَانٍ . مشفوعة بَقُوسٍ طَلَعَتْ
هَلَالًا فِي سَمَاءِ الْمَعَارِكِ ، وَجَزَّةٌ تَنْقُضُ مِنْهَا نَجُومُ الْمَهَالِكِ ؛ وَوَكْرًا تَسْرُحُ مِنْهُ نَسُورُ
الْمَعَاظِ ، وَأُمًّا تُفَرِّقُ أَوْلَادَهَا لِإِحْرَازِ الْغَرَضِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ؛ تَصْرَعُ بِسَهَامِهَا كُلَّ
رَاحٍ وَنَابِلٍ ، وَتَبْكِي وَمِنْ الْعَجَبِ أَنْ يَنْكِي الْقَتِيلَ الْقَاتِلُ ؛ تُطِيعُكَ فِي أَوَّلِ التَّرَعِّعِ
وَتُعْصِيكَ فِي آخِرِهِ ، وَتُرْسِلُ سَهْمًا فَلَا يَقْنَعُ مِنَ الْعَدُوِّ إِلَّا بِسَوَادِ نَاطِرِهِ ؛
إِذَا أَنْبَضَ الرَّامُونَ عَنْهَا تَرَمَّتْ * تَرَمَّتْ تَكُلِي قَدْ أَصِيبَ وَحِيدُهَا

تَهَابُهَا الْأَقْرَانُ ، وَتُتَحَامَاهَا الشَّجْعَانُ ، وَيُؤْمِنُ بِمُرْسَلِهَا كُلُّ شَيْطَانٍ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجَانِ .
ووصف الرمح فقال : وَإِنْ أَوَّلَى مَا أَعْتَقَلَ مَوْلَانَا مِنْ الْخَطِّ مَا سَلَبَ الرُّومَ
زُرْقَتَهَا ، وَالْعَرَبُ سُمَرَّتَهَا ؛ وَأَشْبَهَ الْعَاشِقُ دُبُولًا وَأَصْفَرَارًا ، وَخَالَطَ الصَّرْعَامُ فِي غِيَلِهِ فَهُوَ
يُلْقِي مِنْ بَاسِهِ عِنْدَ الْمَطَاعِنَةِ أَخْبَارًا ؛ وَهَزَّهَ الْفَارْسُ فَالْتَقَى طَرْفَاهُ ، وَخَيَّلَ لِرَأْيِهِ أَنْ
تُعْلِبُهُ قَدْ فَعَّرَفَاهُ ؛ إِنْ حَمَلَهُ الدَّارِعُ قَلْتَ غَصْبًا عَلَى غَدِيرٍ ، وَإِنْ هَزَّهَ الْفَارْسُ وَأَلْقَاهُ
قَلْتَ حَيَّةً عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ تَسِيرُ ؛ فَهُوَ كَالرَّشَاءِ لَكِنْ لَا يَرْضَى قَلْبًا غَيْرَ الْقَلْبِ ، أَوْ كَالْعَدُوِّ
الَّذِي لَا يَهْوَى إِلَّا إِزَالَةَ مَا فِي شُعْفِ الْقُلُوبِ مِنْ حُبِّ ١٥ .

(١) الثعلب : طرف الرمح الداخل في جبة السنان . والحية : رأس الرمح في أسفل السنان .

(٢) في الأصل «شغوف القلوب» والشعاف ، وهو سويداء القلب أو عشاؤه ، إنما يجمع على شغف .

له رائد ماضي الغرار كأنه * هلالٌ بدأ في ظلمة الليل ناعلٌ

طلما رجع سوسنه عند المطاعنة شقيقا، ومزق نجه جلابيب ظلمة القسطل والعثير^(١)
تمزيقا؛ له النسب العالى فى المعالى والمران، لأن سنانة سنا لبيب لم يتصل بدحان ؛
مقرونا بسيف ماتامله الرأى إلا وأرعدت صفحتاه من غير هز، أو صممت شفرتاه
فى محز فلا ينبو حتى يقربى ذلك المحز؛ يرى فوق متنيه بقية غيم يستشف منها لون
السما، وفى صفحة فيرنده نار نتاجع فى خلال لجية من الماء؛ كأن صيقله كتب
على فيرنده أو نقش، أو كأن القين تنفس فيه وهو صقيل فألبسه حلة من تمش ؛
حلت بساحته المنايا فهى فيه كوامن، وتبوات مقاعده الأمانى ولا إدراكها من فعله
قرائن؛ إذا توغل [فى] هامة الجبار سار وأوجف، ومتى استوطن جنة الحرم أوهى^(٢)
مبانها وأشرف .

ماض وإن لم ثمضه يد فارس * بطل ومصقول وإن لم يصقل
يغشى الوغى فالترس ليس بجنة . من حده والدرع ليس بمعقل
متوقد بقرى بأول ضربة * ما أدركت ولو أنها فى يذبل
وإذا أصاب فكل سى مقتل . وإذا أصيب فإله من مقتل

(١) فى الأصل : « محم » .

(٢) كذا بالأصل . ولعلها حنة الحرم . والجريم : ذو الحرم الصحر .

الباب الحادى عشر

من القسم الخامس من الفن الثانى

فى القضاة والحكام

وحيث ذكرنا الإمام وما يجب له وعليه وقواعد المملكة، فلنذكر القضاة والحكام.

- قال الله عز وجل : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) ، وقال تعالى : (إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا) . وقال تعالى : (فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ) . وقال : (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ) ، الى غير ذلك من الآى .

- ولا يجوز أن يُقلد القضاء إلا من أجمع فيه ثمانية شروط ، وهى : الذكورة ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والإسلام ، والعدالة ، وسلامة السمع والبصر ، والعلم بأحكام الشريعة . ولكل شرط من هذه الشروط فوائد نشرح ما تلخص منها إحد شاء الله .

- أما الذكورية — فلهذا عز وجل : (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ) قيل : المراد بالفضل هنا العقل والرأى ، ولما روى سنن (سنة) الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ» ، ولقص النساء عر (١) رتب [الولايات .

وذكر أبو حنيفة يجوز أن تقضى المرأة فيما تصح فيه شهادتها دون ما لا يصح به وجوز الطبرى قضاءها فى جميع الأحكام . والإجماع يرد ذلك .

(١) الرأى عن «الأحكام السلطانية» .

وأما البلوغ — فلأن غير البالغ لا يجرى عليه قلم، ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم، فكان أولى ألا يتعلق به على غيره .

وأما العقل — [فهو مجمع على اعتباره، و]^(١) لا يُكتفى فيه بالعقل الذي يصح معه التكليف من العلم بالمذكرات الضرورية، حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة، ليتوصل بذكائه الى وضوح ما أشكل، وحل ما أبهم وأعضل .

(٩٤)

وأما الحرية — فنقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره، ولأن الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من نفوذ الحكم وانهقاد الولاية . وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرّيته كالمُدبر والمُكاتب ومن رق بعضه . ولا يمنع الرق من الفتيا والرواية . ١٠

وأما الإسلام — فلقوله عز وجل: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) . وهو شرط في قبول الشهادة . ولا يجوز أن يُقلد الكافر القضاء على المسلمين ولا على الكفار . ورأى أبو حنيفة جواز تقليده القضاء بين أهل دينه . وقد جرى العرف في تقليد الكافر، وهو تقليد زمامة ورياسة لا تدخل تحته الأحكام والإلزام بقضائه، ولا يقبل الإمام قوله فيما حَكَمَ به بينهم . وإذا امتنعوا من تحاكمهم إليه لم يُجبروا عليه، وكان حكم الإسلام عليهم أنفذ . ١٥

وأما العدالة — فهي معبرة في كل ولاية . ومعناها أن يكون الرجل صادق اللهجة، ظاهر الأمانة، عفيفاً عن المحارم، متوقفاً للآثم، بعيداً من الرّيب، مأموناً

(١) م بطهر الخط في الأصل الفتوراني، وهذه لكلمة من كتاب الأحكام السلطانية .

(٢) المدبر: العبد الذي يعلق سيده عنقه على موته بأن يقول له: أت حربعد موقى . والمكاتب: العبد الذي يكتب على نفسه بثمة فاذا أدّاه عتق . ٢٠

في حائتي الرضا والغضب، مستعملا لرؤءة مثله في ديه ودنياه . فإذا تكاملت هذه الأوصاف فيه، فهي العدالة التي تجوز بها شهادته وولايته . وإذا لم يكن كذلك فلا تُسمع شهادته و^(١) [لا] تُنفذ أحكامه .

وأما سلامة السمع والبصر — فليصحَّ بها إثبات الحقوق، وُفرَّق بها بين الطالب والمطلوب، ويميّز المقر من المنكر، ليظهر له الحق من الباطل، والمُحق من المبطل .

وأما العلم بأحكام الشريعة — فالعلم بها يشمل على معرفه أصولها وفروعها . وأصول الأحكام في الشرع أربعة :

أحدها — علمه بكاب الله عز وجل على الوجه الذي يصح به معرفه ما تضمنه من الأحكام ناسخا ومنسوخا، ومُحكما ومُنسأباها، وعموما وخصوصا، ومُجَمَّلا ومفَسَّرا . ١٠

والثاني — علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النافذة من أقواله وأفعاله، وطُرق مجيئها في التواتر والآحاد، والصحة والفساد، وما كان على سبب أو إطلاو .

والثالث — علمه بأقاويل السلف فيما أجمعوا عليه وأختاهوا فيه، ليتبع الإجماع ويحتهد رأيه مع الاختلاف .

والرابع — علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها الى الأصول المطوِّر ١٥ بها والمُجمَع عليها، حتى يحدَّ طريقا الى العلم بأحكام التوارل ومُتمَز الحَق من الباطل . فإذا أحاط علمه بهذه الأصول الأربعة في أحكام الشريعة، صار بها من أهل الأحكام في الدين، وحازله أن يُقضى ويُقضى . وإن أخلَّ بها أو بنسى منها، نرح من أن

يكون من أهل الاجتهاد ، ولم يُحْزَنْ أَنْ يُفْتَى وَلَا أَنْ يَقْضَى . فإِنْ قُلِدَ الْقَضَاءُ فَحُكْمُ
بِصَوَابٍ أَوْ خَطَأٍ كَانَ تَقْلِيدُهُ بَاطِلًا ، وَحُكْمُهُ وَإِنْ وَافَقَ الصَّوَابَ مُرَدُّدًا ، وَتَوَجَّهَ
الْحَرْجُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ قُلِدَهُ . وَجُوزَ أَبُو حَنِيفَةَ تَقْلِيدَ الْقَضَاءِ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ
الْاجْتِهَادِ ، وَيَسْتَفْتَى فِي أَحْكَامِهِ وَقَضَائِيَاهُ .

هذا معنى ما قاله أفضى القضاة أبو الحسن على الماوردي .

وقال الحسين الحلي في كتابه المترجم بـ "المنهاج" : وَبَنِيَّ لِلْإِمَامِ أَلَّا يُؤَلَّى الْحُكْمَ
بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا مِنْ جَمْعٍ إِلَى الْعِلْمِ السَّكِينَةِ وَالتَّثَبُّتِ ، وَإِلَى الْفَهْمِ الصَّابِرِ وَالْحِلْمِ ، وَكَانَ
عَدْلًا أَمِينًا نَزَّهَا عَنِ الْمَطَاعِمِ الدُّنْيَا ، وَرِعًا عَنِ الْمَطَامِعِ الرَّدِيَّةِ ؛ شَدِيدًا قَوِيًّا فِي ذَاتِ
اللَّهِ ، مُتَّقِيًا مُتَخَوِّفًا مِنْ سَخَطِ اللَّهِ ؛ لَيْسَ بِالنَّكُوسِ الْخَوَّارِ فَلَا يُهَابُ ، وَلَا الْمُتَعَطِّمِ
الْجَبَّارِ فَلَا يُتَنَابُ ؛ لَكِنْ وَسَطًا خَيَّارًا . وَلَا يَدْعِ الْإِمَامُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُدِيمَ الْفَحْصَ عَنْ
سِيرَتِهِ ، وَالتَّعَرُّفَ بِحَالَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ ؛ وَيَقَابِلَ مِنْهُ مَا يَجِبُ تَغْيِيرُهُ بِعَاجِلِ التَّغْيِيرِ ، وَمَا يَجِبُ
تَقْرِيرُهُ بِأَحْسَنِ التَّقْرِيرِ ؛ وَيَرْزُقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ — إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْمَلُ بِغَيْرِ رِزْقٍ —
مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ ؛ وَلَا يُقْصِّرُ بِهِ عَنْ كِفَايَتِهِ ، فَتَطَّلِعَ إِلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَتَسْتَغْلَ عَنْ
أُمُورِهِمْ بِطَرَفٍ مِنَ الْاِكْتِسَابِ يُجْبِرُ بِهِ مَا نَقَصَهُ الْإِمَامُ مِنْ كِفَايَتِهِ ، فَتَخْتَلِ بِذَلِكَ
الْقَوَاعِدُ . وَإِذَا رَزَقَ [الْإِمَامُ] الْقَاصِيَ فَلَا يُصِيبُ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ رِعْيَتِهِ شَيْئًا . لِقَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "مَنْ آسَعَمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِنَا وَرَزَقْنَاهُ شَيْئًا فَأَصَابَ
بَعْدَ ذَلِكَ — أَوْ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ — فَهُوَ سُخْتٌ " . وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ شَيْءٌ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ
قَبُولُهُ . فَإِنْ كَانَ لِلْهَدْيِ قِبَلَهُ خُصُومَةٌ فَأَهْدَى لِيَحْكُمَ لَهُ أَوْ لِنَا لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ ، فَبِذَا هُوَ
الرَّشُودُ ، وَهُوَ سُخْتٌ . وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّامِيَ وَالْمُرْتَبِيَّ وَالرَّائِسَ ؛
وَهُوَ الَّذِي يَمْسِي بِنَهْمَا . وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ الْمَحْكُومُ لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ سَكْرًا . يَنْصَبُهُ .
لَأَنَّ مَا فَعَلَ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ .

قال : ويقوى الامام يده ويشد أزره ، وبكف العمال وغيرهم عن معارضته ومزاحمته ، ويأمرهم جميعا بطاعته ، ولا يُرخص لأحد منهم فى الامتناع عليه اذا دعاه ، والخروج عن أحكامه إن أمره أو نهاه ، فيما يتصل بالانقياد للحكم .

ويتوق أن يقال فى مجلسه : هذا حكم الله ، وهذا حكم الديوان ؛ فإن هذا من قائله إشراك بالله ؛ إذ لا حكم إلا الله . قال الله عز وجل : (فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ) .
وقال تعالى : (أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ) . وقال تعالى : (وَلَا يَسْبِرُكَ فى حُكْمِهِ أَحَدًا) . وقال : (لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ) .

قال : وإن سُمِعَ بذلك وإليه فآقره عليه كان مثله ؛ قال الله عز وجل : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فى الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فى حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ) . فإذا كان هذا فى الفعود معهم
كيف بإقرارهم والاستحسان لهم .

ذكر الألفاظ التى تنعقد بها ولاية القضاء ، والشروط

قال الماوردى : وولاية القضاء تعقد بما تنعقد به الولايات : من انعقادها مع الحضور باللفظ مشافهة ، ومع الغيبة بمراسلة أو مكتابة . لكن لابد مع الولاية أن يقرن بها من شواهد الحال ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله .

والألفاظ التى تنعقد بها الولاية ضربان : صريح وكناية .

فالصريح أربعة ألفاظ وهى : قد وليتك ، وقد تكت ، وأستخلفتك ، وأستنبطك .
فاذا أتى المولى بأحد هذه الألفاظ انعقدت الولاية بالقضاء وعيره من الولايات ، ولا يحتاج مع هذا الصريح إلى قرينة أخرى ، إلا أن يكون ؛ كيدا لا شرطا .

وأما الكفاية فهي سبعة ألفاظ . وهي : قد اعتمدت عليك ، وعوّلت عليك ، وردّدت إليك ، وجعلت إليك ، وفوضت إليك ، ووكّلت إليك ، وأسندت إليك . فهذه الألفاظ [لما تضمنته من الاحتمال ^(١)] تضعف عن حكم الصريح حتى يقتصر بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال وتصير في حكم الصريح ، مثل قوله : فانظر فيما وكنّته إليك ، وأحكم فيما اعتمدت فيه عليك . فتصير الولاية بهذه القرينة مع ما تقدّم من الكفاية منعقدة . ثم تمامها موقوف على قبول المولى ، فإن كان التقليد مشافهةً فقبوله على الفور لفظاً ، وإن كان بمراسلة أو مكتابة ، جاز أن يكون على التراخي . واختلّف في صحة القبول بالشروع في النظر ، بفوزه بعضهم وجعله كالنطق ، ومنعه آخرون حتى يكون نطقاً ، لأن الشروع في النظر فرع لعقد الولاية ، فلم ينعقد قبولها به . فهذه الألفاظ التي تنعقد بها الولاية .

١٠

وأما شروطها فأربعة

أحدها — معرفة المولى للمولى أنه على الصفة التي [يجوز أن يولّى معها ، فإن لم يعلم أنه على الصفة التي] تجوز معها تلك الولاية لم يصحّ تقليده ، فلو عرّفها بعد التقليد استأنفها ، ولا يعول على ما تقدّمها .

والثاني — معرفة المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير بها مستحقاً لها ، وأنه قد تقلّدّها وصار مستحقاً للاستنابة فيها . إلا أن هذا الشرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره ، وليس بشرط في عقد تقليده وولايته . بخلاف الشرط المتقدم . وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر ، وإنما يراعى انتشارها بالخبر الشائع .

١٥

(١) التكلفة من الأحكام السلطانية .

٢٠

(٢) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « حتى يقتصر بها عقد الولاية فيما غلب الاحتمال » .

والثالث — ذكر ما تضمنته التقليد من ولاية القضاء بصريح التسمية .

والرابع — ذكر تقليد البلد الذي عُقدت الولاية عليه ليعرف به العمل الذي يستحق النظر فيه ، ولا تصح الولاية مع الجهل به .

فاذا انعقد التقليد تمت الولاية بهذه الشروط والألفاظ . واحتاج المولى الى شرط زائد على شروط العقد ، وهو إشاعة تقليده في أهل عمله ليدعونا بطاعته وينقادوا الى حكمه . وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم .

فاذا صححت عقداً ولزوماً بما وصفناه ، صح فيها نظر المولى والمولى [كالكوالة ، لأنهما معا استنابة . ولم يلزم المقام عليها من جهة المولى ولا من جهة المولى . وكان للمولى عزل^(١)ه] عنها متى شاء ، وللمولى عزل نفسه متى شاء ، غير أن الأولي بالمولى ألا يعزله إلا بعذر ، وألا يعتزل المولى إلا من عذر ؛ لما في الولاية من حقوق المسامحين . وإذا عُرِزَ أو أُعْتزل وجب إظهار العزل كما وجب إظهار التقليد ، حتى لا يُقَدِّم على إنفاذ حكم ولا يغتر بالترافع اليه خَصَم . فإن حكم بعد العلم بعزله لم ينفذ حكمه ، وإن حكم غير عالم بعزله كان في نفوذ حكمه وجهان ، كاختلافهما في عقود التوكيل .

وحيث ذكرنا ما تصح به الولاية وتنعقد به من الألفاظ والشروط ، فلنذكر ما يشتمل عليه النظر في الأحكام .

١٥

ذكر ما يشتمل عليه نظر الحاكم المطلق التصرف من الأحكام

قال المأوردى : اذا كانت ولاية القاضى عامة وهو مطلق التصرف فى جميع ما بضمته ، فنظرة يشتمل على عشرة أحكام :

(١) التكلفة من الأحكام السلطية .

أحدها — فصل المنازعات وقطع الشجر والخصومات، إما صلحاً عن تراضٍ يُراعى فيه الجواز، أو إجباراً بحكم باتٍ يُعتبر فيه الوجوب .

والثاني — استيفاء الحقوق ممن امتنع من القيام بها وإيصالها إلى مستحقها من أحد وجهين : إقرار أو بينة . وأختلف في جواز حكمه فيها بعلمه، بخوزه مالك والشافعي في أصح قوليه؛ وقال أبو حنيفة : يجوز أن يحكم بعلمه فيما علمه في ولايته، ولا يحكم بما علمه قبلها .

والثالث — ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون أو صغر، والجحر على من يرى الجحر عليه لسفاه أو قلّس، حفظاً للأموال على مستحقها، وتصحيحاً لأحكام العقود فيها .

والرابع — النظر في الوقوف بحفظ أصولها وتتمير فروعها وقبض غلتها وصرفها في سبلها . فإن كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه، وإن لم يكن تولاه .

والخامس — تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيما أباحه الشرع ولم يحظره . فإن كانت لمعتين كان تنفيذها بالإقباض، وإن كانت في موصوفين كان تنفيذها أن يتعين مستحقوها بالاجتهاد ويملكوا بالإقباض . فإن كان فيها وصية راعاه، وإن لم يكن تولاه .

والسادس — تزويج الأيامي بالأشكفاء إذا عُدّ الأولياء ودُعِين^(١) إلى النكاح . ولم يجعله أبو حنيفة — رحمه الله — من حقوق ولاية القاضي، لتجوزيه تفرد الأئمّ بعقد النكاح .

(١) كما في الأحكام السلطانية طبع مدينة « بر » وهو ادى ياسب المقام . وفي لأصل

والسابع — إقامة الحدود على مستحقيها، فإن كان من حقوق الله تفرد باستيفائه من غير طالب إذا ثبت بإقرار أو بينة؛ وإن كان من حقوق الآدميين كان موقوفا على طلب مستحقه. وقال أبو حنيفة: لا يستوفيهما معاً إلا بخصم مُطالب.

والثامن — النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدّي في الطرقات والأفنية، وإخراج ما لا يستحقّ من الأجنحة والأبنية؛ وله أن يتفرد بالنظر فيها وإن لم يحضره خصم. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له النظر فيها إلا بحضور خصم مُستعِد. وهى من حقوق الله تعالى التى يستوى فيها المُستعِد والمُستعَدى إليه، فكان تفرد الولاية بها أخص.

التاسع — تصفّح شهوده وأمنائه، واختيار النائين عنه من خلفائه فى إقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة، وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة. ومن ضعف منهم عما يعانیه، كان مؤلّیه بين خيارين يأتى أصلهما: إما أن يستبدل به من هو أقوى منه وأكفى، وإما أن يضمّ إليه من يكون اجتماعهما عليه أنفذ وأمضى.

(٩١)

والعاشر — التسوية فى الحكم بين القوى والضعيف، والعدل فى القضاء بين المنروف والشریف؛ ولا يتبع هواه فى تقصير بحق أو مائلة لمُبطل. قال الله تعالى: **يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**).

وقد استوفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في عهده الى أبى موسى الأشعرى شروط القضاء وبين أحكام التقليد حين ولّاه القضاء، قال :

أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فافهم إذا أدلى اليك [وأنفذ إذا تبيين لك] فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له. وآس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا بئاس ضعيف من عدلك. البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر. والصّلع جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا. ولا يمنعك قضاء قضيتّه أمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع الى الحق؛ فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التّماذى في الباطل. الفهم فيما تلجّج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة. ثم أعرف الأمثال والأشياء، وقس الأمور بنظائرها. وأجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهى اليه؛ فإن أحضر بينة أخذت له بحقه، وإلا استحللت القضية عليه؛ فان ذلك أبقى للشك وأجلى للعمى. المسامون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلودا في حدّ، أو مجرّبا عليه شهادة زور، أو ظنيّنا في ولّاء أو نسب. فإن الله قد تولى منكم السرائر ودرأ بالبينات والإيمان؛ وإياك والغلق^(١) والضجر والتأفف^(٢) بالخصوم، فإن استقرار الحق في مواطن الحق يُعظم الله به الأجر ويحسن به الذكر. والسلام.

(١) التكلة من صبح الأعشى (ج ١٠ ص ١٩٣ طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة).

(٢) آس بين الناس : أى سوي بينهم واجعل كل واحد منهم أسوة خصمه ، أى حاله مثل حاله .

(٣) كذا في صبح الأعشى . وفي الأصل «فإن الله سبحانه عفا عن الإيمان ورد البينات» . وفيه تحريف . وورد في المصدر الذى نقل عنه الأصل وهو الأحكام السلطانية : «فإن الله عفا عن الإيمان ودرأ بالينات» . وفي البيان والتبيين للماحظ (ج ٢ ص ٢٤ طبع مطبعة القنوج الأدبية بمصر) : «فإن الله قد تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالشهادت» .

(٤) الغلق : ضيق الصدور وقلة الصبر .

ذكر ما يأتيه القاضي ويذكره في حق نفسه

إذا دُعي إلى الولاية أو خطبها ، وما يلزم الناس من امتثال أمره
وطاعته ، وما يعتمد في أمر كاتبه وبطانته وأعوانه
وجلوسه لفصل المحاكمات والأفضية

- قال الحلبي : وإذا دعا الإمام رجلاً إلى القضاء ، فينبغي له أن ينظر في حال نفسه وحال الناس الذين يدعى إلى النظر في مظالمهم . فإن وثق من نفسه بالاستقلال والكفاية والاعتدال على أداء الأمانة ، وعلم أنه إن لم يقبل صار الأمر إلى من لا يكون للمسلمين مثله ، فأولى به أن يجيب إلى ما يدعى إليه ويقبله ويحسن النية في قبوله ؛ ليكون عمله لوجه الله تعالى . وإن وحده من يقوم مقامه ويسد مسدّه فهو بالخيار ؛ والتمسك أفضل . فاما إن لم يعلم من نفسه الاستقلال ، أو لم يأمّن أن يكون منه سوء التمسك وقلة التمسك ، فلا ينبغي له أن يجيب . وهكذا إن كان هناك من هو خير منه علمًا وعقلًا وخلقًا . وإن عرض الأمر عليه فلا ينبغي له أن يتسارع إلى ما يدعى إليه ، لينظر ما الذي يكون من الآخر .

- قال : وإذا دعا الإمام رجلاً إلى عمل من أعماله . قضاء أو غيره ، والرجل ممن يصلح له ، فأبى ، فإن وجد الإمام من يقوم مقامه في ذلك أعفاه ، وإن لم يجد من يقوم مقامه أجبره عليه اقتداءً بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ فإنه دعا سعيد بن عامر الجمحي فقال : إني مستعملك على أرض كذا وكذا ؛ فقال : لا تفتني ؛ فقال عمر : والله لا أدعك ، قلّدتموها عني وتركوني !

- قال : وإذا كان عند الرجل أنه يصلح للقضاء فأراد أن يطلبه ، أو دعه الإمام إليه فأراد أن يجيبه ، فلا ينبغي له أن يبادر بما في نفسه من طلب أو إجابة حتى يسأل

أهل العلم والفضل والأمانة من خبره وعلم حاله ، ويقول : إني أريد القضاء ، فما ترون في أمري ؟ وهل تعربون صلاحى لذلك أولا ؟ فإن ذلك من المشورة التى أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بها ، فقال تعالى : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) .

وقد قدمنا فى باب المشورة من فضيلتها ما فيه غنية عن تكراره .

قال : وإذا سأل عن نفسه فينبغى للسئول أن ينصح له ويصدق له ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أَلَا إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ ” قيل : لمن يا رسول الله ؟ قال : ” لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ” ولأن المستشار مؤتمن ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا ” .

وإذا أراد تقلد القضاء فليستحِر الله تعالى ويسأله التوفيق والتسديد . فإذا تقلد فينبغى أن بوكل المتميزين الثقات الأتقاء من إخوانه وأهل العاية بنفسه ، ويسألهم أن يتفقوا أحواله وأمره ، فإن رأوا منه عثرة نهوه عليها ليتداركها .

قال : وأيا حاكم نصب بين ظهراني قوم فينبغى لهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، ويترافعوا اليه إذا اختلفوا وتنازعوا ، ليفصل بينهم ؛ فإذا فصل آنقادوا لقضاه وأستسلموا لحكمه . قال الله تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَمُّوْا تَسْلِيمًا) . وقال تعالى : (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون . وذم الله تعالى قوما أمتنعوا من الحكم فقال : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُدْعِينَ) .

أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .

- قال : وإذا ارتفع أحد الخصمين إلى حاكم وسأله إحضار خصمه فدعاه الحاكم فعليه أن يجيبه ؛ فإذا حضر فلا يخرجا عن أمر الحاكم ؛ فأيهما خرج فهو عاص ؛ فإنما يقضى الحاكم بحكم الله . ولحاكم أن يؤذبه بما يؤذيه آجتهاده . وأيما حاكم أو والٍ دعا رجلا من رعيته ولم يعلم لم يدعوه ، فعليه إجابته ؛ وإن علم أنه لدعوى رفعت عليه من مدع ، فإن كان ذلك المدعى حضر مع رسول الحاكم فارضاه ، سقط عنه الذهاب إلى الحاكم ، وإن كان لم يحضر [هو] ولا وكيل له ، فليذهب ليجيب ؛ ولا يسعه التخلف مع ترك الدفع إلا في حالة واحدة وهي أن يكون المدعى كاذبا وقد أعد شهودا زورا لا يقدر على دفع شهادتهم ، فحشى إن حضر أقيمت الشهادة عليه فحس وأخذ منه المال فهرا ، أو يفرق بينه وبين أمراته ، فله أن يهرب أو يتوارى ؛ فهذا موضع عذر وضرورة فلا يقاس عليه غيره . والله تعالى أعلم .



- وأما كاتب القاضى وبطانته — قال الحليعى : وإذا افتتح القاضى عمله وأحتاج إلى أعوان يعملون له من كاتب وأصحاب مسائل وقاسم ، فلا يتخذن إلا كتابا مسلما عدلا أميناً فطنا متيقظا ؛ لأنه بطانته ولا يغيب عنه من أمره وأمر المترافعين إليه شيء ، وأمينه وأمين المتخاصمين على ما يئبته ويخطئه . ولا يجوز أن يكون من غير أهل الدين ، لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ حَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) . وكذلك القاسم ينبغي أن يكون أميناً بصيرا بالفرائض والحساب ، لأن القاسم شعبة

من شُعب الحكم، فينبغي أن يكون من يتولاه في العدالة والأمانة والعلم الذي يحتاج إليه كمن يتولى جميع شعبه . وكذلك أصحاب المسائل هم أمناء القاضى على الشهادات التى تتعلّق بها حقوق المسلمين، فلا ينبغي أن يأمن عليها إلا المستحق لأن يؤتمن، ولا يثق فيها إلا بمن يستوجب بحسن أحواله الثقة به .

وينبغى للقاضى أن يُترّث نفسه ومن حوله ويُشدّد عليهم ولا يُرخّص لهم فى أمر ينقّمه منهم أو يخشى أن يتطرّقوا به الى غيره ويرتقوا الى ما فوقه . وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا صعد المنبر فنهى الناس عن شيء، جمع أهله فقال: إني نهيت الناس عن كذا وكذا، وإن الناس ينظرون اليكم فنظر الطير الى اللحم الذى، وأقسم بالله لا أجِدُ أحداً منكم فعّله إلا أضعفت عليه العقوبة .

قال : ولا ينبغى للإمام ولا القاضى أن يُقدّم أقاربه على عامة المسلمين ، ولا يُسوِّغهم مالا يسوِّغ غيرهم ، ولا ينظر لهم بما لا ينظر به لغيرهم ، ولا يستعملهم ويؤيِّسهم .



وأما ما يعتمد فيه جلوسه — فقد قال الحليمي^(١) أيضا : وإذا أراد الحاكم الجلوس للحكم فليجلس وهو فارغ القلب لا يهّمه إلا النظر في أمور المتطلّمين . وإن تغيّرت حاله بغضب أو غم أو سرور مُفْرِط أو وجع أو مَلَالَة^(٢) أو اعتراء نَوْمٍ أو جوع فليقم الى أن يزول ما به ويتمكّن من رأيه وعقله ثم يجلس . فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان ” ؛ وعنه

(١) فى الأصل : « أو مَلَامَة » .

(٢) فى صحيح البخارى : « لا يقضى حكم بين اثنين وهو غضبان » . ٢٠

صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يقضى القاضى إلا وهو شعبان ربان» . هكذا نقل الحليمي في «منهاجه» ، وهذه سنة السلف .

قال: والقاضى فى جلوسه بالخيار : إن شاء أن يخرج بالغداة إذا طلعت الشمس فيقضى حوائج الناس أولاً فثلاً حتى لا يزدحموا على بابه ، فعل ؛ وإن شاء أقام فى بيته يتأهب ويستعد بمطامعة بعض الكتب أو بالاجتهاد والتأمل الى أن يجتمع الخصوم . ثم يخرج ، فعل . وينبغى أن يكون عد الحاكم من يحفظ نوب الناس فبقدم الأول فالأول . ويخامسهم بحالهم .

وإن رأى القاضى أن يحضر مجالسه درة نطرح على عين الناس لينتهوا بها فإن استوجب أحد من الخصوم تعزيراً أقيم عليه بها ، فعل . روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن درته كانت تكون معه ، وكذلك جماعة من قضاة السلف رحمهم الله .
١٠ وأما فى عصرنا هذا فقد كان شيخنا الإمام العلامة القدوة مفتى الفرق بقة المجتهدين تقي الدين أبو الفتح محمد ابن الشيخ الإمام محمد الدين أبى الحسين علي بن وهب ابن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد — رحمه الله — منع نوابه من أن يصيروا بالدرّة فى أثناء ولايته قاصى القضاء بالدار المصرية ، وقال : إنه عار يلحق ولّد الولد . وكان سبب منعه — رحمه الله ورصى عنه — لذلك أن بعض نوابه بالأعمال عزز بعض أعيان البلاد التى هو ينوب بها بالدرّة فى المسجد الجامع وقال له عقيب ضربه وإسقاطه : قد ألحقك ربك وجدك ، وكانت هذه الحادثة فى سنة سبع وتسعين وسمائة أو ما يقاربها ، فطاف ذلك الرجل بالده ووطنه به فلما اتصل الخبر بقاضى القضاة شق عليه ومنع نوابه من الصرب بها .

(١) كذا بالأصل ، والمماس « من يقيم » ، ذلك « قدم » ، فإن « أقام » ليست جواب الشرط بل هى

نعود إلى حال القاضي . قال : وينبغي للقاضي أن يعدل بين الخصمين من حين يقدمان عليه إلى أن تنقضي خصوصتهما في مدخلهما عليه وجلويسهما عنده وقيامهما بين يديه ، سواء كانا فاضلين في أنفسهما أو ناقصين ، أو أحدهما فاضلا والآخر ناقصا ؛ لقوله عز وجل : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) ، ولما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ أَتَى بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي حِفْظِهِ وَلِفْظِهِ وَإِشارته ومَقْعده ولا يرفعُ صوته على أحد الخصمين ما لا يرفعُ على الآخر" . وفي رواية : "مَنْ وَلِيَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَكَلَامِهِ وَحِفْظِهِ" . وفي رواية : "إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ بِالْقَضَاءِ [بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ] فَلْيُسَوِّ بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشارَةِ وَالنَّظَرِ وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ" . قال : وإذا آخضهم أشان إلى القاضي فينبغي أن يأمرهما بالأصطلاح .

وشروط القضاء كثيرة يعرفها العلماء ، فلا حاجة إلى الزيادة والإسهاب في ذلك ؛ وإنما أوردنا ما قدمناه في هذا الباب منها حتى لا يُحْتَلَى كِتَابُنَا مِنْهُ . ولتختتم هذا الباب بما ورد من الترهيد في القضاء .

ذكر شيء مما ورد من الترهيد في تقلد القضاء والترغيب عنه

قد ورد في تقلد القضاء أحاديثٌ وآثارٌ تُرْهَدُ فيه ، بل تكاد تُوجب الفِرَارَ منه : من ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ دُيِّعَ بغير سَكِينٍ" ؛ وعنه صلى الله عليه وسلم : "مَنْ مِنْ أَحَدِ حَكَمَ بَيْنَ لِنَاسٍ إِلَّا حَيَّاهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلَكٌ أَحْذَقُّ بَقَاةً حَتَّى يَقِفَ بِهِ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ مِنْ أَمْرِ بِهِ

(١) كذا في الجامع الصغير . وفي الأصل : «من اتى بالقضاء لمسلمين» .

(٢) سقطت هذه الكلمة في الأصل سهوا من الناسخ .

هو به في البار سبعين خريفاً“ . وعن أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أيام : ”إِعْقِلْ أبا ذرٍّ ما أقول لك“ فلما كان اليوم السابع قال : ”أوصيك بتقوى الله في سرِّ أمرك وعَلَانِيَتِهِ وإذا أسأتْ فأحْسِنْ ولا تسألَ أحداً شيئاً وإن سقط سوطك ولا تُؤمِّنَ أمانةً ولا تولِّينَ يَتَامَى وَلَا تَقْضِيَنَّ بَيْنَ أَشْثَيْنِ“ .

- وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه لابن عمر : اذهب فكن قاضياً ؛ قال : أوعيفني أمير المؤمنين؟ قال : إني أعزم عليك ؛ قال : لا تعجل عليّ ؛ [قال :] هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”مَنْ عَادَ بالله فقد عَادَ مَعَادًا“ . قال : نعم ، قال : فما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضي ؟ قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”مَنْ كَانَ قَاضِيًا يَقْصِي بِجَوْرِ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا يَقْصِي بِجَهْلِ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا عَلِمًا يَقْصِي بِالْعَدْلِ فَالْحَرَى أَنْ يَنْقَلِبَ كَفَافًا“ فما أصنع بهذا !

- وقال بعضهم : ذكرنا أمر القضاء عند عائشة رضي الله عنها ، فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”يُجَاءُ بِالْقَاضِيِ الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَمْتَنِي أَنَّهُ لَمْ يَقْصِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمَرَةٍ قَطُّ“ . وقال صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ : خَطَبَنَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذِي قَارٍ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ”لَيْسَ مِنْ وَاِلِّ وَلَا قَاضٍ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُوقَفَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الصِّرَاطِ ثُمَّ يَنْشُرُ الْمَلَكُ

(١) كذا «في مسند أحمد» (ح ٥ ص ١٨١ طبعة الميمنية بمصر) . وفي الأصل : «ثم كان في اليوم ...» . (٢) في الأصل «وان سقط سوطك» والتصويب عن «مسند أحمد» . ورواية آخر الحديث هذا تختلف عن رواية «مسند أحمد» بزيادة وهص وتعير في بعض الكلمات . غير أن ماها من زيادة وتعير وارد متفرقا في أحاديث أخرى لأبي ذر في مسند أحمد . (٣) زيادة نرى أوالكلام يتوقف عليها .

سِيرَتَهُ فَيَقْرُؤُهَا عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ - الْخَلَائِقِ - فَإِنْ كَانَ عَادِلًا نَجَّاهُ اللَّهُ بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ
غَيْرَ ذَلِكَ أَنْتَفَضَ بِهِ الصَّرَاطُ أَنْتَافُضَةً صَارَ بَيْنَ كُلِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ مَسِيرَةٌ مِائَةٌ سَنَةً
ثُمَّ يَتَخَرَّقُ بِهِ الصَّرَاطُ مَا يَلْتَقِي قَعَرُ جَهَنَّمَ إِلَّا بِوَجْهِهِ وَحَرَّ جَبِينِهِ . . . وَجَاءَ فِي الْآثَارِ
عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ .

وفى ذكرنا مَقْنَعٌ وَغُنِيَّةٌ عَنِ بَسْطِ الْكَلَامِ فِيهِ . فلنذكر ولاية المظالم .

الباب الثاني عشر من القسم الخامس من الفن الثاني

في ولاية المظالم وهي نيابة دار العدل

والناظر فيها شروط ذكرها الماوردي فقال : من شروط الناظر في المظالم أن
يكون جليلاً القدر، نافذاً الأمر، عظيم الأمانة، ظاهر العقّة، قليل الطمع، كثير
الورع؛ لأنه يحتاج في نظره إلى سَطْوَةِ الْحَمَاءِ، وَتَثَبُّتِ الْقَضَاءِ، فاحتاج إلى الجمع بين
صَفَتَيْ الْفَرِيقَيْنِ، وأن يكون بجلالة القدر نافذاً الأمر في الجهتين . فان كان ممن
يَمْلِكُ الْأُمُورَ الْعَامَّةَ، كَالْخُلَفَاءِ أَوْ مِنْ فَوَّضَ إِلَيْهِ الْخُلَفَاءُ النَّظَرَ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ كَالْوُزَرَاءِ
وَالْأُمَرَاءِ، لَمْ يَحْتَاجْ لِلنَّظَرِ فِيهَا إِلَى تَقْلِيدٍ وَتَوَلِيَةٍ وَكَانَ لَهُ بِعُمُومِ وَلَايَتِهِ النَّظَرُ فِيهَا . وإن
كان ممن لَمْ يُفَوَّضْ إِلَيْهِ عُمُومُ النَّظَرِ، أَحْتَاجَ إِلَى تَقْلِيدٍ وَتَوَلِيَةٍ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ
الشروط المتقدمه . وهذا إنما يصح فيمن يجوز أن يُنْتَخَبَ لولاية العهد، ولو زاره
التفويض إذا كان نظره في المصالح عامّاً . فإن اقتصر على تنفيذ ما تجزأ القضاة عن
تنفيذه، وإمضاء ما قصرت يدهم عن إمضاءه، حاز أن يكون دون هذه الرتبة في القدر
والخطر، بعد ألا يأخذه في الحق لومه لائم، ولا يستنقه الطمع إلى ارتشدة .

ذِكْرُ مَنْ نَظَرَ فِي الْمَظْلَمِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ

والنظر في المظالم قديم، كان الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وهو المثل الذي لا يتم الصلاح إلا بمراحته، ولا يتم التناصف إلا بمباشرة، وكانوا ينصبون لذلك بأنفسهم في أيام معلومة لا يمنع عنهم من قصدهم فيها من ذوى الحاجات وأرباب الضرورات .

وسبب تمسكهم بذلك أن أصل قيام دولتهم رد المظالم . وذلك أن كيومرث أول ملوكهم - وقيل : إنه أول ملك ملك من بني آدم - كان سبب ملكه أنه لما كثرت البغي في الناس وأكل القوى الضعيف وفشا الظلم بينهم ، اجتمع أكابرهم ورأوا أنه لا يقيم أمرهم إلا ملك يرجعون إليه ، وملكوه ، على ما نوره - إن شاء الله - في [فن] التاريخ في أخبار ملوك الفرس .

وكانت قرين في الجاهلية ، حين كثرت فيهم الرعماء وانتشرت الرياسات وشاهدوا من التغالب والتحدب ما لم تكفهم عنه سلطان قاهر ، عقدوا بينهم حلفاً على رد المظالم ، وإنصاف المظلوم من الظالم . وكان سبب ذلك أن رجلاً من اليمن من بني زبيد قدم مكة معتمراً ومعه بضاعة ، فاشتراها منه رجل من بني سهم ، قيل : إنه العاص بن وائل ، فلواه محقه ، فسأله ماله أو متاعه ، فامتنع عليه ، فقام على الحجر وأنشد أعلى صوته :

يَا لِقُصَى الْمَظْلُومِ بِصَاعَتِهِ * بَطْنُ مَكَّةَ نَائِي الدَّارِ وَالْقَرِ
وَأَشْعَبِ حُجْرٍ لَمْ تَقْصُرْ حُرْمَتُهُ ^(١) . بَنِ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْحَجَرِ وَالْحَجَرِ
أَفَانْتُمْ مِنْ بَنِي سَهْمٍ يَدْمَتُهُمْ * أَوْ ذَاهَبَتْ فِي ضَلَالٍ مَالُ مُعَمِّرٍ

(١) كما في الأ - (ج ١ ص ٤ - ص ٤) في الأصل . « بين الاله ... » .

فأجاب العباس بن مرداس :
 إن كان حارك لم تعفك ذمته * وقد شيرت بكأس الدلّ أعباس
 فأبى البيوت وكمن أهلها صدداً * لا تلق ناديهم فحشاً ولا ناساً
 وثم كنى بقاء البيت معتصماً * تلق آس حرب وتلق المرء عباساً
 قرمى قرين وحلاى ذوائها * بالمحد والحزم ما عاش وما ساسا
 ساقى الخبيج، وهذا يأسر للبحر * والمحد يورث أحاسا وأسداسا

فقام العباس وأبو سفيان حتى ردا عليه ماله . وأحتمعت بطون قرش فتحالوا
 في بيت عبد الله بن حذعان على رد الظالم بمكة ، وألا يطلم أحد إلا معوه وأحدوا
 للظالم بحقه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ معهم قبل السؤة وهو
 أس حيس وعشرين سنة ، فعقدوا حذ . الفصول . فقال رسول الله صلى الله عليه

- (١) كذا في الأغاني والأحكام : أصل قسر س شه
 (٢) في الأصل : على أد : أصل : كسر س شه
 (٣) في الأحكام السدادة : دوس : كسر س شه
 (٤) في الأغاني : دوس : كسر س شه
 (٥) صددا قريبا
 (٦) كذا : دوس : كسر س شه
 (٧) كذا : دوس : كسر س شه
 (٨) كذا : دوس : كسر س شه
 (٩) كذا : دوس : كسر س شه
 (١٠) كذا : دوس : كسر س شه
 (١١) كذا : دوس : كسر س شه

وسلم ذاكرا فقال : "لقد شهِدْتُ في دار عبد الله بن جَدعان حِلْفَ الْفُضُولِ
أَمَّا لَوْ دُعِيَ إِلَيهِ [فِي الْإِسْلَامِ] ^(١) لَأُحِبُّ وَمَا أُحِبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ وَأَنْتَ قَضَيْتَهُ
وَمَا يَرِيدُهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً" .

وقال بعض قريش في هذا الحلف :

• تیمس مره ان سالت وهاشم * وزهرة الخیر فی دار ابن حذعان
متحالفین علی الندی ما عرّدت * ورقاء فی فین من الأمان^(۲)
فهدا کان أصل ذلك وسببه فی الحاهلیه .



وأما في الإسلام - فقد نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المظالم في الشرب

الذى تبارعه الزبير بن العوام ورحل من الأنصار في شِراج الحرة فحصره رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه، وقال: "إِسْفِي يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ"، فقال له الأنصارى: "أَنْ كَانَ آسَ عَمَّكَ! قَتَلُوا وَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: "سَوْمَ أَحْبِسَ حَتَّى رَجَعَ الْمَاءُ إِلَى الْجُدُرِ"^(٤)، فقال الزبير: "وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ

(١) رتبة من كلامي لا الأثر، وهما من الأثر وغيرهما، وفي الأسى وكتاب «ما يقول عليه

في مصف ومصف ي : (اسحة محصولة نذار الكس المصرية رقم ٧٨ أدب م) : « اليوم » . ١٥

(۲) ن. د. ر. و. في من مرجع كتاب» وسياق الأعراس للبيت يدل على أهمها موضوعان

۱۔ حدیث ۱۰۵۰۔ «اول وحدثنی محمد بن الحسن عن عیسیٰ بن یزید بن دآب قال : أهل حلب

ممنوع من ربي . فمن : هي أدب شاهد من الشعر^٩ قال نعم ، قال :^{١٠} أي بعض

١٠ - عن علي بن دكره عن روايه في الستين ، ثم قال - مهتيا

۱. مسکن و معیشتی

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

[illegible]

أُثْرِثَ فِي ذَلِكَ (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ). وقد قيل في هذا الحديث إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَدَبَ الزبيرَ أَوَّلًا إلى الاقتصار على بعض حقه على طريق التوسط والصلح، فلما لم يَرْضَ الأُصْبارُ ذلك وقال ما قال، استوفى النبي صلى الله عليه وسلم للزبير حقه . وَيُصَحِّحُ هذا القول ما جاء في آخر الحديث :
(١) "فاستوعى له حقه" يعنى للزبير .

ثم لم يَتَّسِدِبِ لِلظَّالِمِ من الخلفاء الأربعة رضى الله عنهم أحد ، وإنما كانت المنازعات تَجَرَّى بين الناس فيفصلها حُكْمُ القضاء . فإن تَجَوَّزَ من جُفَاةِ الأعراب متجاوز، شَاءَ الوَعْظُ إن تَدَبَّرَهُ، وقَادَهُ العُنفُ إن أَبَى وأَمْتَعَ، فاقتصروا على حكم القضاء، لآقياد الناس إليه والالتزامهم بأحكامه . ثم أنتشر الأمرُ بعد ذلك وتجاهر الناسُ بالظلم والتعالبُ، ولم يَكْفِهِمْ زواجِرُ المواعظ ، فاحتاجوا في رَدِّعِ المتغلبين (٢) وإنصاف المظلومين من الظالمين إلى النظر في المظالم ؛ فكان أَوَّلُ من أفسرد للظالم وحمل لها يوماً مخصوصاً يجلس فيه للناس ويَطْرُقُ في قِصَصِهِم ويتأملها عبدُ الملك ابن مروان، فكان إذا وَقَفَ فيها على مُشْكِلٍ رَدَّهُ إلى قاضيه أبي إدريس الأودي فَنَقَدَ فيها أحكامه، فكان عبدُ الملك هو الأمر وأبو إدريس هو المباشر . ثم زاد جَوْرُ الوُلاةِ وطمعُ العُتَاةِ واعتصَابُ الأموال في دولة سَيِّ أُمِيَّة، إلى أن أفضت الخلافةُ إلى عمر بن عبد العزيز — رحمه الله — فانتصَبَ بنفسه للنظر في المظالم، ورَأَى السننَ العادلة، وردَّ مظالم سَيِّ أُمَةٍ على أهلها، فقبل له — وقد شَدَّدَ عليهم فيها وأَعْلَظَ — : إنا نحو ، عليك، من رَدِّهِ ، العواقف ، فقال . كل ما أُنْفِيهِ وأُحَافُهُ دون

(١) إسناده صحيح .

يوم القيامة لا وقيته . ثم جلس لها جماعة من خطبة الدولة السياسية ، وكانوا من
جلس منهم المهدي ، ثم القادي ، ثم الرشيد ، ثم القاسون ، وآخر من جلس لها منهم
المهدي . ثم انتصب لذلك جماعة من ملوك الإسلام أرباب الدول المشهورة بأنفسهم
وأقاموا لها تواباً ، ومنهم من بنى لها مكاناً مخصوصاً بها سماه "دار العدل" على
ما نورد ذلك — إن شاء الله — في فن التاريخ .

ذكر ما يحتاج إليه ولادة المظالم في جلوسهم لها

ومن يجتمع عندهم ويحضر مجلسهم ، وما يختص بنظرهم وتشمله ولايتهم
قال الماوردي : فإذا نظر في المظالم من أنتدب لها جعل لنظره يوماً معروفاً
يقصده فيه المنظّمون ، ويرأجه فيه المتنازعون ، ليكون ما سواه من الأيام لمسا هو
موكول إليه من السياسة والتدبير ، إلا أن يكون من محال المظالم المتفردين بها ،
فيكون مندوباً للنظر في جميع الأيام . ولكن سهل المحاب ، نزهة الأصحاب .

ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أصناف لا يستغني عنهم ، ولا ينتظم أمره
إلا بهم : وهم الحماة والأعوان ، ل جذب القوى وتقويم الجريء . والصنف الثاني :
القضاة والحكام ، لأستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق ، ومعرفة ما يجرى في مجالسهم
بين الخصوم . والصنف الثالث : الفقهاء ، ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما
أشبهه وأعضل . والصنف الرابع : الكتّاب ، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم وما توجه
ثم أو عليهم من الحقوق . والصنف الخامس : الشهود ، ليشهدهم على ما أوجبه
من حق وأمضاء من حكم . فإذا استكمل مجلس المظالم بهذه الأصناف الخمسة ، شرع
حينئذ في نظره .



وأما ما يختص بنظر متولى المظالم وتشتمل عليه ولايته
فعشرة أقسام :

الأول — النظر في تعدّي الولاية على الرعية وأخذهم بالعسف في السيرة، فهذا من لوازم النظر في المظالم، فيكون لسير الولاية متصفّحاً، وعن أحوالهم مُستكشفاً، ليقوّمهم إن أنصفوا، ويكفّهم إن عسفوا .

والثاني — جورُ العال فيما يحبونه من الأموال؛ فيرجع فيه إلى القوانين العادلة في الدواوين، فيحمل الناس عليها ويأخذ العال بها . وينظر فيما استرادّوه، فإن رَفَعوه إلى بيت المال أمر برده، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه منهم لأربابه .

والثالث — كُتّاب الدواوين، لأنهم آمناء المسلمين على بيوت أموالهم فيما يستوفونه ويوفونه منها؛ فيتصفّح أحوال ما وكل اليهم، فإن عدّلوا عن حق في دخلٍ أخرج إلى زيادة أو نقصان، أعاده إلى قوانينه، وقابل على تجاوززه . وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج إلى المظالم في تصفّحها إلى منظم .

والرابع — تظلم المستزقة من نقص أرزاقهم أو تأخيرها عنهم وإجحاف النظار بهم؛ فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجزيهم عليه . وينظر فيما يُقصّوه أو مُنعّوه، فإن أخذه ولاية أمورهم استرجعه لهم، وإن لم يأخذوه قضاة من بيت المال .

كَتَبَ بَعْضُ وُلاَةِ الْأَجْنَادِ إِلَى الْمَأْمُونِ أَنْ ابْجُندَ شَغَبُوا وَنَهَبُوا . فكَتَبَ إِلَيْهِ :
لَوْ عَدَلْتَ لَمْ يَشْغَبُوا، وَلَوْ قَوَّيْتَ لَمْ يَنْهَبُوا . وَعَزَلَهُ عَنْهُمْ وَأَدْرَجَهُمْ أَرْزَاقَهُمْ .

والخامس — ردّ الغصبوات . وهى على ضربين : أحدها غُصُوبٌ سلطانية قد تغلب عليها ولاية الجور، كالأملاك المقبوضة عن أربابها، إما لرغبة فيها أو غير ذلك . ويجوز أن يرجع فى ذلك عند تظلمهم الى ديوان السلطنة، فإذا وجد فيه ذكر قبضها عن مالكةا عمل بمقتضاه وأمر بردها اليه، ولم يحتج فيه الى بيّنة تشهد به، وكان ما وجدته فى الديوان كافيا، كالذى حكي عن عمر بن عبد العزيز أنه خرج ذات يوم الى الصلاة فصادفه رجلٌ ورّد من اليمن متظلمًا، فقال :

تدعون حيرانَ مظلومًا ببابكم * فقد أتاكم بعيد الدار مظلوم

فقال له : وما ظلامتُك ؟ قال : غصبتى الوليدُ بنُ عبد الملك ضيقتى ؛ فقال يامُرُاحمِ اتنى بدفتر الصوّفى ؛ فوجد فيه : أصفى عبد الله الوليدُ بنُ عبد الملك ضيعة فلان ؛ فقال : أخرجها من الدفتر . وليكتب برّد ضيعته اليه ويطلق له ضعف نفقته . ١٠

والصرب الثانى، ما تغلب عليه ذوو الأيدى القويّة وتصرّفوا فيه تصرف الملاك بالتهر والغلبة ؛ فهذا موقوف على تظلم أربابه . ولا يُستترع من غصابه إلا بأحد أربعة أمور : إما باعتراف الغاصب وإقراره ؛ وإما علم وإلى المظالم، فيجوز أن يحكم عليه بعلمه ؛ وإما بيّنة تشهد على الغاصب بغصبه أو تشهد للغصوب منه بملكه ؛ وإما بتظاهر الأخبار التى ينتفى عنها التواطؤ ولا تختلج فيها السكوك ؛ لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا فى الأملاك بتظاهر الأخبار، كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق . ١٥

والسادس — مسارفه الوقوف . وهى صربان : عامّة وخاصة . فأما العامة فيبدأ بتضيّعها وإن لم تكن منصوصة . يُجرىها على سئلهَا ويُضيّعها على شروط واقفها اذا عرفها من أحد ثلاثة أوجه : إمّا من دواوين الحُكّام المندوبين لحراستها، وإما من دواوين السّلطة على ما جرى فيها من معاملة أو نَت لها من ذكر وتسمية، ٢٠

ولما من كُتِبَ قديمة تقع في النفس صحتها وإن لم يشهد الشهود بها، لأنه ليس يتعين
الخصم فيها، فكان الحكم فيها أوسع منه في الوقوف الخاصة .

وأما الوقوف الخاصة، فإن نظره فيها موقوف على تظلم أهلها عند التنازع فيها،
لوقوفها على خصوم متعينين . فيعمل عند التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند
الحاكم، ولا يجوز أن يرجع فيها إلى ديوان السلطنة ولا إلى ما يثبت من ذكرها في الكتب
القديمة إذا لم يشهد بها شهود معدلون .

والسابع — تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة، لضعفهم عن إنفاذه وعجزهم
عن المحكوم عليه، لعززه وقوة يده أو علو قدره وعظم خطره، لكون ناظر المظالم
أقوى يداً وأنفذ أمراً، فينفذ الحكم على ما يوجب عليه الحاكم باتتباع ما في يده،
أو بإلزامه الخروج مما في ذمته .

والثامن — النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة من المصالح العامة
كالجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه، والتعدي في طريق عجز عن منعه، [والتحيف
في حق لم يقدر على رده]، فيأخذهم بحق الله تعالى في ذلك، ويأمر بجلهم على
موجب .

والتاسع — مراعاة العبادات للظاهر كالجمع ولأعياد الحج وإخهاد من
تقصير فيها أو إخلال بسروطها، فإن حقوق الله تعالى أولى أن تستوفى . وفروضه
أحق أن تؤدى .

(١) في الأصل : «ليكون...» وفي الأحكام السلطانية «فيكون...» هـ أ ب م أثنائه

هو المناسب للسياق . (٢) في الأحكام السلطانية «... حكم على من توجه إليه » راجع . ٢٠

(٣) زهدة عبر الأحكام السلطانية .

(٤) كذا في الأحكام السلطانية، وفي الأصل . «س واجه» .

والعاشر — النظر بين المتشاجرين، والحكم بين المتنازعين. ولا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم بينهم بما لا يحكم به الأحكام والقضاة.

ذكر الفرق بين نظر ولاية المظالم ونظر القضاة

قال الماوردي: والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه:

أحدها — أن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة بكف الخصوم عن التجاؤد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب.

والثاني — أن نَظَرَ المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز، فيكون الناظر فيه أفسح مجالاً وأوسع مقالا.

والثالث — أنه يستعمل من فضل الإرهاب وكشف الأسباب، بالآثار الدالة أو شواهد الحال اللائحة ما يضيق على الحكم، فيصل به الى ظهور الحق، ومعرفة المبطل من المحق.

والرابع — أنه يُقَالُ مَنْ ظَهَرَ ظُلْمُهُ بِالتَّادِيبِ، وَيَأْخُذُ مِنْ بَانَ عُدَاوَتُهُ بِالتَّقْوِيمِ وَالتَّهْذِيبِ.

والخامس — أن له من التأتى في تردد الخصوم عند استباه أمورهم واستبهاهم حقوقهم، يُعْمِنَ فِي الْكَشْفِ عَنْ أَسْبَابِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ، مَا لَيْسَ لِلْحُكَّامِ، إِذَا سَأَلَهُمْ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ فَصَلَ الْحُكْمَ، فَلَا يَسُوغُ أَنْ يُؤَنَّرَهُ الْحَاكِمُ، وَيَسُوغُ أَنْ يُؤَنَّرَهُ مُتَوَلَّى الْمَظَالِمِ.

(١) كذا في الأحكام السلطانية. وفي الأصل: «لنظر المطاه...».

(٢) في الأصل: «من بان عداوته» وهو تحريف، والتصويب عن الأحكام السلطانية.

والسادس — أن له رد الخصوم إذا أعضلوا إلى وساطة الأئمة ، يَفْصَلُوا
التنازعَ بينهم صلحا عن تراضٍ ، وليس للقاضي ذلك إلا عن رضا الخصمين بالرد .
والسابع — أنه يُسْحَقُ في ملازمة الخصمين إذا وَصَحَتْ أمارات الجاحد ،
ويأذُنُ في إلزام الكفالة فيما يسوِّع فيه التكفيل ، لتتقاد الخصوم إلى التناصف ويعدِلوا
عن التجاهد والتكاذب .

والثامن — أنه يَسْمَعُ من شهادات المسنورين ما يخرج عن عُرف القصة
في شهادة المعدلين .

والتاسع — أنه يجوز له إحلاف الشهود عند آرتيا بهم إذا بذلوا أيمانهم ضوئا ،
ويستكثر من عددهم ، لنزول عنه الشبهة وبتفنى الأرتياب ، وليس ذلك للحاكم .

والعاشر — أنه يجوز له أن بتدئ بأسنداء الشهود وبسألهم عما عندهم وتنازع
الخصوم ، وعادة القضاء تكليف المدعى إحصار بيئته ولا بسمعونها إلا بعد مسأله .
فهذه عسره أوجه يقع بها الفرق بين نظر المطالم ونظر القضاة في اتساجر
والتنازع ، هما فبا عداهما مساويا .

ذكر ما ينبغي أن يعتمد عليه في إقامة الدعوى

التي هي من الأحكام فيها ، وما يرد من ذلك

في أخبارهم وأحكامهم فيما سلف من

قوله في الخبرين عند ربه في قوله

في الخبرين عند ربه في قوله

الأمسين . فإن آقرن بها ما يُقوِّبها ، فَلَمَّا يَقْتَرِنُ بها من القُوَّةِ مئةٌ أحوال تختلف بها قُوَّةُ الدَّعْوَى على التدرّج .

فأقول أحوالها — أن يظهر معها كُتُبٌ فيه شهود مُعدّلون حُضُورٌ. والذي يختص به نظر المظالم في مثل هذه الدعوى شيان. أحدهما : أن يتدعى الناظر فيها بأستدعاء الشهود للشهادة . والثاني : الإنكار على الجاحد بحسب حاله وشواهد أحواله . فإذا حَصَرَ الشهود، فإن كان الناظر في المظالم ممن يَجِلُّ قَدْرُهُ، كاخليفة أو وزير التفويض أو أمير الإقليم، رَأَى من أحوال المتنازعين ما تقتضيه السياسةُ : من مباشرته النُّظَرَ بينهما إن جَلَّ قدرهما، أو ردَّ ذلك الى قاضيه بِمَشْهَدٍ منه إن كانا متوسطين، أو على بعدٍ منه إن كانا خاملين .

حُكِيَ أَنَّ الْمَأمُونَ كَانَ يَجْلِسُ لِلظَّالِمِ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ، فَهَضَمَ دَاتَ يَوْمٍ مِنْ مَجْلِسِهِ ١٠
فَتَلَقَّاهُ أَمْرَأَةٌ فِي بَابِ رَيْثَةٍ، فَقَالَتْ :

يا حَيْرَ مُتَصِفٍ يَهْدِي لَهُ الرَّشْدُ * ويا إِمَامًا بِهِ قَدْ أَشْرَقَ الْبَلَدُ
نَشْكُو إِلَيْكَ عِمِيدَ الْمُلْكِ أَرْمَلُهُ ^(١) عَدَا عَلَيْهَا فَاتَّقَوْىَ بِهِ أَسَدُ
فَابْتَزَّ مِنْهَا صَيَاغًا عَدَّ مَنَعَهَا * لَمَّا تَفَرَّقَ عَنْهَا الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ

فأطرق المأمونُ يسيراً ثم رَفَعَ رأسه وقال :

مِنْ دُونِ مَا قُلْتَ عَيْلَ الصَّبْرِ وَالْجَلْدِ * وَأَقْرَحَ الْقَلْبَ هَذَا الْحَرُّ وَالْكَمْدُ
هَذَا أَوْ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ تَصِيرُ * وَأَحْصِرِي الْخَصَمَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي أَعَدُّ
الْمَجْلِسُ السَّبْتُ إِنْ يُقْصَ الْجُلُوسُ لَهَا أَنْصِتْ لَهُ، وَإِلَّا الْمَجْلِسُ الْآخِذُ

١٠ كذا في الأحكام ١٠ في النص ١٠ في قيد ١٠ في هذا بين في العقد العريد

• ۱۵۰۰

فانصرفت، وحضرت في يوم الأحد أقول الناس؛ فقال لها المأمون: من خصمك؟
 فقالت: القائم على رأسك العباس بن أمير المؤمنين؛ فقال المأمون لنقاضيه يحيى
 ابن أكثم، وقيل بل قال لوزيره أحمد بن أبي خالد: اجلسها معه وأنظر بينهما؛
 فاجلسها معه ونظر بينهما بحضرة المأمون، فجعل كلامها يعلو، فزجرها بعض حجابها،
 فقال المأمون: دعها فإن الحق أنطقها والباطل أنخرسه. وأمر برد ضياعها إليها.

والحال الثانية في قوة الدعوى — أن يقترب بها كتاب فيه من الشهود المعدلين
 من هو غائب والذى يختص بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء^(١). أحدها:
 إرهاب المدعى عليه [ر] بما يعمل من إقراره بقوة الهبة ما يغني عن سماع البينة.
 والثاني: التقدم بإحضار الشهود إذا عرفت مكانهم ولم يدخل الصرر الشاق عليهم.
 والثالث: التقدم بملازمة المدعى عليه ثلاثاً، ويحتد رأيه في الزيادة عليها بحسب الحال
 من قوة الأمانة ودلائل الصحة. والرابع: أن ينظر في الدعوى، وإن كانت مالا في الذمة
 كلفه إقامة كفيل، وإن كان عينا قائمة كالعقار، حَجَرَ عليه فيها حجراً لا يرفع به حكم
 يده، ورَدَّ استعلائها إلى أمين يحفظه على مستحقه مهما. وإن تطاولت المدة ووقع
 اليأس من حضور الشهود، حاز لمتولى المطالم أن يسأل المدعى عليه عن دخول يده
 مع تحديد إرهابه، فإن أحاب ما يقطع التارُع أمصاه، وإلا فصل بينهما بمُوح
 الشرع ومقتضاه.

(١) وردت هذه الجملة في الأصل هكذا «فالدعوى تختص بصر المطالم في هذه الدعوى درة
 شياء» وما يشهد من الأحكام السلطانية.

(٢) السكاك من الأحكام السلطانية. وتوحد من الأحكام السلطانية سبعة أخرى، يشير إليها هـ مش

المسحة تروى في ما ذكره من فعل المؤلف من سكاك (٣) تقدم إليه كذا أمه هـ.

(٤) كذا في الأحكام السلطانية وفي الأصل وروى سبعة أخرى من الأحكام السلطانية يشير

هـ مش سبعة من يديها «وأمين سجد».

والحال الثالثة في قوة الدعوى — أن يكون في الكتاب المقرّر بها شهودٌ حضورٌ
لكنهم غير مُعدّلين عند الحاكم، فيتقدّم ماطرُ المطالم بإحضارهم وسرّ أحوالهم، وإن
كانوا من دوى الهيئات وأهل الصيانات، فالثقة بشهادتهم أقوى، وإن كانوا أردالاً
فلا يعول عليهم لكن يقوى إرهاب الخصم بهم، وإن كانوا أوساطاً فيجوز له أن
يَسْتَظْهر بإحلافهم، إن رأى ذلك، قبل الشهادة أو بعدها. ثم هو في سماع شهادته
هدير الصّغين بين ثلاثة أمور: إما أن يسمعها بنفسه فيحكم بها، وإما أن يرُدَّ
[أ] القاضي سماعها ويؤذيها القاضي اله. وإما أن يرُدَّ سماعها إلى الشهود المعدّلين
وهم يحجّرونها بما وصّح عندهم.

والحال الرابعة من قوة الدعوى — أن يكون في الكتاب المقرّر بها شهودٌ
معدّلون. فالذي يختصّ سطر المطالم هم ثلاثة أشياء. أحدها. إرهاب المدعى عليه
بما يصطّره أي الصدق، لا عترف الحق. والثاني. سؤاله عن دحوّل بدو الحوار
أن يكون من حوّل ما يتسبّح به حق. وثالث. أن يسمع عن الحال من غير
يدب ومن حراء. ثم عن وجهه. فتحوّل به أي يسوّد الحق ومعدّله حق. ثم
من حصل به من حراء. ثم عن وجهه. فتحوّل به أي يسوّد الحق ومعدّله حق. ثم
من حصل به من حراء. ثم عن وجهه. فتحوّل به أي يسوّد الحق ومعدّله حق. ثم

من حصل به من حراء. ثم عن وجهه. فتحوّل به أي يسوّد الحق ومعدّله حق. ثم

من حصل به من حراء. ثم عن وجهه. فتحوّل به أي يسوّد الحق ومعدّله حق. ثم

يُقال له : هذا حطُّك ؟ فإن اعترف به ، سئل بعد اعترافه به عن صحة ما تضمنته ، فإن اعترف بصحته ، صار مُقرّاً وألزمَ حكمَ إقراره . وإن لم يعترف بصحته [مِن وُلاة المطالم من حَكَمَ عليه محطّه اذا اعترف به وإن لم يعترف بصحته ^(٢)] ، وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتباراً بالعرف . والذي عليه محققوهم وما يراه الفقهاء أنه لا يجوز للاطر منهم أن يحكّم تحزّد الخطّ حتى يعترف بصحة ما فيه ، فإن قال : كتبته ليُقرّصني وما أقرصني ، أو ليدفع إلىّ ثمن ما بيته وما دفع ، فهذا مما قد يفعله الناس أحيانا . فطر المطالم في مثله أن تُستعمل الإرهابُ بحسب الحال ثم يُردّ الى الوساطة ، فإن أفصت الى الصلح ، وإلاّت الحاكم بينهما بالتخالف .

وإن أنكر الخطّ ، مِن وُلاة المطالم من يحتار الخطّ بخطوطه التي يكتبها ويكلفه من كثرة الكتابة ما ينع من التصعّب فيها ، ثم يجمع بين الخطيين ، فإذا تشابه حَكَمَ به عليه . والذي عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم به ولكن للإرهاب . [وتكون الشبهة مع إنكاره للخط أصعب منها مع اعترافه به ، وترتفع الشبهة إن كان الخط مائياً لخطه ويعود الإرهاب على المدعى ، ثم يُردّان الى الوساطة ^(٤)] فإن أفصت الى الصلح وإلاّت القاصي [الحكم] بينهما بالإيمان .

والحال السادسة من قوّة الدعوى — إظهار الحساب بم تضمّنته الدعوى ، وهذا يكون في المعاملات . ولا يجوز حال الحساب من أحد أمرين :

(١) في نص «عوى» وه «سده» من أحكام سلسه

(٢) لكلمة عن الأحكام سلسية .

(٣) في الأحكام السلطانية ، «لاب» نصي الحكم منها بحال .

(٤) وردت هذه الجملة في بين سوسن ربي قلده عن أحكام سلسية في لأصل هكذا «وترفع

الشبهة وإن كان مائياً ويعود الإرهاب على مدعى ثم يرد الى وساطة .

إِذَا أَنْ يَكُونَ حِسَابَ الْمَدْعَى أَوْ الْمَدْعَى عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ حِسَابَ الْمَدْعَى فَالشُّبْهَةُ فِيهِ
أَصْعَبُ . وَنَظَرُ الْمَطْلَمِ فِي مِثْلِهِ أَنْ يُرَاعَى نَظْمُ الْحِسَابِ ، فَإِنْ كَانَ مُحَلًّا يَحْتَمِلُ فِيهِ^(١)
الْإِدْعَاءُ كَانَ مُطَرِّحًا ، وَهُوَ بَصِيفُ الدَّعْوَى أَشَدُّ مِنْ نَقْوَتِهَا . وَإِنْ كَانَ نَظْمُهُ
مُتَسِقًا وَقَلُّهُ صَحِيحًا ، فَالثِّقَةُ بِهِ أَقْوَى ، وَيَقْتَضِي مِنَ الْإِرْهَابِ بِحَسَبِ شَوَاهِدِهِ ، ثُمَّ
يُرْذَلُ إِلَى الْوَسَاطَةِ ، ثُمَّ إِلَى الْحَكْمِ السَّاتِّ . وَإِنْ كَانَ الْحِسَابُ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ ، كَانَتْ
الدَّعْوَى بِهِ أَقْوَى ، فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ مَسْئُومًا إِلَى حِطِّهِ [أَوْ حِطِّ كَاتِبِهِ ، فَإِنْ كَانَ
مَسْئُومًا إِلَى حِطِّهِ] فَلَمَّا طَرَفَ الْمَطْلَمُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ : أَهْوَ حِطُّهُ ؟ فَإِنْ أَعْتَرَفَ بِهِ ، قِيلَ :
أَتَعْلَمُ مَا هُوَ ؟ فَإِنْ أَعْتَرَفَ بِمَعْرِفَتِهِ ، قِيلَ : أَتَعْلَمُ صِحَّتَهُ ؟ فَإِنْ أَعْتَرَفَ بِصِحَّتِهِ ، صَارَ هَدَى
الثَّلَاثَةِ مَقْرَأًا بِمَصْمُومٍ الْحِسَابِ ، فَيُؤْخَذُ نَا فِيهِ . وَإِنْ أَعْتَرَفَ أَنَّهُ حِطُّهُ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ
مَا فِيهِ وَلَمْ يَعْتَرَفْ بِصِحَّتِهِ ، فَمِنْ حَكْمٍ بِالْحِطِّ مِنْ وَلَايَةِ الْمَطْلَمِ ، حَكْمٌ عَلَيْهِ بِمُوجِبِ حِسَابِهِ
وَبِهِ لَمْ يَعْتَرَفْ بِصِحَّتِهِ ، وَجَعَلَ الثِّقَةَ هَذَا أَقْوَى مِنَ الثِّقَةِ بِالْحِطِّ الْمُرْسَلِ ، لِأَنَّ الْحِسَابَ
لَا يَثْبُتُ فِيهِ قِصُّ مَا لَمْ يَقْصُ ، وَقَدْ تَكَبَّطُ الْخُطُوطُ الْمُرْسَلَةُ بِقِصِّ . وَالَّذِي عَلَيْهِ
الْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ — وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ — أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْحِسَابِ الَّذِي لَمْ يَعْتَرَفْ
بِصِحَّتِهِ ، لَكِنْ يَنْتَقِى مِنَ فَصْلِ الْإِرْهَابِ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ قِصَصِهِ الْحِطِّ الْمُرْسَلِ .
ثُمَّ يُرْذَلُ إِلَى الْوَسَاطَةِ ثُمَّ إِلَى الْحَكْمِ .

وَلَوْ كَانَ لِحِطِّ مَسْئُومٍ كَاتِبُهُ سِئْلُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ قَبْلَ سِئْلِ كَاتِبِهِ ، فَإِنْ
عُتِفَ عَلَيْهِ حِدَهُ . وَبِهِ يَعْتَرَفُ . سِئْلُ عَنْهُ كَاتِبُهُ وَأَرْهَبُ . فَإِنْ نَكَّرَهُ صَعُبَ

١ - وَبِهِ كَاتِبُهُ . يَعْنِي أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يَحْمِلُ الْإِرْهَابَ ، وَبِهِ مِنْ
الْحِطِّ الْمُرْسَلِ . وَبِهِ كَاتِبُهُ .

(٢) - كَاتِبُهُ مِنْ لَحْظِهِ سِئْلُهُ .

(٣) - لَمْ يَكُنْ فِي لَحْظِهِ سِئْلُهُ . وَبِهِ كَاتِبُهُ . يَعْنِي أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يَحْمِلُ الْإِرْهَابَ .

(1)



10.

10

٢٠

في الجهتين . ويرجع الى الكشف من الحيرة ؛ فإن ظهر له ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عميل بمقتضاه ، وإن لم يتبين وأهم الأمر أمضى الحكم بما شهد به شهود الأبتاع . وإن سأل إحلاف المدعى عليه أن آتباعه كان حقاً ولم يكن على سبيل الرهن ، فقد اختلف الفقهاء في حواز إحلافه : فهم من أحازه ومنهم من معه . ولوالى المظالم أن يعمل من القولين بما تقتضيه شواهد الحال . وكذلك لو كانت الدعوى بدنية في لدته فأظهر المدعى [عليه] ^(١) كتاب رآه إسنه ، وذكر المدعى أنه أشهد على نفسه ^(٢) قبل التمس ولم يقصص ، كان إحلاف لمدعى عليه على . تقدم ذكره .

والحال الثانية — أن يكون سهود الكتاب عدولاً عيماً . فهذا على صريين

- أحدهما : أن يتضمن إكازة اعترافاً ، اسب كقوله . لاحقاً له في هذا الملك ، لأنى آتعتنه منه ودهعتُ اليه ثمن . وهذا كتاب عهدى الإشهاد عليه . فيصير المدعى عليه مدعياً . وله [ريادة] ^(١) يد وعشرف . فتكون الأمره أقوى وشاهد الحال أطهر . [وإن لم يثبت بها الملك] فيرهبهما وأنى لمضاه بحسب ما تقتضيه شواهد أحوالهما . ويأمر بإحصار الشهود إن أمكن . ويصرب لحضورهم أحلاً يرؤدهما فيه إلى الوساطة . وإن أفصحت في صلح عن ترصص ، استفتز به لحكم وعيد عن سماع الشهادة إن حصرت . وإن لم يبره بينهم لصلح ، فمن في الكشف من حبرهما وحبران الملك . وكان ملتون بصير مصدريه . في رمن كشف . في حصه من ثلاب . على ، يؤدى اليه آتعتنه بحسب لامرت وشوهد لأحوال . فإن رى تترع أصيغه من بد لمدعى عليه ويؤيدها في منس و شتوم سته سيع . ويمن ستهها في من تكون في يده وحققه سته في مسجده . و . ن غره في لمدعى عليه

(١) رد مرجع مدد

(٢) جاس لأحواله

ويُحْجَرُ عليه فيها وينصب أميناً لحفظ استغلاها . فليكن وقع الإيأس من حضور الشهود وظهور الحق بالكشف ، فصل الحكم بينهما على ما تقتضيه أحكام القضاء . فلو سأل المدعى عليه إحلاف المدعى ، أحلفه له ، وكان ذلك بئاً للحكم بينهما .

والصرب الثاني : أن [لا] يتضمن إنكاره اعترافاً بالسب ويقول : هذا الملك

أو الصيغة لا حق له فيها . وتكون شهادة الكتاب على المدعى على أحد وجهين :
 إما على إقراره أنه لا حق له فيها ، وإما على إقراره أنها ملك للمدعى عليه . فالصيغة مقررّة في يد المدعى عليه لا يجوز آتراءها منه . فأما الحجر عليه فيها وحفظ استغلاها مدة الكشف والوساطة فمعتزّ نسواهد الحال وأحتاد وإلى المطالم فيما يراه بينهما ، إلى أن ينبت الحق لأحدهما .

والحال الثالثة — أن شهود الكتاب المقابل لهذه الدعوى حضور غير معدّلين ، ويراعى وإلى المطالم فيهم ما قدمناه في حسّة المدعى من احوالهم الثلاث . ويراعى حال إنكاره هل تضمن اعترافاً بالسب أم لا ؛ فيعمل [وإلى المطالم في ذلك] ما قدمناه ، تعويلاً على اجتهد رأيه في شواهد الأحوال .

والحال الرابعة — أن يكون شهود الكتاب موتى معدّلين . فليس يتعلق به حكم إلا في الإرهاب المحذور ، ثم يعمل في تّ الحكم على ما نصّمته الإنكار من الاعتراف بالسبب أم لا .

والحال الخامسة — أن يُقاس المدعى عليه خط مدعى ثم يوجب كدّه في الدعوى ، فيعمل فيه بما قدمناه في ذلك . وكذلك يجب في حال اسدسه من اطهار الحساب . فالعمل فيه على ما قدمناه .

١٩٢١
 (١) كدّه من الأحكام بسببه

(٢) فصل « مما وجب » . « وه أنسده من أحكام بسببه .
 في الألاحد »



وأما إن تجردت الدعوى من أسباب القوة والضعف، فلم يقترن بها ما يقوّيها ولا ما يضعفها، فنظرُ وإلى المظالم في ذلك أن يُراعى أحوال المتنازعين في غلبة الظن. ولا يخلو حالها فيه من ثلاثة أحوال. أحدها: أن تكون علبته في جنبه المدعى.

والثاني: أن تكون في جنبه المدعى عليه. والثالث: أن يعتدلاً فيه. وإن كانت غلبة الظن في جنبه المدعى وكانت الرّيبة متوجّهة إلى المدعى عليه، فقد تكون من ثلاثة أوجه. أحدها: أن يكون المدعى مع حُلّوه من حجة مضعوف اليد مستلان الجانب والمدعى عليه ذا بأس وقُدرة. وإذا ادّعى عليه غَضَبٌ مِلْكٌ أو ضِيعَةٌ، غَلَبَ في الظن أن مثله مع لينه واستضعافه لا يتحوّز في دعواه على مَنْ كان ذا بأس وسَطوة. والثاني: أن يكون ممن أشتهر بالصدق والأمانة والمدعى عليه ممن أشتهر بالكذب والخيانة، فيغلب [في الظن] صدق المدعى في دعواه. والثالث: أن تتساوى أحوالهما، غير أنه عُرف للّدعى يد متقدمة وليس يُعرف لدخول بد المدعى عليه سبب، فالذى يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال شيئان. أحدهما: إرهاب المدعى عليه لتوجه الرّيبة. والثاني: سؤاله عن سبب دخول يده وحدث ملكه.

وأما إن كانت علة الضّر في جنبه المدعى عليه بتعكاس ما قدمناه وانتقاله من جانب المدعى إلى المدعى عليه، فمذهب مالك — رحمه الله — أنه إن كانت دعواه في مثل هذه الحال لعين قائمة، لم يسمعها إلا بعد ذكر السبب الموجب لها، وإن كانت في مال في الذمة، لم يسمعها إلا أن تقوم اليّنة للّدعى أنه كان بينه وبين المدعى عليه مُعاملة. والشافعي وأبو حنيفة — رحمهما الله — لا يريان ذلك. ونظر المظالم

(١) الحكمة من الأحكام السلطانية.

(٢) في الأحكام السلطانية « ولشوقي ونوح حقة رضى الله سها لا يريد ذلك في حكم قصّة، وما سرّ من الموضوع على الأصل على الحدود أو حسب يسوع فيه مل ... »

موضوعٌ على فعل الجائر دون الواجب، فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الرية .
فان وَقَفَ الأمرُ على التحالف فهو غايةُ الحكم البات الذي لا يجوز دَفْعُ طالبٍ عنه
في نظر القضاء ولا نظر المظالم . فإن قَرَقَ المدعى دعاويَه وأراد أن يُحلف المدعى عليه
في كل مجلس على بعضها قَصْدًا لإعنتاته وبذلتَه ، فالذي يُوجبه حكم القضاء ألا يُمَعَ
من تبعض الدعاوى وتقرين الأيمان ، والذي يُتجه نظرُ المظالم أن يؤمرَ المدعى
بجمع دعاويه عند ظهور الإعنتات منه وإحلاف الخصم على جميعها يميًا واحدة .

فأما اذا اعتدلت حالة المتنازعين وهابلت شبهة المتناجرين ولم يبرح أحدهما
بأمانة ولا ظنة ، فينبغي أن يساوى بينهما في العظة ؛ وهذا مما يتفق عليه القضاة
وولاة المظالم . ثم يختص ولاة المظالم ، بعد العظة ، بالإرهاق لهما معًا لتساويهما ،
ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك . فإن ظهر بالكشف ما يُعرف به المحقُّ
منهما من المبطل عمِلَ بمقتضاه ، وإن لم يظهر بالكشف ما يفصل به تنازعهما رَدَّهما
إلى وساطة من وجوه الجيران وأكابر العشائر ؛ فان تحرر ما بينهما ، وإلا كان فصلُ
القضاء بينهما هو خاتمة أمرهما .

وربما تراعى إلى ولاة المظالم في غوامض الأحكام ومُسكلات الخصام ما يرشده
إليه الجلوساء ويفتحه عليه العلماء ، فلا يُنكر عليهم الابتداء به ؛ ولا بأس برَدِّ الحكم فيه
إلى من يعلمه منهم .

(١٠٨)

(١) في الأحكام السلطانية : « بية المتشجرين ... » .

(٢) في الأحكام السلطانية : « دون محربها ما بينهما » .

(٣) كذا في الأصل والأحكام السلطانية ، ولعلها « رفع » .

(٤) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل ، « ويقضه .. » وهو تحريف .

فقد حكى أن امرأة أنت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت : يا أمير المؤمنين ،
 هذا زوجي يصوم النهار ويقوم الليل ، وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله ،
 فقال لها عمر : نعم الروح روك ' جعلت تكرّر عليه القول ، وهو يكرّر عليها الجواب ،
 فقال له كعب بن زهير الأزدى^(١) : يا أمير المؤمنين . هذه امرأة تشكو روحها في مآعده
 لها عن مرأته ، فقال له عمر رضى الله عنه كما هيئت كلامها فأقص بينهما ، فقال
 كعب : على زوجها ، فأق به ، فقال له : امرأة تشكو . فقال الروح :
 أني طعام أو شراب قال كعب : لا في واحد منهما . فصالت المرأة :

يا أيها العاصي الحكيم رُشِدْ أني حليلي عن فواشي مسحِدْ
 رهْدْ في مضحى تعْدْ هَارْه وليله ما روفْدْ
 فليست من أمر النساء أحمْدْ وقص القضا يا كعب لا تردْدْ

فقال الروح :

رَهْدِي في قُرْبها وفي لَحْل أني أمرؤ أذهلي ما قد رَلْ
 وسورة النحل وفي لَسْعاصور وفي كتاب الله تحويف حَلْ

فقال كعب :

بنها حق عيت رَحْل صيتها في ريع لمن عقل
 فأغصها دث ودع عب لعل

ثم قال : إن الله سبحانه وتعالى قد أحل لك من نساء منى وثلاث ورثاء ،
 فلك ثلاثة أيام ولياليهن تتعدّيهن رب . وفي يوم وبه . فقال عمر رضى الله عنه

(١) كعب بن زهير الأزدى - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ -

لكعب : ما أدري من أى أمرينك أعجب ! أمّن فهمك أمرهما ، أم من حُكك بينهما ! [أذهب^(١)] فقد وليتكَ القضاء بالبصرة . وهذا القضاء من كعب والإمضاء من عمر إنما كان حكماً بالخاص دون الواجب ؛ لأن الزوج لا يلزمه أن يقسم للزوجة الواحدة ولا يُجيبها الى الفراش اذا أصابها دفعة واحدة . فدلّ هذا على أن لوالى المظالم أن يحكم بالخاص دون الواجب .

ذكر توقيعات متولى المظالم وما يترتب عليها من الأحكام

قال الماوردي : اذا وقع ناظر المظالم في قصص المتظلمين اليه بالنظر بينهم ، لم يخل حال الموقّع اليه من أحد أمرين : إما أن يكون والياً على ما وقع به اليه أو غير والٍ عليه . فان كان والياً عليه ، كتوقيعه الى القاضي بالنظر بينهما ، فلا يخلو حال ما تضمنه التوقيع من أحد أمرين : إما أن يكون إذنا بالحكم ، أو إذنا بالكشف والوساطة . فإن كان إذنا بالحكم ، جاز له الحكم بينهما بأصل الولاية ، وبكون الوقع تأكيداً لا يؤثر فيه قصور معانيه . وإن كان إذنا بالكشف للصورة أو التوسط بين الخصمين [فإن كان في التوقيع بذلك نهي عن الحكم فيه لم يكن له أن يحكم بينهما^(٢)] وكان هذا النهى عزلاً عن الحكم بينهما ، وكان على عموم ولايته فيمن عداهما^(٣) . وإن لم ينه في التوقيع عن الحكم بينهما غير أنه أمره بالكشف ، فقد قيل : يكون نظيره على عمومته في جواز حكمه بينهما ؛ لأن أمره ببعض ما اليه لا يكون منعاً من غيره ؛

(١) زيادة عن الأحكام السلطانية .

(٢) وردت هذه الجملة التي بين القوسين في الأصل هكذا : « فقد نهى عن حكمه فيه . وإن كان يحكم بينهما » وهو لا يستقيم مع سياق الكلام . وما ثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل : « فإعادهما » وما شتدّه عن الأحكام السلطانية .

(٤) في الأصل : « يكون وصره ... » وهو تخريف . وتصويب من الأحكام السلطانية .

وفيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصوراً على ما تضمنته التوقيع من الكشف والوساطة؛ لأنَّ حقَّ التوقيع دليلٌ عليه. ثم ينظر، فإن كان التوقيع بالوساطة، لم يلزمه إنهاء الحال إليه بعد الوساطة، وإن كان بكشف الصورة، لزمه إنهاء حالها إليه؛ لأنه استخبار منه فيلزمه إجابته عنه. فهذا حكم توقيعه إلى من إليه الولاية.

- وأما إن وقع إلى من لا ولاية له، كتوقيعه إلى فقيه أو شاهد، فلا يخلو حال توقيعه من ثلاثة أحوال: أحدها أن يكون بكشف الصورة، والثاني أن يكون بالوساطة، والثالث أن يكون بالحكم. فإن كان التوقيع^(١) بكشف الصورة، فعليه أن يكشفها وينهى منها ما يصح أن يشهد به، ليجوز لناظر المظالم الحكم به. فإن أنهى ما يجوز أن يشهد به، كان خيراً لا يجوز أن يحكم به، ولكن يجعله ناظر المظالم من الأمارات التي يغلب بها [حال] أحد الخصمين في الإرهاب وفضل الكشف.

فإن كان التوقيع بالوساطة، توسَّط بينهما. فإن أفضت الوساطة إلى صلح الخصمين لم يلزمه إنهاؤها، وكان شاهداً فيها، متى استدعى للشهادة أداها. وإن لم تنفِ الوساطة إلى صلحهما، كان شاهداً عليهما فيما أعترفا به عنده، يؤديه إلى الناظر في المظالم إذا طُلب للشهادة.

- وإن كان التوقيع بالحكم بينهما، فهذه ولاية يُراعى فيها معاني التوقيع، ليكون نظره مجولاً على موجبته. وإذا كان كذلك فالتوقيع حالتان:

أحدهما — أن يحال فيه إلى إجابة الخصم إلى مُتمسه، فيعتبر حينئذ فيه ما سأل الخصم في قصته وبصير النظر مقصوراً عليه، فإن سأل الوساطة أو كشف الصورة، كان التوقيع [موجباً له، وكان النظر مقصوراً عليه. وسواء خرج التوقيع^(١)

مَخْرَجُ الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: "أَجِبْهُ إِلَى مُتَمَسِّهِ"، أَوْ مَخْرَجُ الْحِكَايَةِ كَقَوْلِهِ: "رَأَيْكَ فِي إِجَابَتِهِ إِلَى مُتَمَسِّهِ مُوَقَّعًا"، لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي وَلَايَةً يَلْزِمُ حُكْمَهَا، فَكَانَ أَمْرُهَا أَخْفَ.^(١) وَإِنْ سَأَلَ الْمُتَظَلِّمُ فِي قِصَّةِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ الْخَصْمُ فِي الْقِصَّةِ مُسَمًّى وَالْخُصُومَةُ مَذْكُورَةً، لِيَصِحَّ الْوَلَايَةُ عَلَيْهَا. فَإِنْ لَمْ يُسَمَّ الْخَصْمُ وَلَمْ تُذَكَّرِ الْخُصُومَةُ، لَمْ يَصِحَّ [الْوَلَايَةُ]،^(٢) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِمْ وَلَايَةً عَامَّةً فَيُحْمَلُ عَلَى عَمُومِهَا، وَلَا خَاصَّةً لِلْجِهْلِ بِهَا. وَإِنْ سَمِيَ رَافِعُ الْقِصَّةِ خَصْمَهُ وَذَكَرَ خُصُومَتَهُ، فَظَرَفَ فِي التَّوْقِيعِ بِإِجَابَتِهِ إِلَى مُتَمَسِّهِ: فَإِنْ مَخْرَجَ الْأَمْرِ فَوْقَ "أَجِبْهُ إِلَى مُتَمَسِّهِ وَأَعْمَلْ بِمَا أَلْتَمَسَهُ" صَحَّتْ وَلَايَتُهُ فِي الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ مَخْرَجَ الْحِكَايَةَ لِلْحَالِ فَوْقَ "رَأَيْكَ فِي إِجَابَتِهِ إِلَى مُتَمَسِّهِ مُوَقَّعًا"، فَهَذَا التَّوْقِيعُ خَارِجٌ فِي الْأَعْمَالِ السُّلْطَانِيَّةِ مَخْرَجُ الْأَمْرِ، وَالْعُرْفُ بِاسْتِمَالِهِ فِيهَا مَعْتَادٌ. وَأَمَّا فِي الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ، فَقَدْ جَوَّزَتْهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ اعْتِبَارًا بِالْعُرْفِ، وَمَنْعَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْ جَوَّازِهِ وَأَنْعَادِ الْوَلَايَةِ بِهِ حَتَّى يَقْتَرِنَ بِهِ أَمْرٌ تَعْقِدُ وَلَايَتُهُ بِهِ، إِعْتِبَارًا بِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ. فَلَوْ كَانَ رَافِعُ الْقِصَّةِ سَأَلَ التَّوْقِيعَ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمَا فَوْقَ إِجَابَتِهِ إِلَى مُتَمَسِّهِ، فَتَنْ يَعْتَبَرُ الْعُرْفُ الْمَعْتَادُ؛ صَحَّتْ الْوَلَايَةُ [عِنْدَهُ] بِهَذَا التَّوْقِيعِ، وَمَنْ أَعْتَبَرَ مَعْنَى الْأَلْفَاظِ لَمْ يَصِحَّ [عِنْدَهُ] بِهِ.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ التَّوْقِيعَاتِ — أَلَّا يُقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى إِجَابَةِ الْخَصْمِ إِلَى مَا سَأَلَ، وَيُسْتَأْنَفُ فِيهِ الْأَمْرُ بِمَا تَضُمَّنُهُ، فَيَصِيرُ مَا تَضُمَّنُهُ التَّوْقِيعُ هُوَ الْمَعْتَبَرُ فِي الْوَلَايَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَكَانَ...» وَلَكِنْ حَسِبَ اسِيَاقُ يَقْنِصِي مَا أُثْبِتَهُ عَنِ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

(٢) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ «يَحْتَمِلُ عَمُومَهَا» وَمَا أُثْبِتَهُ عَنِ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

(٤) كَذَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ. وَفِي الْأَصْلِ: «حَتَّى يَقْتَرِنَ بِهِ أَمْرٌ يَعْقِدُ بَوْلَايَتَهُ».

(٥) زِيَادَةُ وَضْعِهَا لِاسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «أَنْ تَمَّ...».

وإذا كان كذلك، فله ثلاثة أحوال : حال كمال، وحال جَوَازٍ، وحال يخرجُ عن الأمرين .

فأما الحال التي يكون التوقيع فيها كاملاً في صحة الولاية، فهو أن يتضمن شيئين : أحدهما الأمر بالنظر، والثاني الأمر بالحكم، فيذكر فيه : ”أنظر بين رافع هذه القصة وبين خصمه، وأحكم بينهما بالحق وموجب الشرع“ . [فإذا كانت كذلك] ^(١) حاز، لأن الحكم لا يكون إلا بالحق الذي يوجب حكم الشرع. وإنما يذكر ذلك في التوقيعات وصفاً لاشترطاً . فإن كان التوقيع جامعاً لهذين الأمرين من النظر والحكم، فهو النظر الكامل، ويصح به التقليد والولاية .

وأما الحال التي يكون بها التوقيع جائزاً مع قصوره عن حال الكمال، فهو أن يتضمن الأمر بالحكم دون النظر، فيذكر في توقيعه : ”أحكم بين رافع هذه ^(١) القصة“ وبين خصمه“ ، أو يقول : ”اقض بينهما“ ، فتصح الولاية بذلك ؛ لأن الحكم بينهما لا يكون إلا بعد تقدم النظر، فصار الأمر به متضمناً للنظر، لأنه لا يحلومه .

وأما الحال التي يكون التوقيع بها حالياً من كمال وجواز، فهو أن يذكر فيه : ”أنظر بينهما“ ؛ فلا تعقد بهذا التوقيع ولاية، لأن النظر بينهما قد يحتمل الوساطة الجائرة ويحتمل الحكم اللازم ؛ وهما في الاحتمال سواء، فلم تتعقد به مع الاحتمال ولاية . فإن ذكر فيه : ”أنظر بينهما بالحق“ فقد قيل : إن الولاية به معقدة، لأن الحق مالم به وقيل لا تتعقد به، لأن الصلح والوساطة حق وإن لم يلزم .

فهذه نبذة كافية فيما يتعلق بخطر المضالم . وقد يقع لهم من الوقائع والمخاصبات والقرائن ما لم نذكره، فيجوز الحال فيها بحسب الوقائع والقرائن . وما هذه أصول سياسية وقواعد فقهية فيحمل الأمر من أشاهها على منوالها . ويحدث في أمثالها على مثالها . والله الموفق .

الباب الثالث عشر

من القسم الخامس من الفن الثاني في نظر الحسبة وأحكامها

❦

قال أبو الحسن الماوردي - رحمه الله - : والحسبة هي أمرٌ بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهيٌ عن المنكر إذا ظهر فعله . قال الله عز وجل : (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) .

ومن شروط ماطر الحسبة أن يكون حراً ، عدلاً ، ذا رأيٍ وصرامةٍ وخشونة في الدين ، وعلمٌ بالمُنكرات الظاهرة . وأختلف الفقهاء^(١) [من] أصحاب الشافعي : هل يجوز له أن يحمل الناس ، فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها ، على رأيه وأجتهاده ، أم لا ، على وجهين :

أحدهما - وهو قول أبي سعيد الإصطخري - أن له أن يحمل ذلك على رأيه وأجتهاده ، فعلى هذا يجب أن يكون المحتسب عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليجهّد رأيه فيما اختلف فيه .

والوجه الثاني - أنه ليس له أن يحمل الناس على رأيه ولا يقودهم الى منهجه ، لتسوية^(٢) اجتهاد الكافة فيما اختلف فيه . فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد اذا كان عارفاً بالمُنكرات المتفق عليها .

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : « وعه ... » .

(٢) زيادة عن الأحكام السلطانية .

(٣) المناسب أن يكون مدل « ذلك » « الناس » .

(٤) في الأصل : « تسوية ... » وما أشتاه عن الأحكام السلطانية .

ذكر الفرق بين المحتسب والمتطوع

قال : والفرق بين المحتسب والمتطوع من تسعة أوجه :

أحدها — أن قرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية، وقرضه على غيره داخل في فرض الكفاية .

- والثاني — أن قيام المحتسب به من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه غيره؛ وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن يتشاغل عنه غيره .
- والثالث — أنه منسوب إلى الاستعداد اليه فيما يجب إنكاره؛ وليس المتطوع منسوباً إلى الاستعداد .

- والرابع — أن على المحتسب إجابة من استعداه؛ وليس على المتطوع إجابته .
- والخامس — أن عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل إلى إنكارها، ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته؛ وليس على المتطوع بحث ولا فحص .

- والسادس — أن له أن يتخذ على الإيكار أعواناً، لأنه عمل هوله منصوب، وإليه مندوب، ليكون له أقهر، وعليه أقدر، وليس للمتطوع أن يتدب لذلك عوناً .
- والسابع — أن له أن يعزّر في المنكرات الظاهرة ولا يتجاوز بها الحدود؛ وليس للمتطوع أن يعزّر عليها .

- والثامن — أن له أن يرزق على حسبته من بيت المال، ولا يجوز للمتطوع أن يرزق على إنكار منكر .

والتاسع — أتله أجتهد رأيي فيما تعلق بالعرف دون الشرع، كالمقاصد في الأسواق وإخراج الأجنحة، فيقر وينكر من ذلك ما آذاه إليه أجهاده؛ وليس هذا للتطوع .
فهذا هو الفرق بين متولى الحسبه وبين المتطوعة، وإن اتفقا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ذكر أوضاع الحسبة وموافقتها للقضاء وقصورها عنه
وزيادتها عليه، وموافقتها لنظر المظالم وقصورها عنه

قال : وأعلم أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم . فأما ما بينها وبين القضاء، فهي موافقة للقضاء من وجهين، ومقصرة عنه من وجهين، وزائدة عليه من وجهين .

أما الوجهان في موافقتها أحكام القضاء — فأحدهما جواز الاستعداد إليه . وسماعه دعوى المستعدي على المستعدي عليه من حقوق الآدميين، وليس في عموم الدعاوى . وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعاوى :
أحدها : أن يكون فيما تعلق بخمس وتطيف في كيل أو وزن .
والثاني : فيما تعلق بغش أو تدليس في مبيع أو ثمن .

والثالث : فيما تعلق بطل وتأخير لدين مستحق مع المكة . وإما حاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ما عداها، لتعلقها بمنكر ظاهر هو منصوب لإزالته، واختصاصها بمعروف بين هو مدوب إلى إقامته . وليس له أن يتجاوز ذلك إلى الحكم بالجر والفصل البات . فهذا أحد وجهي الموافقة .

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « وسماعه دعوى المستعدي عليه على المستعدي »

والوجه الثانى - أن له إلزام المدعى عليه الخروج من الحق الذى عليه .
وليس هذا على العموم فى كل الحقوق، وإنما هو خاص فى الحقوق التى جاز له سماع
الدعوى فيها اذا وجبت بأعتراف وإقرار مع الإمكان واليسار، فيلزم المقر المؤسر
الخروج منها ودفعها الى مستحقها، لأن فى تأخيرها لما منكراً هو منصوب لإزالته .

وأما الوجهان فى قصورها عن أحكامه :

٥. فأحدهما - قصورها عن سماع الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات من
الدعاوى فى العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات ، فلا يجوز أن يتسبب
لسماع الدعوى ولا أن يتعرض للحكم فيها لا فى كثير الحقوق ولا قليلاً من درهمها
دونه، إلا أن يرد ذلك اليه بنص صريح [يزيد على إطلاق الحسبة^(١)] فيجوز له .
ويصير بهذه الريادة جامعاً بين القضاء والحسبة ، فيرأى فيه أن يكون من أهل
الاجتهاد. وإن اقتصر به على مطلق الحسبة، فالقصة والحكم أحق بالظر فى قليل
ذلك وكثيره .

- والوجه الثانى - أنها مقصورة على الحقوق المعترف بها . فأما ما تدأخله بحمد
وإنكار، فلا يجوز له النظر فيها، لأن الحكم فيها يقف على سماع بينة وإحلاف يمين،
ولا يجوز للحسب أن يسمع بينة على إثبات حق ، ولا أن يخلف يميناً على نفيه،
والقضاء والحكم لسماع البينات وإحلاف الخصوم أحق .

وأما الوجهان فى زيادتها على أحكام القضاء - فأحدهما : أنه يجوز
لناظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمُر به من المعروف وينهى عنه من المنكر، وإن
لم يحصره خصم مستعد، وليس للقاصى أن يتعرض لذلك إلا بعد حصول خصم

يجوز له سماع الدعوى منه . فإن تعرض القاضى لذلك فقد خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً في قاعدة نظره .

والثانى — أن لناظر فى الحسبة من سلاطة السلطنة واستطالة الحماة فيما تعلق بالمنكرات ما ليس للقضاة ؛ لأن الحسبة موضوعة على الرهبة ، فلا يكون خروج المحتسب إليها بالسلاطة والغلبة تجاوزاً فيها ولا خرقاً . والقضاء موضوع للنأصفة فهو بالآثاء والوقار أخص ، ونروجه عنهما الى السلاطة تجاوز ونرق ، لأن موضوع كل واحد من المنصبين مختلف ، فالتجاوز فيه خروج عن حده .



وأما ما بين الحسبة والمظالم — فينبهما شبه مؤتلف ، وفرق مختلف . فاما الشبه الجامع بينهما فن وجهين :

أحدهما — أن موضوعهما على الرهبة المختصة بسلاطة السلطنة وقوة الصرامة .
والثانى — جواز التعرض فيهما لأسباب المصالح والتطلع الى إنكار العدوان الظاهر .

وأما الفرق بينهما فن وجهين :

أحدهما — أن النظر فى المظالم موضوع لما عجز عنه القضاء ، والنظر فى الحسبة موضوع لما رفته عنه القضاء ؛ ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ، ورتبة الحسبة أخفض ، وجاز لوالى المظالم أن يوقع الى القضاء والمحتسبة ، ولم يجر للقاضى أن يوقع الى والى المظالم وحازله أن يوقع الى المحتسب ، ولم يجر للمحتسب أن يوقع الى واحد منهما . فهذا فرق .

والثانى — أنه يجوز لوالى المظالم أن يحكم ، ولا يجوز ذلك للمحتسب .

وحيث قدمنا هذه المقدمة فى أوضاع الحسبة ، فلندكر ما تشتمل عليه ولايتها .

ذكر ما تشتمل عليه ولاية نظر الحسبة

وما يختص بها من الأحكام

ونظر الحسبة يشتمل على فصلين : أحدهما أمرٌ معروف ، والثاني نهى عن منكر . فاما الأمرُ بالمعروف فينقسم الى ثلاثة أقسام : أحدها ما تعلق بحقوق الله عز وجل . والثاني ما تعلق بحقوق الآدميين . والثالث ما كان مشتركاً بينهما . على ما سوضح ذلك .

فأما المتعلق بحقوق الله تعالى فضربان :

أحدهما — ما يلزم الأمر به في الجماعة دون الأفراد ، كترك الجمعة في وطن مسكون ؛ وإن كانوا عدداً قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد ، فواجب أن يأخذهم بإقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤدب على الإخلال بها . وإن كانوا عدداً قد اختلف في انعقاد الجمعة بهم ، فله ولهم أربعة أحوال :

إحداها — أن يتفق رأيُه ورأيُ القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد ، فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها ، وعليهم أن يسارعوا إلى أمره بها ، ويكون في تأديبهم على تركها ألين منه في تأديبهم على ترك ما انعقد لإجماع عليه .

والحال الثانية — أن يتفق رأيُه ورأيُ القوم على أن الجمعة لا تعقد بهم . فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها ولا بالنهي عنها لو أقيمت .

والحال الثالثة — أن يرى القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحتسب ، فلا يجوز له أن يعارضهم فيها : فلا يأمر بإقامتها لأنه لا يره . ولا ينهى عنها ويمنعهم مما يروونه فرضاً عليهم .

والحال الرابعة — أن يرى المحتسبُ انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القومُ، فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادته، فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بهذا المعنى، أم لا؟ فقد اختلف الفقهاء في ذلك على وجهين :

أحدهما — وهو قول أبي سعيد الإصطخري — أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بالمصلحة، لئلا ينتأ الصغيرُ على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه، فقد راعى زياد بن أبيه مثل هذا في صلاة الناس في جامعِي البصرة والكوفة، فإنهم كانوا إذا صلوا في حبه رفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب، فأمر بالقاء الحصى في صحن المسجد، وقال: لست آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة . ١٠

والوجه الثاني — أنه لا يتعترض لأمرهم بها، لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده، ولا أن يأخذهم في الدين برأيه، مع تسويغ الاجتهاد فيه، وأنهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من إجزاء الجمعة. فأما أمرهم بصلاة العيد فله أن يأمرهم بها. وهل يكون الأمرُ بها من الحقوق اللازمة أو من الحقوق الحائرة؟ على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي فيها : هل هي مسنونة أو من فروض الكفاية. فإن قيل : إنها مسنونة، كان الأمرُ بها تدبياً، وإن قيل : إنها من فروض الكفاية، كان الأمرُ بها حياً. فقامت صلاةُ جماعة في المساجد وقامت لأذان فيها للصلوات، فمن شعائر الإسلام وعلامات معتداته حتى فرق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين دار الإسلام ودار الشرك. وقد جمع أهل محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مساحدهم وترك الأذان

- في أوقات صَلَوَاتِهِمْ، كان المحتسب مندوباً الى أمرهم بالأذان والجماعة في الصلوات . وهل ذلك واجب عليه يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ، أو مُسْتَحَبُّ لَهُ يُنَابُّ عَلَى فَعْلِهِ . فإِذَا مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ أَوْ تَرَكَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ لصلَاةٍ، فلا أَعْتَرَضَ لِلْحُتْسَبِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجْعَلْهُ عَادَةً وَإِلْقَاءً، لِأَنَّهُ مِنَ الدُّبِّ الَّذِي يَسْقُطُ بِالْأَعْذَارِ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ أَسْرَاطُهُ أَوْ يَجْعَلْهُ إِلقَاءً وَعَادَةً، وَيُخَافُ تَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِهِ، فَيُرَاعَى حَكْمُ الْمَصْلَحَةِ فِي زَجْرِهِ عَمَّا آسَئَانُ بِهِ مِنْ سُنَنِ عَادَتِهِ . وَيَكُونُ وَعِيدُهُ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ مَعْتَبَرًا بِشَوَاهِدِ حَالِهِ، كَالَّذِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ”لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ أَصْحَابِي أَنْ يَجْعَلُوا حَظًّا وَأَمْرًا بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنَ لَهَا وَيُقَامَ ثُمَّ أَحَالِفَ إِلَى مَازِلِ قَوْمٍ لَا يَحْضُرُونَ الصَّلَاةَ فَأُحَرِّقُهَا عَلَيْهِمْ“ .

١٠



- وَأَمَّا مَا يَأْمُرُ بِهِ أَحَادَ النَّاسِ وَأَفْرَادَهُمْ، فَكُنْتُ أَخِيرَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُخْرِجَ وَقْتُهَا، يُدْكَرُهَا وَيُؤْمَرُ بِفَعْلِهَا^(١) . وَيُرَاعَى جَوَابُ الْمَأْمُورِ عَنْهَا، فَإِنْ قَالَ : تَرَكَتُهَا لِنِسْيَانٍ، حَتَّى عَلَى فَعْلِهَا مَعْدُودُكَرِهِ وَلَمْ يُؤَذِّبْهُ . وَإِنْ تَرَكَهَا لِتَوَانٍ أَدْبَهُ زَجْرًا وَأَخَذَهُ بِفَعْلِهَا جَزَاءً . وَلَا أَعْتَرَضَ عَلَى مَنْ أَخَّرَهَا وَالْوَقْتُ بَاقٍ، لِاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ فِي فَصْلِ التَّأْخِيرِ . وَلَكِنْ لَوْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَاتِ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا وَالْحُتْسَبُ يَرَى فَصْلَ تَعْجِيلِهَا، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمُ بِالتَّعْجِيلِ أَوَّلًا . فَمَنْ رَأَى أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ بِذَلِكَ، رَاعَى أَنْ أَعْتِيَادَ تَأْخِيرِهَا وَإِطْبَاقَ جَمِيعِ النَّاسِ عَلَيْهِ مُقْصِدٌ إِلَى أَنَّ الصَّغِيرَ يَنْشَأُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَقْتُ دُونَ مَا قَبْلَهُ، وَلَوْ تَحَلَّاهَا مَعْصُهُمْ تَرَكَ مَنْ أَخَّرَهَا مِنْهُمْ وَمَا يَرَاهُ مِنَ التَّأْخِيرِ .

٢٠

فَأَمَّا الْأَذَانُ وَالْقُنُوتُ فِي الصَّلَوَاتِ إِذَا خَالَفَ فِيهِ وَأَيَّ الْمُحْتَسِبِ فَلَا أَعْتَرَضَ لَهُ فِيهِ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ وَإِنْ كَانَ يَرَى خِلَافَهُ، إِذَا كَانَ مَا يَفْعَلُ مُسَوِّطًا فِي الْأَحْتِمَادِ. وَكَذَلِكَ الطَّهَارَةُ إِذَا فَعَلَهَا عَلَى وَجْهِ سَائِعٍ يُخَالَفُ فِيهِ رَأْيَ الْمُحْتَسِبِ : مِنْ إِزَالَةِ الْحَاسَةِ مِنَ الثَّمَنَاتِ، وَالْوُضُوءِ بِمَاءٍ تَغْيِيرُ الْمَذَرُورَاتِ الطَّاهِرَاتِ، أَوْ الْأَقْصَارِ عَلَى مَسْحِ أَقْلِ الرَّأْسِ، وَالْعَفْوِ عَنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ النَّجَاسَةِ، فَلَا أَعْتَرَضَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ . وَفِي أَعْتَرَاظِهِ عَلَيْهِمْ فِي الْوُضُوءِ بِالْبَيْذِ عَدَّ عَدَمِ الْمَاءِ وَحِفَا، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِفْصَاءِ إِلَى اسْتِبَاحَتِهِ عَلَى كُلِّ الْأَحْوَالِ، وَأَنَّهُ رُبَّمَا آلَ إِلَى السُّكْرِ مِنْ شُرْبِهِ . ثُمَّ عَلَى نِظَائِرِ هَذَا الْمَثَالِ تَكُونُ أَمْرُهُ بِالْعُرْفِ فِي حَقِّقِ اللَّهِ تَعَالَى .



وأما الأمر بالمعروف في حقوق الآدميين فضربان : عام وخاص .

فأما العام - فكالبلد إذا تعطل شربه ، أو استهدم سورهُ ، أو كان يطرُقهُ نحو السبيل من دوى الحاحات فكفوا عن معوتهم ، وإن كان في بيت المال مالٌ ، لم يتوخَّه عليه فيه أمرٌ بإصلاح شربهم وبناء سورهم ولا بمعوية بنى السبيل و الاختيار بينهما لأبها حقوق تلتزم بيت المال دونهم ، وكذلك لو استهدمت مساحدُهم وجو معهُم . فلو ادَّعَوْا بيت المال . كان الأمرُ ببناء سورهم ، وإصلاح شربهم . وعمره مساحدهم وجو معهُم ، ومراعاة السبيل فيهم متوخَّه أى كافة دوى لميكة منهم ولا سعت أحدهم في الأمر به . وإن شرع دوى ليكته في عمله ومُراعاة السبيل . و سرور القيم به . سقط عن الختسب حق الأمر به . ولا يلزمهم الاستئذ في مرء السبيل ، ولا في بناء ما كان مهدود . ونكى لو أرادوا هدم ما يربون به من

(۱۱) فی الأصل - ر. س. ف. محمد بن عبد الله بن علي بن حاكم بن عبد الوهاب بن عبد

المُسْتَرْتِمَ ^(١١) وَالْمُسْتَهْدِمَ ، لم يكن لهم الإقدام على هدمه إلا باستئذان وليّ الأمر دون
المحتسب ، لِيَأْذَنَ لهم في هدمه بعد تضمينهم القيامَ بِعِمَارَتِهِ . هذا في السُّور والجوامع .
وأما المساجد المختصرة فلا يَسْتَأْذِنُونَ فيها . وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه ،
وليس له أن يأخذهم بإتمام ما استأنفوه . فأما إذا كَفَّ ذُوو المِكنَةِ عن بناء ما استهدم ،
فإن كان المَقَام في البلد ممكنا وكان الشَّرْب وإن فسَد مُقنعاً ، تَارَكَهُمْ وإِيَّاهُ . وإن
تَعَدَّرَ المَقَامُ فيه ، لتعطُّلِ شَرِبِهِ وَآندِحَاضِ سُورِهِ ، نَظَرَ : فإن كان البلد ثغراً يَضُرُّ بدار
الإسلام تعطيله ، لم يجز لوليّ الأمر أن يُفْسِحَ في الانتقال عنه ، [وكان حكمه حكم
الوازل إذا حَدَثَ : في قيام كافة ذوى المكنة به] ، وكان تأثيرُ المحتسب في مثل هذا
إِعْلَامَ السُّلْطَانِ به وترغيب أهل المكنة في عمله . وإن لم يكن البلد ثغراً مُضْراً بدار
الإسلام ، كان أمره أيسر وحكمه أخف . ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهلَه جبراً بِعِمَارَتِهِ ،
لأن السُّلْطَانِ أَحَقُّ أن يقوم بِعِمَارَتِهِ . وإن أعوزه المال ، فيقول لهم المحتسب :
ما دَامَ عَجَزُ السُّلْطَانِ عنه أتمَّ مَخِيرُونَ بين الانتقال عنه أو التَّرام ، أينصرف في مصالحه
التي يمكن معها دوام استيْطَانِهِ . فإن أجابوا إلى التَّرام ذلك ، كَلَّفَ جماعتهم ما تَسْمَحُ
به نفوسهم من غير إجبار . ويقول : لِيُخْرِجَ كُلَّ واحد منكم ما يسهُلُ عليه وتطيب
به نفسه . ومن أعوزه المَالُ أعان بالعمل . حتى إذا اجتمعت كِفَايَةُ المصلحة
أو تعين اجتماعها بضمَّان كل واحد من أهل المِكنَةِ قَدَرًا طاب به نفساً ، شَرَعَ حينئذٍ
في عمل المصلحة وأحَدَ كُلَّ واحد من الجماعة بِمَا آتَرَمَ به . وإن عَمَّتْ هذه المصلحة ،

(۱۱) مستحب : ۱- در روزه و صلاحه من سه . و امستهم : ما یریدن یتهم و یقض .

۱۱۲۔ ت ۲۰۰۔ «نہ تی پیر ہو سیر فی دُصّ رکدا:» «وان کن حکمہ حکم خوارزل اذا حدث

.....

(۱۳) ف. ط. م. ح. د. ع. ز. س. ج. ب. ا.

لم يكن للمحتسب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها، لئلا يصير بالتفرد مُفتاتاً^(١) [عليه]، اذ ليست هذه المصلحة من معهود حسبته. فإن قلت وشق استئذان السلطان فيها أو خيف زيادة الضرر لبعده استئذانه، جاز شروعه فيها من غير استئذان. هذا أمر العام.

فأما الخاص — فكال حقوق اذا مَطْلَتْ والديون اذا أُخِّرَتْ، فاللمحتسب أن يأمر بالخروج منها مع المِكنة اذا استعداه أصحاب الحقوق. وليس له أن يتجسس عليها، لأن الحبس حكم. وله أن يُلَازِمَ عليها، لأن لصاحب الحق أن يُلَازِمَ. وليس له الأخذ بنفقات الأقارب، لافتقار ذلك الى آجتهد شرعى فيمن يجب له وعليه، الا أن يكون الحاكم قد قرّضها فيجوز أن يأخذ بأدائها، وكذلك كفالة من تجب كفالته من الصغار لا اعتراض له فيها حتى يحكم بها الحاكم، ويجوز حينئذ للمحتسب أن يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها.

فأما قبول الوصايا والودائع، فليس له أن يأمر بها أعيان الناس وأحاديهم، ويجوز أن يأمر بها على العموم، حثاً على التعاون بالبر والتعوى. ثم على هذا المثال تكون أوامره بالمعروف فى حقوق الآدميين.



وأما الأمر بالمعروف — فيما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين كأخذ الأولياء بالإنكاح الأياشى من أكفائهن اذا طُلبن. و، برء النساء بحكم العِدَّة اذا فُورِقن. وله تأديب من خالف فى العِدَّة من النساء. وليس له تأديب من امتنع من الأولياء. ومن نفى ولداً قد ثبت فرش أمه وحُوف نَسَبه. أخذه بحكم الآباء جبراً

(١) زيادة عن الأحكام السلطانية.

وَمَهْرَهُ عَلَى النِّسَاءِ أَدْبَا. وَيَأْخُذُ الْمَاةَ بِحَقِّ الْعِيْدِ وَالْإِمَاءِ، وَأَلَّا يُكَلِّفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا لَا يُطِيقُونَ. وَكَذَلِكَ أَرْبَابُ الْبَهَائِمِ يَأْخُذُهُمْ بِعُلُوقِهَا إِذَا قَصَّرُوا فِيهَا، وَأَلَّا يَسْتَعْمِلُوهَا فِي مَا لَا تُطِيقُ. وَمَنْ أَخَذَ لِقِيْطًا فَقَصَّرَ فِي كَفَّالَتِهِ، أَمْرُهُ أَنْ يَقُومَ بِحَقِّ التَّقَاطُطِ: مِنْ أَتْرَامِ كَفَّالَتِهِ أَوْ تَسْلِيمِهِ إِلَى مَنْ يَلْتَمِهَا وَيَقُومُ بِهَا. وَكَذَلِكَ وَاجِدُ الضَّوَالِّ إِذَا قَصَّرَ فِيهَا أَخَذَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْقِيَامِ بِهَا أَوْ تَسْلِيمِهَا إِلَى مَنْ يَقُومُ بِهَا، وَيَكُونُ ضَامِنًا لِلضَّالَّةِ ٥
بِالتَّقْصِيرِ وَلَا يَكُونُ بِهِ ضَامِنًا لِلْقِيْطِ. وَإِذَا سَلَّمَ الضَّالَّةَ إِلَى غَيْرِهِ ضَمِنَهَا، وَلَا يَضْمَنُ اللَّقِيْطَ بِالتَّسْلِيمِ. ثُمَّ عَلَى نَظَائِرِ هَذَا الْمِثَالِ يَكُونُ أَمْرُهُ بِالْمَعْرُوفِ فِي الْحَقُوقِ الْمَشْتَرَكَةِ.



وَأَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرَاتِ - فَيَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا مَا كَانَ مِنْ

- ١٠ حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي مَا كَانَ مِنْ حَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ. وَالثَّالِثُ مَا كَانَ مَشْتَرَكًا بَيْنَ الْحَقِيقِينَ.

فَأَمَّا النَّهْيُ عَنْهَا فِي حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى - فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا مَا تَعَلَّقَ بِالْعِبَادَاتِ. وَالثَّانِي مَا تَعَلَّقَ بِالْمَحْظُورَاتِ. وَالثَّالِثُ مَا تَعَلَّقَ بِالْمَعَامَلَاتِ.

فَأَمَّا الْمَتَعَلِّقُ بِالْعِبَادَاتِ - فَكَأَنَّهُ قَصْدُ مَخَافَةِ هَيْبَتِهَا الْمَشْرُوعَةِ، وَالْمَتَعَمُّدِ تَغْيِيرِ

- ١٥ أَوْصَافِهَا الْمُسْنُونَةِ، مِثْلُ مَنْ يَقْصِدُ جَهْرًا فِي صَلَاةِ الْإِسْرَارِ وَالْإِسْرَارَ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ. أَوْ يَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي الْأَذَانِ ذِكْرًا غَيْرَ مُسْنُونَةٍ، فَلِلْمَحْتَسِبِ إِنْكَارُهَا وَتَذْيِيبُ الْمَعَانِدِ فِيهَا ذِمَّةً عَلَى مَنْ آتَى رُكْعَةً مِنْهُ مُتَّبِعَةً. وَكَذَلِكَ ذِمَّةٌ عَلَى مَنْ بَطَّخَ بِجَسَدِهِ أَوْ تَوْبَهُ أَوْ مَوْضِعَ صَلَاتِهِ. أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ ذِمَّةٌ لِحَقِّقِ ذَلِكَ مِنْهُ. وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ بِالنَّهْيِ وَالظُّنُونِ. وَكَذَلِكَ لَوْ ظَنَّنَ بِرَحْمَتِهِ أَنْ يَتْرَكَ الْغُسْلَ مِنْ جَلَابَةِ أَوْ يَتْرَكَ صَلَاةَ الْوَصِيَامِ، لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ بِالنَّهْيِ وَلَمْ يُقَابَلْهُ بِالْإِنْكَارِ. لَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْطُفَ وَيُحَذَّرَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ٢٠

إسقاط حقوقه والإخلال بمفروضاته . فإن رآه يأكل في شهر رمضان لم يُلْجِمْ على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله إذا اتهمت أحواله ؛ فربما كان مريضاً أو مسافراً . ويلزمه السؤال إذا ظهرت منه أمارات الرّيب . فإن ذكر من الأعداء ما تختمله حاله ، كفّ عن زجره وأمره بإخفاء أكله ، اتلا يعرض نفسه للثمة . ولا يلزمه إخلافه عند الاسترابة بقوله ، لأنه موكل إلى أمانته . وإن لم يدرك عدراً ، جاهر بالإنكار عليه وأدبه أدب زحر . وإذا علم عذره في الأكل ، أنكر عليه المجاهرة به ، لتعريض نفسه للثمة ولئلا يقتدى به من ذوى الجهالة من لا يميز حال عذره من غيره .

وأما الممتنع من إخراج زكاته ، فإن كان من الأموال الظاهرة ، فعامل الصدقة ^(١) بأخذها منه جبراً أخص من المحتسب . وإن كان من الأموال الباطنة ، فيُحتَمَلُ أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه من عامل الصدقة ، لأنه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطنة ؛ ويُحتمل أن يكون العامل بالإنكار عليه أخص ، لأنه لو دفعها إليه أجزأه . ويكون تأديبه معتبراً بشواهد حاله في الامتناع من إخراج زكاته . وإن ذكر أنه يُخْرِجُهَا سراً وكل إلى أمانته فيها . وإن رأى رجلاً يتعرض لمسألة الدس وطلب الصدقة وعلم أنه غنى - إما بمال أو عمل - أنكره عليه وأدبه . ولو رأى عليه آثار الغنى وهو يسأل الناس ، أعلمه تحريمها على المستعني ع . وه سكر ع . بلجوز أن يكون في الباطل فقيراً . وإذا تعرض للمسألة ذو حظ وقود على عهد . حرده أمره أن يتعرض للأخفاف بعمله ، فإن أقام على منسأه عرّده حتى تقبض ع . و - دس

(١) كذا في الأحكام الشرعية . وفي الأصل يأخذ منه . وهو حريص .

(٢) في الأصل . « لا تعرض على حارس ... » . نسبه من الأحكام الشرعية .

- الحال، عند إلحاح من حُرِّمَتْ عليه [المسألة^(١)] بمالٍ أو عمل، أن يُنفق على ذى المال جزءاً من ماله، ويؤاجر دأ العمل ويُنفق عليه من أجرته، لم يكن للمحتسب أن يفعل ذلك بنفسه؛ لأن هذا حكم، والحُكْمُ به أحق، فيرفع أمره الى الحاكم ليتولى ذلك أو يأذن فيه. وإذا وَحَدَ ومن يَتَصَدَّى للعلوم الشرعية من ليس من أهلها من فقيه أو واعظ ولم يَأْمِنْ اعتَرَارَ الناس به في سوء تأويل أو تحريف. أنكر عليه التَّصَدَّى لما ليس [هو] من أهله، وأظهر أمره لثلاث يُغْتَرَّبُ به. وإن أَشْكَلَ عليه أمره، لم يُقَدِّم عليه بالإِنْكَار إلا بعد الاختبار. وكذلك لو أَسَدَعَ بعض المتسبين الى العلم قولاً خرق به الإجماع وخالف الصَّ وَرَدَّ قَوْلُهُ علماء عصره، أنكره عليه وَرَّحَهُ فَإِذَا أَقْلَعَ وَتَاب، وإلا فالسلطانُ بهتذيب الدين أحق. وإذا تفرد بعض المفسرين لكتاب الله عز وجل بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل الى باطن بدعة بتكليف له أَعْمَصَ معانيه، أو انفرد بعض الرواة بأحاديث مَنَّا كَثِيرٌ تَفَرُّقَتْ مِنْهَا الْفُوسُ أو يَفْسُدُ بِهَا التَّأْوِيلُ، كان على المحتسب إنكار ذلك والمُعْ منه. وهذا إنما يَصِحُّ منه إنكاره إذا تَمَيَّزَ عده الصحيح من العاسد والحق من الباطل. وذلك بأحد وجهين: إما أن يكون بَقُوته في العلم وأجهاده فيه، فلا يخفى ذلك عليه؛ وإما باتفاق علماء الوقت على إنكاره وأبتداعه، فَيَسْتَعْدُوهُ فيه، فيَعُولُ في الإنكار على أقاويلهم، وفي الميع منه على اتفاقهم.



وأما ما تعلق بالمحظورات - فهو أن يجمع الناس من مواقف الرِّيب ومظان لثهم. فقد رَوَى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "دَعْ مَا يَرْبُكَ الى

(١) دة من لأحكام استصاية.

(٢) في الأصل: «وردت فوسب» - صرد نكر.. ودرند عر دأحكام استصاية.

(٣) في لأحكام استصاية. ودرند عر.

مالاً يُريـك“. فيقدم الإنكار، ولا يُعجل بالتأديب قبل الإنذار، وإذا رأى وقفة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منها أمارات الریب، لم يعترض عليهما بزجر ولا إنكار، فما يجد الناس بُداً من هذا . وإن كانت الوقفة في طريق خالٍ، فخلو المكان ريبةً، فيكرها؛ ولا يُعجل في التأديب عليهما حدراً من أن تكون ذات محرم . وليقل: إن كانت ذات محرم قصُنها عن مواقف الریب، وإن كانت أجنبية خَفَّ الله تعالى من حلوه تؤدِّيك الى معصية الله . ولكن زجره بحسب الأمارات . وليستخبر . فقد حكي أن عمر بن الخطّاب رضى الله عنه يبا هو يطوف بالبيت اذ رأى رجلاً يطوف وعلى عنقه امرأة مثل المهابة حسناء جميلة، وهو يقول :

عَدْتُ لَهْدَى جَمَلًا ذُلُولًا . مُوطَّأً أَتَبِعُ السُّهُولًا
أَعِدُّهَا بِالْكَفِّ أَنْ تَمِيلَا أَحَدُ أَنْ تَسْقُطَ أَوْ تَزُولَا

١٠

* أرجو بذلك نائلاً جريلاً *

فقال له عمر: يا عبد الله، مَنْ هذه التي وَهَبْتَ لها حَجَّكَ؟ فقال: امرأتى يا أمير المؤمنين! وإنها حمقاء مرعامة، أَكُولُ قَامَهُ، لا يَبْقَى لها خَامَةٌ؛ فقال له: مَا لَكَ لا تطلقها؟ فقال: إنها حساء لا تُفَرِّك، وأُمُّ صَبِيَّانِ فلا تُفَرِّك، قال: فشانَكَ بها . فلم يُقَدِّم عمر رضى الله عنه بالإنكار حتى استجبره، فلما آتتفت عنه الريبة أقَرَّه على فعله .

١٥

وإذا جاهر رجل بإظهار الخمر، فإن كان من المسلمين، أراقها وأدبه؛ وإن كان ذمياً أَدَبَ على إظهارها، وأختلف في إراقها عليه، فذهب أبو حنيفة إلى

(١) المراجعة . المعصية لعلها . وقائمة : من قمم سوى حواء د م يدع عليه شيء . وحانة : من

حجته المحم وغيره ادلتغير وفسد .

٢٠

شواهد الأحوال يكون إنكاره وإقراره . وقد كانت عائشة رضى الله عنها في صغرها تلعب بالبنات بمشهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليها .

وأما ما لم يظهر من المحظورات ^(١) ، فليس للحتسب أن يبحث عنها ولا أن يترك الأستار فيها ؛ فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” مَنْ أَتَى مِنْ هَذِهِ الْقَاذورات شيئا فَلَبَسَتْ بِسِرِّ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ حَدَّ اللَّهِ عَلَيْهِ “ .
فإن أستتر أقوام لأرتكاب محظور يُخشى فواته مثل أن يُخبره من يتق بصدقه أن رجلا خلا برجل ليقْتله أو امرأة لِيزِنِي بها ، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويُقدِّم على الكشف والبحث ، حذراً من فوات ما لا يُستدرك من آتِهاك المحارم وأرتكاب المحظورات . وهكذا لو عَرَفَ ذلك قومٌ من المتطوعة جاز لهم الإقدام على الكشف والإنكار . وأما ما هو دون هذه الرتبة ، فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه . وإن سَمِعَ أصوات مَلَأِ مُنْكَرَةً من دار تَظَاهَر أهلُها بأصواتهم ، أنكرها خارج الدار ولم يَهْجُم عليها بالدخول .

وأما ما تَعَلَّقَ بالمعاملات المُنْكَرَة ، كالزَّبا والبيوع الفاسدة وما مَنَعَ الشرعُ منه مع تَرَاضَى المتعاقدين به إذا كان مُتَّفَقاً على حَظْره ، فعلى وَالى الحِسْبة إنكاره والمُعْ منه والزجر عليه . وأمره بالتأديب مُخْتَلِفٌ بحسب الأحوال وشِدَّة الحَظَر .

فأما ما اختلف الفقهاء في حَظْره وإباحته ، فلا مَدْخَلَ له في إنكاره ، إلا أن يكون مما يَضَعُفُ الخِلافُ فيه وكان ذَرِيعَةً إلى محظور مُتَّقِي عليه — كَرِبا النَّقْدَيْنِ : الخِلافُ فيه صَعيْفٌ ، وهو ذَرِيعَةٌ إلى ربا النِّسَاءِ المُتَّقِي على تحريره — فهل يدخل في إنكاره ، أم لا . وكذلك في عقود الأُنْكِحة يُنْكَرُ منها ما اتَّفَقَ الفقهاء على حَظْرها ،

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : « وأما ما يَصْهَرُ بالمحظورات » .

ولا يتنزه لما آخِط فيه، إلا أن يكون مما صَعَف الخلاف فيه وكان ذريعةً إلى محذور متفق عليه، كالمُتَعَةِ فربما صارت ذريعةً إلى استباحة الزنا، ففى إنكاره لها وجهان .

وما يتعلّق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الأتمان، فينكره ويمنع منه ويؤدّب عليه بحسب الحال فيه؛ فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ليس منّا من غش» وفي لفظ: «من غشنا فليس منّا». فإن كان هذا الغش تدليساً على المشتري وهو مما يحقّ عليه، فهو أعلطُ الغشوش تحريماً وأعظمها مائماً، والإنكار عليه أغلظ والتأديب أشدّ . وإن كان مما لا يحقّ على المشتري، كان أخفّ مائماً وألين إنكاراً . وينظر في المشتري: فإن كان اشتراه ليبيعه من غيره، توجه الإنكار على البائع لنفسه، وعلى المشتري لأبتياعه؛ لأنه قد يبيعه من لم يعلم بغشه؛ وإن كان المشتري اشتراه ليستعمله، خرج من جملة الإنكار، واختص الإنكار بالبائع وحده . وكذلك في تدليس الأتمان .

ويمنع من تصرّية المواشى وتحميل ضروعها عند البيع، لأنّهى عنه وأنه نوع من التدليس .

ومما هو عمدة نظره المنع من التطفيف والبّخس في المكاييل والموازين والصنجات، لوعيد الله تعالى عليه بقوله: (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ)

(١) في الأصل وفي نسخة من الأحكام السلطانية يشتر إليها هامش التي بأيدينا: «ليبيعه على غيره» . وقد شئت ما في النسخة التي بأيدينا لأنه هو الذي يقتضيه المقام .

(٢) في الأصل: «قد يبيعه على من ...» .

(٣) مصدر صرّى ساقه والشاة إذا حس الحن في صرعه ليكثر .

(٤) لصحة ولصحة وسير تصحيح . يورده كالأوقية وأبرص . وجمعها صححت كما أمّنا استناد

الحن في الأحكام سبطية وهو وارد في كتاب السنة، وفي لأصل: «الصوح» .

يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ). ولكن الأدب عليه أظهر، والمعاقبة فيه أكثر. ويجوز له إذا استراب بموازين السُّوقَة ومكاييلهم أن يختبرها ويعايرها. (١)
ولو كان على ما عايره منها طابعٌ معروفٌ بين العامة لا يتعاملون إلا به، كان أحوط وأسلم. فإن فعل ذلك وتعامل قومٌ بغير ما طُبِعَ عليه طابعه، تَوَجَّه الإنكار عليهم إن كان مبخوساً، من وجهين: أحدهما مخالفتُهُ في العدول عن مطبوعه، وإنكاره لذلك من الحقوق السلطانية. والثاني للبخس والتطيف، وإنكاره من الحقوق الشرعية. وإن كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سليماً من بخس ونقص، فإنكاره لمجرد حق السلطنة للمخالفة. وإن زور قومٌ على طابعه، كالبهرج على طابع الدنانير والدرهم، فإن قُرِنَ الترويرُ ببغش، كان التأديبُ مستحقاً من الوجهين، وهو أغلظ وأشد؛ وإن سلم من الغش كان الإنكار لحق السلطنة خاصة.

٥

١٠

وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله إلى عِذَّة من الكياليين والوزانين والقاد، تَحَيَّرَهم ناظر الحسبة، ومنع أن يَتَّيِدَ لذلك إلا من ارتضاه من الأُمْنَاء الثقات. وكانت أجورهم من بيت المال إن اتسع لها، فإن ضاق عنها قدرها لهم، حتى لا تجرى [يدهم فيها] استزادة أو نقصان، فيكون ذلك ذريعة إلى الممايلة أو التحيف في مكيل أو موزون. فإن ظهر من أحدٍ من أختاره للكيل والوزن تحيفٌ في تطفيف أو ممايلة في زياده، أدب وأُخْرِجَ منهم ومُئِصَّ من أن يَتَعَرَّضَ للوساطة بين الناس. وكذلك القول في اختيار الدلائل، يُقَرَّرُ منهم الأُمْنَاء ويُمنع الخَوَنَةُ.

١٥

وإذا وقع في تطفيف تَحَاصُمٌ، جاز أن ينظر المحتسب فيه إن لم يقترب به تَجَاوُذٌ وتساكر، فإن أفضى إلى تَجَاوُذٍ وتساكر، كان القصاصة أحق بالنظر فيه من ولَاة الحسبة،

(١) في الأصل: «ويعتد» والتصويب من الأحكام سلطانية.

٢٠

(٢) زيادة عن الأحكام السلطانية.

لأنهم أحق بالأحكام، وكان التأديب فيه إلى المحتسب . فإن ولّاه الحاكم جاز،
لأنّ اتصاله بحكمه .

- ومما يَنْكَرُه المحتسب في العموم ولا يَنْكَرُه في الخصوص والآحاد، التَّبَاعُ بما لم يَأْلُفه
أهل البلد من المكاييل والأوزان التي لا تُعْرَف فيه وإن كانت معروفة في غيره .
فإن تَرَضَى بذلك أَتَّشَنَ، لم يعترض عليهما بالإِنْكَار والمنع، ويمنع من عموم التعامل
بها، لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغرورا .
هذا ما يتعلق بالنهي في حقوق الله تعالى .



- وأما النهي في حقوق الأدميين المحضّة — مثل أن يتعدّى رجل في حد
لجاره، أو حرّم لداره، أو وَضَعَ أَجْذَاعَ على جداره، فلا أَعْتَرَضُ للمحتسب فيه ما لم
يَسْتَعِدّه الجار، لأنه حقٌّ يُحْصِيه يصحّ منه العفو عنه والمطالبة به؛ فإن حاصمه فيه
إلى المحتسب، نظريه، ما لم يكن بينهما تَأْزُعٌ وتناكر، وأحَدَ المتعدّي بإزالة
تعديه؛ وكان تأديبه عليه بحسب شواهد الحال . فإن تآزعا كان الحاكم بالطرفيه
أحقّ . ولو أَقْرَبَ الجارُ جاره على تعديه وعفا عن مطالبته بهدم ما تَعَدَّى فيه ثم عاد
وطالب بذلك، كان ذلك له، وأُخِذَ المتعدّي بعد العفو عنه بهدم ما بناه . وإن كان
قد أَبْتَدَأَ البناءَ وَضَعَ الأَجْذَاعَ بِإِذْنِ الحارِ ثم رَجَعَ الجار في إِذْنِهِ، لم يؤخذ الباني
بهدمه . وإن انتشرت أغصان شجرة إلى دار حاره، كان للجار أن يَسْتَعِدّي المحتسب
حتى يُعْديهِ على صاحب الشجرة، ليأخذه بإزالة ما آنتشر من أغصانها في داره .
ولا تَأْدِيبَ عليه لأن آنتشارها ليس من فعله . ولو انتشرت عروق الشجرة تحت
الأرض حتى دخلت في قرار أرض الجار، لم يُؤْخَذَ بقلعها ولم يُنَمَّعَ الجار من التصرف
١٠ ٢٠

❦

في قرار أرضه وإن قطعها . وإذا نَصَب المالك تَوْرًا في داره فتَأَذَّى الجارُ بِدُخَانِهِ ،
لم يُعْتَرِضْ عليه ولم يُمنع منه . وكذلك لو نَصَب في داره رَحَى أو وَضَعَ فيها حِلْدَيْنِ
أو قَصَّارَيْنِ ، لم يُمنع منه . وإذا تَعَدَّى مستأجر على أَجير في نُقصان أجره أو زيادة
عمل ، كَفَّه عن تَعَدِّيه ؛ وكان الإنكار عليه معتبرا بشواهد حاله . ولو قَصَّر الأجير
في حق المستأجر فَنَقَصَه من العمل أو أَسْرَاده في الأجرة ، منعه منه وأُنكره عليه اذا
تخاصما اليه ؛ فإن اختلفا وتناكرا ، كان الحاكم بالنظر بينهما أحق .

ومما يُؤخذ وِلَاةُ الحِسْبَةِ بمراعاته من أهل الصنائع في الأسواق ثلاثة أصناف :
منهم من يُرَاعَى عمله في الوفور والتقصير ، ومنهم من يُرَاعَى حاله في الأمانة والخيانة ،
ومنهم من يُرَاعَى عمله في الجودة والرداءة .

فأما من يُرَاعَى عمله في الوفور والتقصير فكالطبِّ والتعليم ، لأن الطبَّ إقدام على
النفوس يُقْضَى التقصير فيه الى تَلَفٍ أو سَقَمٍ . وللعلمين من الطرائق التي يَشَأُ الصغار
عليها ما يكون نقلُهُم عنه بعد الكِبَرِ عَسِيراً ، فيقتَرِ منهم من تَوَفَّرَ علمه وحَسُنَتْ طريقتُهُ ،
ويمنع من قَصَّرَ وأساء من التَّصَدَّى لِمَا تَفْسُدُ به النفوس وتُجَبُّ به الآداب .

وأما من يُرَاعَى حاله في الأمانة والخيانة ، فمثل الصَّاعَةِ والحَاكَةِ والقَصَّارينِ
والصَّبَّاعِينَ ، لأنهم ربما هَرَبُوا بأموال الناس ، فَيُرَاعَى أهل الثقة والأمانة منهم فيُقْتَرَهُم
ويُبْعَدُ من ظهرت خيانتُهُ ، ويُشْهَرُ أمرُهُ ، لثَلَا يَغْتَرَّ به من لا يعرفه . وقد قيل : إن
الْجُمَاةَ وِلَاةَ المَعَاوَنِ أَخْصُ بالنظر في أحوال هؤلاء من وِلَاةِ الحِسْبَةِ ؛ وهو الأَثْبَةُ ،
لأن الخيانة تابعة للسرقة .

(١) عبارة الأصل : « والعلمين من الطرائق التي يَشَأُ لصغار عليها يكون قتلهم عه ... » وفيها

وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة فهو مما ينفرد بالنظر فيه ولادة الحسبة . ولهم أن يُنكروا عليهم في العموم فساد العمل ورداءته وإن لم يكن فيه مُستَعِدٌّ؛ وأما في عمل مخصوص أعتمد الصانع فيه الفساد والتدليس، فإذا استعداه الخصم، قَابَلْ عليه بالإنكار والجرم، وإن تَعَلَّقَ بذلك غُرْمٌ رُوِيَ حال الغرم، فإن أفقر إلى تقدير أو تقويم، لم يكن للمحتسب أن ينظر فيه، لافقاره إلى آجتهد حكى؛ وكان القاصي بالنظر فيه أحق . وإن لم يفتقر إلى تقدير ولا تقويم وأستحق فيه المثل الذي لا آجتهد فيه ولا تنازع، فللمحتسب أن ينظر فيه بالزام الغرم والتأديب .

ولا يجوز أن يُسْعَرَ على الناس الأقوات ولا غيرها في رُخِص ولا غَلَاء؛ وأجازه مالك — رحمه الله — في الأقوات مع الغلاء .



وأما النهي في الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين، فكالمنع من الإشراف على منازل الناس . ولا يلزم من عُلِّيَ بناءه أن يَسْتَرُ سَطْحُه، وإنما يلزمه ألا يُشْرِفَ على غيره . ويُنَمَّع أهل الذمة من تعلية أبنيتهم على أبنية المسلمين . فإن ملكوا أبنية عالية أُقِرُّوا عليها ومُنِعُوا من الإشراف منها على المسلمين وأهل الذمة .

ويأخذ أهل الذمة بما شرط في ذمتهم من ^(١) لُبْسِ الْغِيَارِ والمُحَالَفَةِ في الهيئه وترك المجاهرة بقولهم في عُزَيْرِ الْمَسِيحِ . ويُنَمَّع عنهم من تَعَرَّضَ لهم من المسلمين بسبٍّ أو أذى، ويؤدَّب عليه من خالف فيه .

(١) كذا في الأحكام السلطانية، وفي الأصل : « من ذمتهم » .

وإذا كان في أئمة المساجد السابلة والجوامع الخافلة^(١) من يطيل الصلاة حتى يعجز الضعفاء ويتقطع بها ذوو الحاجات، أكر ذلك؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمُعَاذٍ حين أطال الصلاة بقومه: «أَتَأْتُنُّنِي أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟» فإن أقام على الإطالة ولم يمتنع منها، لم يَحْزَنْ أَنْ يُؤَدِّبَهُ عَلَيْهَا، ولكن يَسْتَبْدِلُ بِهِ مَنْ يَخَفُّهَا.

وإذا كان في القضاة من يَجْبُ الخِصُومَ إذا قَصَدُوهُ، ويمتنع من النظر بينهم إذا تحاكموا إليه، حتى تقف الأحكام ويتصرّر الخِصُومُ، فللمحتسب أن يأخذه، مع ارتفاع الأعداء، بما نُدِبَ له من النظر بين المتحاكمين وقصْلِ القضاء بين المتنازعين. ولا يمنع علو رتبته من إنكار ما قَصَّرَ فيه.

وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما لا يُطِيقون الدوامَ عليه، كل معهم والانتكار عليهم موقوفاً على استعداء العبيد، فإذا استعدوه مع حينئذ وزجر.

وإن كان في أرباب المواشي من يستعملها فيما لا تُطِيق الدوامَ عليه، أنكره المحتسب عليهم ومنعهم منه وإن لم يكن فيه مُسْتَعِدٌّ إليه. فإن أدعى المالك احتمال البيمة لما يستعملها فيه، جاز للمحتسب أن ينظر فيه، لأنه وإن أقفر إلى اجتihad فهو عُرفه يُرْجَع فيه إلى عُرف الناس، وليس باجتihad شرعي. وللمحتسب الاجتihad في العرف.

وإذا استعداه العبد من امتناع سيده من كُتُوبِهِ وَفَقْتِهِ، جاز له أن يأمره بهما ويأخذه بالترامهما. ولو استعداه من تقصير سيده فيهما، لم يكن له في ذلك نظر ولا إلزام؛ [لأنه يحتاج في التقدير إلى اجتihad شرعي، ولا يحتاج في إلزام الأصل إلى اجتihad شرعي، لأن التقدير غير مصوص عليه^(٢) ولرواه مصوص عليه^(٣)].

(١) في الأصل «والجوامع الخفية» . (٢) في الأصل «٣» بصير بمرد .

(٣) الكلمة من الأحكام السلطانية .

وللحسب أن يمع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه ويخاف منه غرقها .
وكذلك يمتنعهم من المسير عند اشتداد الريح . وإذا حمل فيها الرجال والنساء ، حُجِرَ بينهم
بجائل . وإذا اتسعت السور ، بُصِبَ للنساء محارح للبراز لئلا يتبرحن عند الحاجة .

وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء ، راعى المحتسب سيرته
وأمانته ، فإذا تحققها منه ، أقره على معاملتهن . وإن طهرت منه الريبة وبأن عليه
الفجور ، معه من معاملتهن ، وأدبه على التعرض لهن . وقد قيل : إن الحمأة وؤلة
المعاون أخص بأكار هذا والمنع منه من وؤلة الحسبة ، لأنه من توابع الزنا . وينظر
والى الحسبة في مقاعد الأسواق ، فيقت منها ما لا صرر على المازة فيه ، ويمع ما استضرأ
به . ولا يقف منعه على الاستعداد اليه .

- ١٠ وإذا بنى قوم في طريق سابل ، منع منه وإن اتسع له الطريق ، وأخذهم بهدم
مآبئهم ولو كان المني مسجداً ، لأن مرافق الطرق للسلوك لا للأبنية . وإذا وضع
الناس الأمتعة وآلات الأنية في مسالك الشوارع والأسواق أرتفاقاً لينقلوها حالاً بعد
حال ، مكثوا منه إن لم يستصبر به المازة ، ومنعوا منه إن استضرأ به . وكذلك
القول في إخراج الأجنته والسوايط^(١) ومجارى المياه وآمار الحشوش ، يقر ما لم يصر ،
ويمع ما صر . ويحتد المحتسب رأيه فيما ضر وما لم يضر ، لأنه من الاجتهاد العرفي^(٢)
[دون الشرعي] . والفرق بين الاجتهادين أن الاجتهاد الشرعي ما روى فيه أصل
ثبت حكمه بالشرع ، والاجتهاد العرفي ما روى فيه أصل ثبت حكمه بالعرف . ويوضح
الفرق بينهما بتمييز ما يسوع فيه اجتهاد المحتسب مما هو مجموع من الاجتهاد فيه^(٣) .

(١) السوايط : جمع ساماط ، والساماط : سقيفة بين دارين .

(٢) الحشوش : جمع حش مثل الماء ، والحش : السنان . يطلق على بيت اخلاء كما هالما كان

عادتهم من التعوط في الساتين . (٣) زيادة عن الأحكام السلطانية .

ولناظر الحسبة أن يمنع من ينقل الموتى من قبورهم لئلا دُفِنُوا في ملك أو مباح،
إلا من أرض مخصصة، فيكون لمالكها أن يأخذ من دفنهم فيها بقلهم منها .
وَأُخْتُلف في جواز هُلهم من أرض قد لَحِقها سَبِيلٌ أو نَدَى، فحُوزَه الزُّبَيْرِيُّ وأباه
غيره . ويمنع من خِصَاءِ الأَدَمِيِّينَ وغيرهم . ويُؤدَّب عليه ؛ وإن أَسْتَحَقَّ فيه قَوْدٌ أو دِيَّةٌ
أَسْتَوْفاه لمُسْتَحَقَّهُ ما لم يكن فيه تَنَازُعٌ . ويمنع من خِصَابِ الشَّيْبِ بالسَّوَادِ ٥
إلا لِمُجَاهِدٍ في سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى . ويُؤدَّب من يَصْبِغُ بِهِ [لِلنِّسَاءِ] . ولا يَمِيعُ مِنَ الْخِصَابِ
بِالْخِثَاءِ وَالْكُتَمِ . ويمنع من التَّكْسِبِ بِالْكِهَانَةِ ، ويُؤدَّب عليه الْإِخْدُ والمُعْطَى .
وهذا فصل يطول شرحه ، لأن المنكرات لا ينحصر عندها قُسُوتُ . وفيما تقدّم
منها كفاية ؛ والأحوال تؤخذ بظواهرها وأشباهها ، فلا يطول بسردها .

١٠ وفقنا الله وإياك لصالح العمل ، وجتنبنا موارد الخطأ ومصادر الرلل ، وأعان
كل وإل على ما ولّاه ، وكلّ راجع على ما أسترعاه ، بمنّة وكرمه ولطفه .

(١) في الأصل : « تصنع به » وهو تحريف ، والتصويب والريادة عن الأحكام السلطانية .

(٢) الكتم بالتحريك : من بات الجبال ، ورقه كورق الآس يحصب به مدقوما وله ثمر كثر مملص .

كل الجزء السادس من كتاب "نهاية الأثر في فروع الأدب"

يتلوه - إن شاء الله تعالى - في الجزء السابع الباب الرابع عشر من القسم

الخامس من الفن الثاني في الكتابة وما تفرّع منها

مطابع کوستان و ماس و شرکاء
• تہذیب و تمدن و تاریخ و جغرافیہ و اقتصاد و ۱۹۰۸ء
۱۹۰۸ء

مطبع کوستاتوماس وشرکاء
• شارع دقت بخریطی الظاهر ع ۴
تلفون ۹۰۰۱۱۸ سر ت ۶۴۲۱۱

5699
~~51A~~